وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأطروحة موسومة بـ:

فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2021)-

من إعداد الباحثة:

- أسماء مسعي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د فضيل رايس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د خالد براهمي	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	رئيسا
أ.د فضيل رايس	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	مقررا
أ.د عثمان عثمانية	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	ممتحنا
د. حمة عمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	ممتحنا
د. أحلام معيزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس	ممتحنا
د.عيسى جديات	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جلالي بونعامة-خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023- 2024

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأطروحة موسومة بـ :

فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2021)-

من إعداد الباحثة:

- أسماء مسعي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د فضيل رايس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د خالد براهمي	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	رئيسا
أ.د فضيل رايس	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	مقررا
أ.د عثمان عثمانية	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	ممتحنا
د. حمة عمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	ممتحنا
د. أحلام معيزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس	ممتحنا
د.عيسى جديات	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جلالي بونعامة-خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023- 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لبسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

بعد الشكر والحمد لله الواحد الأحد ملء السماوات والأرض على كل نعمة انعم بها علي وتوفيقه لي لإتمام انجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "رايس فضيل" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل عليّ من وقته الثمين، مع حرصه الشديد على اتمام هذا العمل بالشكل المطلوب، فجزاك الله كل خير أستاذنا الفاضل.

كما لا يفوتني أن أشكر جزيل الشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بشكر خاص لجميع الأساتذة الذين درسوني ووثقوا في قدراتي وعلى معاملتهم الطيبة لي سواء من كليتي أو من كليات أخرى...بارك الله فيكم، وزادكم علما ومعرفة.

والشكر موصول أيضا لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى من وعدتها سأبقى الأولى في دراستي...أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى نور عيني أبي حفظه الله لنا وأطال في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي...حفظكم الله لي.

إلى زوجي الذي دعمني ووقف إلى جانبي لإكمال هذا العمل...والذي اعتذر منه عن كل تقصير بدر مني خلال مرحلة الانجاز...حفظك الله لي وأدام بيننا المودة والرحمة.

إلى أب زوجي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته الذي طالما تمنى رؤية فرحتي بهذا التخرج...لكن ما عسانا القول إلا قدر الله ما شاء فعل.

إلى أم زوجي وأمي الثانية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة.

إلى كل الأساتذة الذين درسوني.

إلى كل طالب علم....أهدي هذا العمل.

الفهرس العام

1. فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	IV–I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VII–VI
فهرس الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: أسس نظرية حول السياستين المالية والنقدية وفعالية التنسيق بينهما	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	16–02
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي	07–02
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية ومحدداتها	12–08
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها	16–13
المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية	33–17
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي	25–17
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية ومحدداتها	29–25
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وآلية عملها	33–29
المبحث الثالث: مدخل حول فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	47–34
المطلب الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	37–34
المطلب الثاني: شروط وترتيبات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	40–38
المطلب الثالث: فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نموذج IS-LM	47–40
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: الإطار النظري لعجز لموازنة العامة للدولة وعلاقته بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية	

تمهيد	49
المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة	64-50
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة	53-50
المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة للدولة وأنواعها	57-53
المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة وهيكلها	64-57
المبحث الثاني: مدخل حول عجز الموازنة العامة للدولة	82-64
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وتطوره عبر الفكر الاقتصادي	67-65
المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة وأسبابه	74-67
المطلب الثالث: المصادر المالية والنقدية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة	82-74
المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية	90-82
المطلب الأول: الآثار المتبادلة للتفاعل بين السياستين المالية والنقدية على عجز الموازنة العامة للدولة	84-82
المطلب الثاني: مبررات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة	88-84
المطلب الثالث: الحدود المثلى لعجز الموازنة العامة للدولة وحدود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة هذا العجز.	90-88
خلاصة الفصل	91
الفصل الثالث: واقع السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة	
تمهيد	92
المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر	106-93
المطلب الأول: الموازنة العامة في الجزائر	100-93
المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر	103-100
المطلب الثالث: الإيرادات العامة في الجزائر	106-103
المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر	121-106
المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90	112-107

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر	116–112
المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي	121–117
المبحث الثالث: واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر	137–121
المطلب الأول: الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر	131–121
المطلب الثاني: أنواع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر	134–131
المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.	137–134
خلاصة الفصل	138
الفصل الرابع: تحليل فعالية السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة	
تمهيد	139
المبحث الأول: تحليل فعالية السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	155–140
المطلب الأول: تحليل تطور السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	147–140
المطلب الثاني: تحليل تطور السياسة الضريبية في الجزائر (2000–2021)	151–147
المطلب الثالث: تحليل تطور السياستين الانفاقية والضريبية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر(2000–2021).	155–152
المبحث الثاني: تحليل فعالية السياسة النقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	169–155
المطلب الأول: تحليل الوضعية النقدية في ظل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	159–155
المطلب الثاني: تحليل فعالية التمويل البنكي وغير البنكي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	162–159
المطلب الثالث: تحليل فعالية التمويل غير التقليدي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2021)	169–162
المبحث الثالث: تحليل فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز	182–169

الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	172-169
المطلب الثاني: تحليل فعالية صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	176-172
المطلب الثالث: تحليل تطور الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).	180-177
المطلب الرابع: تحليل فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	182-180
خلاصة الفصل	183
الخاتمة العامة	190-184
قائمة المراجع	207-191
الملاحق	213-208

2. فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أدوات السياسة المالية	13
(1-2)	محددات نجاح السياسة النقدية	29-28
(2-1)	تقسيم النفقات العامة	61-60
(2-2)	تقسيم الإيرادات العامة	64-62
(2-3)	أنواع عجز الموازنة العامة	69-68
(2-4)	مؤشرات قياس الدين العام	77
(3-1)	نسب امتصاص السيولة المصرفية باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	116-115
(3-2)	أنواع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	133
(4-1)	تطور التحويلات الإجتماعية الجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	144-143
(4-2)	تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)	146
(4-3)	تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	150
(4-4)	تطور التمويل البنكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	160
(4-5)	تطور التمويل غير البنكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	161
(4-6)	تطور حجم التمويل غير التقليدي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	164
(4-7)	تطور السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	167-166
(4-8)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-2021)	168-167
(4-9)	تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	168
(4-10)	استخدامات موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	174
(4-11)	تطور الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	178-177
(4-12)	تطور الدين العام الخارجي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	180-179

3. فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية	14
(2-1)	أثر السياسة المالية التوسعية	15
(3-1)	أثر السياسة المالية الانكماشية	16
(4-1)	منحنى الطلب على النقود	23
(5-1)	التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود	32
(6-1)	أثر السياسة النقدية الانكماشية	32
(7-1)	أثر السياسة النقدية التوسعية	33
(8-1)	منحنى IS	41
(9-1)	منحنى LM	42
(10-1)	التوازن في ظل نموذج IS-LM	43
(11-1)	الدمج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الإتجاه في ظل نموذج IS-LM	45
(12-1)	الدمج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهيين متعاكسيين في ظل نموذج IS-LM	46
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	112
(2-3)	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	113
(3-3)	تقسيمات أسواق البورصة في الجزائر	129
(4-3)	تطور حجم اصدار سندات الخزينة العمومية في بورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2021)	130
(1-4)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	140
(2-4)	تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	145
(3-4)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	147
(4-4)	تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	149
(5-4)	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	151
(6-4)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	152
(7-4):	تطور نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	154
(8-4)	تطور الكتلة النقدية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	156

(4–9)	تطور مقابلات الكتلة النقدية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	157
(4–10)	تطور التمويل البنكي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	160
(4–11)	تطور التمويل غير البنكي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	162
(4–12)	تطور رصيد الموازنة العامة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	170
(4–13)	تطور سعر برميل النفط والسعر المرجعي لبرميل النفط في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	172

4. فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2021	208
(02)	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية	209
(03)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات	210
(04)	تطور الوضعية المختصرة للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).	211
(05)	تطور بعض المؤشرات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	213-212

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة أداة مهمة تستعملها الحكومات لتحقيق أهدافها السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وتعرف هذه الموازنة عجزا في رصيدها في كل الحالات التي تتجاوز فيها نفقاتها العامة إيراداتها العامة، ليتفاقم هذا العجز ويزداد حجمه كلما زاد معدل نمو النفقات العامة في ظل تراجع الإيرادات العامة أو عدم تنوعها، وقد برزت ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وهذا نتيجة لتعاظم دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وإحداث ما يعرف بالعجز المقصود لعلاج هذه الأزمة، ليصبح العجز الموازني الحالة الأكثر شيوعا إلى غاية الوقت الراهن، إذ أن أغلبية دول العالم خاصة منها النامية تعاني من العجز المتزايد والمستمر في موازنتها العامة.

ومع اختلاف أسباب وآثار عجز الموازنة العامة للدولة، تسعى مختلف الحكومات لمعالجته من خلال البحث عن الآليات والمصادر التمويلية المناسبة. وفي هذا الإطار تلعب كل من السياستين المالية والنقدية دورا بارزا في مواجهة هذا العجز وذلك عبر أدوات كل واحدة منهما وهو ما يسمح بتوفير الموارد المالية والنقدية الضرورية، إلا أن الاعتماد على هاتين السياستين في ظل تعارض أهدافهما سوف ينتج عنه ما يعرف بالهيمنة المالية أي سيطرة الحكومة أو وزارة المالية وتغليب تحقيق أهدافها على حساب أهداف البنك المركزي، أو الهيمنة النقدية أي سيطرة البنك المركزي على الحكومة أو وزارة المالية وتغليب تحقيق أهدافه على حساب أهداف وزارة المالية، وقد ينتج أيضا عن هذا التعارض الاستقلال التام بين السياستين، كما أن الاعتماد على هاتين السياستين في ظل هذا التعارض لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى ضياع الموارد المالية دون الوصول إلى الفوائد المرجوة، وقد يترتب عن ذلك آثارا سلبية تعكس ارتفاع الدين العام الداخلي ومعدلات التضخم، ومن أجل تجاوز هذا الإشكال ظهرت الحاجة إلى البحث عن آلية تضمن عمل أداء كل من السياستين جنبا إلى جنب في إطار ما يعرف بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مبني بالأساس على عدم التضارب بين أهداف وتوجهات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل التفاعل المتبادل بينهما، وعليه فإن التنسيق لا معنى له دون إثارة هذا التفاعل، خاصة في ظل القيود المفروضة سواء من طرف الدولة أو بسبب عدم توفر الشروط والترتيبات المؤسسية اللازمة لنجاح عملية التنسيق.

وبذلك، يعد التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أمرا ضرورياً في أي اقتصاد بغض النظر عن ظروفه وعن مدى تطوره ودرجة نموه، ولهذا تستخدمه مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد السواء في تحقيق استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها رصيد الموازنة العامة للدولة من أجل بلوغ العجز الموازني المقبول، هو ذلك العجز الذي لا يترتب عنه أي تكلفة سياسية أو مالية أو اقتصادية أو اجتماعية، وفي هذا الإطار تختلف وتتفاوت درجة فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة العجز الموازني من دولة لأخرى حسب طبيعة

الاقتصاد وهيكله ومدى تركز أو تنوع إيراداته وكفاءة توزيعها على أوجه الإنفاق ذات القيمة المضافة، إلا أن هذه الفعالية تقريبا متشابهة في الدول النامية الريعية، حيث أن مسار التنسيق ودرجة فعاليته في مواجهة عجز الموازنة العامة لهذه الدول مرتبط شديد الارتباط بتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

وباعتبار أن الجزائر دولة ريعية بامتياز، حيث تتركز عائدات صادراتها بنسبة تفوق تسعين بالمئة على قطاع المحروقات –خاصة عائدات صادرات النفط– ففي ظل ارتفاع أسعار النفط يكون هناك قدرا معتبرا من الأريحية في استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية، فمنذ بداية سنة 2000 وبعد التحسن الكبير في أسعار النفط، كانت كلتا السياستين المالية والنقدية تؤديان دورهما في تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر بفعالية مقبولة نسبيا في ظل ضبط العلاقة التمويلية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 10/90، وفي ظل الاستقلالية المعتبرة التي منحت لبنك الجزائر من خلال هذا القانون، مع استخدام أدوات التعقيم النقدية وصندوق ضبط الإيرادات للقيام بوظائفه المالية والنقدية في سبيل ضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. إلا أنه وفي ظل تراجع أسعار النفط بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 واجهت الجزائر سلسلة من الاختلالات في معظم المؤشرات والسياسات، حيث وصلت السياسة المالية إلى حدودها القصوى في كونها آلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، وهو ما جعلها تعتمد بشكل كبير على السياسة النقدية لمواجهة هذا العجز، من خلال استخدام آلية طبع النقود دون مقابل تحت مسمى التمويل غير التقليدي منذ سنة 2017، ومع الاعتماد المتزايد على موارد صندوق ضبط الإيرادات كمصدر للتمويل دون مراعاة الحد الإجباري لرصيد هذا الصندوق، أدى ذلك إلى نفاذ موارده، وهو ما أثر بشكل سلبي على فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021).

أولا– إشكالية الدراسة: تعتبر الجزائر إحدى الدول التي اعتمدت على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية كآلية لمواجهة عجز موازنتها العامة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90، ومنذ بداية الألفية ومع الإرتفاع غير المسبوق في سعر برميل وانخفاضه غير المسبوق بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وما بين هذا الإرتفاع والانخفاض اختلفت درجة فعالية هذا التنسيق في مواجهة العجز الموازني بالجزائر، وفي هذا السياق فإن إشكالية الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى إي مدى كان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فعالا في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية؟
- فيما تتمثل أهم مصادر التمويل المالية والنقدية لعجز الموازنة العامة للدولة؟
- ما هي أداة التنسيق المعتمدة بين السياستين المالية والنقدية من طرف الجزائر؟

- كيف أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

ثانيا– فرضيات الدراسة: للإجابة الأولية عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم اقتراح الفرضيات الموالية:

1. **الفرضية الرئيسية:** لقد أسهم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بشكل فعال نسبيا في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

2. **الفرضيات الفرعية:** تتمثل في:

- يتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال التفاوض العملي بين مسؤولي السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل توفر الشروط والترتيبات اللازمة لذلك.

- تعد الضرائب بمختلف أنواعها والإصدار النقدي الجديد من أهم مصادر التمويل المالية والنقدية لعجز الموازنة العامة للدولة.

- يمثل صندوق ضبط الإيرادات الأداة المعتمدة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

- لقد أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 سلبا على فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، حيث بزرت الهيمنة النقدية بشكل واضح.

ثالثا– أهمية الدراسة: لقد أصبح موضوع الدراسة محط اهتمام العديد من الباحثين في مجالي المالية والاقتصاد، خاصة بالنسبة لصناع السياسة المالية والسياسة النقدية بالنظر إلى أهمية التنسيق بين هاتين السياستين في كونه أحد الآليات الفعالة التي تعمل على مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة نظريا وفي الجزائر تطبيقيا، حيث تسعى الحكومة عبر هذا التنسيق إلى ضبط العجز الموازني في حدود مقبولة نسبيا دون حدوث آثار سلبية أو زعزعة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في إطار استخدام مصادر التمويل المتاحة وذلك في ظل الوفرة المالية والضائقة المالية التي عرفتها الجزائر قبل وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014، كما تظهر أهمية الدراسة في جملة الاقتراحات بخصوص إصلاح السياستين المالية والنقدية وكذا الإصلاحات التي تمس هيكل الاقتصاد في حد ذاته لضمان فعالية التنسيق بين السياستين في مواجهة هذا العجز، أما من ناحية التخصص فإن موضوع الدراسة شامل لتخصص الاقتصاد النقدي والبنكي مما يفتح آفاق علمية واسعة للباحثة في المستقبل وكذا الباحثين المطلعين على هذا العمل.

رابعا– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة –فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعجز الموازنة العامة للدولة–؛

- توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة –فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعجز الموازنة العامة للدولة–؛

- التعرف على واقع السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في الجزائر؛
- إبراز مدى فعالية السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؛
- إبراز مدى فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

خامسا– الدراسات السابقة: يمكن تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية كما يلي:

- **الدراسات السابقة باللغة العربية:** من أهم هذه الدراسات ما يلي:

- محمد بلعيدي، **واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2011)**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، الجزائر، جوان 2012.

تبحث هذه الدراسة عن مسؤولية العجز الموازني في رفع حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (2001-2011)، في ظل سعي الحكومة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. وقد توصلت إلى أن الرصيد الموازني في الجزائر سجل عجزا مستمرا يتزايد من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وذلك بسبب زيادة النفقات العامة خاصة منها نفقات التسيير غير الإنتاجية في ظل محدودية وعدم تنويع الإيرادات العامة والاعتماد الشبه الكلي على الجباية البترولية، فضلاً عن ذلك يمثل عجز الموازنة العامة أداة للسياسة المالية، وبالتالي يمكن استخدامه للتأثير على العلاقة القائمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، وباعتباره أيضا أحد المتغيرات المالية الهامة التي تستدعي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال فترة (2001-2011).

- كمال كاظم جواد الشمري، ابتهال أحمد عبد عون الشمري، **تحليل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل الدين الحكومي: العراق 2006–2017 أنموذجا**، المجلة العرقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 38، العراق، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح واقع السياستين المالية والنقدية في العراق، ومدى فعالية كل واحدة منهما في ظل ارتفاع الأسعار وزيادة عجز الموازنة العامة والدين الحكومي، مع الوقوف على الآثار السلبية المترتبة على استخدام احتياطي الصرف الأجنبي لتوفير الموارد الضرورية لتغطية النفقات العامة بالعراق. وبذلك توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، ومن أبرزها وجود تداخل بين أدوات السياستين المالية والنقدية في العراق، والذي نتج عنه أثار سلبية على الدين العام الداخلي، وكذا الاحتياطات الأجنبية.

- هيثم عيسى عليوه زهران، **دور السياسة المالية والنقدية في علاج عجز الموازنة العامة المصرية: دراسة تطبيقية–مقارنة**، رسالة دكتوراه في الحقوق، قسم: الاقتصاد والمالية العامة، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2019.

تناقش هذه الدراسة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة ودور السياستين المالية والنقدية في علاج هذا العجز بمصر، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لعجز الموازنة العامة والسياستين المالية والنقدية، مع تسليط الضوء على تطور وأسباب عجز الموازنة العامة في مصر، ثم عرض تطور كل من السياستين المالية والنقدية ودورهما في علاج عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (1991-2017) بالاعتماد على المنهج التحليلي الاستقرائي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على وسائل علاج عجز الموازنة العامة في الفكر المالي الإسلامي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، منها أن عجز الموازنة العامة في مصر هو عجز هيكلي بنيوي تراكمي استمراري يزداد بشكل عشوائي غير مخطط، وذلك بسبب تزايد النفقات العامة خاصة منها الجارية بصورة تفوق التزايد في الإيرادات العامة من ناحية، وأيضا عمل السياسة المالية بمعزل عن السياسة النقدية من ناحية أخرى، مما يعني غياب التنسيق الفعال بين السياستين المالية والنقدية في مصر خلال فترة الدراسة.

- عباس ناصر علي، زيد كريم ساجت، **عجز الموازنة العامة والسياسات الاقتصادية**، مكتبة العراق للطبع والنشر، بغدد- العراق، 2021.

تم إعداد هذا الكتاب -أطروحة دكتوراه منشورة- لتوضيح كل الجوانب النظرية المتعلقة بعجز الموازنة العامة للدولة والمفاهيم الأساسية للسياستين المالية والنقدية والعلاقة بينها، ودراسة واقع هذه المتغيرات في العراق خلال الفترة (1990-2016) باستخدام برنامج إحصائي لتأكيد العلاقة الإحصائية بين عجز الموازنة العامة للدولة والمتغيرات النقدية والمالية في العراق خلال فترة الدراسة، وقد توصل الباحثان من خلال هذا الكتاب إلى مجموعة من النتائج التي تسعى إلى تحسين النشاط الاقتصادي وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن سوء إدارة الدين العام الداخلي المعتمد عليه في مواجهة العجز الموازني بالعراق، ومن أهمها ضرورة وجوب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتوفير أفضل السبل لمواجهة عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق.

- **الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:** من أهم هذه الدراسات ما يلي:

- Haryo Kuncoro & at, **The Dynamic Interaction between Monetary and Fiscal Policies in Indonesia**, Romanian Journal of Fiscal Policy, Vol 04, No 06, Romanian, June 2013.

الهدف من هذه الورقة هو تحليل التفاعل الديناميكي بين السياسات النقدية والمالية في إندونيسيا للفترة (1999-2010) أولاً، واقتراح وظيفة التفاعل بين السياسات النقدية والمالية ثانياً، ووفقاً لنتائج تقدير البيانات ربع السنوية تظهر أن السياسة النقدية على المدى القصير تتفاعل كما هو متوقع مع السياسة المالية، بمعنى أن الحكومات لديها القدرة على إدارة فائض أولي. هذا الإجراء يجعل الاستدامة المالية سهلة التحقيق على المدى الطويل من ناحية، من ناحية أخرى تتفاعل السياسة المالية بشكل هامشي مع السياسة النقدية (سعر الفائدة) بحيث يصعب تحقيق الاستدامة المالية بالنظر إلى الاستجابة المعاكسة للحكومات لصدمات الدين العام، علاوة

على ذلك التفاعل تشير المصفوفة إلى أن السياسة النقدية أكثر هيمنة من السياسة المالية في إندونيسيا في ظل هذه الظروف، وعليه يجب تفعيل السياسة المالية النشطة من أجل الوصول إلى استدامة النمو في المدى الطويل.

– Andrew Hughes Hallett & at**, Welfare Improving Coordination of Fiscal and Monetary Policy,** UCO Czech Economic Review, Vol 05, No 01, Czech Republic, June 2014.

توضح هذه الدراسة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وإجراءاتها وأهدافها، حيث يوضح التحليل أن مستويات التوازن في المدى المتوسط للتضخم والعجز المالي تعتمد على فعالية السياستين ومرونة الإنتاج، وما يهم هو الدرجات النسبية وليس المطلقة لكل سياسة، وهذا يعني أن الاعتماد على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية معا أفضل من العمل الفردي لكل منهما، من أجل تجنب الاختلالات على المدى المتوسط، كما يمكن أن يؤدي هذا التنسيق إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية حتى لو كانت أهداف صانعي السياستين خاصة وأهدافهم المنسقة تختلف عن الأهداف العامة للمجتمع.

– Sahar Mohamed Abdel-Haleim**, Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt,** International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM), Vol 02, No 04, Egypt, November 2016.

الغرض من هذه الورقة البحثية هو التحقيق في مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في مصر خلال الفترة (1974– 2015). ويعتمد في تحديد مدى التنسيق على مزيج السياسات المناسب الذي يستجيب بشكل فعال لمختلف الصدمات. وفي إطار هذا الغرض تؤكد النتائج المتوصل إليها أن تنسيق السياسات كان غائبا أو ضعيفًا خلال معظم سنوات الدراسة، بينما تحسنت قليلاً منذ سنة 2003. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لتحسين التنسيق بين السياسات خاصة بعد صدور قانون البنك المركزي المصري رقم 80 لسنة 2003 الذي يجعل السياسة النقدية فعالة في تحقيق هدفها الأساسي، ومن هنا تجسدت الحاجة إلى التنسيق المناسب للسياسات النقدية والمالية مع إصدار البنك المركزي المصري القانون الذي يضمن استقلاليته في تسيير السياسة النقدية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار.

– Dardouri Lahcene, Louglaithhi lakhdar, **Contribution of the regular collection to finance the budget deficit in Algeria (2008-2016) An analytical study,** Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Vol 12, No 01, Algeria, June 2019.

توضح هذه الدراسة أن مداخيل الدولة لم تعد مقتصرة على الجباية البترولية في تمويل عجز موازنتها العامة، وإنما مصادر متنوعة (ضرائب مباشرة، ضرائب غير مباشرة، رسوم...الخ) تعرف بالجباية العادية، لا سيما بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وهو ما يستدعي التحصيل الضريبي المنتظم من خلال فرض إجراءات وإصلاحات تشمل النظام الضريبي، وقد عملت الجزائر جاهدة على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الاصلاحات الواسعة التي قامت بها، والتي تدخل ضمن إصلاحات الموازنة العامة للدولة.

– Emad Omar Elhendawy, **Coordination or Dominance of Fiscal and Monetary Policy in Egypt,** International Journal of Economics and Finance, vol 11, No 12, Egypt, November 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مصر خلال الفترة (1980-2017)، حيث لخصت العلاقة بين عرض النقود وعجز الموازنة العامة من جهة، وعرض النقود والتضخم من جهة أخرى. وقد توصلت إلى أنه توجد علاقة سببية أحادية الإتجاه بين عرض النقود والتضخم، أما بالنسبة لعلاقة عجز الموازنة العامة بالمعروض النقدي، فقد تكون هناك علاقة سببية أحادية الإتجاه بين عجز الموازنة العامة والمعروض النقدي من السنة الثانية إلى السنة العاشرة باستثناء السنة الثالثة، الأمر الذي يؤكد على هيمنة السياسة المالية في مصر خلال الدراسة على حساب السياسة النقدية.

– Mustapha Djaballah, **Impact du déficit budgétaire sur la croissance économique en Algérie**, Impact of Budget deficit on Economic growth in Algeria. Revue Algérienne d'Economie et gestion, Vol 15, No 01, Algerie, Avril 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استدامة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) باستخدام نموذج (VECM)، وتفسير استدامة هذا العجز بنمو النفقات العامة بوتيرة أكبر من نمو الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2019)، وتقترح هذه الدراسة أنه على الحكومة الجزائرية إدارة عجز موازنتها العامة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التوجه نحو الانفاق الرأسمالي المنتج والذي يؤدي إلى خلق موارد جديدة تسمح فيما بعد بتغطية هذا العجز والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

تأسيسا لما تم عرضه في الدراسات السابقة التي تناولت أبعاد موضوع الدراسة بشكل معمق تتضح جوانب الاتفاق بينها وبين الدراسة الحالية من حيث إظهار أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية عموما، وكذا معالجة ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال البحث عن أفضل الآليات التمويلية التي تسمح بتخفيض هذا العجز دون إحداث أثار سلبية تتعلق بزيادة الدين العام الداخلي أو ارتفاع معدلات التضخم. أما بالنسبة لجوانب الاختلاف فما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو بحثها في درجة فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2021)، عكس الدراسات السابقة التي تناولت أحد أجراء متغيرات الدراسة باستثناء دراسة "**محمد بلعيدي**" فقد شملت متغيرات الدراسة، ولكنها لم تبحث في درجة الفعالية المطلوبة، وإنما اكتفت بدراسة الواقع بين المتغيرات خلال الفترة (2001-2011).

سادسا– منهج الدراسة: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض أجراء الموضوع سواء تعلق الأمر بالجزء النظري أو الجزء التطبيقي، وهو ما يسمح بالوصف والتحليل الجيد لفعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة عموما وفي الجزائر خلال الفترة (2000-2021) خصوصا، كما تم الاستعانة في ذلك بالجداول والأشكال الإحصائية المختلفة والبيانات الصادرة عن مؤسسات وطنية وأخرى أجنبية، وذلك لرصد نظرة ثاقبة عن مدى عمق هذا الموضوع وما يقتضيه سياق التحليل.

سابعا حدود الدراسة: يمكن تقسيمها إلى حدود موضوعية، ومكانية وزمانية:

1. الحدود الموضوعية: تم التركيز في هذه الدراسة على موضوع فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

2. الحدود المكانية: تقتصر على حالة الجزائر في شكل دراسة كلية.

3. الحدود الزمانية: الدراسة تغطي الفترة الممتدة بين 2000 و2021.

ثامنا– هيكل الدراسة: من أجل الإحاطة بمختلف جوانب البحث، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فضول على النحو التالي:

- **الفصل الأول: "أسس نظرية حول السياستين المالية والنقدية وفعالية التنسيق بينهما"** تم من خلاله التطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية، شملت الجوانب النظرية للسياسة المالية والسياسة النقدية، وفعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

- **الفصل الثاني: "الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة وعلاقته بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية"** تم فيه تسليط الضوء على ثلاثة مباحث رئيسية، بداية بالجوانب النظرية للموازنة العامة للدولة، ثم عجز الموازنة العامة للدولة، وأخيرا توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة أي العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

- **الفصل الثالث: "واقع السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة"**، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق الترتيب الموالي: واقع السياسة المالية في الجزائر، واقع السياسة النقدية في الجزائر، وأخيرا واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

- **الفصل الرابع: "تحليل فعالية السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر"** شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية خصصت لتحليل فعالية السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، ثم تحليل فعالية السياسة النقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، وأخيرا تحليل فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

تاسعا– صعوبات الدراسة: من بين الصعوبات التي تم مواجهتها أثناء مراحل الإنجاز ما يلي:

- اتساع الموضوع وتشعبه؛
- وجود تداخل كبير بين متغيرات الدراسة خاصة في الجانب التطبيقي؛
- اختلاف وتضارب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المالية مع الإحصائيات المقدمة من طرف بنك الجزائر، مع وجود ارتباط غير مباشر بين متغيرات الدراسة مما حال دون إمكانية استخدام نموذج قياسي لإثبات العلاقة الإحصائية بينها.

الفصل الأول

الفصل الأول

أسس نظرية حول السياستين المالية والنقدية وفعالية التنسيق بينها

تمهيد

تعد السياسة المالية والسياسة النقدية الأجزاء الرئيسية للسياسة الإقتصادية الكلية، فلكل واحدة منهما أهداف وتوجهات تختلف عن السياسة الأخرى، حيث أن السياسة المالية (وزارة المالية) عادة ما توجه أدواتها والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، في حين أن السياسة النقدية (البنك المركزي) عادة ما توجه أدواتها خاصة منها غير المباشرة (الاحتياطي الإجباري، إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة) للتحكم في معدلات التضخم، وباعتبار أن هناك تعارض بين أهداف هاتين السياستين، فقد تناولت العديد من الدراسات الإطار الذي يضمن التفاعل بينهما دون حدوث هذا التعارض من خلال ما يعرف بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والذي يتم من خلاله التفاوض العملي بين مسؤولي السلطتين في ظل تمتع كل منهما باستقلالها عن السلطة الأخرى، وقد أصبح هذا التنسيق أمرا إلزامياً وأكثر منه في أي وقت مضى لتجنب الآثار السلبية التي قد تخلفها كل من السياسة المالية على السياسة النقدية أو العكس أثناء أداء كل منهما لمهامها، حيث يستلزم هذا التنسيق شروط وترتيبات معينة يختلف واقعها من دولة لأخرى، وهذه الشروط والترتيبات ضرورية من أجل ضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتحقيق أفضل النتائج المرجوة من ناحية، وكذا لتفعيل أداء كلتا السلطتين في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من ناحية أخرى.
وحتى يتم الإلمام بجميع ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛**
- **المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية؛**
- **المبحث الثالث: مدخل حول فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.**

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية، وقد تطور مفهومها مع تطور دور الدولة وزيادة مسؤوليتها تجاه النشاط الاقتصادي، وبذلك فهي تعبر عن جملة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في جانبي الإنفاق العام والإيرادات العامة، كما تسعى في مجملها إلى استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي من خلال أهدافها المسطرة، ومن هذه الأخيرة يمكن تحديد اتجاهات السياسة المالية الواجب إتباعها وكذلك اتجاه الأدوات الواجب استخدامها سواء بالزيادة أو النقصان، وفي ظل كل هذا يجب مراعاة جملة من المحددات عند صياغة وتنفيذ هذه السياسة، من أجل ضمان عملها وسيرها بشكل فعال ومتكامل.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي

لقد ازدادت أهمية السياسة المالية مع تزايد حجم العجز المالي لدول العالم من ناحية، وازدياد وتعدد وظائف الدولة من ناحية أخرى، وعلى العموم من أجل فهم هذه السياسة كغيرها من السياسات الأخرى، لا بد من الوقوف على المصطلحات التي تشرح مفهومها بدقة، وكذا فهم الفكر الاقتصادي الذي ستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف يتم استخدام هذه السياسة ودورها الاقتصادي.

أولا– مفهوم السياسة المالية: سابقا كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي المالية العامة والموازنة العامة، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبحت هذه السياسة ذو معنى أوسع، لذلك لا بد من تحديد تعريف دقيق للسياسة المالية بشكل مستقل عن مختلف المصطلحات المشابهة لها، وقد تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق أكاديمي واسع مع نشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. Hansen.

1. تعريف السياسة المالية: أشتق مصطلح السياسة المالية من المصطلح الفرنسي "Fisc" ويعني حافظة النقود والخزانة أي المسؤولة عن حفظ المال العام[1]، وعموماً توجد العديد من التعريفات الأكاديمية لهذه السياسة، ولعل من أهمها:

– **التعريف الأول:** تعرف السياسة المالية بأنها تلك السياسة التي تهتم بموازنة الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة خاصة منها الضرائب على نطاق واسع[2]، وهي بذلك تتضمن تكييفاً أو تخطيطاً نوعياً وكمياً لحجم هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات ومجالات استخدامها وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتسهيل بلوغ هدفي النمو والتنمية الاقتصاديين[3].

[1]– رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، الطبعة الأولى، آمنة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013، ص: 65.

[2] -Philip Arestis, **Fiscal policy: a strong macroeconomic role**, Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, United Kingdom, Autumn 2012. P : 02.

[3]– فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسات المالية**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية–مصر، 1992، ص: 12

- **التعريف الثاني:** هي مجموعة الأساليب والقواعد والتدابير التي تتخذها الحكومة لإدارة مالها العام ومجالات انفاقه دون إسرافه أو تبذيره، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، المالية، الإجتماعية، والسياسية، خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فهي تعكس الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وإدارة وسائل تمويله بكفاءة[1].

- **التعريف الثالث:** ترتبط السياسة المالية ارتباطا وثيقا بمستويات الدخل[2]، وتشير إلى استخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في مستوى الطلب الكلي والدخل[3]، من أجل تحريك النشاط الاقتصادي للوصول إلى الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على متغيرات الاقتصاد الكلي، بما فيها معدلات الاستخدام أو التشغيل، الدخل، الاستثمار، الإدخار، الانتاج...الخ[4].

- **التعريف الرابع:** هي مجموعة المخططات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير على توجهات الاقتصاد الوطني، بغية المحافظة على استقراره العام واستقرار مختلف مؤشراته، وكذا معالجة مشاكله وتعزيز إمكانياته لمواجهة كافة الظروف الطارئة غير المتوقعة[5].

- **التعريف الخامس:** هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تعكس أهداف وتطلعات المجتمع عن طريق تخصيص الموارد في ظل مراعاة أولويات الإنفاق، للتأثير في مختلف المؤشرات الاقتصادية وتوجيهها حسب حالة الاقتصاد العامة، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل في ظل الإمكانيات المتاحة[6].

انطلاقا مما سبق يتضح أن السياسة المالية تعكس جملة القواعد والإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة (وزارة المالية) لتعديل مستويات كل من الإنفاق الحكومي والضرائب في سبيل تحقيق التوازن المالي، وضمان التأثير الإيجابي على مستوى الطلب الكلي ومختلف المؤشرات الاقتصادية، وذلك في سبيل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين.

2. خصائص السياسة المالية: تتصف السياسة المالية بجملة من الخصائص، والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:[7]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة –مصر، 2002، ص: 43.

[2] - Nikos Benos, **Fiscal Policy and Economic Growth: Empirical Evidence From Eu Countries**, University of Ioannina, June 2009, p : 05.

[3]- Vito Tanz, **Fiscal Policy: When Theory Collides with Reality,** CEPS Working Document, No 246, June 2006, p : 01.

[4]- عبد الواحد السيد عطيه، **دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الاقتصادية؛ التوزيع العادل للدخول؛ التنمية الاجتماعية؛ ضبط التضخم**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 1993، ص:19 .

[5]- هشام دغوم، حمزة ضويفي، **تحليل السياسة المالية في الجزائر (2010–2018)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2020، ص: 182.

[6]- مراد رحال، **دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية (2010–2016)**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17، العدد 48، الجزائر، سبتمبر 2017، ص: 103.

[7]- طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1999، ص: 202.

– أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على توجيه المسار الاقتصادي ومعالجته من مختلف الاختلالات والأزمات الممكن التعرض لها؛

– تتأثر السياسة المالية بالعديد من العوامل، منها السياسية، المالية، الإدارية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية كطبيعة النشاط الاقتصادي السائد وحالة الاقتصاد العامة في حد ذاته؛

– ارتباط السياسة المالية بدائرة الموازنة العامة للدولة، باعتبار أن الموازنة العامة للدولة هي حوصلة احصائية لأدوات وتوجهات السياسة المالية؛

– تعمل السياسة المالية على تنويع مصادر الدخل الوطني بتنويع مصادر الفوائض المالية المحققة ومجالات استثمارها، مع عدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني؛

– السياسة المالية لا تستطيع لوحدها تحقيق كافة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى (السياسة النقدية، السياسة التجارية، وسياسة سعر الصرف)؛

– تهتم السياسة المالية بدراسة المخططات المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية كمعالجة مصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على الوضع الاقتصادي والمالي للدولة؛

– تنفذ السياسة المالية من قبل السلطة التنفيذية ويتم المصادقة عليها وإقرارها من قبل السلطة التشريعية.

ثانيا– تطور السياسة المالية عبر الفكر الاقتصادي: شهدت السياسة المالية تطورات كبيرة مع تطور الفكر الاقتصادي عبر الزمن، حيث كان يشتق مفهوم ودور السياسة المالية من مسلمات وإيديولوجيات رواد كل فكر، وهو ما سيتم عرضه في الموالي:

1. السياسة المالية في ظل الفكر الكلاسيكي: يطلق على الفكر الكلاسيكي بالفكر التقليدي، وقد ظهر بظهور النظام الرأسمالي ومؤلف آدم سميث الشهير "ثروة الأمم"، ويقوم هذا الفكر على جملة من الفرضيات والمسلمات، أهمها مبدأ قانون ساي للمنافذ أي أن العرض هو الذي يخلق الطلب المساوي له، الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية أو حتى التأثير عليها وأن هناك قوانين طبيعية تتحكم في تسيير أمور الطبيعة أو ما يعرف باليد الخفية، وأن المنافسة الكاملة هي الإطار الأساسي الذي يتعين أن يعمل في إطاره جهاز السوق في ظل الرفض التام للمنافسة الاحتكارية، وأنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد والجماعة[1]، فحسبهم يتحقق التوازن تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي لا يوجد حاجة لتدخل الدولة في النشاط

[1]- عبد الجبار العقون، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990–2016**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019–2020، ص: 08.

الاقتصادي وحصر وظائفها فقط في الدفاع عن الأمن وتوفير الحماية الضرورية، وهو ما يطلق عليه بالدولة الحارسة، وبذلك اتخذ الكلاسيكيون موقفاً محايداً بشأن السياسة المالية[1]، والذي يعكس تعطيل الدور الاقتصادي لأدوات السياسة المالية أي الإنفاق الحكومي والضرائب، وبذلك حرس الكلاسيكيون على مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة، أما عن أدوات السياسة المالية حسب الفكر الكلاسيكي فهي تتمثل في:[2]

- **الإنفاق العام**: كان مقتصرا فقط على المرافق الضرورية (الدفاع، الأمن، توفير العتاد العسكري...الخ) تطبيقاً لمفهوم الدولة الحارسة وليس الدولة المتدخلة.
- **الضرائب**: تفرض الضرائب بمختلف أنواعها لتمويل الإنفاق العام بشرط أن لا يكون لها تأثير على العملية الإنتاجية، الائتمان، الاستهلاك، والاستثمار...الخ.
- **القروض العامة**: هي أحد مصادر التمويل الاستثنائية التي تلجأ إليها الدولة نادراً وفي حالات معينة، كما تعتمد في سداد هذه القروض على الضرائب، في حين أن التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد) لم يتم الاعتماد عليه كأداة للتمويل في هذا الفكر.

ومن الطبيعي كي يضمن راود هذا الفكر تحقق الحياد التام للسياسة المالية والتوازن المالي، فهم يعارضون ولا يعترفون بظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، لأن معالجة هذا العجز يتطلب فرض ضرائب مرتفعة على حساب مدخرات الأفراد وهو ما يعيق الاستثمار الخاص والذي يعدونه الممول الأساسي للنشاط الاقتصادي، ووجود فائض في الموازنة العامة يعني أن الدولة تمادت أو بالغت في فرض الضرائب، وهذا الفائض يدفع الحكومة إلى تبذير وإنفاق الموارد المالية في أوجه استخدام أقل كفاءة، وبما أن الدولة لا تتدخل فهذا يعني عدم التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي[3].

انطلاقا مما تم عرضه يتضح أن السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي لم يكن لها دور اقتصادي أو اجتماعي، إنما ارتكز دورها في تحقيق التوازن المالي لا غير، إلا أن ذلك كان صحيحا وصالحاً إلى حد ما وفي ظل ظروف معينة، حيث أن الأزمة الإقتصادية العالمية -أزمة الكساد الكبير (1929-1933)- التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي أوصلت النموذج الكلاسيكي إلى ما يعرف بحدود التناقضات، أي أن الواقع يخالف فرضيات ومسلمات هذا النموذج، وهنا ظهر فكر جديد ينادى بضرورة استخدام أدوات السياسة المالية للخروج من هذه الأزمة، وهو الفكر الكينزي.

---

[1]- Zouhair Hambli, **The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries : Case study of Algeria 2000/2016**, Revue des sciences humaines, Vol 05, No 01, Algeria, june 2018, P : 74.

[2]- لونيس إكن، **تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 27-28.

[3]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص ص: 52-53.

2. السياسة المالية في ظل الفكر الكينزي: نتيجة عجز الفكر الكلاسيكي عن معالجة وتفسير ظاهرة الكساد العظيم وما ترتب عنها من آثار وخيمة على الاقتصاد الرأسمالي، برز فكر جديد حاول تشخيص ومعالجة هذه الأزمة يسمى بالفكر الكينزي، بزعامة الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز صاحب الكتاب الشهير "النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود (1936)"[1]، الذي هاجم من خلاله أفكار الكلاسيكيون، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الدولة الحارسة، حيث نادى بضرورة تبني مفهوم الدولة المتدخلة، من أجل بلوغ مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على التوازن الاقتصادي، وبذلك عالج كينز كل مستويات التشغيل بما في ذلك مستوى التشغيل الناقص، وقد كان يرى أنه ليس بالضرورة أن يتحقق هذا التوازن عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن أن يتحقق عن مستويات أخرى، كما ركز على أداة الطلب الكلي الفعال والتي هي عبارة عن مجموعة الانفاقات، لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي أثناء أزمة الكساد الكبير وما نتج عنها من انكماش مستمر للأسعار وارتفاع قياسي في معدلات البطالة، فالبطالة حسبه تحدث عند نقص مستوى الطلب الكلي الفعال عن مستوى الدخل التوازني وهي بطالة إجبارية وليست اختيارية، والتضخم يحدث عندما يزيد مستوى الطلب الكلي الفعال عن مستوى الدخل التوازني. ومن هنا برزت أهمية السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة كل من البطالة والتضخم باستخدام الإتجاه المعاكس لأداة الطلب الكلي الفعال[2].

وبالتالي فمن وجهة نظر رواد الفكر الكينزي السياسة المالية لا تسعى فقط إلى تحقيق التوازن المالي كما يعتقد الكلاسيكيون، بل هي أشمل من ذلك، فحسبهم هي وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، حيث يمكن استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والقروض العامة وغيرها من الأدوات المالية لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية المسطرة كزيادة مستوى الطلب الكلي، وتحفيز الإنتاج، وزيادة مستويات التشغيل للخروج من الحالات غير الجيدة التي يعاني منها الاقتصاد إلى حالات أفضل تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يرى راود هذا الفكر أنه يمكن الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد أو ما يعرف بالتمويل التضخمي في حالة عدم توفر القروض العامة أو عدم الإقبال عليها من طرف المقترضين، خاصة في الدول ذات الجهاز الإنتاجي المرن، حتى لو أدى الاعتماد على هذا الإصدار إلى التضخم[3].

بناء على ما سبق يتضح أن الفكر الكينزي تلعب فيه الدولة الدور الرئيسي والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ومن ثم زيادة أهمية ودور السياسة المالية وتعدد أهدافها من ضمان التوازن المالي إلى ضمان التوازن الاقتصادي ومن ثما الاستقرار الاقتصادي، من خلال استخدام الطلب الكلي الفعال حسب الحالة السائدة. إلا أن ظهور ما يعرف بالركود التضخمي خلال فترة السبعينات الذي يعكس حدوث البطالة والتضخم في آنٍ واحد،

---

[1]- Talal Omrani, **La politique budgétaire comme instrument de stabilité et de sortie descrises financières et économiques**, Economic Development Review, Algerie, Vol 03, No 01, Juin 2017.

[2]- وديع طوروس، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت-لبنان، 2011، ص ص: 112-113.

[3]- هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق-سوريا، 2010، ص ص: 13-14.

وبالتالي العجز عن استخدام أداة الطلب الكلي الفعال لمعالجة هذه الظاهرة، وهو ما أوصل هذا الفكر إلى حدوده القصوى بعد أن نال لقب "الثلاثون سنة الذهبية".

3. السياسة المالية في الفكر النقدوي المعاصر: إن تركيز كينز في تحليله على منحنى فيليبس*[1] وتشخيص ظاهرة البطالة وإهماله لظاهرة التضخم، جعلت فكره في محكٍ صعب ثبت فيما بعد أنه كان عاجزاً عن إيجاد حلول ومقترحات أو حتى تقديم تفسير لظاهرة الركود التضخمي لسنة 1971 التي اجتاحت النظام الرأسمالي، من هنا عبر العديد من الاقتصاديين خاصة الأمريكيين عن محدودية الفكر الكينزي في معالجة الظواهر والأزمات الاقتصادية على المدى الطويل، وهو ما أدى إلى ظهور فكر اقتصادي نقدوي معاصر، لا يمكن اعتباره أصيلا، ولكنه فكر قائم في أساسه ومنهجه على فرضيات ومسلمات الفكر الكلاسيكي[2]، ومن أشهر راود هذا الفكر الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان.

لقد ركز رواد هذا الفكر على معالجة ظاهرة التضخم مع الحفاظ على معدل بطالة طبيعي من خلال استحداث ما يعرف بنظام الأولويات، وهم بذلك يعتقدون أن السياسة المالية ليس لها أي تأثير على المستوى العام للأسعار، وحتى في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وحجتهم في ذلك أن القطاع الخاص الحر مستقر ولا يحتاج إلى تدخل الدولة، كما يعتقد أنصار هذا الفكر أنه يمكن أن يحدث التوازن تلقائيا بفعل آليات السوق، وبالتالي فهم يعارضون استخدام أدوات السياسة المالية، لأنها ستؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، وهذا ما يسميه النقدويون بأثر المزاحمة، أي أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص، وذلك من شأنه التقليل من فعالية استخدام أدوات السياسة المالية، وبالتالي فإن استخدامها حسبهم سيؤدي بالضرورة إلى ظهور وارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم والذي يعتبر أهم مشكلة عند النقدويون، خاصة في ظل عدم استجابة المعروض النقدي لهذا التغير[3].

ومن هنا يمكن استنتاج أن دور السياسة المالية يختلف من فكر إلى أخر، فالسياسة المالية حسب الكلاسيكيون والنقدويون، ليس لها أي دور أو أهمية في النشاط الاقتصادي، كما أن استخدام أدواتها يمكن أن يؤثر سلبا على المؤشرات الاقتصادية، عكس الفكر الكينزي الذي يرى أن استخدام أدوات السياسة المالية ضروريا، باعتبارها الآلية التي يمكن من خلالها معالجة مختلف الظواهر التي يعرفها الاقتصاد، وذلك أجل تحقيق التوازن المالي والاقتصادي في آنٍ واحد.

---

*__منحنى فيليبس__: هو منحنى يبين العلاقة العكسية بين معدل البطالة والتضخم، طور هذا المنحى الاقتصادي الشهير ألبان ويليام فيليبس في ورقة بحثية نشرت عام 1958 بعنوان "العلاقة بين البطالة ومعدل الأجور في الاقتصاد الأمريكي 1861-1957"

[1] -Philip Arestis, Malcolm Sawyer, **On the effectiveness of monetary policy and fiscal policy, Working Paper**, No 369, **Provided in Cooperation with:** Levy Economics Institute of Bard College, 2003, p : 03.

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2017، ص: 62.

[3]- عبد الجبار العقون، **مرجع سابق**، ص ص: 11-12.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية ومحدداتها

تختلف درجة الوصول إلى أهداف السياسة المالية المسطرة من دولة لأخرى، بإختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة تقدمه وتطوره، حيث أن هناك تباين كبير في وصول السياسة المالية إلى الأهداف الإقتصادية والاجتماعية بين الدولة المتقدمة والنامية، لأن هذه السياسة تحكمها مجموعة من المحددات عادة ما تعرقل فعالية أداء السياسة المالية خاصة في الدول النامية.

أولا– أهداف السياسة المالية: باعتبار أن السياسة المالية تعبر عن النشاط المالي والاقتصادي للدولة، فإن استخدامها ووجودها يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة في:

1. تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة: وتعني عملية توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة على الأغراض والحاجات وأوجه الاستخدام المختلفة، بهدف تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، أي أقصى درجة من الإشباع، بالتالي تقوم الحكومة من خلال سياستها المالية بمراعاة الكفاءة والفعالية في استخدام مختلف الموارد المتاحة، ويشمل هذا التخصيص ما يلي:[1]

- تخصيص الموارد بين السلع الإنتاجية ذات القيمة المضافة والسلع الاستهلاكية؛
- تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص؛
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة؛
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك لخاص.

وتظهر أهمية هذا الهدف على وجه الخصوص في الدول التي تتوفر على الموارد الاستراتيجية وغير المتجددة التي تنفذ مع طول وكثرة استخدامها كالغاز والنفط، بالإضافة إلى ذلك يتعين التركيز على الموارد المتوقع أن تشهد ندرة في المستقبل من حيث توفرها، مثل الموارد المائية المرتبطة بالظروف المناخية، وهذا الوضع يتطلب اتخاذ قرارات مناسبة من طرف صانعي السياسات المالية والاقتصادية تحقق نوعا من التوازن بين استخدامات ومخصصات الموارد الاستراتيجية والمتوقعة للنضوب مع الحفاظ على الاستدامة المالية، من خلال تحديد أولويات الإنفاق والخطط اللازمة لتحقيق ذلك في ظل إتباع قواعد الانضباط المالي[2].

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013، ص: 154.

[2]- عبد اللطيف حدادي، **دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر 2000–2014**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016–2017، ص: 97–98.

2. إعادة توزيع الدخل الوطني: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق إعادة توزيع عادل للدخل وتقليل التفاوت في معادلاته ومستوياته بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة، حيث تركز هذه السياسة على زيادة دخول الفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول العالية والمرتفعة، أو عن طريق توسيع دائرة الدعم الحكومي من خلال النفقات التحويلية ودعم السلع أو عن طريق الخدمات المجانية المقدمة لهم...الخ، وعلى العموم يقاس التفاوت في توزيع الدخل أي التفاوت في توزيع عوائد عناصر الإنتاج بين نسبة عوائد عنصر العمل (الأجور) ونسبة عوائد حقوق الملكية الأخرى (الأرباح، الفوائد، الريع...الخ)، في حين يشير التقارب بينها إلى انخفاض التفاوت في توزيع المداخيل[1]، وهذا ينتج عنه تحقيق مستوى معيشي مقبول، و هو ما يطلق عليه بالتوازن الاجتماعي.[2]

3. المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار: ويعني ذلك ضمان عدم تغير هذه الأسعار باستمرار سواء في الاتجاه الصعودي (التضخم) أو النزولي (الانكماش)[3]، ويمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، ففي حالة ارتفاعها بشكل مستمر يتم معالجة ذلك عن طريق رفع معادلات الضرائب من أجل امتصاص القوة الشرائية، مع تقليص الانفاق الحكومي إلى أدنى مستوياته، من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب والرجوع إلى حالة الاستقرار[4]، والعكس صحيح في حالة انكماش المستوى العام للأسعار، وهو ما سيتم التطرق إليه بقدر من التفصيل في المطلب الموالي، عند معالجة آلية عمل السياسة المالية.

4. تحقيق التشغيل الكامل: تعلب السياسة المالية دوراً مهما في تخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب[5]، والتشغيل الكامل لا يعني معدل البطالة يساوي الصفر، وإنما التقليل النسبي لها، وخلق فرص العمل المتاحة والمنتجة، وعموما تكون السياسة المالية فعالة عندما تعمل على استخدام أدواتها بالشكل الذي يجعل الاقتصاد يحقق أو يقترب من التشغيل الكامل دون إحداث مشاكل تهدد النشاط الاقتصادي في البلد[6].

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سابق**، ص: 154

[2] - B. Essama-Nssah, Blanca Moreno-Dodson, **Fiscal Policy for Growth and Social Welfare,** in Blanca Moreno-Dodson (ed.), Is Fiscal Policy the Answer? A Developing Perspective, World Bank, Washington, D.C, 2013, p :24.

[3]- محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، كلية التجارة، الإسكندرية–مصر، 2000، ص: 23.

[4]- وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2010، ص: 255.

[5]- Marco Battaglini, Stephen Coate, A **Political Economy Theory of Fiscal Policy and Unemployment**, Cornell University, 2014, p : 01.

[6]- عباس ناصر علي، زيد كريم ساجت، **عجز الموازنة العامة والسياسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد–العراق، 2021، ص ص: 53-54.

5. تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين: تؤثر السياسة المالية من خلال أدواتها بدرجة كبيرة على معدلات النمو والتنمية الاقتصاديين، فمثلا زيادة الانفاق الحكومي خاصة الانفاق الاستثماري في البنى التحتية وإنشاء المصانع من شأنه زيادة الإنتاج والناتج الوطنيين، مما يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي[1]، إلى جانب ذلك تلعب السياسة المالية دورا بارزا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تعد أشمل من النمو الاقتصادي، لأن هذا الأخير يعبر عنه بالزيادة الإجمالية في كمية انتاج السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني، بينما التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على الزيادة الكمية في الإنتاج السلعي والخدمي بل تركز أيضا على تطوير الهيكل القطاعي للاقتصاد والتحسينات النوعية في جودة الحياة من جميع الجوانب الاقتصادية، المالية، والاجتماعية[2]، عموماً يجب على الدولة أن تحرس على توجيه كافة الموارد أو الإيرادات المتاحة نحو أوجه الإنفاق التي تخدم النمو والتنمية الاقتصاديين.

6. تحقيق التوازن المالي والاقتصادي: إن التوازن المالي يعني التوازن بين مجموع النفقات العامة ومجموع الإيرادات العامة أي توازن الموازنة العامة للدولة والمراد بذلك التوازن الاقتصادي وليس التوازن المحاسبي، ويتحقق هذا التوازن نتيجة الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المتاحة وتوجيهها نحو أوجه الاستخدام الملائمة[3]، في حين التوازن الاقتصادي يقصد به التشغيل التام لعناصر الانتاج المتاحة، والوصول إلى حجم الانتاج الأمثل، وهنا يجب على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين العام والخاص، من أجل الوصول إلى أقصى المنافع، وضمان استغلال إمكانيات المجتمع على الوجه الصحيح والأمثل[4].

7. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: باعتبار السياسة المالية تساهم في تحقيق الأهداف السابقة، فإنها بضرورة تعتبر أحد الآليات التي تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال تفعيل أدواتها لتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وكذا التقلبات والاختلالات الكبيرة في النشاط الاقتصادي ومؤشراته المختلفة بما فيها التضخم، الموازنة العامة، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة مستويات الإنتاجية وبالتالي القدرة الشرائية،

[1] - George Halkos, Epameinondas Paizanos, **Fiscal policy and economic performance: A review of the theoretical and empirical literature,** University of Thessaly, November 2015, P : 04.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 40.

[3]- وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد الحميد علي، **السياسة المالية: بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة**، الطبعة الأولى، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص: 23

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص: 44.

وتوظيف العمالة والنمو المستدام، وقد أصبح الاستقرار الاقتصادي أحد الأولويات الوطنية والدولية المستهدف تحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية المختلفة[1].

ومن هنا يتضح أن أهداف السياسة المالية ذات طابع اجتماعي من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية عبر التوزيع العادل للدخل أو الثروات، وأهداف ذات طابع اقتصادي من خلال تحسين عملية تخصيص الموارد المتاحة، وضمان استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، والنمو والتنمية الاقتصاديين، وكذا تحقيق التوازن المالي والاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا– محددات نجاح السياسة المالية: تعكس محددات السياسة المالية مجموعة العوامل التي تؤثر على عملية نجاح وفعالية هذه السياسة، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:[2]

1. كفاءة الإدارة الضريبية ومستوى الوعي الضريبي: إن نجاح السياسة المالية يعتمد على فعالية عملية جمع الضرائب أي كفاءة القائمين على تحصيل الضريبة من ناحية ودرجة الوعي الضريبي للمكلفين من ناحية أخرى، وهذا يتوقف على درجة التقدم الاقتصادي للدولة عامة والثقافة الضريبية خاصة، وهناك مجموعة من العوامل التي تحكم هذا المحدد، منها:[3]

– يجب أن يكون التشريع الضريبي واضحاً وشاملا، بالشكل الذي يسهل عملية الفهم والتقبل من طرف المكلفين بدفع الضريبة؛

– تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الحديثة على درجة عالية من التقنية لتسهل ممارسة مختلف المهام والوظائف؛

– تخصيص برامج تدريبية وتكوينية للعاملين في الإدارة الضريبية، مع تقديم تحفيزات لتشجيعهم على ضبط التحصيل وملاحقة المتهربين من دفع الضريبة؛

– نشر الثقافة الضريبية والوعي الضريبي وسط المكلفين حتى يقدرون أهمية المحصلات الضريبية في خدمة الدولة والصالح العام.

2. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: ويشمل الجهاز المصرفي كل من البنك المركزي والمؤسسات المالية المصرفية (البنوك بمختلف أنواعها) والمؤسسات المالية غير المصرفية، فالسياسة النقدية التي لا تكون في خدمة السياسة المالية ستعرقل أدائها وفعاليتها، وبالتالي فإن السياسة المالية التي

---

[1]- حسنية دومة، **العلاقة بين الاشتمال المالي والتنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وقياسية للجزائر ودول مختارة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة الأعمال، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2019–2020، ص: 56.

[2]- محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2008، ص ص: 377–378.

[3]- تقي عبد سالم، **العلاقة بين التهرب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 01، العدد 24، العراق، 2010، ص ص: 04–05.

تضعها الدولة ويوجد فيها جهاز مصرفي متكامل وفعال تختلف عن السياسة المالية التي تضعها الدولة ويكون جهازها المصرفي غير فعال أو لا يأخذ بعين الاعتبار اتجاهات السياسة المالية وأهدافها.

3. **وجود سوق مالي كفء:** فوجود سوق مالي نشط يتوفر على الكفاءة السعرية والمعلوماتية يساعد السياسة المالية في تحقيق مختلف أهدافها ويجعلها أكثر فعالية، عكس السياسة المالية التي تكون في الدول التي تكون أسواقها المالية ضعيفة الكفاءة.

4. الوضع السياسي والإجتماعي: قبل سبعينات القرن الماضي، كان يفترض أن السياسة المالية ظاهرة اقتصادية كلية إلى حد كبير بمعنى لا تتأثر بالعوامل السياسية، ولكن مع ظهور المدرسة المؤسسية، أصبح الاقتصاديين يولون اهتماما كبيراً بالمحددات غير الاقتصادية للسياسة المالية[1]، فالسياسيون يهتمون بتأثير السياسات المالية على مستقبلهم السياسي، حيث يستخدمونها كأداة لتحقيق مصالحهم الشخصية، كما أنهم يميلون إلى السياسة المالية التوسعية أكثر من الانكماشية حتى وإن كانت غير ملائمة للوضع الاقتصادي السائد، وذلك من أجل شراء السلم الإجتماعي، فخفض مستوى الضرائب وزيادة مستوى الانفاق الحكومي تعزز من شعبية الرجل السياسي لأنه يسعى إلى تقديم المنافع للجمهور في نظرهم. بالإضافة إلى ذلك فالمحددات الإجتماعية تعني يجب أن تكون السياسة المالية تتناسب مع عادات وتفضيلات المجتمع، حيث يمكن أن تواجه المعارضة من طرف أفراده إذا لم تتناسب وتتماشى معها[2].

5. الفجوة الزمنية: إن السياسة الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة تتأثر بما يعرف بالفجوة الزمنية، على اعتبار أن تصميم هذه السياسات لا يتم حالا، كما يتطلب تنفيذها فترة زمنية معتبرة، وقد لاحظ الاقتصاديين بأن السياسة المالية لها فترة إبطاء خارجية سريعة بينما لها فترة ابطاء داخلية طويلة، وبالتالي لن يقلل ذلك من فعاليتها في تحقيق الاستقرار وإن كانت الحاجة لاستخدامها بشكل غير منتظم يعد ضروريا لتحقيق هذا الاستقرار[3]، وعموماً ينتج عن الفجوة الزمنية بين تصميم القرار وتنفيذه عدة نتائج، منها:[4]

- عدم وجود توافق زمني بين عملية اتخاذ القرار والحالة الاقتصادية؛
- إن التأثير قد يؤدي إلى نتائج عكسية أو ما يعرف بالأثر الرجعي أو العكسي على الاقتصاد فبدلا من معالجة الفجوات الانكماشية سيؤدي إلى حدوث فجوات تضخمية؛
- ضياع طاقة إنتاجية كان بالإمكان استغلالها في ازدهار وتقدم الاقتصاد.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه تم فقط الاقتصار على أهم المحددات التي تحكم فعالية السياسة المالية.

---

[1] -Umoh, O. J. & at, **Political and Institutional Determinants of Fiscal Policy Persistence in West Africa**, University of Uyo, 2018, P : 02.

[2]- عبد الجبار العقون، **مرجع سابق**، ص ص: 58-59.

[3]- محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء-فلسطين، 2014، ص ص: 520-521.

[4]- عبد الجبار العقون، **مرجع سابق**، ص: 56.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها

تساهم السياسة المالية عبر أدواتها المختلفة في معالجة الدورات الاقتصادية التي تصيب اقتصادات الدول الرأسمالية، حيث تقوم الدولة بإتباع الإتجاه التوسعي في أدوات السياسة المالية في حالات الانكماش، والاتجاه التقييدي أو الانكماشي في أدوات السياسة المالية في حالات التضخم، وهو ما يعكس ميكانيزم أو آلية عمل السياسة المالية.

أولا– أدوات السياسة المالية: إن تدخل الدولة عبر سياستها المالية يتم من خلال أدوات محددة، ويمكن تلخيص هذه الأدوات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1–1): أدوات السياسة المالية

أدوات السياسة المالية	شرحها
النفقات العامة	وتعكس ما تقوم الحكومة بإنفاقه من مصروفات خلال فترة زمنية معينة، من أجل تلبية احتياجات المجتمع والصالح العام، حيث تشمل هذه النفقات: الصحة، التعليم، الأمن، والإنفاق على البنى التحتية...الخ، وعند استخدامها كأداة يجب مراعاة عدم مزاحمة القطاع الاستثماري.
الإيرادات العامة	وتشمل مجموعة المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة خلال مدة زمنية معينة، والتي تغطي من خلالها أوجه الانفاق العام، ومن أشهر هذه الإيرادات وأقدمها هي الضرائب، حيث تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة إلى إنخفاض الانفاق الاستهلاكي وكذا الاستثماري.
الموازنة العامة	وهي وثيقة مالية تعكس حصيلة إيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة خلال مدة زمنية معينة عادة محددة بسنة واحدة، ويتم إعداد الموازنة العامة للدولة من طرف السلطة التنفيذية ثم تعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها واعتمادها، وهناك من يعتبر الدين العام هو الأداة الثالثة للسياسة المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– لياس شوبار، **أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص: 517-518.

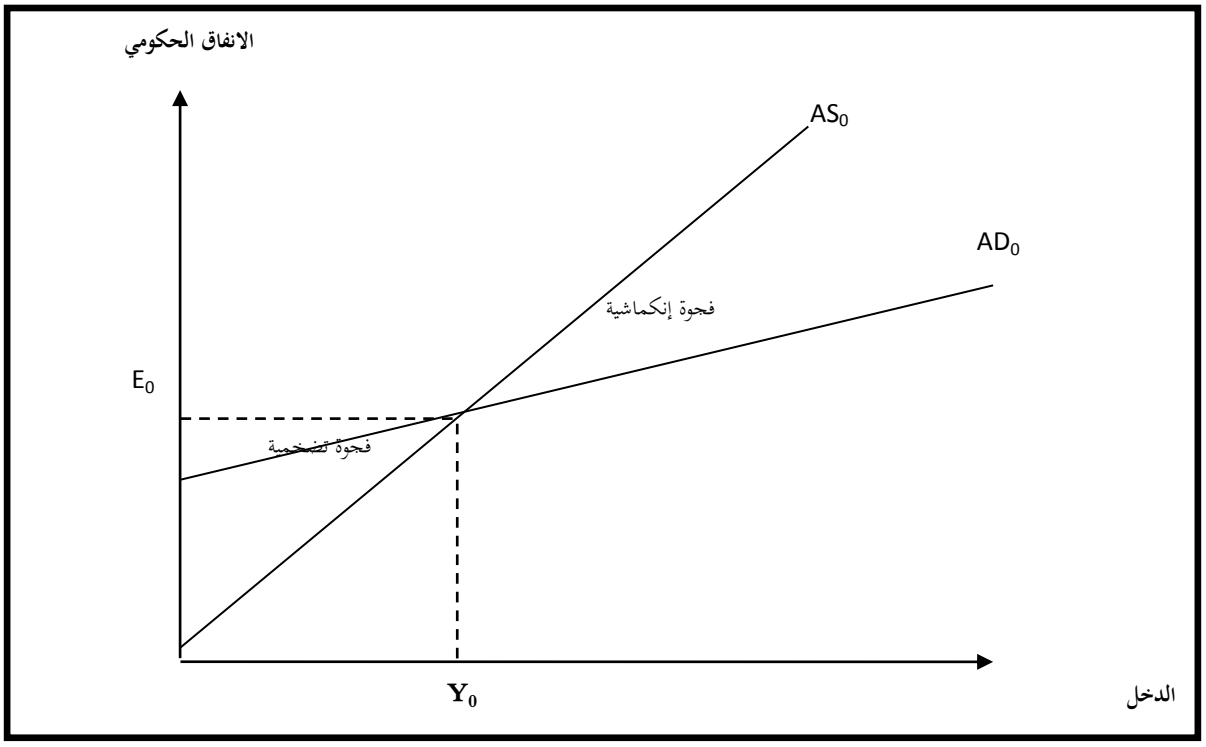
– ASMA HASSAINE, ABDELKADER SAHED, **Effect of fiscal policy tools on the productivity of the industrial sector in Algeria** – EMPIRICAL STUDY - 1970-2018, Journal of Economic Sciences Institute, Vol 32, N o 02, Algeria, Décember 2020, p p : 1699-1700.

إن أدوات السياسة المالية مهمة جداً في إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافه المسطرة، كغيرها من أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى، ولم يتم التفصيل فيها باعتبار أنه سوف يتم التطرق لها في الفصل الثاني.

ثانيا–آلية عمل السياسة المالية: يتحقق التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وعندما يحدث اختلال في هذا التوازن يتم استخدام أدوات السياسة المالية لإعادة التوازن الاقتصادي حسب الوضعية التي تميزه، فإذا كان الاقتصاد يعاني من وجود فجوة انكماشية أي عندما يكون مستوى الطلب الكلي أقل من مستوى العرض الكلي، أي أن مستوى الدخل يقل عن مستوى دخل التشغيل

الكامل، هنا يتم إتباع سياسة مالية توسعية للخروج من هذه الحالة وتحفيز الاقتصاد، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية، والتي تحدث عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، أي أن مستوى الدخل أكبر عن مستوى دخل التشغيل الكامل[1]، فإنه يتم إتباع سياسة مالية انكماشية (تقشفية) للحد من التضخم واستعادة التوازن. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد حسن الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عماد-الأردن، 2007، ص: 217.

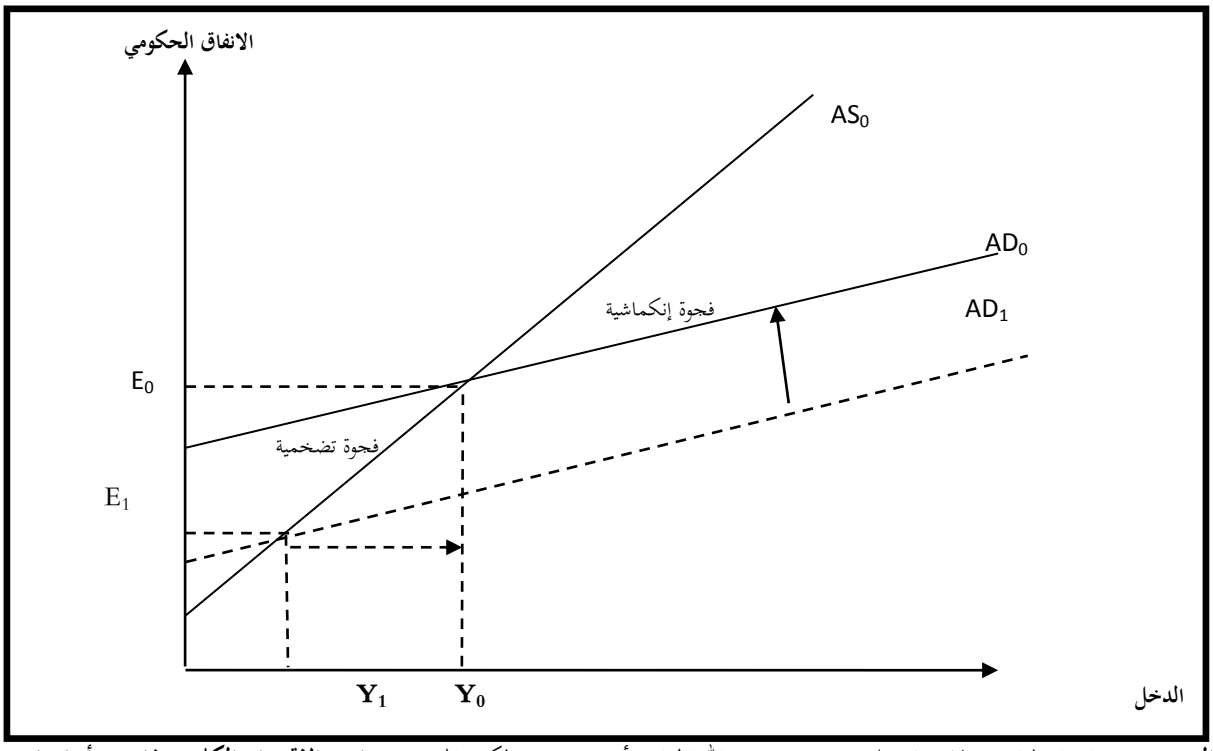
تمثل كل من Y_0 وE_0 الدخل التوازني ومستوى التشغيل الكامل على التوالي، وهما ناتج تقاطع منحى الطلب الكلي AD_0 مع منحنى العرض الكلي AS_0، وكلما كان الطلب الكلي أقل من العرض الكلي فذلك يعني وجود فجوة انكماشية تتطلب سياسة مالية توسعية، وكلما كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فذلك يعني وجود فجوة تضخمية تتطلب سياسة مالية انكماشية.

1. السياسة المالية التوسعية المعالجة للفجوة الانكماشية: في حالة وجود فجوة انكماشية يتم معالجتها عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الذي يوفر مناصب عمل جديدة وهو ما يسمح بتشغيل العاطلين عن العمل، وبالتالي زيادة دخول المواطنين وقدرتهم الشرائية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم الوصول إلى الدخل التوازني، وبعض صانعي السياسة المالية يميلون إلى خفض الضرائب بدلاً من زيادة الانفاق

[1]- إكرام مرعوش، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة-الجزائر، 2021، ص ص: 179-180.

الحكومي، معتبرين أن الأفراد أكثر قدرة على تحديد أفضل للسلع التي ينبغي زيادة إنتاجها، حيث يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وكذا زيادة المردودية الربحية التي يحققها قطاع الأعمال وهو ما يشجعهم على الشروع في المزيد من المشاريع الإستثمارية، وبالتالي زيادة مستوى الدخل ووصوله إلى الدخل التوازني[1]، ويمكن توضيح أثر السياسة المالية التوسعية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): أثر السياسة المالية التوسعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد بن عبد الله الجراح، أحمد بن عبد الكريم المحيميد، **مبادئ الاقتصاد الكلي: مفاهيم وأساسيات**، الطبعة السادسة، جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2017، ص: 119.

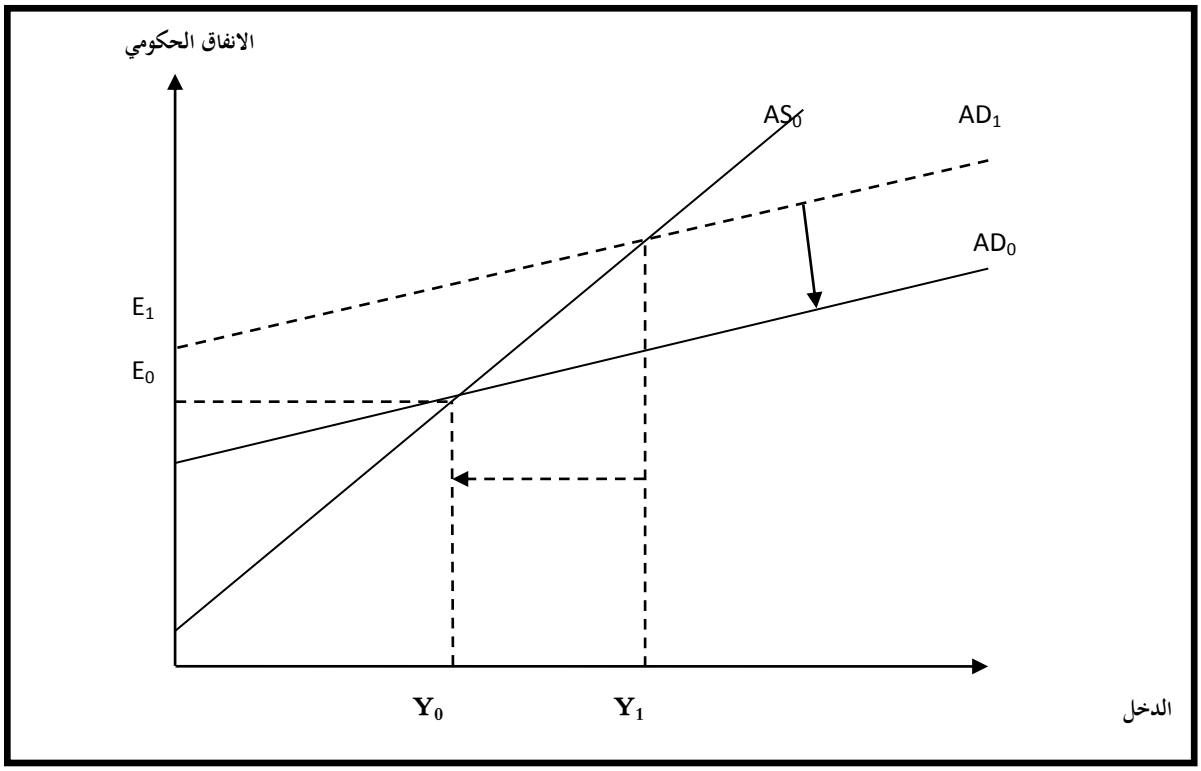
انطلاقا من الشكل يلاحظ أن السياسة المالية التوسعية يترتب عنها ارتفاع منحى الطلب الكلي نحو الأعلى من AD_1 إلى AD_0 ، مما يودي إلى زيادة الدخل وكذلك مستوى التشغيل وصولا الى حالة التوازن التي يتحقق عندها مستوى التشغيل الكامل.

2. السياسة المالية الانكماشية المعالجة للفجوة التضخمية: لعلاج الفجوة التضخمية والتي تعني ارتفاع المستوى العام للأسعار تتخذ الحكومة إجراءات للتصدي لهذا التضخم، فتقوم بتخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما معاً، وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من مستوى الاستهلاك وتراجع الإستثمار، وبالتالي الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي مستوى التضخم، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض الدخل ومستوى التشغيل وصولا إلى نقطة التوازن الكلي أي النقطة التي تحقق الدخل التوازني والتشغيل التوازني، ومما يجب الإشارة إليه أن

[1]- محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء-فلسطين، 2010، ص: 177.

التخفيض في جانب الإنفاق العام يمس فقط بعض النفقات الرأسمالية ذات الأهمية النسبية أي غير ضرورية، أو تأجيل إقامة المشاريع المستقبلية غير القائمة، مع الاستمرار في الانفاق على القطاعات الحيوية، مثل: الصحة والتعليم والأجور[1]، ويمكن توضيح أثر السياسة المالية الانكماشية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): أثر السياسة المالية الانكماشية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد بن عبد الله الجراح، أحمد بن عبد الكريم المحيميد، **مبادئ الاقتصاد الكلي: مفاهيم وأساسيات**، الطبعة السادسة، جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، 2017، ص: 119.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السياسة المالية التوسعية يترتب عنها إنخفاض منحى الطلب الكلي نحو الأسفل من AD_1 إلى AD_0 ، مما يودي إلى إنخفاض الدخل وكذلك مستوى التشغيل وصولا الى حالة التوازن التي يتحقق عندها مستوى التشغيل الكامل.

كما أن زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني، مع المحافظة على حالة رصيد الموازنة العامة للدولة، بينما خفضها بنفس المقدار يقلل منه، ويطلق على هذا الأثر الناجم عن التغيرات المتساوية بين الإنفاق الحكومي والضرائب اسم مضاعف الموازنة المتعادلة أو المتوازنة ويساوي الواحد[2]، وعموما من هنا تم التعرف على آلية عمل السياسة المالية في ظل الفجوات الانكماشية والتضخمية.

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سابق**، ص: 164.

[2]- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، الرمال للنشر والتوزيع، الوادي-الجزائر، 2020، ص: 197.

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، التي تهتم بالمعطيات النقدية وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار تعد السياسة النقدية أحد الوسائل الفعالة لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي من خلال تفعيل أدواتها المختلفة سواء في الإتجاه التوسعي أو الانكماشي للقضاء على الفجوات الانكماشية أو التضخمية على التوالي، وبالتالي خدمة السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي

لقد شهد مفهوم السياسة النقدية تطوراً كبيراً منذ بداية تطبيقها من قبل السلطات النقدية أي البنك المركزي وحتى الوقت الحالي، وقد اختلفت أوجه النظر حول دور وفعالية السياسة النقدية من فكر اقتصادي إلى آخر.

أولا– مفهوم السياسة النقدية: باعتبار أن السياسة النقدية تعكس تحكم البنك المركزي في المعروض النقدي وتوجيهه حسب الحالة الاقتصادية العامة، فذلك يجعلها تتميز بجملة من الخصائص مع وجود قنوات خاصة مسؤولة عن نقل آثار هذه السياسة من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي.

1– تعريف السياسة النقدية: إن مصطلح السياسة النقدية بتطوراتها الحالية يعد حديث نسبيا، ظهر في أدبيات الاقتصاد من القرن التاسع عشر، وقد تنوعت تعاريف السياسة النقدية، ومن ذلك:

– **التعريف الأول:** تعرف بأنها مجموعة الأحكام والوسائل والأدوات التي تنفذها السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي للتأثير على الائتمان المصرفي وفرض الرقابة الكمية والكيفية عليه، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، بما فيها الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي ومستوى التشغيل[1].

– **التعريف الثاني:** السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المسؤولة عن تنظيم عرض النقود في الاقتصاد، بما يتماشى وظروفه المختلفة في سبيل تحقيق أهدافه المسطرة[2].

– **التعريف الثالث:** تشمل جميع القرارات والقواعد والإجراءات النقدية بغض النظر عن طبيعة أهدافها، سواء نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع القرارات والقواعد والإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي الذي يعد جزء من النظام المالي، من أجل تحقيق كل من الاستقرار النقدي والاستقرار المالي[3].

---

[1]- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الوادي– الجزائر، 2007، ص: 63.

[2]-Mustapha Amokrane, Sabrina Rasdi, **La conduite de la politique monétaire en Algérie durant les deux dernières décennies : objectifs et limites**, Revue d'économie et de finance, Vol 01, No 02, Algerie, Juin 2015, p : 05.

[3]- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، الطبعة الأولى، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013، ص: 185.

- **التعريف الرابع:** وهي تلك السياسة التي تعكس تدخل السلطات النقدية لمراقبة تطورات الكتلة النقدية ومستوياتها، مع السهر على تقليل شدة التغيرات فيها من أجل ضمان عدم التأثير السلبي لتغيرات حجم الكتلة النقدية على مختلف المؤشرات النقدية والمالية الأخرى[1].

- **التعريف الخامس:** هي الاستراتيجية المثلى لتأثير في مختلف المؤشرات الاقتصادية عموماً بما فيها الإنتاج الوطني ومعدلات البطالة...الخ[2]، والتأثير خصوصا على المستوى العام للأسعار بما يضمن استقرارها، وبالتالي القضاء على حالات التضخم والانكماش[3].

ومن هنا يمكن القول أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية، وتعكس في مضمونها جملة الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية أي البنك المركزي للتحكم في حجم المعروض النقدي (الكتلة النقدية) بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة من أجل تحقيق الاهداف النقدية والاقتصادية الكلية.

2. خصائص السياسة النقدية: يمكن توضيحها من خلال الآتي:[4]

- **السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية:** حيث تعد السياسة النقدية مكوناً رئيسيا للسياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك تلعب دورا بارزا في توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة لتمويل وتنشيط الاقتصاد[5].

- **الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية:** وتشمل كل ما تنفذه السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي لحل المشاكل الاقتصادية الحالية أو تجنب المشاكل الاقتصادية محتملة الوقوع.

- **التأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية:** ويكون ذلك عن طريق استخدام الأدوات المباشرة (الكيفية) أو غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)، بهدف التأثير على السلوك النقدي للوحدات المستخدمة للكتلة النقدية المصدرة والمتداولة في الاقتصاد.

- **السياسة النقدية ذو أهداف محددة:** تتنوع أهداف السياسة النقدية، ولكن في مجملها تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

3. قنوات نقل السياسة النقدية: وهي تعكس الآليات التي تعتمدها السلطات النقدية لنقل آثار هذه السياسة من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي، وتتمثل هذه القنوات فيما يلي:

---

[1]- ميمي جدايني، **إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016، ص: 03.

[2]- GIUSEPPE FONTANA, ALFONSO PALACIO-VERA, **Monetary Policy Uncovered: Theory and Practice**, International Review of Applied Economics, Vol 18, No 01, United kingdom, January 2004, p : 26.

[3]-Erkki Liikanen, **Monetary policy in theory and practice,** Speech by Mr Erkki Liikanen Governor of the Bank of Finland, the Turku School of Economics and Business Administration, Turku, 26 April 2006, p : 01.

[4]- صالح مفتاح، **النقود والسياسات النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2005، ص: 99.

[5]- خالد حمادي حمدون المشهداني، **الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص: 65.

1.3. قناة سعر الفائدة: تعمل قناة سعر الفائدة على نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، وهي بذلك حلقة وصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، وفي هذا الشأن تؤكد النظرية الكينزية أنه يمكن للسلطات النقدية عبر البنك المركزي التأثير على التكلفة الحقيقية للاقتراض أو ما يسمى بتكلفة رأس المال المستخدم[1]، حيث إذا تم تخفيض سعر الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الرأس المال المستخدم، وهذا يحفز على زيادة الإستثمار الذي يدفع بدوره إلى زيادة الإنتاج وفرص العمل، الاستهلاك...وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وفي الجانب المقابل يؤدي رفع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكلفة الرأس المال المستخدم، مما ينعكسا سلبا على الإستثمار، حيث تتراجع مستوياته ومستويات الإنتاج والتوظيف والاستهلاك، وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي[2].

2.3. قناة سعر الصرف: نظراً لتزايد انفتاح اقتصادات الدول على بعضها البعض في عصر العولمة التكنولوجية وتعاظم المبادلات التجارية الدولية، فقد أصبح لسعر الصرف دوراً هاماً في نقل أثر السياسة النقدية، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:[3]

- **تأثير سعر الصرف على صافي الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات):** يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية (إنخفاض قيمة العملة الوطنية –بتسعيرة عدم اليقين–) إلى ارتفاع حجم الصادرات وزيادة الطلب على السلع المحلية مقابل الأجنبية، مما يعني إنخفاض حجم الواردات وهذا من شأنه تخفيض عجز الميزان التجاري، والعكس صحيح.

- **تأثير سعر الصرف على صافي رؤوس الأموال الأجنبية:** يؤدي تراجع قيمة العملة المحلية إلى زيادة الطلب الأجنبي عليها في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، مما يعني تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل أو البلد المحلي المعني، وبذلك سوف يتحسن رصيد ميزان رؤوس الأموال بين جانبي الموجودات والمطلوبات الأجنبية.

3.3. قناة الائتمان: وتعد من أهم القنوات التي تربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي لإبلاغ آثار السياسة النقدية، وهي تعني مجموعة العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير حجم المعروض النقدي، ويختلف دور هذه القناة في نقل الآثار الناتجة عن هذه السياسة بين الدول النامية والمتقدمة، حيث في هذه الأخيرة يكون لها دور حيوي أكبر في التأثير على الاقتصاد الحقيقي[4]، بسبب تطور الثقافة الائتمانية فيها، وعموما تشمل قناة الائتمان كل من:[5]

---

[1]- Rania Al-Mashat, Andreas Billmeier, **The Monetary Transmission Mechanism in Egypt**, IMF Working Peper, WP/07/285, Décember 2007, p :06.

[2]- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص: 94.

[3]- **نفس المرجع**، ص ص: 96-97.

[4] -Ikram Benazza, Wassila Bensaad, **The monetary policy transmission mechanism evidence from the Algerian economy An SVAR approach**, Economic and Management Research Journal, Vol 14, No 05, Algeria, June 2020, p : 149.

[5]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2003، ص: 79.

- **قناة الإقراض المصرفي:** عندما يكون هدف السلطات النقدية مكافحة التضخم عبر تقليل المعروض النقدي، فهذا يؤدي إلى إنخفاض حجم السيولة في النظام المصرفي، ومنه إنخفاض القدرة الائتمانية للبنوك، مما يقلل من حجم الإستثمار، وبالتالي يميل نمو الإنتاج نحو الانخفاض[1].

- **قناة ميزانية المؤسسات:** يترتب عن السياسة النقدية الانكماشية الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، وضمانات المقترضين التي يتم تقديمها عند الاقتراض، وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض مما ينجم عنه انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة أي ارتفاع مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر سلبا على استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي مساهمته في نمو الإنتاج والناتج الوطنيين.

4.3. قناة أسعار الأصول: يندرج ضمن هذه القناة ثلاثة قنوات فرعية:[2]

- **قناة توبين للإستثمار:** إن مؤشر توبين يعكس وجود علاقة سببية بين الاستثمار وتقلبات القيمة السوقية لأسعار الأسهم الناتجة عن تغيرات السياسة النقدية، حيث كلما زاد المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات، وينتج عن هذا ارتفاع مؤشر توبين بسبب ارتفاع القيمة السوقية للأسهم مقارنة بتكلفة احلال رأس المال الجديد، الأمر الذي يدفع إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج بصفة عامة.

- **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** يؤدي زيادة حجم المعروض النقدي إلى تحفيز الطلب على الأصول المالية، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الثروة لدى المتعاملين، وبالتالي ارتفاع كل من الاستهلاك والإنتاج.

- **قناة أسعار الأراضي والعقارات:** هناك من يصنف الأراضي والعقارات ضمن الثروة، وعموماً تؤدي السياسة النقدية التوسعية حسب هذه القناة إلى إنخفاض معدلات الفائدة ومنه ارتفاع الأسعار الحقيقية للعقارات، وهذه الأخيرة يترتب عنها حدوث زيادة في قيمة الثروة الخاصة بالضمانات البنكية، مما يؤدي إلى إنخفاض مخاطر عدم السداد، وهو ما يشجع البنوك على زيادة منح القروض المشجعة للاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني.

بناء على ما سبق يتضح أن قنوات نقل أو إبلاغ السياسة النقدية عديدة ومتنوعة، وهي بذلك تعكس على العموم مدى تأثير التغير في حجم المعروض النقدي والمتغيرات النقدية على المتغيرات الحقيقية.

ثانيا– تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي: لقد تطورت السياسة النقدية بتطور الاهتمام الكبير بها من قبل المفكرين في الفكر الكلاسيكي، وفي الفكر الكينزي، وكذا في الفكر النقدوي المعاصر.

1. السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي: إن الفكر الكلاسيكي يقوم على فكرة الازدواجية الكلاسيكية أي الفصل التام بين الاقتصاد النقدي الذي يتم فيه تحديد المستوى العام للأسعار وقيم المتغيرات النقدية والاقتصاد الحقيقي الذي يتم في إنتاج وتحديد قيم السلع والخدمات، أي التمييز بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية،

[1]-Twinoburyo Enock Nyorekwa, Odhiambo Nicholas M, **Monetary Policy and Economic Growth: A Review of International Literature**, Journal of Central Banking Theory and Practic, Vol 07, No 01, Motenegro, 2018, p : 129.

[2]-Frederic S. Mishkin, **THE TRANSMISSION MECHANISM AND THE ROLE OF ASSET PRICES IN MONETARY POLICY**, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 8617, Décember 2001, p p : 02-06.

وبذلك يرون أن السياسة النقدية ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية، وإنما تستطيع هذه السياسة عبر تحكم البنك المركزي في حجم المعروض النقدي أو الكتلة النقدية كمتغير مستقل التأثير فقط في المتغيرات النقدية وبالتحديد في المستوى العام للأسعار، وقد لخصت "معادلة التبادل لفيشر" و"معادلة الأرصدة النقدية لمارشال" الشهيرتين تطور السياسة النقدية في هذا الفكر[1].

1.1. معادلة التبادل لفيشر: باعتبار أن النقود حيادية حسب التحليل الكلاسيكي، أي ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية أو النقدية باستثناء المستوى العام للأسعار، فإن هذه المعادلة تصاغ كما يلي:[2]

$$M.V= P.T \ldots\ldots (01)$$

M : كمية النقود المعروضة خلال فترة زمنية معينة.

V: سرعة دوران النقود (وهي تعكس عدد المرات التي تنفق فيها وحدة النقود الواحدة لشراء السلع والخدمات خلال فترة معينة) (وهي ثابتة).

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات والمعاملات (كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة قصيرة من الزمن) (وهي ثابتة).

وطبقاً للمعادلة رقم (01) فإن أي زيادة في المعروض النقدي (المتغير مستقل) ستؤدي حتماً وفقط إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (المتغير التابع)[3] في ظل وجود علاقة طردية تناسبية بينها[4].

2.1. معادلة الأرصدة النقدية: قام الاقتصادي البريطاني الشهير ألفراد مارشال وأعضاء مدرسة كمبريدج بإجراء بعض التعديلات على معادلة فيشر للتبادل، وبذلك أصبحت على النحو الآتي:[5]

$$M= P.(Y.K) \ldots\ldots (02)$$

M: عرض النقود (حجم النقود المصدرة).

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل الحقيقي.

K: (**K=1/V**) التفضيل النقدي أو الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة.

إن المعادلة رقم (02) توضح العلاقة بين رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية في شكل سيولة من جهة ومستوى الدخل الحقيقي من جهة أخرى، وبالتالي فهي توضح العلاقة بين كمية النقود وسلوك الأفراد تجاه

---

[1]- عبد العال أحمد رمزي محمد، **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية: تحليل رياضي وقياسي**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة-مصر، 2014، ص: 121.

[2]- لحلو موسى بوخاري، **مرجع سابق**، ص: 43.

[3]- Leila Ghafouri, Azeddine Ouadi, **The Effectiveness of Monetary Policy Indicators in Inflation Targeting An empirical Study Using the ARDL Model for Algerian economy During 1990-2018**, Journal of Management and Economic Sciences Prospects, Vol 06, No 01, Algeria, June 2022, p : 721.

[4]- Lara Resende André, **The Theory of Monetary Policy: Reflections on a Winding and Inconclusive Road**, Working Paper 2016/03, February 2016, p : 02.

[5]- بلعزوز بن علي، أمحمد محمدي الطيب، **دليلك في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص: 12 .

النقود إلى جانب كونها وسيط في التبادل فهي مخزن للقيمة، وبالتالي بداية تشكيل مفهوم الطلب على النقود، وفي هذا الصدد يؤكد مارشال على وجود علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في ظل ثبات العوامل الأخرى أي حجم الدخل الحقيقي والتفضيل النقدي[1].

وخلاصة القول فإن السياسة النقدية حسب تحليل الفكر الكلاسيكي تؤثر فقط في المستوى العام للأسعار بنفس الإتجاه إي كلما زاد المعروض النقدي كلما زاد المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود حسب معادلة فيشر*، أو ثبات الدخل الحقيقي والتفضيل النقدي حسب معادلة مارشال والعكس صحيح، إلا أن أزمة الكساد الكبير (1229-1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل، إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فبرغم من زيادة المعروض استمرت الأسعار في الانكماش المستمر، وذلك لوجود أسباب أخرى لا علاقة لها بكمية النقود ومن أهمها تأجيل الإنفاق بسبب أن الأفراد يتوقعون إنخفاض أكبر للأسعار في المستقبل، ورغم ذلك يبقى هذا التحليل فعال في ظل ظروف معينة يتحقق فيها أكبر قدر ممكن من فرضيات ومسلمات النموذج الكلاسيكي، والموجودة خاصة في البلدان النامية والتي تتميز بجمود جهازها الإنتاجي وهو ما يجعلها قريبة من فرضية ثبات حجم الإنتاج والمعاملات.

2. السياسة النقدية في الفكر الكينزي: بعد فشل الكلاسيكيون في تفسير ظاهرة الانكماش المستمر للأسعار إبان أزمة الكساد الكبير ظهر الفكر الكينزي الذي وضع سقفاً نهائيا لفرضيات ومسلمات الفكر الكلاسيكي، حيث رفض كينز مبدأ حيادية النقود رفضا تاما، ويري أن النقود لها دور حيوي في التأثير على مختلف المتغيرات النقدية والحقيقية، وبذلك ينادي إلى ضرورة الدمج بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، بدلاً من الفصل التام بينها الذي كان سائد في ظل الفكر السابق[2]. ومن خلال نظريته المشهورة "تفضيل السيولة"، أوضح كينز دوافع الطلب الثلاثة على النقود:[3]

- **الطلب على النقود لأجل المعاملات:** حسب كينز الأعوان يفضلون الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية في المستقبل، لذلك توجد علاقة طردية إيجابية بين الطلب على النقود لأجل المعاملات والدخل.

- **الطلب على النقود لأجل الاحتياط:** أي أن الأعوان يفضلون الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل لمواجهة النفقات الطارئة غير المتوقعة، وهي أيضا ترتبط طرديا مع الدخل.

---

[1]- بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص: 18.

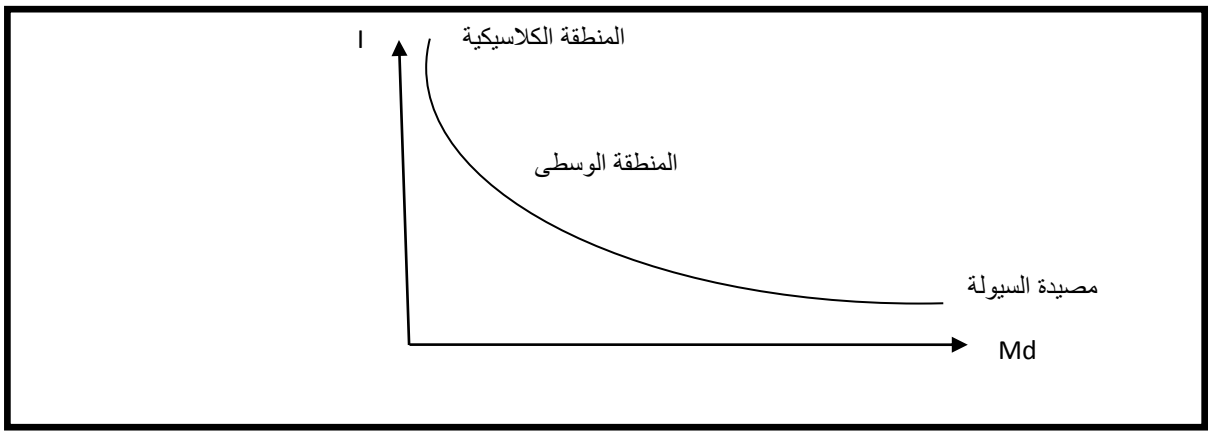
*__ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود:__ يستند هذا الثبات إلى فرضيات والنموذج الكلاسيكي، والتي من أبرزها: قانون ساي للمنافذ أي العرض ثابت والطلب يتجه تلقائيا لمساواة العرض، التشغيل الكامل، حيادية النقود، وذلك باعتبار أن التحليل الكلاسيكي ركز على الأجل القصير.

[2]- رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية: في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص: 129.

[3]- Mustapha Djaballah, Mustapha Mokhtari, **Analysis of asymmetry between velocity of money and inflation in Algeria**, Journal of Business Administration and Economic Studie, Vol 06, No 01, Algeria, June 2020, P : 206.

- **الطلب على النقود لأجل المضاربة:** يعتبر هذا الدافع شديد الحساسية لتقلبات سعر الفائدة، حيث كلما انخفض سعر الفائدة يعني إنخفاض عائد السندات، وبالتالي يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسيولة والتخلص من هذه السندات، ومن خلال هذا الدافع جاء كينز بفكرة مصيدة السيولة، وبالتالي دالة الطلب عند كينز هي دالة تابعة للدخل بعلاقة موجبة ولسعر الفائدة بعلاقة سالبة أي ($Md=f(y^{+}.i^{-})$، ويمكن توضيح منحى الطلب على النقود عند كينز من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (1-4): منحنى الطلب على النقود



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بلعزوز بن علي ، أمحمد محمدي الطيب، **دليلك في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص: 14 .

يمكن تقسيم هذا المنحى إلى ثلاثة مناطق كما يلي:

- **المنطقة الكلاسيكية:** وتكون عند أعلى مستوى لسعر الفائدة، وكلما زاد المعروض النقدي أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار فقط، وهو ما تم شرحه سابقاً لأن الاقتصاد في حالة تشغيل تام، وهنا يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة عديم المرونة.

- **المنطقة الوسطى:** فالسياسة النقدية في هذه المنطقة لها تأثير على مجموعة من المتغيرات وصولاً إلى تأثيرها في المستوى العام للأسعار، حيث زيادة كمية النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة مما يعني زيادة الإستثمار وهذا يعني زيادة الدخل والإنتاج والتشغيل والاستهلاك وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

- **منطقة مصيدة السيولة:** يرى كينز أن الاقتصاد يقع في فخ السيولة عند أدنى مستوى لسعر الفائدة، حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي لا تحد من انخفاض معدلات الفائدة، لأنه في ظل هذه المنطقة يفضل الأعوان الاحتفاظ بالسيولة نتيجة توقعاتهم بانخفاض أكبر لسعر الفائدة في المستقبل، وهو ما يدفعهم إلى التخلص من السندات التي بحوزتهم، هنا يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة مرن مرونة لانهائية.

وعموما تلعب السياسة النقدية في الفكر الكينزي دوراً بارزاً في حالة التشغيل الناقص، حيث يترتب عنها سلسلة من التغيرات النقدية والحقيقية التي تنعكس إيجابيا على النشاط الاقتصادي، ولكن في ظل هذا الفكر تبقى السياسة المالية لها الدور الرئيسي في حين السياسة النقدية هي سياسة مساعدة فقط في سبيل تحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية الكلية، ولكن مع أزمة الركود التضخمي سنة 1971 وظهور التيار النقدوي المعاصر فقد تم التركيز على السياسة النقدية لمعالجة هذه الظاهرة في ظل نظام الأولويات.

3. السياسة النقدية في الفكر النقدوي المعاصر: لقد ركز هذا الفكر على السياسة النقدية كآلية لمعالجة ظاهرة الركود التضخمي، من خلال إعطاء الأولوية لعلاج التضخم والذي يعتبر ظاهرة نقدية بحتة في كل زمان ومكان حسب رواد هذا الفكر، ومصدره نمو المعروض النقدي بمعدل أكبر من نمو حجم الإنتاج الحقيقي، مع الحفاظ على معدل بطالة طبيعي[1]، وقد أكتسب الفكر النقدوي المعاصر شعبية في وقت كان فيه تباين التفاوت بين الدخل والثروة في ارتفاع كبير[2]، لذلك فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تشمل مفهوم الثروة، أي مجموع عوائد الأصول المحققة للدخل سواء كانت في شكل مالي أو عيني أو حتى معنوي، حيث تعتبر النقود في شكلها السائل جزء من الثروة، أما الأصول تشمل كل من الأصول المالية (الأسهم والسندات) والأصول العينية (الطبيعة)، بالإضافة إلى العنصر البشري والأذواق[3]. وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي:[4]

$$Md/p=f(Yp.\ Rb.\ Re.\ (1/p.dp/dt).\ w.\ u)$$

Yp: الدخل الدائم.

Rb: عائد السندات.

Re: عائد الأسهم.

(1/p.dp/dt): عائد الأصول الطبيعية.

w: عائد رأس المال البشري.

u: تفضيلات وأذواق المستهلكين.

وبذلك، يري النقدويون أن السياسة النقدية لها تأثيرا فعالا على مختلف الأنشطة والمؤشرات الاقتصادية بغض النظر عما إذا كانت سياسة نقدية توسعية أو انكماشية، وحسب اعتقادهم أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين مستبعد الحدوث، وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعمق اختلال التوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المكانة الأولى والرئيسية في السياسة الاقتصادية في هذا الفكر، على اعتبار أن التغيرات التي تمس الأنشطة والمؤشرات الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود المعروضة أكثر تأثيرا

[1]- Aziz Omar, Christie Smith, **Monetary policy objectives – price stability and macro stabilisation,** Reserve Bank of New Zealand Bulletin, Vol 82, No 02, New Zealand, April 2019, P : 07.

[2]- ERIC M. LEEPER , **Modern Monetary Theory: The End of Policy Norms As We Know Them?**, ppi radicalky pragmatic, PROGRESSIVE POLICY INSTITUTE, 2022, p : 02.

[3]- بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص: 66.

[4]-Vijay Kumar, **Friedman's Demand For Money Function**, Monetary economic : econ4010, p : 06, sur le site : https://mgcub.ac.in/pdf/material/2020042711571148f03a81d8.pdf, Consulte le : 02/03/2022.

وفعالية من التأثيرات والتغيرات الناتجة عن الاعتماد على السياسة المالية وأدواتها[1]، كما يؤثر المعروض النقدي على النشاط الاقتصادي عبر قناة محددة وهي دالة الطلب على النقود، وفي ذلك يؤكد فريدمان وأنصاره على أن عرض النقود له أهمية كبيرة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، مادام هناك تساوي بين نمو حجم المعروض النقدي وحجم الإنتاج الحقيقي، أي لا يوجد مجال لحدوث تضخم أو انكماش في الأسعار[2]، ومن هنا يتضح الدور البارز للسياسة النقدية في الفكر النقدوي المعاصر.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية ومحدداتها

إن السعي من وراء تنفيذ السياسة النقدية هو الوصول إلى جمله الأهداف التي تخدم الاقتصاد، حيث أن نجاح تنفيذ هذه السياسة يتطلب توفر جملة من المحددات لأجل ضمان الوصول إلى نتائج ايجابية لا العكس.

أولا– أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية للوصول إلى جملة من الأهداف النهائية التي تتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، إلا أن الوصول إلى ذلك يتطلب وجود أهداف أولية وأخرى وسيطة.

1. الأهداف الأولية: وهي أهداف يضعها البنك المركزي ويسعى إلى تحقيقها في الأجل القصير بغية الوصول إلى الأهداف المتوسطة وطويلة الأجل، وهناك من يطلق عليها بالأهداف التشغيلية[3]، وتشمل ما يلي:

1.1. مجمعات الاحتياطات النقدية: تتكون مجمعات الاحتياطات النقدية من كمية النقود السائلة المتداولة بين الجمهور سواء كانت نقود ورقية أو معدنية أو في شكل ودائع يمكن سحبها من البنوك في أي وقت (ودائع تحت الطلب)، وأيضا الاحتياطات المصرفية، والتي تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم كل من الاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الجاهزة لدى خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة وودائع البنوك الأخرى، في حين الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الاحتياطات التي تم اقتراضها[4].

2.1. ظروف سوق النقد: إن ظروف سوق النقد تعني إدارة البنك المركزي للاحتياطات الحرة، وضبط معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة، بما يؤثر على قدرة المقترضين واستجابتهم السريعة أو البطيئة في ظل ارتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وبالتالي التأثير على معدل نمو الائتمان، كما أن الاحتياطات الحرة أو صافي الاقتراض تساوي الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، استعملت ظروف سوق النقد أرقام قياسية تعكس فعليا الأهداف الأولية

---

[1]- صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص: 11.

[2]- رجاء الربيعي، **مرجع سابق**، ص: 80.

[3]-Jan Gottschalk, **Introduction to Monetary Policy**, Introductory Workshop to Financial Programming and Policies, IFM, 2015, p : 12.

[4]- ناصر بوجلال وآخرون، **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد على ضوء التطورات الاقتصادية والاقليمية والدولية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 06، الجزائر، 2019، ص ص: 177- 178.

للسياسة النقدية مثل معدلات الفائدة على سندات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء الذين يتمتعون بجدارة ائتمانية جيدة ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها[1].

2. الأهداف الوسيطة: وهي حلقة وصل بين الأهداف الأولية والنهائية للسياسة النقدية، وتشمل مجموعة المتغيرات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير والتحكم في حجم السيولة بالسوق، سواء كان هذا في السوق النقدي أو حتى سوق الصرف الأجنبي[2]، وهذه الأهداف تتمثل في:

1.2. العرض النقدي (الكتلة النقدية): ويشترط فيه أن يكون قابلا لتحديد إحصائياً[3]، حيث يعبر العرض النقدي أو الكتلة النقدية عن مجموع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد المعني خلال فترة زمنية معينة، وتقسم الكتلة النقدية حسب درجة السيولة إلى ثلاثة مستويات أساسية في ظل وجود مجموعة من المقابلات:[4]

1.1.2. مستويات العرض النقدي (الكتلة النقدية): وتشمل الكتلة النقدية M1، وM2، وM3:

- **الكتلة النقدية M1:** ويطلق عليها بالمفهوم الضيق للسيولة وتشمل النقود الورقية والمعدنية، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب.

- **الكتلة النقدية M2:** ويطلق عليها بالمفهوم الواسع للسيولة، وتشمل بالإضافة إلى الكتلة النقدية M1 أشباه النقود* (ودائع التوفير، ودائع لأجل...) الخاصة بالمؤسسات المالية المصرفية.

- **الكتلة النقدية M3:** ويطلق عليها بسيولة الاقتصاد، وتشمل بالإضافة إلى الكتلة النقدية M2 الودائع الادخارية وطويلة الأجل للمؤسسات المالية غير المصرفية.

2.1.2. مقابلات العرض النقدي (الكتلة النقدية): وتتكون من:[5]

- **ذمم على الخارج (ذهب وعملات أجنبية):** أي الذهب النقدي وليس الذهب التجاري المتواجد فقط لدى البنك المركزي والذي يستعمله كغطاء أو مقابل للنقود القانونية المصدرة سواء الورقية أو المعدنية، وكذا العملات الأجنبية المتأتية من المعاملات التجارية الدولية، باعتبار أن الاقتصاد المحلي هو اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، ويتأثر هذا العنصر بشكل كبير بوضع ميزان المدفوعات، لا سيما في الدول التي تعاني من تعاظم عجز ميزان مدفوعاتها، وهو ما ينطبق بوجه خاص على الدول النامية.

---

[1]- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 247.

[2] -Stefan Ingves, **Monetary Policy Implementation at Different Stages of Market Development,** Prepared by Staff of the Monetary and Financial Systems Department, FMI, 2004, p : 17.

[3] - Gérard Duthil, Willim Marios, **politiques économique**, 1e édition, Ellipeses, paris-france, 2000, p : 121.

[4]- فريد طهراوي، علي جوادي، **تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2016، 256.

***أشباه النقود:** سميت بهذا الاسم لأنها لا تعتبر بديل تام للسلع، ولا يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة إلا في ظل قيدي التكلفة والزمن.

[5]- وليد مصطفى شاويش، **السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دون بلد نشر، 2011، ص ص: 108-110.

- **القروض المقدمة للاقتصاد:** وهي عبارة عن القروض المقدمة للبنوك التجارية على وجه الخصوص لتمويل مختلف العمليات الاقتصادية والتجارية في إطار سياسات إعادة التمويل، وقد تكون قروض مباشرة أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية والتي تسمح برفع معدلات الإستثمار وزيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

- **القروض المقدمة للخزينة العمومية:** يتم ذلك عن طريق طرح سندات الخزانة أو السندات الحكومية للاكتتاب فيها من طرف البنك المركزي أو البنوك التجارية أو حتى الجمهور، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من القروض في حالة عجز الخزينة العمومية عن سد التزاماتها المالية المختلفة.

2.2. سعر الفائدة: إن تحديد أسعار الفائدة يتم بشكل منفصل عن الكتلة النقدية، ولكن الإخفاق في التحكم في معدلات الفائدة خاصة من حيث ارتفاعها، قد يؤدي إلى تداعيات اقتصادية سلبية[1]، ومن بينها إنخفاض ربحية القطاعات الإستثمارية، مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج والتشغيل[2]، لذا يستوجب على السلطات النقدية أن تراقب أسعار الفائدة وأن تبقي تغيراتها ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق من أجل تجنب اية آثار سلبية.

3.2. سعر الصرف: باعتبار أن سعر الصرف مرآة عاكسة للأوضاع الاقتصادية وأن قوة العملة من قوة الاقتصاد، فيجب الحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية للمواطنين، كما أن التدخل الهادف إلى رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يمكن أن يساعد في تقليل التضخم، كما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة المحلية، وهو ما يتطابق مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية[3].

3. الأهداف النهائية: ويطلق عليها بالمربع السحري لكالدور[4]، لأنها أهداف متناقضة فيما بينها ويصعب تحقيقها في آنٍ واحد، ويمكن عرض هذه الأهداف من خلال:[5]

1.3. استقرار المستوى العام للأسعار: تعد السياسة النقدية الآلية الرئيسية المعتمد عليها في معالجة مشكلة عدم استقرار المستوى العام للأسعار، باعتبارها أكثر العوامل تأثيراً وتحكماً في تقلبات الأسعار خاصة في ظل الفكر الكلاسيكي، ومع مرور الوقت بات ضمان استقرار المستوى العام للأسعار عبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأساسي والأكثر ملاءمة للسياسة النقدية ومن خلاله يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي والإجتماعي.[6]

---

[1] - Sami Mouley, **Le role des politiques monétaires et la convergence macroeconomique sur le développement des systèmes financiers dans les pays du sud de la Méditerranée**, WP 6-Financial services and capital markates, No 12, 2012, P : 01.

[2] -Jean-François Loué**, L'influence de la politique monétaire sur les taux d'intérêt,** Revue de l'OFCE , No 59 / Octobre 1996, P : 109.

[3]- لحلو موسى بوخاري، **مرجع سابق**، ص: 65.

[4] - Mustapha Amokrane, Sabrina Rasdi, **op cit**, p : 06.

[5]- محمد القطاري، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 2011، ص ص: 21-23.

[6] - Françoise Drumetz & at, **Politique monétaire,** 2e édition, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles-Belgique, 2015, P : P : 11.

2.3. تحقيق التشغيل التام (العمالة الكاملة): نظرا لصعوبة الحصول على احصائيات دقيقة وشاملة لفئة العاطلين عن العمل فإنه يصعب وضع تعريف دقيق وشامل للتشغيل التام، وعلى وجه العموم فهو يعني توفر منصب عمل لكل شخص يبحث عن العمل وقادر عليه، ومما تجدر الإشارة إليه أن ارتفاع معدلات البطالة يعني زيادة المعروض النقدي وبالتالي إنخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، وهذا الانخفاض يدفع بأصحاب المشاريع الإنتاجية والاستثمارية إلى فتح مناصب عمل جديدة، كما يرجع إهتمام دول العالم المتقدمة والنامية بحل مشكلة البطالة لما لها من خطورة على الصعيد الإجتماعي والاقتصادي، حيث أن القضاء عليها وتخفيض معدلاتها يساهم في تحسن المستوى المعيشي ورفع معدل النمو الإقتصادي.

3.3. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: ويمكن ذلك عن طريق زيادة المعروض النقدي والذي يتسبب في إنخفاض معدلات الفائدة، وبالتالي زيادة الانفاق الاستثماري، مما يدفع بالإنتاج والناتج المحليين نحو الارتفاع، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[1]، ويعتبر هذا الهدف من بين الأهداف طويلة الأجل عكس الاستقرار النقدي، كما أن التوفيق بين النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي يعد تحديا في غاية الصعوبة بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من ضعف وهشاشة أجهزتها الإنتاجية.

4.3. توازن ميزان المدفوعات: تساهم السياسة النقدية بشكل كبير في تقليل عجز ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الأمر الذي يدفع بالبنوك إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، فيتسبب ذلك في إنخفاض حجم الائتمان والطلب على السلع والخدمات فتنخفض أسعارها، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع الصادرات وكبح الواردات، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل مهم لجذب الإستثمارات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلد المحلي، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا– محددات السياسة النقدية: إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتطلب وجود مجموعة من المحددات والتي تضمن فعاليتها، ويمكن تلخيص أهم هذه المحددات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1–2): محددات نجاح السياسة النقدية

المحددات	شرحها
إستقلالية البنك المركزي	أي استقلاليته عن الجهاز التنفيذي الحكومي، لضمان نجاح وفعالية السياسة النقدية.
توفر نظام معلوماتي فعال	أي يجب على مصممي السياسة النقدية المعرفة الشاملة عن مؤشرات الاقتصاد، وضع الموازنة العامة (عجز أو فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...الخ.
الدقة في تحديد أهداف السياسة النقدية	نظرا لتعدد أهداف السياسة النقدية يمكن أن يحدث تعارض فيما بينها، لذا يجب عند تحديدها الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأهداف ومدى تأثرها ببعضها البعض من أجل ضمان

[1] - Amiri Asemeh Gholamrezapour, Gang Zong, **The impact of monetary policy on economic growth in America's economy using a new approach tvp-favar**, Amazonia investiga, Vol 07, No 15, Peru, July 2018, P : 61.

	فعاليتها.
حالة نشاط السوق الموازي	فكلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في حجم سيولة الاقتصاد عبر استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة منها غير المباشرة
مرونة الجهاز الإنتاجي	حيث يشترط أن يكون الجهاز الإنتاجي مرن وقادر على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية عموماً والنقدية خصوصاً.
نظام صرف مرن	لأن السياسة النقدية تكون فعالة أكثر في ظل نظام الصرف المرن عكس نظام الصرف الثابت تكون فيه هذه السياسة ذات فعالية محدودة.
سياسة الإستثمار	حيث يجب مراعاة مدى حساسية الإستثمار لتقلبات أسعار الفائدة، والتي تكون سبب في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
وجود نظام مالي كفء ومتطور	وهو ما يمكن البنك المركزي من التحكم في الكتلة النقدية وأداء وظائفه بنجاح.
اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات الاقتصادية.	التي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي وعلى عملية توزيع الموارد، ومن ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك، مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار مشكلة الفجوة الزمنية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: علي بن قدور، مزيان محمد توفيق، **أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1999-2015)**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، 2016، ص ص: 06-07.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وآلية عملها

إن السياسة النقدية كغيرها من السياسات الأخرى لديها أدوات خاصة تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى أهدافها المختلفة، حيث أن تفعيل واستخدام هذه الأدوات لمعالجة مختلف الظواهر بما يتماشى وظرف الاقتصاد وطبيعته يعكس بالضرورة آلية عمل هذه السياسة.

أولا- أدوات السياسة النقدية: تشمل مجموعة الوسائل التي تعتمد عليها السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان وتوجيهه بما يتماشى وظروف الاقتصاد سواء كانت هذه الأدوات أدوات كمية (غير مباشرة) أو كيفية (مباشرة).

1. الأدوات الكمية (غير المباشرة): وهي مجموعة الوسائل التي يمارس من خلالها البنك المركزي رقابته الكمية (غير المباشرة) على سيولة النظام المصرفي، وبالتالي التأثير الفعلي على عرض وطلب النقود، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:[1]

1.1. نسبة الاحتياطي الإجباري (القانوني/الإلزامي): وهي النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي من إجمالي الودائع، وذلك من أجل حماية حقوق المودعين من جهة وتقليل أو زيادة القدرة الائتمانية لهذه البنوك حسب الحالة الاقتصادية السائدة من جهة أخرى، فمثلا في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإجباري أي يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، وهو ما يجعلها تنتهج سياسة

[1]- إبراهيم المصري، **الاقتصاد النقدي: النقود-البنوك-البازل**، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2014، ص ص: 144-146.

انكماشية والقيام بخفض استثماراتها، لتقوم هذه البنوك برفع أسعار الفائدة كإجراء لتعويض نسبة الاحتياطي المقتطعة، وبالتالي ينخفض العرض الكلي للنقود والعكس تماما في حالة الانكماش.

2.1. عمليات السوق المفتوحة: وهي العمليات التي يتدخل من خلالها البنك المركزي في السوق النقدي إما بائعا للأوراق المالية (في حالة التضخم) أو مشتريا للأوراق المالية (في حالة الانكماش) خاصة منها سندات الخزينة، فالعملية الأولى أي بيع الأوراق المالية تهدف إلى امتصاص فائض السيولة من الاقتصاد، والعملية الثانية أي شراء الأوراق المالية تهدف إلى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد، ويتوقف نجاح البنك المركزي في استخدام هذه الأداة على عدد من الاعتبارات منها:

- تأثير البنك المركزي في السوق النقدي خصوصا والمالي عموما يتوقف على مقدار ما يحوزه هذا البنك من أوراق للقيام بعمليات البيع أو الشراء؛
- مدى قدرة واستعداد البنك المركزي لتقبل وتحمل الخسارة عند التعامل بهذه الأداة؛
- تصبح عمليات السوق المفتوحة عديمة التأثير في حالة الكساد، كما يضعف تأثيرها في حالة خفض نسبة الاحتياطي الإجباري (القانوني)؛
- ضرورة وجود سوق مالي كفء ومتطور.

3.1. سعر إعادة الخصم: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية المعروضة عليه[1]، وعن طريق التحكم في هذا السعر يستطيع البنك المركزي التحكم في حجم الائتمان المصرفي، فإذا أراد تقليص حجم هذا الائتمان قام برفع سعر إعادة الخصم (حالة التضخم)، وخفضه إذا كان يرغب في التوسع في حجم الائتمان المصرفي (حالة الانكماش)، وتجدر الإشارة إلى أن هناك حدود لاستخدام هذه الأداة، وهي:[2]

- يتوقف أثر سعر إعادة الخصم في حجم الائتمان المصرفي على مدى اعتماد البنوك التجارية على هذه الأداة كمصدر تمويلي من بين مختلف مصادر التمويل المتاحة؛
- يتوقف أثر سعر إعادة الخصم على سعر الفائدة على مدى كفاءة وتطور النظم المالية والمصرفية؛
- قد لا يحقق استخدام سعر إعادة الخصم الأهداف المرجوة والمسطرة في بعض الحالات الخاصة (مثلا الكساد الشديد).

2. الأدوات الكيفية (المباشرة): وهي الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي، حيث تستهدف هذه الأدوات التأثير في نوع وحجم هذا الائتمان، إضافة إلى تقييد حرية البنوك التجارية

[1] -Jane E. Ihrig, Scott A.Wolla, **The Fed's New Monetary Policy Tools**, PAGE ONE Economics Econ Primer, August 2020, P : 03, sur le site : https://www.studocu.com/en-us/document/florida-state-university/financial-markets-banking-and-monetary-policy/the-feds-new-monetary-policy-tools-page-one-econ-primer/48437108, Consulte le :30/12/2021.

[2] - بلعزوز بن علي ، أمحمد محمدي الطيب، **مرجع سابق**، ص: 34.

في ممارسة بعض أنشطتها المالية، وغالبا ما يتم استخدم هذه الأدوات للتأثير على قطاعات دون أخرى في الاقتصاد، وهي عديدة ومتنوعة، من أهمها:[1]

1.2. الإقناع الأدبي (التأثير المباشر): عندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية أو انكماشية فأنه يدعو المسؤولين عن إدارة البنوك التجارية ويوجههم بشأن زيادة أو تخفيض القروض الممنوحة للعملاء من أجل زيادة أو تقليل استثماراتهم بشكل عام، ويتم ذلك في إطار ودي تفاهمي بين البنك المركزي والبنوك التجارية دون اللجوء إلى إصدار تعليمات رسمية، وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يبدو في الظاهر مجرد توجيه إلا فعاليته التطبيقية تتجاوز ذلك بكثير.

2.2. وضع حد لسعر الفائدة: يضع البنك المركزي أسعار فائدة محددة على القروض الممنوحة وودائع العملاء من البنوك التجارية، وباعتبار البنوك التجارية قد تتنافس فيما بينها بغرض تشجيع العملاء على إيداع أموالهم فتمنح فوائد على الودائع الجارية أو تتنازل عن بعض الشروط، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي لتسقيف الفوائد بحيث لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزه، وبطبيعة الحال فإن هذا السقف أو الحد يكون قابلاً للتعديل حسب حالة وظروف الاقتصاد.

3.2. النسب الدنيا للسيولة: في العديد من الدول تشترط البنوك المركزية على بنوكها التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25% و40% من الودائع خاصة الودائع الجارية أو تحت الطلب، ويتم اللجوء إلى هذه الأداة عادة عندما تمتلك البنوك التجارية أصول عالية السيولة وتخشى السلطات النقدية من هذه البنوك الإفراط في منح القروض[2].

4.2. توجيه الائتمان: وهناك من يطلق عليها بالسياسة الانتقائية للقروض، وتستخدم هذه الآلية أو الأداة لتوزيع الموارد على قطاعات دون أخرى، وبالتالي فهي تعكس السيطرة المباشرة للبنك المركزي على موارد البنوك التجارية من ناحية، ومن الممكن سوء تخصيص هذه الموارد وهو ما يؤدي إلى الهيمنة السلبية من ناحية أخرى، وعلى العموم تستخدم هذه الأداة في العديد من الدول خاصة منها التي تمر بمرحلة انتقاليه وتريد تشجيع بعض القطاعات الحيوية[3].

ثانيا– آلية عمل السياسة النقدية: يتحقق التوازن النقدي عندما يتساوى أو يتقاطع منحى الطلب على النقود (**Md**) مع منحى عرض النقود (**Ms**)، وعرض النقود دائما وفي مختلف النظريات الاقتصادية يكون متغير خارجي مستقل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

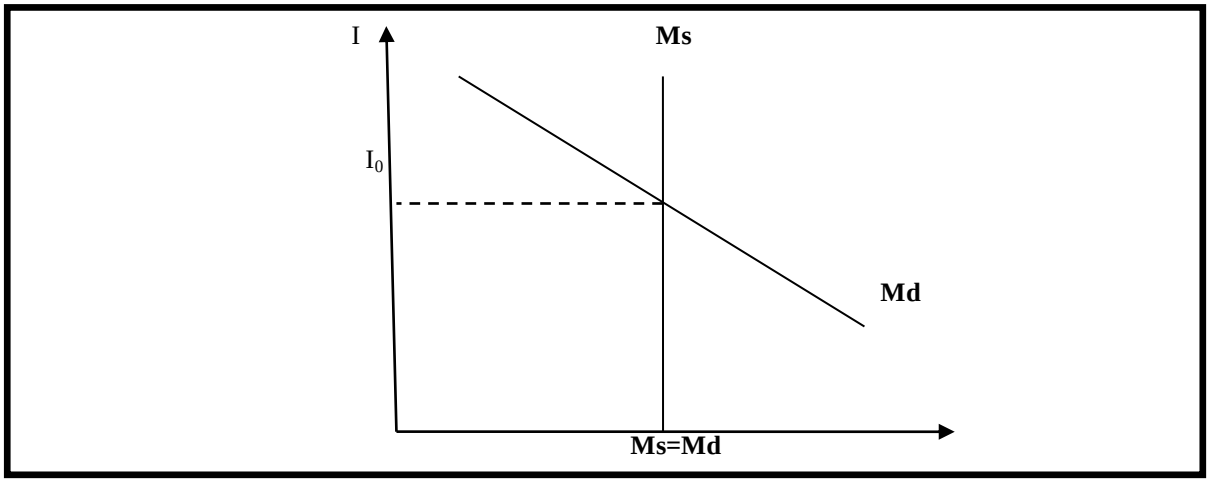
---

[1]- محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصادات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2015، ص ص: 154–155.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 2005، ص: 220.

[3]-Tomas J.T.Balino & at, **direct and Indirect Monetary Policy Instruments**, International Monetary Fund. Not for Redistribution, 1996, p : 03.

الشكل رقم (1–5): التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود

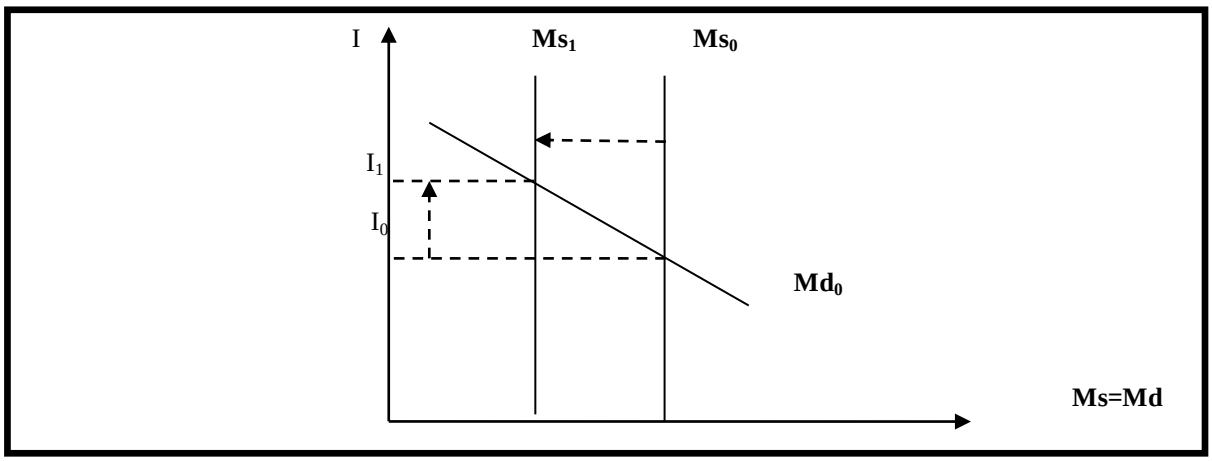


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مايكل ابدجمان (ترجمة محمد ابراهيم منصور)، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 246.

يلاحظ من خلال الشكل أنه كلما كان عرض النقود أكبر من الطلب عليها فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من التضخم ، أما إذا كان طلب النقود أكبر من عرض النقود فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من انكماش، وعندما يحدث تساوي بينها يتحقق معدل الفائدة التوازني وهو المعدل الذي يحقق التوازن النقدي في سوق النقود.

1. السياسة النقدية الانكماشية المعالجة للتضخم: إن التضخم يعني أن حجم الكتلة النقدية يتجاوز حجم المعاملات، ولمعالجة هذا الوضع يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، مستخدما أدوات السياسة النقدية سالفة الذكر، بحيث يستهدف من خلال هذه السياسة تقليل مستويات المعروض النقدي وامتصاص الفائض من الكتلة النقدية، فيترتب عن ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يدفع بالبنوك التجارية إلى تقليل منح القروض وبالتالي إنخفاض حجم الإستثمارات[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–6): أثر السياسة النقدية الانكماشية



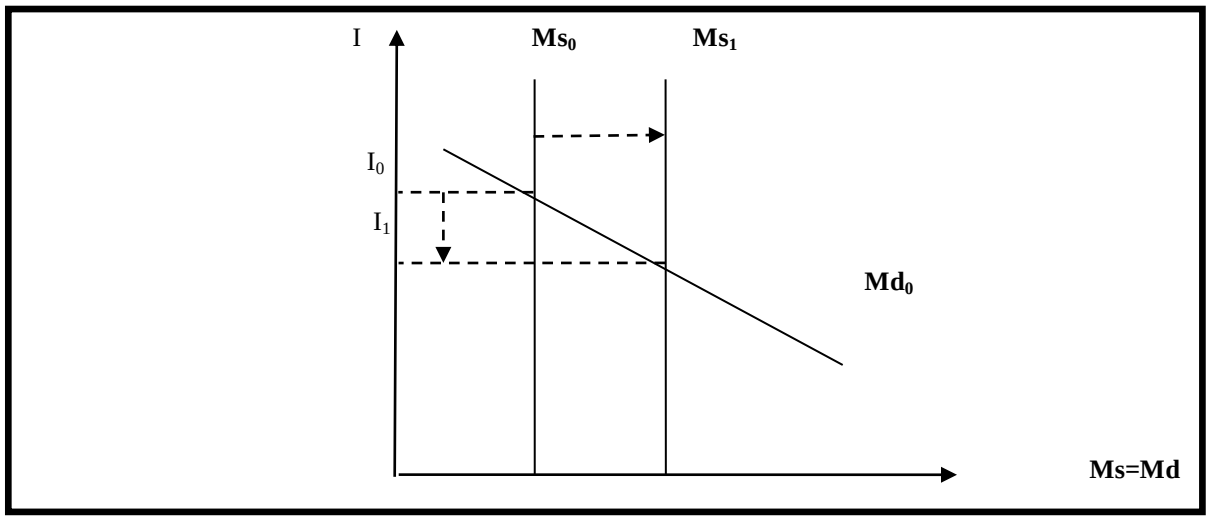
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سامي خليل، **الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام، الكويت، 1994، ص: 439.

[1]- محمد ادريس، **السياسة النقدية**، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2021، ص: 17.

عند قيام البنك المركزي بتخفيض المعروض النقدي من Ms_0 إلى Ms_1، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الفائدة من I_0 إلى I_1، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض حجم الاستثمارات وحجم الائتمان المصرفي، وبالتالي إنخفاض معدلات التضخم.

2. السياسة النقدية التوسعية المعالجة للانكماش: في حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي، والذي ينجم عنه انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يحفز البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي لتمويل الاستثمارات والمشروعات ذات القيمة المضافة والداعمة للإنتاج والنمو الاقتصادي، وبالتالي القضاء على الانكماش والركود الاقتصادي[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-7): أثر السياسة النقدية التوسعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سامي خليل، **الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام، الكويت، 1994، ص: 439.

عند قيام البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي من Ms_0 إلى Ms_1، سيؤدي ذلك إلى إنخفاض معدل الفائدة من I_0 إلى I_1، وهذا بدوره يشجع المقترضين على الاقتراض، وبالتالي زيادة الطاقات الاستثمارية والإنتاجية، ومنه زيادة حركية النشاط الاقتصادي. مما تجدر الإشارة إليه أن نجاح استخدام هذا الاتجاه من السياسة النقدية يعتمد على درجة تطور ومرونة الجهاز الانتاجي للبلد المعني، ومدى قدرته على استيعاب وامتصاص حجم الكتلة النقدية المعروضة.

انطلاقا مما سبق يتضح أن السياسة النقدية تعمل إما في الاتجاه التوسعي أو الانكماشي، واحيانا أخرى تتضمن الاتجاهين معاً وتسمى بالسياسة النقدية المختلطة*، وعلى العموم لكي تكون نتائج استخدام هذه السياسة فعالة لا بد من وجود تنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

[1] - Amina Meghlaoui & at, **The Impact of Monetary Policy on Economic Activity in Algeria during the Period (1980-2019): An ARDL Bounds Test Approach**, Roa Iktissadia Review, Vol 11, No 02, Algeria, Décember 2021, p : 117.

* **السياسة النقدية المختلطة:** يوجد هذا النوع من السياسات خاصة في الدول النامية الريعية، والتي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية أو الزراعة موسمية، بحيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في مرحلة بدء الزراعة وانكماشية في مرحلة بيع المحاصيل، من أجل كبح أثار التضخم.

المبحث الثالث: مدخل حول فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

باعتبار أنه لا توجد سياسة مالية أو نقدية معينة يمكن أن تتصف بدرجة الفعالية المطلوبة في معالجة مختلف الظواهر الاقتصادية منذ حدوث أزمة الكساد الكبير، وكذا أزمة الركود التضخمي، أصبح التنسيق بين السياستين المالية والنقدية حتمية اقتصادية للوصول إلى درجة الفعالية المفقودة والتي تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي دون تعارض بين أهداف السياستين فيما بينهما من ناحية وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أهمية هذا التنسيق من الناحية التوجيهية والتحفيزية والتوزيعية والتخصيصية للموارد المتاحة خدمة للاقتصاد، جعل من الدول سواء منها المتقدمة أو النامية تبحث عن التوليفة المناسبة للمزج بين هاتين السياستين لبلوغ أهدافها المسطرة ضمن سياستها الاقتصادية الكلية بفعالية تامة.

المطلب الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

لقد لقي موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مجالا واسعا من الاهتمام خاصة منذ اعتماد الفكر الكلاسيكي والكينزي على إحدى السياستين دون الأخرى في إدارة النشاط الاقتصادي.

أولا– الجدل الفكري حول التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: هل يجب استخدام السياسة المالية أم السياسة النقدية في إدارة النشاط الاقتصادي؟ هذا السؤال أحدث جدلا واسعا بين دعاة السياسة المالية بزعامة والتر هيلر ودعاة السياسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان[1]، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الموالي:

1. حجج دعاة السياسة المالية: حسب والتر فإن النقدويون لم يوفقوا في تحديد المتغير النقدي الفعال الذي يعمل على إدارة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وهل يتعلق الأمر بالكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M1) أم بمفهومها الواسع (M2)؟، حيث تشمل هذه الأخيرة بالإضافة إلى (M1) ودائع لأجل التي تحمل مخاطر تتعلق بسعر الفائدة في كونها كما قال فريدمان: "مخزن مؤقت للقوة الشرائية" (M2) أو متغير آخر مثل القاعدة النقدية (MB)، ويعزز والتر حجته بما وقع في جويلية 1968، حيث لاحظ انخفاض نمو المعروض النقدي إذا ما قدر ب(M1)، وارتفاعه إذا ما قدر ب(M2)، وبقائه ثابتا إذا ما تم تقديره بالقاعدة النقدية (MB). كما لاحظ غموض بعض أفكار النقدويون بشأن العلاقة بين حجم الكتلة النقدية ومستوى الدخل، حيث يعتبرون أن هناك علاقة محدودة التأثير بين الكتلة النقدية والدخل، غير أنهم في حالات أخرى يصرحون بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات مستوى الدخل، وذلك لإبراز أهمية المضاعف النقدي في الأجل القصير. كما يرون أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق النقدي، وهنا لا يمكن للدولة التحكم في ضبط المستوى العام للأسعار، وبالرغم من أهمية السياسة الضريبية في إنعاش الاقتصاد، إلا أن دعاة السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه السياسة والدليل

[1]- وديع طوروس، **مرجع سابق**، ص: 210.

على ذلك هو النتيجة المتحصل عليها في رفع نسبة مستوى التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1964 نتيجة سلسلة التخفيضات الضريبية[1].

2. حجج دعاة السياسة النقدية: لقد رد فريدمان وأنصاره على دعاة السياسة المالية بجملة من الحجج، من أهمها: أن النقدويون لم يتجاهلوا دور السياسة المالية في زيادة القدرات الإنتاجية وارادة الشعوب في رفاهية مجتمعاتها، إلا أن النقود تبقى المتغير الفعال والأهم في تقييم هذه العوامل بالنسبة لهم، كما يرون أن والتر وأنصاره يبالغون في استعمالهم لأدوات السياسة المالية أكثر من أدوات السياسة النقدية، ووفقا لفريدمان فأن التغير في حجم الكتلة النقدية له تأثير كبير على مستوى الدخل والأسعار في المدى الطويل، كما أن الدولة التي تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدي لتمويل عجز موازنتها العامة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال المقترضة ومنه ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة النفقات العامة الذي يؤدي إلى تحقيق بعض التأثيرات الإيجابية خلال السداسي الذي يتم فيه صرف المال العام (أي النصف الأول من السنة)، وتكون هذه التأثيرات سلبية في السداسي الموالي له (أي النصف الثاني من السنة)، بينما يكون استخدام الضرائب بمعزل عن النفقات العامة غير فعال تماما[2].

ومن هنا يتضح أن دعاة السياسة المالية ينادون بضرورة استخدام السياسة المالية وأدوتها المختلفة في سبيل النهوض بالنشاط الاقتصادي، عكس دعاة السياسة النقدية فمن أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي ينادون بضرورة استخدام السياسة النقدية، فحسبهم هي السياسة التي تضمن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، ورغم هذا الاختلاف توجد نقاط التقاء بين السياستين المالية والنقدية، هي:[3]

- **القرض العام:** يكون في شكل عقد قرض، وهذا الأخير يتضمن مجموعة من التفاصيل تحددها السياسة المالية تتعلق بحجم وتوقيت وصرف حصيلة القرض...الخ، أما تحديد الجوانب الشكلية لهذا القرض من حيث المدة: قرض قصير أو الطويل، سعر الفائدة وفئاته...الخ، فهي من صلاحيات السياسة النقدية.

- **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:** يمكن أن تعتمد وزارة المالية في تمويل عجز موازنتها العامة على الإصدار النقدي، والاعتماد على هذا المصدر التمويلي يتم بعد تحديد حجم هذا الإصدار ومقابله من طرف السياسة النقدية.

---

[1]- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص: 268-269.

[2]- أمينة مغلاوي، **الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص: 51.

[3]- وديع طوروس، **مرجع سابق**، ص: 212.

ونتيجة لهذا الاختلاف ونقاط الالتقاء ظهر فريق من الاقتصاديين رفض التحيز لأي سياسة من السياستين المالية والنقدية، بل وأكد على ضرورة التنسيق بينهما في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية بأقل تكلفة ممكنة، وحسب اعتقادهم أن تحديد أي السياستين أكثر أهمية من الأخرى شيء غير مقبول إذ أن الأهم هو ايجاد التوليفة المناسبة التي تضمن فعالية أداء هاتين السياستين بما يتناسب وظروف الاقتصاد الوطني، وقد وضحت إحدى دراسات دانيال كوهين: إن الكثير من حالات عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تفشل ذاتيا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي الفشل في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وأن وجود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية ويحقق أهدافها المختلفة التي تسعى في مجملها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي[1].

ثانيا– تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: إن مصطلح التنسيق مستخرج من التنسيق بين عوامل الانتاج المختلفة لتعظيم عوائدها، وتم توظيف ودمج هذا المصطلح بين العديد من المتغيرات والسياسات، ومنها التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وفي هذا الإطار توجد عدة تعريفات منها:

– **التعريف الأول:** يعرف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بأنه الترتيبات الضرورية التي تضمن عدم تناقض القرارات التي تتخذها السلطات المالية والنقدية، كما تصبح الحاجة إلى التنسيق الفعال للسياستين ملحة مع زيادة استقلالية كل من السلطتين في تنفيذ أهدافهما[2].

– **التعريف الثاني:** الطريقة التي يتم من خلالها التفاوض بين السلطة القائمة على السياسة المالية والمتمثلة في وزارة المالية، والسلطة القائمة على السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، بهدف وضع الإطار المتكامل الذي يضمن أداء كل من السلطتين بالفعالية المطلوبة والوصول إلى نتائج أفضل [3].

– **التعريف الثالث:** هو ذلك التفاهم المشترك الذي يشترط أن يكون بين القائمين على إدارة الدين العام ومسؤولي وزارة المالية والبنوك المركزية نظراً للاعتماد المتبادل فيما بينهم من حيث الأدوات المستخدمة، من أجل تحقيق أهداف السياستين المالية والنقدية وكذا أهداف السياسة الاقتصادية الكلية[4].

---

[1] -S. Mitra, **Money And Banking- Theory : Analysis And Policy**, A Text Book Of Readings, Random House, U.S.A, 1970, PP: 515-516.

[2] - Sahar Mohamed Abdel-Haleim**, Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt**, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM), Vol 02, No 04, Egypt, November 2016, p: 933.

[3]- علي سعيد علي، **طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي (كتاب الاقتصاد الكلي): مدخل نظري وتطبيقي على مصر**، بيلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2021، ص: 64.

[4]- محمد بلعيدي، **واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2011)**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، الجزائر، جوان 2012، ص: 266.

- **التعريف الرابع:** يعني استخدام أدوات السياسة المالية لخدمة السياسة النقدية أو العكس أي استخدام أدوات السياسة النقدية لخدمة السياسة المالية، وذلك من أجل تفادي التعارض بين أهداف السياستين وضمان أداء أفضل للاقتصاد الكلي[1].

- **التعريف الخامس:** يعكس العلاقة التبادلية والتشاورية بين السلطتين المالية والنقدية من أجل اتخاذ قرارات موحدة في ظل توفر شروط معينة، حيث تهيئ بالضرورة هذه الشروط البيئة المناسبة لضمان الأداء الفعال للسياستين المالية والنقدية[2] دون أن يترتب عن ذلك آثار غير مرغوبة على إحدى السياستين[3].

وإجمالاً يمكن القول أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو تلك العملية أو الإجراءات أو الترتيبات التي تضمن نجاح كل من السياستين في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية دون حدوث تعارض بين أهدافهما أو أية آثار سلبية أخرى وذلك في اطار التعاون والتفاهم المشترك بين مسؤولي السياستين.

ثالثا– أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ضرورة حتمية في أي اقتصاد بغض النظر عن مرحلة تطوره، ومع ذلك فهو يختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد والظروف التي تميزه، وقد تم التأكيد على أهمية هذا التنسيق في العديد من الدراسات والنماذج من أجل تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات كل من السياستين معا أو على حدى[4]. وتتجلى أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في قدرته في الأجل القصير على إدارة الدين العام وتجنب ما يعرف بأثر الهيمنة المالية أو الهيمنة النقدية أو الاستقلال التام بينهما (سيتم التطرق لهما بالتفصيل في الفصل الثاني)، ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة وكذا التضخم والبطالة، وإعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن وضمان نموه على المدى الطويل...الخ[5]. وعليه فالتفاعل الديناميكي بين هاتين السياستين يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي على وجه الشمول[6].

وبالتالي يتضح أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية له أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية وتحقيق النمو الاقتصادي وإدارة الدين العام ومواجهة عجز الموازنة العامة...الخ.

---

[1]- Muhammad Nadeem Hanif, Muhammad Farooq Arby, **Monetary and Fiscal Policy Coordination**, 2003, p : 01, sur le site : publication at https://mpra.ub.unimuenchen.de/10307/1/Monetary_and_Fiscal_Policy_Coordination.pdf, Conculté Le : 12/01/2022.

[2]- نهاد عبد الكريم أحمد، حسين خالد حسين، **الإطار المفاهيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية له مع الإشارة خاصة للعراق بعد عام 2004**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 16، العراق، 2016، ص: 196.

[3]- Sahar Mohamed Abdel-Haleim , **op cit** , p :934.

[4]- عباس كاظم جاسم الدعمي، زهراء يوسف عباس السعدي، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الأيام للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2021، ص: 241.

[5]- بلقيوس عبد القادر، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2018**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، أفريل 2021، ص: 198.

[6]- Haryo Kuncoro & at, **The Dynamic Interaction between Monetary and Fiscal Policies in Indonesia**, Romanian Journal Journal of Fiscal Policy, Vol 04, No 06, Romanian, June 2013, p :48.

المطلب الثاني: شروط وترتيبات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

حتى يتم ضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لا بد من توفر جملة من الشروط والترتيبات في البيئة الاقتصادية التي يعملان بها وذلك من أجل تجنب التعارض بين الأهداف المالية والنقدية وصلاحيات صناع القرارات في السياستين.

أولا– شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: من بين شروط عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ما يلي:

1. قوة ومصداقية السياستين المالية والنقدية: لا تعني الخضوع الإجباري للسياسة الاقتصادية الكلية، بل تعني وضوح الأدوات والأهداف واعلانها للجميع، حتى تتمكن السلطات المالية والنقدية من القيام بعملية التنسيق والتفاعل الوظيفي بين هاتين السياستين دون أن تكون إحداهما عبئاً على السياسة الأخرى[1].كما أن وجود تضارب بينهما خاصة من حيث الأهداف يؤدي إلى زعزعة الثقة ونقص المصداقية لدى مختلف الوحدات الاقتصادية، وبالتالي يشترط لضمان نجاح وفعالية هذه العملية قوة ومصداقية كلتا السياستين.

2. المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياستين المالية والنقدية: من بين الشروط الأساسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو مشاركة كاملة بين مسؤولي السلطتين المالية والنقدية في صياغة وتنفيذ السياستين والرقابة على الآثار المترتبة عنهما سواء كانت مرغوبة من خلال الحرص على استمرارها أو غير مرغوبة من خلال الحرص على معالجتها وتجنبها، مع الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة وتنفيذ موحد، مما يضمن نجاح هذه العملية خاصة في اقتصادات الدول النامية.[2]

3. استقلالية البنك المركزي ووزارة المالية: إن وجود هامش حرية[3] في إعداد وصياغة وتنفيذ كلتا السياستين بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة المالية (وزارة المالية) مع مراعاة أهداف وتطلعات السياسة الاقتصادية الكلية، يسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة دون تعارض بينهما في إطار التنسيق الموحد، على اعتبار أن هذه الاستقلالية لن تحقق الفائدة المرجوة في ظل غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

4. وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة بغرض تمويل العجز الموازني: إن وضع ضوابط على اقراض البنك المركزي للخزينة العمومية في تمويل عجزها يعد من الشروط المهمة لضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والمرتبطة بدرجة إستقلالية البنك المركزي، لأن اقتراض الخزينة من البنك المركزي سواء كان على صورة تسبيقات أو سحب على المكشوف أو شراء سندات الخزانة...الخ، سيؤدي إلى اصدار نقود

---

[1]- علي سعيد علي، **مرجع سابق**، ص: 66.

[2]- عبد الجليل شليق، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر: خلال الفترة 1990–2014 –دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017–2018، ص: 68، 92.

[3]- Fabrice Capoën, Pierre Villa, **La coordination interne et externe des politiques économiques : une analyse dynamique**, CEPII, document de travail n°96-13, France, 1998, p : 06.

جديدة عالية القوة مما قد يؤدي إلى ظهور فجوات تضخمية، لذا تتجه معظم الحكومات إلى وضع ضوابط تحكم عملية اقتراض الخزينة العمومية من البنك المركزي، عبر وضع سقوف لهذا الاقتراض، ويكون ذلك في شكل نسبة مئوية من إيرادات الدولة أو نسبة مئوية من الإنفاق...الخ.

5. تطور السوق المالي وكفاءته: إن وجود سوق مالي نشط وعلى درجة عالية من التطور والكفاءة يسمح بتداول مختلف الأوراق المالية خاصة منها الحكومية على نطاق واسع، هذا الأمر يمكن البنك المركزي من زيادة أو تقليص المعروض النقدي –حسب الحالة الاقتصادية– بسهولة من خلال التدخل في السوق المالي عبر عمليات السوق المفتوحة، وبالتالي إدارة السياسة النقدية بكفاءة، وهذا من شأنه تعزيز فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية[1].

وبشكل عام هنا تم التطرق إلى الشروط الفنية والتقنية لعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وهناك من يكتفي بالشروط الفنية والإدارية المتعلقة بقوة ووضوح وصياغة وتنفيذ السياستين المالية والنقدية.

ثانيا– ترتيبات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: وهي تعكس الأساس المنطقي لعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وتتمثل هذه الترتيبات في التالي:[2]

– بعد الاتفاق المتبادل بين صناع السياستين المالية والنقدية يتم وضع أهداف متسقة داخليا تسعى في مجملها إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر وغير تضخمي؛

– تيسير التنفيذ الفعال لقرارات السياستين المالية والنقدية في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بكفاءة وذلك عبر تبادل المعلومات والمناقشات الهادفة؛

– إجبار كل من وزارة المالية والبنك المركزي على تبني مفهومي الاستدامة المالية والنقدية.

وكل ما سبق يتم في ظل وجود لجان التنسيق ومكتب إدارة الدين العام، حيث تتضمن لجان التنسيق أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، يتم بينها تبادل المعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية وتكلفته، ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة ومصادر السيولة[3]، وتهدف هذه اللجان عادة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– مناقشة نتائج المشاورات مع المؤسسات المالية والنقدية حول الأدوات الممكن الاعتماد عليها في إدارة الدين العام؛

– القيام بالدراسات ذات الصلة بالأهداف متوسطة وطويلة الأجل للسياستين المالية والنقدية، مع تقديم جملة من الاقتراحات حول استراتيجيات تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية؛

---

[1]- نجاة قفايفية، **العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999–2019**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2021–2022، ص: 57.

[2]– **نفس مرجع**، ص: 56.

[3]- Muhammad Nadeem Hanif, Muhammad Farooq Arby, **op cit**, p : 03.

- وضع برامج تخطيط وتنبؤ بالمبيعات المنظمة للأوراق المالية الحكومية بعد تحديد احتياجات الحكومة للسيولة والقدرة الاستيعابية للسوق؛
- إجراء التعديلات الهادفة إلى تطوير السوق الأولية التي يتم فيها اصدار الأوراق المالية؛
- اجراء تعديلات الهادفة إلى تطوير السوق الثانوية التي يتم فيها تداول الأوراق المالية.

أما عن مكتب إدارة الدين العام فهو عبارة عن مؤسسة مالية مستقلة مسؤولة عن إصدار الديون العمومية نيابة عن الحكومة وعن إدارة الجوانب الاقتصادية والفنية والتقنية لهذه الديون، كما هو الحال في السويد كمثال، حيث مع تطور أسواقها المالية قامت الحكومة السويدية سنة 1989 بعد التشاور مع البنك المركزي بإعطاء مهام إدارة الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي إلى مؤسسة مالية مستقلة لإدارته وفق قواعد ومعايير يتم الاتفاق عليها، والهدف من توفر عنصر الاستقلالية لهذا المكتب هو التقليل من تأثير القرارات السياسية على إدارة الديون، وبالتالي تقليل مخاطر توليد التضخم من طرف الحكومة[1].

وعليه فنجاح عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتوقف على مدى توفر الشروط الترتيبات سالفة الذكر، غير أن بعض الدول خاصة منها النامية تجد صعوبة كبيرة في توفيرها بسبب ضعف نظمها المالية والنقدية وكذا الضبابية وعدم المصداقية بشأن وضوح هاتين السياستين.

المطلب الثالث: فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نموذج IS-LM

إن فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نموذج IS-LM تشير إلى مدى تأثير التغيرات في سوق السلع والخدمات وسوق النقود على مستوى الدخل خصوصا سواء بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في مجموعة من المتغيرات التي في الأخير ستأثر على مستوى الدخل، وهذا ما يوضحه نموذج IS-LM عبر انتقال منحنى IS ومنحنى LM.

أولا- التعريف بنموذج IS-LM: أحدث العمل الذي جاء به كينز سنة 1936 ثورة في ميدان الاقتصاد الكلي، حيث أعاد صياغة المعارف وبين أهمية التدخل الحكومي عن طريق أداة الطلب الكلي الفعال لامتصاص البطالة غير الإرادية، وقد كلف هذا كينز الخروج عن بعض المبادئ والقوانين الكلاسيكية الأساسية كقانون ساي للمنافذ، وبالتالي هدم قناعات أساتذته في الجامعة، إلا أن هذا الصراع الفكري لم يتوقف حيث رد أبرز علماء الكلاسيك على كينز بنموذج جديد فحواه احتواء النموذج الكينزي، ففي سنة 1937 في مقال نشره جون هيكس تحت عنوان السيد "كينز والكلاسيك "، أطلق العنان لمجموعة من الأفكار التي سمحت بإعادة صياغة

[1]- نهاد عبد الكريم أحمد، حسين خالد حسين، **مرجع سابق**، ص: 199.

الأفكار الكينزية واحتوائها في نموذج كلاسيكي جديد يعرف بنموذج IS-LM[1] أو نموذج هيكس-هانس، نسبة إلى الاقتصاديين اللذين صاغا هذا النموذج وهما الاقتصادي البريطاني: John Hicks، والاقتصادي الأمريكي Alvin Hansen، وهو نموذج يدرس فعالية كل من السياستين المالية والنقدية بالاعتماد على التغيرات في مستوى الدخل وسعر الفائدة في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، حيث يتحقق التوازن في ظل هذا النموذج عند تقاطع منحنى IS مع منحنى LM[2].

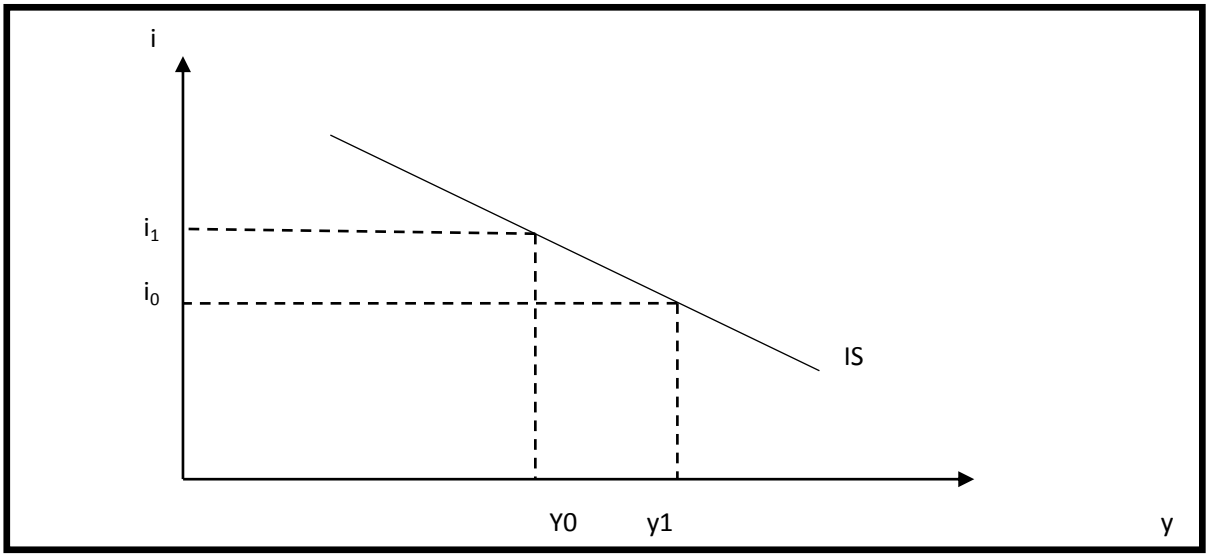
1. منحنى IS: وهو عبارة عن مجموعة التوليفات من مستويات سعر الفائدة والدخل التي يتحقق عندها التساوي بين الإدخار (S) والاستثمار (I)، وتتحقق عندما يكون سوق السلع والخدمات في وضع توازني بين العرض الكلي والطلب الكلي. ويمكن صياغة المعادلة الرياضية وشكل منحى IS من خلال ما يلي:[3]

$$S = I$$

$$I(i) = S(y)$$

$$IS' < 0 \Longrightarrow i = S(y)$$

الشكل رقم (1-8): منحنى IS



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي: مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 267.

[1]- Daniel. B. Klein, **ideological profiles of the john hick's economics lameates**, Eco Journal Watch, Vol N°10, U.S.A, September 2013, p 371.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 141.

[3]- عبد الحميد قجاتي، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر (1980-2014)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص: 99.

يتضح من خلال الشكل السابق أن منحنى IS هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة، لأن زيادة العرض الكلي (الناتج الكلي) مرتبطة بزيادة مستويات الإستثمار، وهذا الأخير ذو علاقة عكسية أو سالبة بسعر الفائدة، وهو ما يجعل ميل منحنى IS سالب (كما أن شدة انحدار ميل منحنى IS مرتبطة بمدى حساسية عنصر الإستثمار لتغيرات سعر الفائدة).

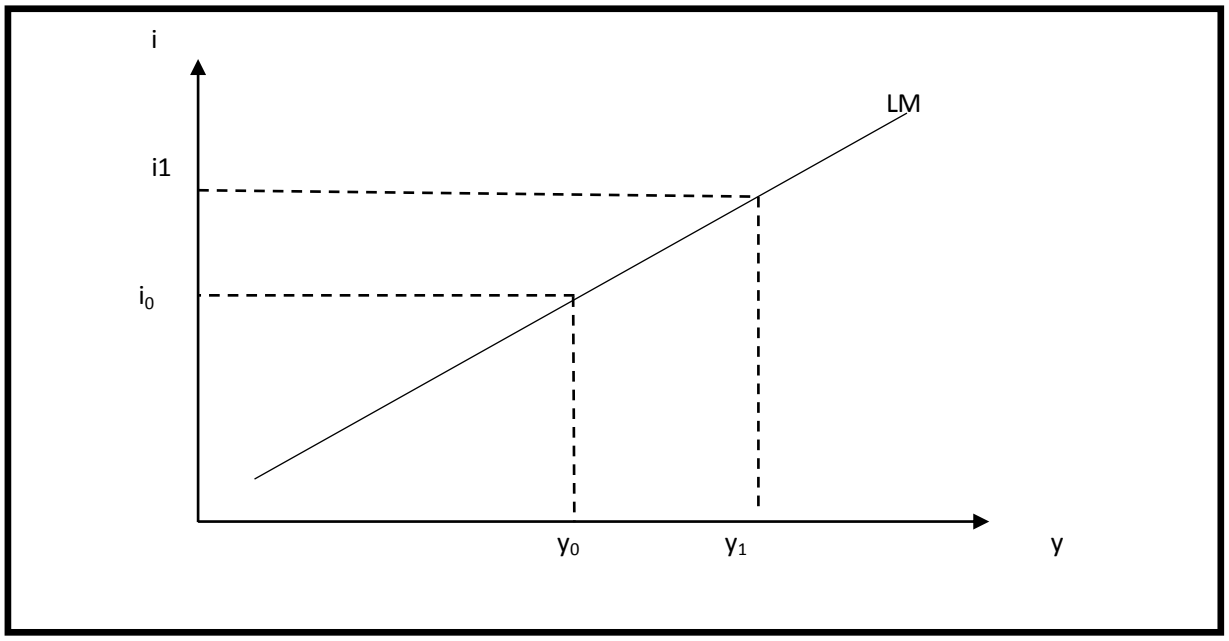
2. منحنى LM: وهو عبارة عن مجموعة التوليفات من مستويات الدخل وأسعار الفائدة التي يتحقق في ظلها توازن السوق النقدي، وذلك بتوازن الطلب على النقود مع عرض النقود عند كل سعر فائدة موائم لمستوى الدخل[1]، ويمكن صياغة المعادلة الرياضية وشكل منحى LM من خلال ما يلي:[2]

$$Md = f(y.\ i)$$

$$Md = Ms$$

$$LM'>0 \Longrightarrow i = LM\ (y)$$

الشكل رقم (1-9): منحنى LM



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي: مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 275.

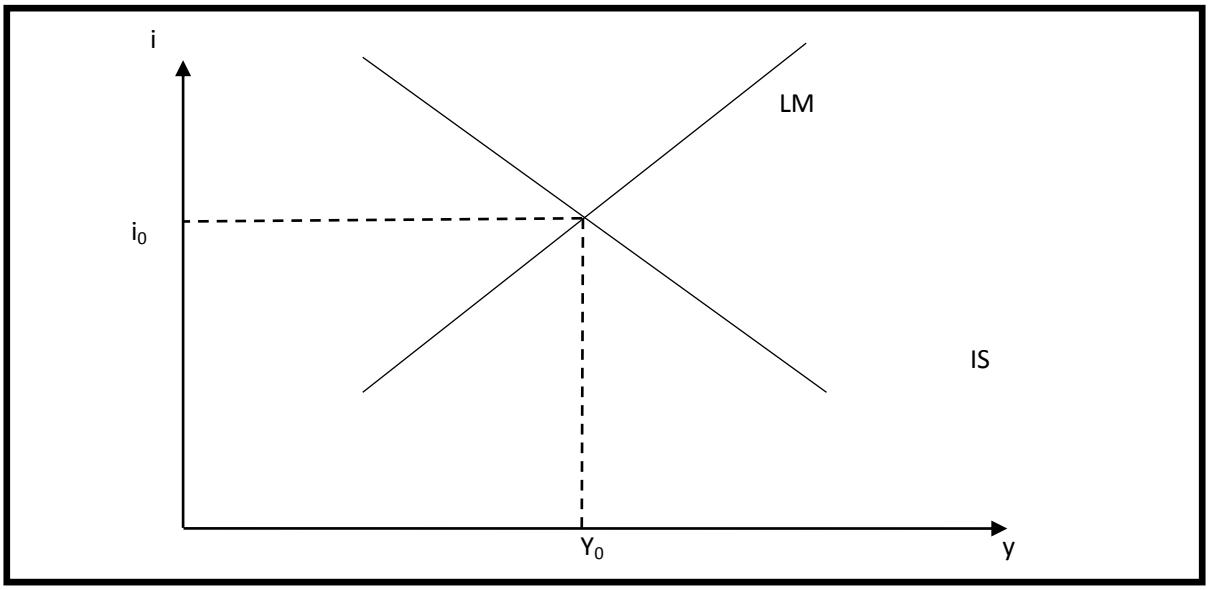
[1]- محمود حامد، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة-مصر، 2017، ص: 131.

[2]- عبد الحميد قجاتي، **مرجع سابق**، ص: 100.

انطلاقا من الشكل السابق يتضح أن هناك علاقة طردية بين منحى LM وسعر الفائدة، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة في سوق النقد يؤدي إلى إنخفاض القيمة السوقية للأسهم والسندات وبالتالي إنخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة، وبالتالي يتوجه الافراد إلى الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الطلب الكلي والاستثمار وبالتالي زيادة الدخل، لذلك فميل منحى LM موجب (كما أن شدة انحدار ميل منحنى LM مرتبطة بمدى حساسية الطلب على النقود لأجل المضاربة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة).

3. التوازن في ظل نموذج *IS–LM: يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–10): التوازن في ظل نموذج IS–LM



Source : Ben-Zion Zilberfarb, warren young, **IS-LM and Modern Macroeconomics**, Springer Science & Business Media, LLC, U.S.A, 2000, p : 63.

بناء على ما سبق يتضح أن التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقود يتحقق عند تقاطع منحى IS ومنحى LM أي عند النقطة $E_0 (i_0. y_0)$، وهي النقطة التي تحقق ما يعرف بالتوازن الداخلي في الاقتصاد الكلي*، ولو تم افتراض ابتعاد الدخل وسعر الفائدة عن هذه النقطة فيمكن التمييز بين الحالتين التاليتين:[1]

*في الشكل تم الاعتماد على المنطقة الوسطى من منحنى LM، لأنها هي التي توضح فعالية المزج بين السياستين المالية والنقدية في آنٍ واحد. لأنه في ظل المنطقة الكلاسيكية منه تكون السياسة النقدية فعالة والسياسة المالية عديمة الفعالية، عكس المنطقة الكينزية أو ما يعرف بمصيدة السيولة التي تكون فيها السياسة المالية فعالة والسياسة النقدية عديمة الفعالية.

***نموذج IS– LM**: يعكس التوازن الداخلي على خلاف نموذج IS–LM–BP فهو يعكس التوازن الخارجي، وقد تم في هذا المبحث الاقتصار على نموذج IS–LM باعتبار أن الموازنة العامة أحد مؤشرات التوازن الداخلي.

[1]- رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، 2012، ص: 247–248.

- **عدم توازن سوق السلع والخدمات:** في حال وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات، يمكن تلبية هذا الطلب الزائد عبر السحب من المخزون، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة إنتاجهم ودخلهم لاستعادة المستوى المخطط له من المخزون، أما في حالة وجود فائض في عرض السلع والخدمات سيؤدي هذا الفائض إلى تراكم المخزون وتقليص مستوى الإنتاج، وبالتالي إنخفاض مستوى كل من الناتج والدخل.

- **عدم توازن سوق النقود:** إذا كان هنا فائض في الطلب على النقود فسيتم تلبية هذا الطلب الزائد بعرض بعض الأوراق المالية خاصة منها السندات بحيث يكون العرض أكبر من الطلب عليها مما يؤدي إلى إنخفاض سعر السندات وارتفاع سعر الفائدة، أما إذا كان هناك فائض في عرض النقود، فسيتم التخلص من هذا الفائض عبر شراء السندات مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي ارتفاع أسعار السندات، ومنه إنخفاض سعر الفائدة.

ثانيا– فعالية الدمج بين السياستين المالية والنقدية في ظل نموذج IS-LM: إن قياس فعالية الدمج بين السياستين المالية والنقدية في ظل نموذج IS–LM، يعبر عنها بانتقالات منحنى IS ومنحنى LM وذلك حسب نوع الدمج أو المزج المتبع من طرف الحكومة في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة مراعاة لحالة الاقتصاد.

1. أنواع الدمج بين السياستين المالية والنقدية: يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أربعة توليفات ممكنة للدمج أو المزج بين السياستين المالية والنقدية:[1]

- **سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية:** إن هذا النوع من التنسيق يعكس آلية عمل السياستين المالية والنقدية معاً في الاتجاه التوسعي، فطالما كان حجم الكتلة النقدية مناسبا لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل والعمالة والاستثمار والنمو.

- **سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية:** وأيضا هذا النوع من التنسيق يعكس آلية عمل السياستين المالية والنقدية في الاتجاه الانكماشي، حيث يستخدم هذا المزج في أغلب الأحيان لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة[2].

- **سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية:** وتعكس آلية عمل السياستين المالية والنقدية في اتجاه مختلف وذلك بين التوسع المالي والانكماش النقدي، وهذا من شأنه أن يساعد على إنعاش الطلب الكلي

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص: 93-94.

[2]- Roben Kloosterman & at, **The effects of monetary policy across fiscal regimes**, DNB Working Paper No 755, December 2022, p : 02.

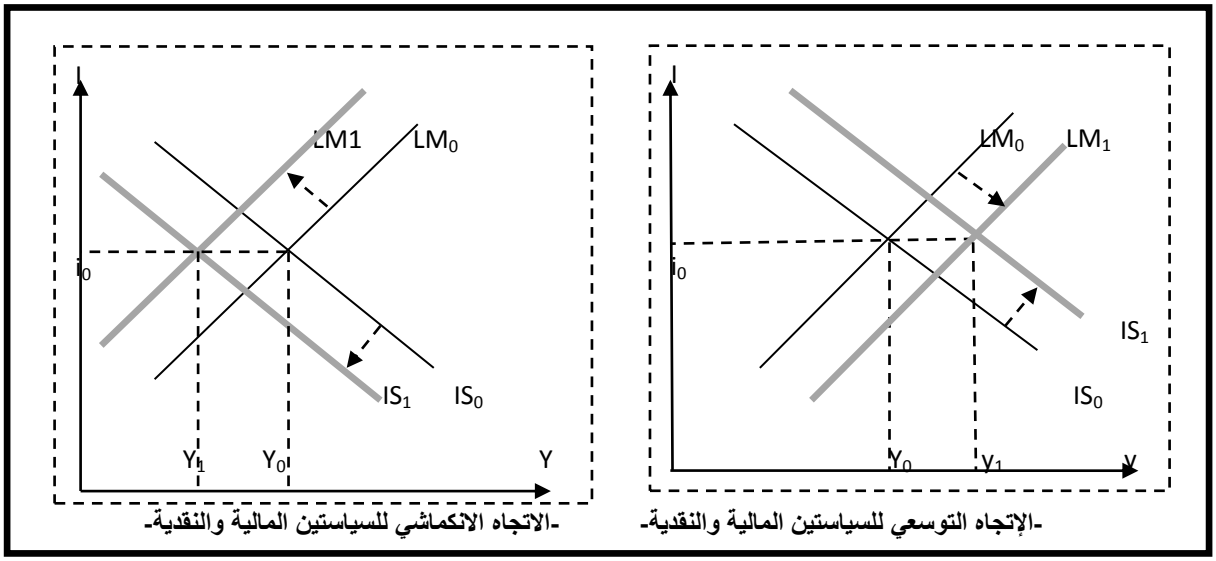
والتشغيل، ولكن في نفس الوقت قد تتسبب هذه التوليفة في حدوث أثر سلبي على مستويات الاستثمار وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولكن مدى هذا التأثير يتوقف بالأساس على مدى حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة[1].

- **سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية:** وهذا النوع من المزج يعكس آلية عمل السياستين المالية والنقدية في اتجاه مختلف وذلك بين الانكماش المالي والتوسع النقدي، وقد يكون هذا الدمج في صالح الإستثمار، لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار هنا تتوقف على مدى حساسية الاستثمار لتقلبات أسعار الفائدة، ولكن لا تكفي الزيادة في الإستثمار للتعويض عن الانخفاض في الانفاق الحكومي وبالتالي انخفاض مستوى الدخل والعمالة وفرص الاستثمار.

2. فعالية الدمج بين السياستين المالية والنقدية في آنٍ واحد في ظل نموذج IS-LM: وهنا يمكن التمييز بين فعالية الدمج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الاتجاه أو في اتجاهين متعاكسيين.

1.2. فعالية الدمج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الإتجاه في ظل نموذج IS-LM: ويكون ذلك إما في الاتجاه التوسعي أو الانكماشي للسياستين المالية والنقدية، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-11): الدمج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الإتجاه في ظل نموذج IS-LM



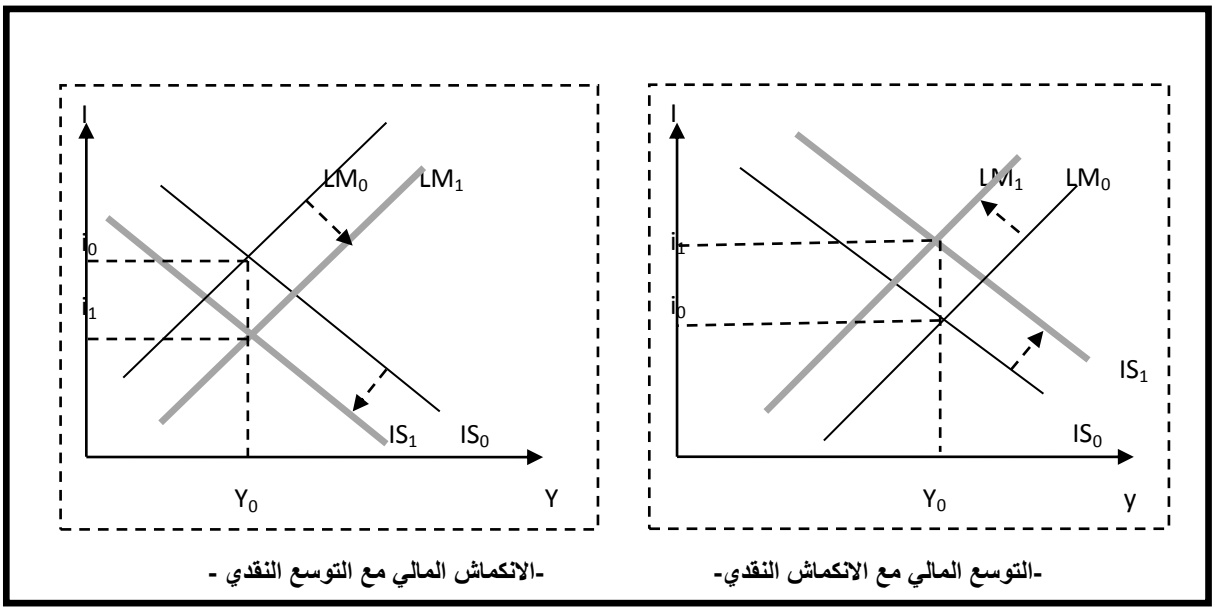
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2006، ص:45. وأحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002، ص: 359.

[1] - Doris Prammer, **Expansionary Fiscal Consolidations? An Appraisal of the Literature on Non-Keynesian Effects of Fiscal Policy and a Case Study for Austria**, Vienna University of, Economics and Business, Iissue 03, Administration, July 2004, P : 36.

من خلال الشكل يلاحظ أن الإتجاه التوسعي للسياستين المالية والنقدية يترتب عنه انتقال منحنى IS إلى اليمين أو إلى الأعلى (من IS_0 إلى IS_1)، كما يترتب عنه انتقال منحنى LM إلى اليمن أو إلى الأسفل (من LM_0 إلى LM_1)، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل (من Y_0 إلى Y_1) دون حدوث تغير في مستوى سعر الفائدة، في حين أن الإتجاه الانكماشي للسياستين المالية والنقدية يترتب عنه انتقال منحنى IS إلى اليسار أو إلى الأسفل (من IS_0 إلى IS_1)، كما يترتب عنه انتقال منحنى LM إلى اليسار أو إلى الأعلى (من LM_0 إلى LM_1)، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخل (من Y_0 إلى Y_1) دون حدوث تغير في مستوى سعر الفائدة.

2.2. فعالية الدمج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهيين متعاكسيين: عبر إتباع سياسة مالية توسعية (التوسع المالي) مع سياسة نقدية انكماشية (الانكماش النقدي)، أو عبر اتباع سياسة مالية انكماشية (الانكماش المالي) مع سياسة نقدية توسعية (التوسع النقدي). والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1–12) : الدمج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهيين متعاكسيين في ظل نموذج IS-LM



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصطفى يوسف كامل، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014، ص: 531. وأحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2002، ص: 278.

من خلال الشكل يلاحظ أن إتباع سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية يترتب عنه انتقال منحنى IS إلى اليمين أو إلى الأعلى (من IS_0 إلى IS_1)، كما يترتب عنه انتقال منحنى LM إلى اليسار أو إلى الأعلى (من LM_0 إلى LM_1)، مما يؤدي إلى زيادة مستوى سعر الفائدة (من I_0 إلى I_1) دون حدوث تغير في مستوى الدخل، في حين أن الإتجاه الانكماشي للسياستين المالية والنقدية يترتب عنه انتقال منحنى IS إلى

اليسار أو إلى الأسفل (من IS0 إلى IS1)، كما يترتب عنه انتقال منحنى LM إلى اليمن أو إلى الأسفل (من LM_0 إلى LM_1)، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى سعر الفائدة (من I_0 إلى I_1) دون حدوث تغير في مستوى الدخل.

وعلى وجه العموم يبقى استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية في نفس الاتجاه سواء كان توسعي أو انكماشي يكون فعالا وناجحا من خلال إمكانية التأثير على مستوى الدخل في ظل ثبات سعر الفائدة، في حين أن استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية في اتجاهين متعاكسين يؤدي إلى حالة عدم اليقين بخصوص النتائج المتوقعة[1]، على اعتبار أن ذلك سيؤثر على مستوى سعر الفائدة في ظل ثبات مستوى الدخل، وقد يترتب عن ذلك ما يعرف بأثر المزاحمة*.

بناء على ما سبق يتضح أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعكس تلك العملية التي تسمح بتنفيذ السياستين المالية والنقدية في ظل التفاوض والتشاور المشترك والمتبادل بين صناع السياستين المالية والنقدية، من أجل ضمان عدم تعارض الأهداف المسطرة من ناحية، ومعالجة مختلف الظواهر الاقتصادية عبر اختيار التوليفة المناسبة للمزج أو الدمج بين هاتين السياستين من ناحية أخرى، مع ضرورة مراعاة الشروط والترتيبات التي تضمن فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية،كما تختلف التوليفة المستخدمة فيما يخص الدمج أو المزج بين السياستين المالية والنقدية من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد ودرجه تطوره وكفاءة نظمه المالية والنقدية عموما، وحسب الوضعية الاقتصادية السائدة خصوصا والتي تختلف من فترة إلى أخرى.

[1]- مصطفى يوسف كامل، **مرجع سابق**، ص ص: 531-532.

***أثر المزاحمة (يطلق عليه أيضا بالأثر التابع)**: يحدث أثر المزاحمة في هذا المجال عندما يتم إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي) مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين أو إلى الأعلى، مؤديا بذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة، وباعتبار أنه توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة سوف ينخفض الانفاق الاستثماري الخاص، وهنا يحل الانفاق الحكومي العام محل الانفاق الاستثماري الخاص، أي أن القطاع العام زاحم القطاع الخاص.

خلاصة الفصل

انطلاقا مما تم عرضه فيما يخص الجانب النظري للسياستين المالية والنقدية بعد التطرق إلى مفهومهما وتطورهما عبر الفكر الاقتصادي، وأيضا أهداف ومحددات كل واحدة منهما، مع التطرق إلى أدوات وآلية عمل كل واحدة منهما، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجانب النظري لفعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال الوقوف على مفهوم وشروط وترتيبات هذه العملية، وأيضا التعرف على درجة فعالية هذا التنسيق من خلال نموذج التوازن الداخلي في الاقتصاد الكلي **IS-LM** الذي يوضح كيفية المزج أو الدمج بين هاتين السياستين في نفس الاتجاه أو في الاتجاه المعاكس، وهذا الأخير يحتاج إلى شروط وترتيبات تفوق تلك التي يجب توافرها في ظل التنسيق في نفس الاتجاه خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر كافة المعلومات. وبناء على ذلك يتضح أن السياسة المالية تختلف تماما عن السياسة النقدية والعكس خاصة من حيث الأهداف وهو ما يجعلها متعارضة، ونتيجة لتزايد الجدل بين المفكرين الاقتصاديين حول دور كل من السياستين المالية والنقدية في إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافه برز فريقين مختلفين، فريق يدعو لتغليب السياسة المالية على السياسة النقدية في الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تقديم حجج معينة، وفريق آخر يدعو إلى ضرورة تغليب السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال تقديمهم أيضا لحجج تختلف عن حجج دعاة السياسة المالية، ومن هنا برزت أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث يحرص هذا التنسيق على عمل هاتين السياستين جنبا إلى جنب مع عدم التعارض بين توجهات السياسة المالية وكذا توجهات السياسة النقدية من حيث الأهداف المسطرة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كما يستخدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق درجة مقبولة من الاستقرار الاقتصادي وذلك عبر القيام بمعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية، والتي من أهمها عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة وعلاقته بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تمهيد

تعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة قانونية تعرض تفاصيل الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الحكومة لتمويل نفقاتها العامة، وللموازنة العامة للدولة أهمية بالغة في تسييرها للمال العام لمختلف الدول والحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي لها، وفي العصر الحديث أصبحت هذه الموازنة وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تستند إلى مجموعة من الأولويات مع مراعاة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. ونظرا لعدم النمو المتساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في أغلب الأحيان، فإن هذه الموازنة تسجل فائضا أو عجزا ماليا في رصيدها، وفي هذا السياق يعد عجز الموازنة العامة للدولة –باعتباره الحالة الأكثر شيوعا– أحد أهم المشاكل التي ترهق عاتق الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، خاصة مع النمو المتزايد للنفقات العامة الناتج عن العديد من الأسباب سواء كانت حقيقية أو ظاهرية، في ظل محدودية وعدم تنوع الإيرادات العامة، وينتج عن هذا العجز العديد من المخاطر والآثار السلبية على جل المؤشرات الاقتصادية، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتوفير مصادر التمويل اللازمة لسد هذا العجز، وذلك بالاعتماد على مصادر مالية –ناتجة عن السياسة المالية– أو مصادر نقدية –ناتجة عن السياسة النقدية–. ونظرا لأن بعض الدول تعتمد على تغليب إحدى هاتين السياستين في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، كان لا بد من الضروري توضيح الآثار المتبادلة للتفاعل بين السياستين المالية والنقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، وكذا مبررات التنسيق بين السياستين لمعالجة هذا العجز، بالإضافة إلى حدود العجز والتنسيق في إطار العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. وبناء على ذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة؛**
- **المبحث الثاني: مدخل حول عجز الموازنة العامة للدولة؛**
- **المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.**

المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة

تمثل الموازنة العامة للدولة أداة مالية ومحاسبية هامة حيث توضح مجموعة الإيرادات المتاحة وأوجه الإنفاق المتوقعة والمقدرة خلال سنة مالية مقبلة، ولقد احتلت دراسة الموازنة العامة للدولة جزء مهماً في الدراسات المالية خصوصا في الآونة الأخيرة، بالتزامن مع تضخم حجم وأنواع الموازنات العامة وتزايد أهميتها على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي والمحاسبي، وتعتمد فعالية الموازنة العامة للدولة في تحقيق أهداف السياسة المالية المسطرة على كفاءة توزيع الإيرادات العامة نحو أوجه الانفاق ذات القيمة المضافة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة

إن مفهوم الموازنة العامة للدولة ليس حديثا وإنما استخدم منذ العصور القديمة، ولقد تطور هذا المفهوم مع تطور المالية العامة في ظل تطور وظائف الدولة، كما أن مفهومها الحديث يصل إلى حدود المصير السياسي والتوازن الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

أولا– تعريف الموازنة العامة للدولة: يتضمن مصطلح الموازنة العامة للدولة عدة تعاريف تختلف وفقا للجوانب النظرية التي يُنظر من خلالها لهذه الموازنة، ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:

– **التعريف الأول:** هي بيان كمي يوضح خطة عمل مستقبلية عن تقدير إيرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية محددة (تقدر عادة بسنة واحدة)، لبلوغ أهداف معينة[1].

– **التعريف الثاني:** هي وثيقة رسمية توضح رقميا كيفية التصرف في الموارد المتاحة لسد مختلف النفقات العامة، وهي بذلك عبارة عن خطة مالية توضح كيفية استغلال الموارد المتاحة وأوجه استخدامها خلال مدة زمنية مقبلة عادة تقدر بالسنة[2].

– **التعريف الثالث:** هي تنظيم مالي يوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، ويحدد العلاقة بينها ويوجههما معا لتحقيق أهداف السياسة المالية، بعد عرض تقدير تفصيلي لهما لفترة مقبلة هي السنة في المعتاد، يتم الترخيص بها والمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية[3].

– **التعريف الرابع:** هي عبارة عن مجموعة من الجداول الحسابية التي تحتوي على الاعتمادات المخصصة والمصروفات المتوقعة للأغراض التي رصدت من أجلها، وكذا الإيرادات العامة المتوقع الحصول عليها حسب أنواعها ومصادرها، والتي تهدف الدولة من خلالها إلى خدمة أفراد المجتمع وتحقيق المصلحة العامة[4].

---

[1]–Lambe Isaac & at, **A Systematic Review of Budgeting and Budgetary Control in Government Owned Organization**s, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 06, No 06, U.S.A, 2015, p : 04.

[2]- سرمد كوكب الجميل، **الموازنة العامة للدولة: مدخل معاصر**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، عمان–الأردن، ص: 19.

[3]- حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المنهل، عمان–الأردن، 2014، ص: 22.

[4]– جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة–مصر، 2004، ص: 17.

- **التعريف الخامس:** هي أداة من أدوات التخطيط المالي والتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، وتشكل برنامجا شاملا يحدد أهداف الحكومة وخططها في كيفية استغلالها لمواردها المتاحة وعملية توزيعها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية[1].

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح أن الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن وثيقة رسمية تشريعية تشمل تقدير تفصيلي لإيرادات ونفقات الدولة لسنة مالية مقبلة، حيث تستخدمها الحكومة كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والمالية والاقتصادية.

كما يجب التمييز بين مصطلح الموازنة العامة للدولة وبعض المصطلحات الهامة الأخرى المشابهة له، والتي يمكن توضيحها من خلال الموالي:[2]

- **الخزينة العمومية:**. هي ذلك الوعاء المسؤول عن حفظ وتسيير المال العام. وبالتالي فالخزينة العمومية عبارة عن هيئة أو كيان تقوم على مفهوم الموجود (الرصيد) في حين الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن وثيقة رسمية تقوم على مفهوم الرخصة (الاعتماد).
- **قانون المالية:** هو وثيقة مالية سنوية تتضمن الموازنة العامة للدولة، الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة للخزينة، كما يتم من خلاله تأسيس أو إلغاء الضرائب أو الاقتطاعات الإلزامية، وبذلك يمثل قانون المالية الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة للدولة.
- **الحساب الختامي للدولة:** يضم الحساب الختامي المبالغ التي أنفقتها الدولة على النفقات أو حصلتها فعلياً من الإيرادات خلال الفترة المالية المنصرمة، وبالتالي فالحساب الختامي يشمل مبالغ حقيقية عن سنة مالية منتهية عكس الموازنة العامة للدولة فهي تشمل مبالغ مالية تقديرية عن سنة مالية مقبلة[3].

ثانيا– خصائص الموازنة العامة للدولة: تتميز الموازنة العامة للدولة بمجموعة من الخصائص التي من خلالها يمكن تفرقتها عن مجموعة المصطلحات المشابهة لها، وهذه الخصائص هي:[4]

- **الموازنة العامة للدولة تقديرية (توقعية):** حيث تشمل أرقاما تقديرية أو توقعية لحجم النفقات العامة التي ستنفقها الدولة وكذا حجم الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة الحصول عليها في سنة مالية مقبلة.

- **الموازنة العامة للدولة ذات صفة دورية:** أي تعد خلال كل سنة، حيث يكون الإذن بتنفيذها محدد زمنيا بسنة واحدة ينتهي مع انتهاء تلك السنة.

---

[1]- لعمرية لعجال، **دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019–2021**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 452.

[2]- أحمد بوجلال، **تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميتها في المالية العامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2022، ص: 264.

[3]- محمد ساحل، **أسس الموازنة العامة للدولة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الأردن، 2020، ص: 48.

[4]- **نفس المرجع**، ص ص: 40–41.

- **الموازنة العامة للدولة إجازة من السلطة التشريعية:** يتطلب تنفيذ الموازنة العامة للدولة من طرف السلطة التنفيذية مصادقة السلطة التشريعية على مشروع الموازنة، وهذا الأخير يكون في شكل وثيقة قانونية[1]، ومن هنا يجوز صرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة، وعليه دون هذه الإجازة لا يمكن وضع الموازنة العامة للدولة موضع التطبيق.

- **الموازنة العامة للدولة تحدد على ضوء أهداف المجتمع:** تعكس الموازنة العامة للدولة بالأساس أهداف المجتمع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، مما يجعلها أداة لبلوغ أهداف المجتمع.

وبالتالي خصائص الموازنة العامة للدولة تتلخص في كونها وثيقة تقديرية من حيث أرقام أو مبالغ الإيرادات والنفقات العامة، ومحددة بسنة مالية واحدة، ويتم إجازتها من طرف السلطة التشريعية وتكون ذات أهداف وأبعاد تخدم في مجملها الصالح العام.

ثالثا– أهمية الموازنة العامة للدولة: لقد تزايدت أهمية الموازنة العامة للدولة في ظل تطورات المالية العامة وتعاظم دور الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وبذلك أصبحت ذات أهمية سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية ومحاسبية، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الآتي:[2]

1. أهميتها السياسية: تتجلى الأهمية السياسية للموازنة العامة للدولة في ممارسة السلطة التشريعية لرقابتها على السلطة التنفيذية، حيث يتم اعتماد مشروع الموازنة من قبل البرلمان، الذي يناقش البرنامج السياسي للحكومة وهنا تستخدم الموازنة من طرف البرلمان كوسيلة للضغط على الحكومة، باعتبارها تحتوى على مؤشرات انفاقية، وموارد تعكس السياسة العامة للحكومة تجاه المجتمع.

2. أهميتها الاجتماعية: وتتضح من خلال تخصيص مشاريع التنمية الخاصة بالمناطق الفقيرة بهدف خلق فرص للنمو والتوازن الجهوي، وأساس الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة للدولة يرتكز على العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، وذلك عبر إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال زيادة النفقات الاجتماعية والصحية والتعلمية الموجهة لأصحاب الدخل المحدود أو عن طريق تطبيق الضريبة التصاعدية على المكلفين المعنين من أجل تقليل التفاوت المعيشي بين طبقات المجتمع.

3. أهميتها الاقتصادية: تظهر هذه الأهمية من خلال الدور الذي تلعبه الدولة في التأثير على الحياة الاقتصادية، ومع تطور وزيادة هذا التأثير أصبحت الموازنة العامة للدولة وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، وتفعيل القوى الاقتصادية العاطلة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني ورفع مستويات المعيشة، وذلك عبر توزيع موارد الموازنة واستخدامها استخداما أمثلا[3]، كما أصبح الهدف الرئيسي للموازنة العامة هو السعي نحو تحقيق الاستقرار

---

[1]- محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المنهل، عمان–الأردن، 2015، ص: 136.

[2]- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2018، ص ص: 152–153.

[3]-Nacer DADDI-DDOUN, Moussa OUDAI, **REFORME BUDGETAIRE EN ALGERIE : VERS UNE GOUVERNANCE AXEE SUR LA PERFORMANCE**, partie2, Revue :Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC n°14, Algerie, Decembre 2013, p : 205.

الاقتصادي ولو استلزم الأمر تجاوز مبدأ التوازن، ففي حالات الرواج الاقتصادي تستخدم الموازنة العامة للدولة في سحب جزء من القوة الشرائية من أجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد وذلك عبر زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي، وبالتالي يمكن من خلالها التحكم في ظاهرة التضخم، والعكس تماما في حالات الكساد، ومن هنا يتضح أن الموازنة العامة للدولة أداة فعالة في خدمة الاقتصاد الكلي.

4. أهميتها المالية والمحاسبية: للموازنة العامة للدولة أهمية مالية ومحاسبية بالغة، فمن الناحية المالية تكشف أرقامها بوضوح المركز المالي الحقيقي للدولة، أما من الناحية المحاسبية فتظهر من خلال التزام المحاسبين بالصرف في إطار الاعتمادات المقررة في الموازنة كماً ونوعاً وفقاً للتعليمات المالية الصادرة، فضلا عن أهميتها في تحديد أنواع حسابات النفقات العامة والإيرادات العامة التي تمسك في الجهات الحكومية، مما يعزز دورها الرقابي في التأكد من التزام الوحدات التنفيذية بالتخصصات المعتمدة والكشف عن أي تجاوزات أو أوجه القصور في تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة[1].

ومن هنا يمكن استنتاج أن للموازنة العامة للدولة أهمية سياسية إذ تعتبر أداة للضغط البرلماني على توجهات مسار الحكومة، وأهمية اجتماعية حيث تستخدمها معظم الدول كوسيلة لتحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على الطبقية، وأهمية اقتصادية حيث من خلالها تسعى الحكومات إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذا أهمية مالية ومحاسبية حيث تعكس في مجملها وبدقة الوضع المالي والمحاسبي للدولة.

المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة للدولة وأنواعها

إن قواعد الموازنة العامة للدولة هي تلك الأسس التي تحكم سير هذه الموازنة منذ إعدادها وتنفيذها إلى غاية الرقابة عليها، كما وقد عرفت هذه الموازنة العديد من الأنواع والتي ظهرت بالتدرج مع تطور مفهومها.

أولا– قواعد الموازنة العامة للدولة: ترتكز الموازنة العامة للدولة على مجموعة من القواعد الواضحة التي تهدف إلى خدمة السياسة الاقتصادية الكلية وتعزيز العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، ويمكن تلخيص هذه القواعد فيما يلي:[2]

1. قاعدة الوحدة: وتعني أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، وبالتالي لا تُعد الدولة سوى موازنة عامة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات العامة بغض النظر عن مصادرها أو الهيئات والمؤسسات العامة التي تتبع لها.

2. قاعدة الشمولية: تنص هذه القاعدة على ضرورة أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وإيراداتها بدون استثناء، وبدون إجراء أي خصم أو مقاصة، بمعنى أن تحتوي الموازنة العامة للدولة على تقديرات دقيقة لكافة الإيرادات والنفقات العامة.

---

[1]– مها أحمد حسين الأنباري، **تكييف الموازنة الإستثمارية مع تغيرات أسعار النفط: دراسة تطبيقية في العراق**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط–العراق، 2016، ص: 23.

[2]– نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2021، ص ص: 188–189.

3. قاعدة السنوية: أي يجب أن يتم تقدير النفقات والإيرادات العامة بصورة دورية لمدة سنة واحدة، وتكون لكل سنة موازنة مستقلة ومنفصلة تاما بنفقاتها وايراداتها العامة عن موازنات السنوات السابقة واللاحقة.

4. قاعدة التوازن: تعني وجود تعادل وتساوي بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، أي يجب أن لا تزيد نفقات الموازنة على إيرادات الموازنة ولا تقل عنها، كما يجب الاعتماد في تمويل مختلف النفقات العامة على الإيرادات العامة فقط.

5. قاعدة عدم التخصيص: وهنا يمنع تخصيص إيرادات معينة من الموازنة لسد نفقات محددة، لأن ذلك يشكل خطرا على إدارة المال العام، ويمكن أن يؤدي إلى اسرافه وعدم الكفاءة في توزيعه واستغلاله[1].

وعليه فالموازنة العامة للدولة تعرض في شكل وثيقة واحدة على السلطة التشريعية، وتكون شاملة لجميع إيرادات ونفقات الدولة والمقدرة خلال سنة مالية واحدة، مع مراعاة التوازن بينهما، والالتزام بعدم تخصيص إيرادات معينة لسد نفقات محددة مهما كان السبب أو الدافع.

ثانيا– أنواع الموازنة العامة للدولة: تتعدد أنواع موازنة الدولة بداية من الأنواع أو الاتجاهات التقليدية وصولاً إلى الأنواع أو الاتجاهات الحديثة، ويمكن تعداد هذه الأنواع من خلال التالي:

1. موازنة البنود (الموازنة التقليدية): تمثل أقدم نوع من أنواع الموازنة العامة للدولة، وتمتاز بالسهولة والبساطة في اعدادها وتنفيذها والرقابة عليها وتعتمد هذه الموازنة على التصيف النوعي للإيرادات والنفقات، حيث تصنف بشكل إجمالي يتفرع منها تصنيفات ثانوية وأحياناً فرعية بالإضافة إلى تصنيفات أخرى كالتصنيف الإداري والتصنيف الاقتصادي، وترتكز الموازنة العامة التقليدية على تحقيق الرقابة المالية والقانونية وعلى عناصر المصروفات والإيرادات[2].

2. موازنة الأداء والبرامج: هي تبويب حديث لبنود الموازنة العامة للدولة في شكل خطة عمل تظهر فيها أهداف الوحدات ووسائل تحقيقها، وتعرض هذه الأهداف في صورة برامج تعمل الحكومة على تنفيذها، مثال إصلاح مجال الزراعة، هنا تحدد الحكومة تكاليف هذا الاستصلاح[3]، وبالتالي ينطوي على عملية تخصيص الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المصوغة في شكل برامج أو أنشطة أي ربط التمويل بالنتائج المحققة، وهذا يمكن من قياس الأداء، ويسبق ذلك التحديد الدقيق للتكاليف المتعلقة بتنفيذ كل برنامج أو نشاط، وهو ما يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية الانفاق العام، وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما تساعد البيانات الدقيقة التي يوفرها هذا النوع من الموازنة في اتخاذ القرارات السليمة وترشيد الانفاق والموارد العامة[4].

---

[1]- Djalel MAHERZI, **The illusion of budget universality in the Algerian An analysis of current budgetary public financial law issues**, Revue Académique de la Recherche Juridique, Vol 12, No 02, Algeria, June 2021, P : 696.

[2]- إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس، **المحاسبة الحكومية: مدخل حديث**، الطبعة الأولى، شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني، دون بلد نشر، 2011، ص ص: 163-164.

[3]- عادل رزق، **إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة–مصر، 2010، ص: 505.

[4]- محمد ساحل، **مرجع سابق**، ص: 109.

3. موازنة البرمجة والتخطيط: وهي من أحدث صور الموازنة العامة للدولة وهي تجمع بين البرمجة والتخطيط، تعتمد على تحديد الإمكانيات والقدرات المتاحة في المستويات المختلفة للأجهزة الحكومية، على ضوء الأهداف العامة بدءا من المستويات العليا، بحيث تحدد الأهداف من خلال البدائل، ويحدد هذا النظام وظائف الموازنة العامة أولا لتحديد وترتيب الأهداف حسب الأولويات المحددة، ومن ثم برمجة الأهداف التي يتم تحديدها بترجمتها إلى برامج ومشاريع محددة وتحديد مستلزماتها المالية والبشرية، ثم تأتي مرحلة الرقابة للتأكد من سلامة تنفيذ القرارات الصادرة عن الإدارة العليا، عرف نظام الموازنة هذا بعض العقبات، منها صعوبة تحديد الأهداف وصياغتها في شكل برامج وأنشطة إضافة إلى عسر إيجاد صيغة تحقق التوازن بين الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل، لما يترتب على ذلك من استفادة الأجيال القادمة على حساب الأجيال الحالية وبالعكس[1].

4. الموازنة الصفرية: تقوم على أساس جمع محتويات الموازنة بالتفصيل ابتداء من الصفر حيث توضح مدى الاحتياج الفعلي للأموال، لهذا يتطلب أن تعرف جميع النشاطات، وتوضع في مجموعات قرارات، ثم تقيم وترتب هذه القرارات حسب أهميتها، وهذا بالنسبة للمشاريع السارية والجديدة على حد السواء وبطريقة منتظمة[2]، وتبدأ الموازنة الصفرية من تحليل العمليات وقبول واستمرار النشاط الانفاقي، وتعد مراجعة الإنفاق السنوي على الأساس الصفري من المشاكل البارزة في هذا النوع من أنواع الموازنة، والتي تعني عدم قابلية فحص برنامج القاعدة الصفرية عملياً، وما يمكن عمله هو تقييم البرنامج الانتقائي فقط، ووفقاً لذلك تم وصف الموازنة الصفرية على أنها موازنة بديلة تساعد المسؤولين على التركيز سنويا في عمليات الفحص على نطاق أضيق من خيرات البرنامج عبر زيادة أو تخفيض الاعتمادات المخصصة بما يتناسب والعائد[3].

5. الموازنة التعاقدية: وهي الموجة الأخيرة من موجهات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة، وهي محاولة إعادة تشكيل الموازنة على نظام عقد الصفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، حيث تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع من قطاع عام وخاص والغرض من ذلك هو الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك البرامج والمشاريع بأقل تكلفة ممكنة، وفي الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف والسياسات المخططة، وعموما تهدف الموازنة التعاقدية إلى تحويل العلاقة بين الحكومة وأجهزتها التنفيذية من علاقة التمويل النقدي إلى علاقة تجارية قائمة على البيع والشراء، أما عيوب هذا النوع فلم تظهر بشكل جلي باعتباره أحدث

---

[1]- أسماء مسعي، **الإطار المفاهيمي للموازنة العامة للدولة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول: شفافية الموازنة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، يوم 28 جوان 2022، ص: 10.

[2]- علي مسعودي، تجاني محمد العيد، **الموازنة الصفرية (النشأة ، المفهوم، المزايا والعيوب)**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 206.

[3]- Nadjib BENSLIMANE, Miloud BOURAHLA, **The public budgeting with observing performance: case of some transitional economies**,les Agrégats des connaissances, Vol 02, No 02, Algeria, October 2016, P : 31-32.

هذه الأنواع، إلا أنه وعلى وجه العموم يواجه صعوبات متعلقة بغياب المعلومات في قطاع الحكومة، وعدم الاعتماد على دراسة جدوى المشاريع الحكومية[1].

وما يلاحظ أن ظهور كل نوع من أنواع الموازنة العامة للدولة جاء إثر العيوب والنقائص التي ميزت كل نوع حسب التدرج في الظهور ودرجة الاعتماد، ومما تجدر الإشارة إليه أن موازنة البنود هي النوع التقليدي لأنواع الموازنة العامة للدولة في حين موازنة الأداء والبرامج، موازنة البرمجة والتخطيط، الموازنة الصفرية، والموازنة التعاقدية هي الأنواع الحديثة للموازنة العامة للدولة.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك موازنات استثنائية وهي:[2]

1. **الموازنات غير العادية:** وهي تلك الموازنات المعدة خصيصا لمواجهة ظروف طارئة غير متوقعة كالحروب مثلا، أو القيام بتنفيذ مشروعات استثمارية كبيرة (بناء السدود، مد السكك الحديدية...الخ)، ومما تجدر الإشارة إليه أن تغطية النفقات غير العادية يتم عن طريق إيرادات غير عادية كالدين العام.
2. **الموازنات المستقلة:** تخص هذه الموازنات شركات المشروعات العامة ذات الطابع الإقتصادي، والتي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، وتتميز هذه الموازنات بعدم خضوعها للقواعد الخاصة بالموازنة العامة للدولة، وبدايتها تختلف عن بداية الموازنة العادية للدول، حيث أنها لا تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها.
3. **الموازنات الملحقة:** وهي موازنات تخص مرافق عامة ذات طابع اقتصادي وتتمتع بالاستقلال المالي، ولم تمنح الشخصية الاعتبارية، وهي ترتبط بموازنة الدولة، ويتم استخدامها وفقا للمبررات الآتية:
   - منح المرافق العامة الحرية الكاملة في مزاولة نشاطها دون التقيد بالروتين الإداري؛
   - تمكينها من ممارسة نشاطها مباشرة على قدم المساواة بينها وبين المشروعات الأخرى؛
   - تقييم نتائج أعمالها بشكل فعال.
4. **حسابات الخزينة:** هي مجموع من الحسابات التي تديرها دائرة المصالح المالية، والتي تشمل النفقات والإيرادات التي يتم تنفيذها خارج نطاق الموازنة، من قبل إدارات الدولة التي لا تتمتع بشخصية قانونية أو مالية مستقلة، ولا يسمح بفتح هذه الحسابات إلا بموجب قانون المالية، وتتمثل وظيفة الخزينة في جمع إيرادات وصرف النفقات المسجلة في قانون المالية، والتنسيق بين هاتين العمليتين غير أن هذا التنسيق ليس أمرا سهلاً، ذلك أن الخزينة تتحصل على مبالغ نقدية لا يمكن اعتبارها إيرادات وتقوم بصرف نفقات تعود إليها لاحقاً كإقراض الموظفين أموال لإنجاز سكنات أو شراء سيارات على أن يتم إرجاعها على دفعات[3]، وتشمل حسابات الخزينة ما يلي:[4]
   - الحسابات التجارية؛

---

[1]- إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس، **مرجع سابق**، ص ص: 177-178.

[2]- عبد الله خبابة، **أساسيات في إقتصاد المالية العامة**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية –مصر، 2009، ص: 260.

[3]- محمد سلمان سلامة، **مرجع سابق**، ص: 135.

[4]- حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة: دراسة نظرية**، الطبعة الأولى، مكتبة إيتراك، القاهرة –مصر، 2009، ص: 13.

- حسابات القروض؛
- حسابات التسبيقات؛
- حسابات التخصيص الخاص؛
- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

إن الموازنات الاستثنائية توضح بعض الحالات غير العادية التي يتم فيها الخروج عن قواعد الموازنة العامة للدولة، خاصة قاعدة عدم تخصيص الموارد، حيث وبموجب هذه الأنواع يمكن تخصيص بعض الموارد لتغطية نفقات محددة الناتجة عن طروف طارئة، وبتصريح من قانون المالية.

المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة وهيكلها

بالنظر إلى خصوصية الموازنة العامة للدولة، وباعتبارها خطة مالية سنوية فإن مراحل إعدادها أو دورة حياتها تمر بمراحل معينة، وهذه الخصوصية أيضا تجعلها ذات هيكل أو تبويب محدد.

أولا– مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة: تشمل أربعة مراحل أسياسية، وهي:[1]

1. مرحلة التحضير: تعد هذه المرحلة من أهم مراحل الموازنة العامة للدولة حيث أنها تتضمن التعرف على تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية لكل وحدة حكومية في ضوء أهداف الخطط العامة والمرسومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنبع أهمية هذه المرحلة من أن الإعداد الجيد للموازنة العامة للدولة سيكون مقدمة ضرورية لنجاح وفعالية باقي المراحل، كما أن عملية التحضير والإعداد هي عملية إدارية تختص بها السلطة التنفيذية، وبالتالي تقع عليها مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع، وتتولى وزارة المالية إصدار تعميم ترسله إلى جميع الوزارات والهيئات الحكومية لتقوم بدورها بتوزيعه إلى جميع الجهات والمستويات الإدارية التابعة لها، ويتضمن مشروع تحضير وإعداد الموازنة العامة للدولة الخطوط العامة لعناصر السياسة المالية للعام المقبل إلى جانب تفصيل أسس تقدير النفقات العامة، كما يتضمن الموعد المحدد الذي ينبغي فيه وصول تقديرات جميع الجهات إلى وزارة المالية.

2. مرحلة الاعتماد: يقدم مشروع الموازنة العامة للدولة إلى السلطة التشريعية لمناقشته واعتماده، ويقوم المجلس الشعبي بإحالة المشروع إلى لجنة فنية مختصة (لجنة الشؤون المالية) تتكون من عدد من المتخصصين، وبعد أن تنتهي من دراسة المشروع ومناقشته تضع تقريرها التفصيلي المتضمن الملاحظات والتعديلات الواجب إدخالها، وعند الاعتماد يصدر المجلس (قانون المالية) الذي يعد تخويلا للسلطة التنفيذية ببدء العمل بالموازنة الجديدة، وفي حالة تأخر المجلس في اصدار قانون المالية حتى بداية السنة المالية يتم العمل في معظم الدول وفقاً لموازنة العام الماضي وبمحددات معينة، حتى يصدر قانون الموازنة الجديد.

3. مرحلة التنفيذ: تستند مهمة تنفيذ الموازنة العامة للدولة لوزارة المالية باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية ومختصة في هذا المجال، فهي تسهر على تحصيل إيرادات الموازنة وكذا صرفها من جهة أخرى، وتعتبر هذه

[1]- صلاح الدين حسين الهيتي، نعمه عباس الخفاجي، **تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2018، ص ص: 220–222.

المرحلة مهمة جداً لما لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، فعندما تنجح السلطة التنفيذية في تحصيل الإيرادات العامة وصرفها عبر أوجه الانفاق المناسبة تكون بذلك وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة، لذلك تعنى هذه المرحلة باهتمام كبير من قبل الحكومات في دول العالم المتفرقة[1]، وعموما يلزم تنفيذ الموازنة العامة للدولة ثلاث عمليات هي:

- **تحصيل الإيرادات:** هنا تقوم الحكومة بتحصيل الإيرادات المنصوص عليها في الموازنة العامة للدولة.
- **إنفاق المصروفات:** وفي هذه المرحلة يتم صرف الأموال على أوجه الانفاق المقررة في الموازنة العامة للدولة.
- **عمليات الخزانة:** وتشمل جمع الإيرادات وإنفاق المصروفات، في بعض الأحيان قد تكون هناك نفقات دون وجود موارد مالية كافية مما يستدعي تدخل الخزانة للحصول على قرض قصير الأجل من البنك المركزي أو من غيره، أو إصدار أذون على الخزانة، أو سحب مبلغ من المال الاحتياطي إن وجد.

4. مرحلة الرقابة: تعد مرحلة الرقابة مهمة جدا، وقد تكون إدارية حيث يقوم بها الرؤساء العاملين في الحكومة على مرؤوسيهم لضمان حسن تنفيذ الموازنة، كما قد تكون تشريعية، حيث يقوم بها أعضاء البرلمان خاصة أعضاء لجنة التدقيق المالي التي تخول الحق لأي عضو في طلب أية بيانات من الوزارة عن دقة تنفيذ الموازنة صرفا وجباية، وهنا يتم مناقشة اللجنة للحساب الختامي في الموازنة بعد انتهائها، كما قد تكون رقابة عن طريق هيئة مستقلة، وهذه الأخيرة تتبع رئاسة الجمهورية لا الحكومة، حيث تقوم بالتفتيش عن أوراق الصرف والاعتماد والموارد التي قامت بجبايتها الحكومة، وتقدم تقريرا لرئاسة الجمهورية حول المخالفات التي ارتكبت وتوصياتها المطلوبة[2]، وحتى تكون هذه الرقابة فعالة يجب أن يتم تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفق منطق صارم يهدف إلى ضمان الأموال العامة، وأما عن التقسيم الزمني لمرحلة الرقابة على الموازنة العامة للدولة فتشمل ثلاثة مراحل أساسية:[3]

- **رقابة مسبقة:** يمارسها المراقب المالي.
- **رقابة آنية:** تمارس من قبل المحاسب العمومي.
- **رقابة لاحقة:** تمارس من قبل المفتشية العامة وديوان المحاسبة والرقابة البرلمانية.

وحوصلة لما سبق، فالمرحلة الأولى من مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة تتمثل في مرحلة التحضير أي ميلاد مشروع هذه الموازنة، ثم مرحلة اعتماد هذا المشروع من قبل السلطة التشريعية، ثم مرحلة تنفيذ هذا المشروع من قبل السلطة التنفيذية، وأخيرا مرحلة الرقابة للكشف عن مختلف الانحرافات الواردة عند تطبيق هذا المشروع وتصحيحها في الوقت المناسب.

---

[1]- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسة، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2017، ص: 277.

[2]- عدلى البابلي، **المالية العامة والنظم الضريبية: تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة –مصر، 2009، ص: 166.

[3]- Djalal1 TOUITOU, Hicham BENSAID, **La nouvelle gestion budgétaire en Algérie, d'une logique axée aux moyens à une logique axée aux résultats, état des lieux et perspectives**, Revue Algérienne de Finances Publiques, Vol 12, No 01, Algerie, May 2022, P : 64.

ثانيا– هيكل الموازنة العامة للدولة: باعتبار أن الموازنة العامة للدولة هي تقدير تفصيلي لإجمالي النفقات والإيرادات العامة خلال سنة مالية محددة، فإنه يمكن استنتاج أن هيكل هذه الموازنة يشمل قسمين أساسيين، هما:

1. النفقات العامة: تعتبر النفقات العامة أحد أدوات السياسة المالية ومكون أساسي للموازنة العامة للدولة، حيث تتعدد خصائصها وتقسيماتها، وتستخدمها الحكومة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عبر زيادة أو تخفيض مستوى وحجم هذه النفقات حسب الحالة الاقتصادية السائدة.

1.1. تعريف النفقات العامة: جل تعاريف النفقات العامة متقاربة، ومن أهم التعاريف التي تنطوي على بعض الاختلافات ما يلي:

- **التعريف الأول:** هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه وصرفه شخص معنوي عام بهدف تحقيق المنفعة العامة[1].
- **التعريف الثاني:** تعكس مجموع نفقات جميع الإدارات العمومية[2].
- **التعريف الثالث:** تشمل إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج مختلف السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة[3].

وبالتالي فالنفقات العامة هي مجموعة المبالغ النقدية أو المالية المنفقة من قبل أشخاص معنوية عامة وليست خاصة، أي كل ما تقوم بصرفه السطات العمومية بهدف تحقيق المنفعة العامة وخدمة أفراد المجتمع.

2.1. خصائص النفقات العامة: تتميز النفقات العامة بثلاثة خصائص أسياسية:[4]

- **مبلغ نقدي:** تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي ما دامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد، وعليه فالنفقات العامة تأخذ دائما الطابع النقدي.

---

[1]- عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، حروف منثورة للنشر الإلكتروني، القاهرة–مصر، 2016، ص: 181.

[2]- Ali Mokhtar Omar, **L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014**, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur en sciences économique, l'université Tlemcen, Algerie, 2013-2014, P : 07.

[3]- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2020، ص: 24.

[4]- أنظر إلى المراجع التالية:

- Lakhdar Benalia, Mohamed Bensliman, **The Impact of Public Expenditure and Money Supply on the Inflation Rate in North African Countries : An econometric study using PANEL models during the period (1990-2021),** Vol 05, No 02, Algeria, June 2023, P : 30.

– نوال بوعلام سمرد، **مرجع سابق**، ص: 168.

– محمد خصاونة، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014، ص: 51.

- **صدارة عن شخص معنوي عام:** حتى يمكن اعتبار النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة، وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الولائي أو حتى المحلي، فمثلا قيام أحد الأشخاص ببناء مسجد أو مركز صحي أو مدرسة بهدف تحقيق النفع العام فإن هذا الانفاق هو انفاق خاص وليس عام، وبالتالي ما يميز النفقة العامة أنها صادرة عن شخص معنوي عام.

- **تحقيق المنفعة العامة:** فالهدف من النفقة العامة هو تحقيق المنفعة العامة وخدمة المجتمع والصالح العام، حيث يتسع مفهوم المنفعة العامة ليشمل تحقيق الأهداف السياسية، الإجتماعية، الاقتصادية، والمالية.

وبالتالي النفقات العامة تأخذ الشكل النقدي باعتبار جل المعاملات تتم باستخدام النقود، وصادرة عن شخص معنوي عام أي الدولة ومختلف الهيئات التابعة لها، وذات أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية، مما يجعلها موجهة لتحقيق المنفعة العامة.

3.1. تقسيم النفقات العامة: تتعدد أنواع تقسيمات النفقات العامة، ومنها التقسيم الدوري، التقسيم الوظيفي، التقسيم الاقتصادي، وينتج عن كل تقسيم أنواع محددة من النفقات العامة، ويمكن تلخيص ذلك من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (2-1): تقسيم النفقات العامة

نوع التقسيم		الشرح
التقسيم الدوري	**نفقات عادية**	هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا وبشكل منتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة، أو تكرارها بنفس الحجم ذاته، ومن أمثلتها: الأجور، الرواتب، نفقات الصيانة...الخ، يتم تغطيتها بالإيرادات العامة العادية من أملاك الدولة (الضرائب والرسوم).
	نفقات غير عادية	عكس النفقات العادية، حيث تتصف بأنها نفقات لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، مثل: النفقات الإستثمارية الضخمة، نفقات الحروب، والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل...الخ، ويتم تمويلها من الإيرادات غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.
التقسيم الوظيفي	**نفقات إدارية**	وتتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين، أجور العمال، مستلزمات الإدارات الحكومية، لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه، كما تتضمن نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، والتمثيل الدبلوماسي.
	نفقات اجتماعية	تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الإجتماعية، كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية، الضمان الإجتماعي، إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الإجتماعية المحرومة

		والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود والضعيف.
	نفقات اقتصادية	وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهدافها الإقتصادية، كالاستثمارات والمشاريع التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل: النقل، المواصلات، محطات توليد الطاقة، الري، الصرف الصحي...الخ، وكذا مختلف الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.
التقسيم الاقتصادي	**نفقات حقيقية**	وتعني تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات لإقامة المشاريع ذات منفعة عامة، كصرف الأموال العامة على أجور ورواتب العاملين، وكذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة وأجهزة الدولة. وعلى العموم تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.
	نفقات تحويلية	وهي الإعانات التي تمنح للمنتجين حتى يتمكنوا من تخفيض أسعار السلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها، وهنا يتم تحويل القدرة الشرائية من المنتجين لصالح المستهلكين، وكذلك منح اعفاءات وامتيازات ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، ويهدف هذا النوع من النفقات إلى إعادة توزيع الدخل والثروة على المواطنين من أجل تحسين ورفع المستوى المعيشي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: أسماء مسعي، **الإطار المفاهيمي للموازنة العامة للدولة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول: شفافية الموازنة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، يوم 28 جوان 2022، ص ص:11-12.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تقسيمات مختلفة للنفقات العامة، ولقد تم هنا الاقتصار على الأهم منها فقط*، حيث ينبثق عن التقسيم الدوري نفقات عادية وغير عادية، في حين يشمل التقسيم الوظيفي نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية، أما التقسيم الاقتصادي يتضمن كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

2. الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات العامة أهم مصدر من مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عبر تغطية مختلف نفقاتها العامة، خاصة في الدول التي تغلب عليها الهيمنة المالية، حيث تعتمد عليها الحكومة في وضع وتسطير أبعاد السياسة المالية بصفة عامة.

1.2. تعريف الإيرادات العامة: يمكن إدراك الجوانب المختلفة التي يشملها تعريف الإيرادات العامة من خلال:

*للمزيد من المعلومات حول **تقسيم النفقات العامة** يمكن الاطلاع على المراجع التالية:

- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان –الأردن، 2008، ص ص: 120-132.

- محمد جابر، **شفافية الموازنة العامة للدولة: الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري**، الطبعة الأولى، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة-مصر، 2014، ص ص:20-22.

- Lakhdar Benalia, Mohamed Bensliman, **op cit**, p : 30.

- **التعريف الأول:** تعرف الإيرادات العامة على أنها الموارد العامة التي تتحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة وإشباع حاجات أفراد المجتمع[1].

- **التعريف الثاني:** هي مجموع الأموال التي تجنيها الدولة من مختلف الجهات والمصادر لتمويل أوجه الإنفاق العام، وبذلك فالإيرادات العامة مكون هام ومحوري في السياسة المالية[2].

- **التعريف الثالث:** تشمل مجموع الدخول التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة والتي تستخدم في تحقيق التوازن الاقتصادي والإجتماعي[3].

وعليه فالإيرادات العامة هي مختلف المبالغ النقدية أو المالية التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة والمخصصة لتمويل النفقات العامة، في سبيل خدمة الاقتصاد والمجتمع ككل.

2.2. تقسيم الإيرادات العامة: إن الدول التي تتنوع فيها الإيرادات العامة تكون قادرة على تمويل أوجه الانفاق العام في ظل مختلف الظروف، ومن هنا تتعدد أنواع تقسيمات هذه الإيرادات، ومنها إيرادات اقتصادية، إيرادات سيادية، إيرادات ائتمانية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تقسيم الإيرادات العامة

أنواع التقسيم		الشرح
إيرادات اقتصادية	**إيرادات الدومين العام**	وهي تلك الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة، والمعدة للاستخدام العام وتحقيقيا للمنفعة العامة للفئات التي تستخدمها، والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام، وتحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ومن أمثلة هذه الممتلكات الموانئ والحدائق العامة والمطارات...الخ، ومع أن الأصل في الدومين العام مجانية الانتفاع به إلا أنه في بعض الحالات تفرض الدولة رسوما ضئيلة مقابل الانتفاع به في سبيل تنظيم استعمال هذه الممتلكات أو تمويل بعض النفقات العامة أو صيانتها.
	إيرادات الدومين الخاص	ويقصد بها الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والمعدة للاستخدام الخاص، وتحقيقا للمنفعة الخاصة للفئات التي تستخدمها، والتي تخضع بوجه عام لأحكام القانون الخاص، كما أن استخدام هذه الأموال يكون بمقابل معين ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، حيث ينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام كما يلي : - **الدومين العقاري:** ويتضمن ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة.

[1]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص: 50.

[2]- حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 27.

[3]- مختار بولعباس، **هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 96.

		– **الدومين الصناعي والتجاري**: ويتضمن المرافق العامة الصناعية والتجارية. – **الدومين المالي**: ويشمل جميع أنواع الأسهم والسندات المملوكة للدولة.
إيرادات سيادية	**الضرائب**	الضريبة هي عبارة عن اقتطاع نقدي تحصله الجهات الحكومية من الأفراد، وتكون بصفة نهائية ودون مقابل، تخصص لتمويل مختلف أوجه الإنفاق العام، ودون تحقيق منفعة خاصة تعود عليهم، حيث تستعمل حصيلة هذه الضرائب في تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية، وهي تشمل عدة أنواع منها الضرائب على الثروة، الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال، الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، الضرائب الجمركية والعقارية...الخ، بالإضافة إلى هذه الأنواع هناك من ينصف الجباية البترولية ضمن أنواع الضرائب، ويتم تقدير الوعاء الضريبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التقدير الجزافي أو التقدير الإداري، أما عن قيمة الضريبة فيتم تحديدها بطريقة التوزيع أو القياس.
	الرسوم	تصنف ضمن الضرائب غير المباشرة وهي عبارة عن تلك المبالغ النقدية التي تتحصل عليها الدولة من الأفراد مقابل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وبالتالي الفرق الجوهري بينها وبين الضريبة أن هذه الأخيرة دون مقابل في حين الرسوم تكون ذات مقابل.
	الغرامات	الغرامة هي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها الدولة على كل شخص يخالف القوانين المعمول بها، وبالتالي هي عقوبة مالية ردعية، تستخدمها الدولة كوسيلة لردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات القانونية، أكثر من كونها وسيلة لتحصيل الإيرادات العامة، لذلك لا يمكن تصنيفها من الإيرادات الأساسية للدولة نتيجة لقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة.
	الإتاوة	هي مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تنجزها الدولة، أي هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة المحلية جبراً من أصحاب العقارات إثر ارتفاع قيمة هذه العقارات جراء تنفيذ مشروع عام معين، مثل إنشاء مشروع جديد أو توصيل الكهرباء والماء والغاز...الخ، فينتج عن ذلك منفعة عامة تتمثل في تهيئة هذه المرافق وتحسين ظروف المعيشة بها، وبالتالي فهي إتاوة مقابل التحسين.
إيرادات ائتمانية	**القروض العامة**	القرض العام هو عبارة عن مبلغ من المال يقوم بدفعه أحد أشخاص القانون العام أو الخاص للدولة، وذلك بموجب عقد يرتكز إلى نص قانوني مقابل الوفاء، وبالتالي فهو عبارة عن مبالغ نقدية تستدينها الدولة أو أحد هيئاتها التابعة لها من الأفراد أو البنوك أو من الهيئات العامة أو

		الخاصة المحلية أو الدولية ويكون ذلك في شكل عقد تبرمه الدولة أو أحد هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تلتزم بموجبه بسداد أصل القرض وفوائده أو ما يعرف بخدمة الدين بحلول مواعيد السداد.
	الإصدار النقدي الجديد	يعني قيام الحكومة بإصدار كتلة نقدية جديدة خلال فترة زمنية معينة بنسبة تتجاوز الزيادة في حجم معاملات الاقتصاد الوطني، وهو من أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجزها الموازني، حيث تقوم الحكومة بالتوسع النقدي عبر إصدار نقود جديدة، ويطلق عليه أيضا بالتمويل التضخمي نظرا لاعتماده على مصادر تضخمية بدلا من مدخرات حقيقية، وبالتالي فهو يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم بشكل كبير في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعلى العموم يستخدم هذا الإصدار لتحقيق غايات اقتصادية مختلفة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع الآتية:

- سوزي عدلى ناشد، **الوجيز في المالية العامة: النفقات العامة –الإيرادات العامة–الميزانية العامة**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية –مصر، 2000، ص ص: 91-99.

- SAMIR MAHTOUT, KAMAL OUKACI, **Politique fiscale et croissance économique en Algérie :une évaluation économétrique**, Revue de créativité, Vol 08, No 01, Algerie, Décembre 2018, P : 280-281.

–لحسن دردوري، **سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 66-95.

بناء على ملخص الجدول السابق يتضح أن الإيرادات العامة تشمل الإيرادات الاقتصادية والتي تضم كل من إيرادات الدومين العام والخاص حيث تواجدها مرتبط بالظروف وطبيعة النشاط الاقتصادي، في حين أن الإيرادات السيادية تشمل الضرائب والرسوم والإتاوة والغرامات وهي مرتبطة بطبيعة النظام الجبائي ودرجة كفاءة التحصيل، أما الإيرادات الائتمانية فهي تحتوى على القروض العامة والإصدار النقدي الجديد وهي توضح العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والسياسة النقدية في ذات الدولة المعنية.

المبحث الثاني: مدخل حول عجز الموازنة العامة للدولة

يعكس عجز الموازنة العامة للدولة ارتفاع اجمالي النفقات العامة في ظل تراجع أو ندرة الموارد المالية الكافية لتمويل هذه النفقات، خاصة مع توسع دور الدولة وزيادة وتعدد وظائفها، ولهذا العجز أنواع وأسباب تميزه كظاهرة اقتصادية تعاني منها معظم الدول المتقدمة والنامية على حد السواء عن باقي الظواهر الاقتصادية الأخرى، ويقتضي تمويل هذا العجز توفر مصادر متنوعة لاستخدامها في حال عدم القدرة على استخدام مصدر دون آخر، وهو ما سيتم التطرق له في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وتطوره عبر الفكر الاقتصادي

تتأثر الموازنة العامة للدولة بمجموعة من المتغيرات من ناحية وطبيعة الاقتصاد ومصادر إيراداته العامة وحجم نمو نفقاته العامة من ناحية أخرى، مما يجعلها تفقد حالتها التوازنية، وينتج عن حالة اللاتوازن إما فائض أو عجز موازني، وهذا الأخير اختلفت تعريفاته وتفسيراته عبر الفكر الاقتصادي.

أولا– تعريف عجز الموازنة العامة للدولة: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي تطرقت لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، ومن أهمها ما يلي:

– **التعريف الأول:** يعبر عجز الموازنة العامة للدولة عن تلك الوضعية التي تتزايد فيها الأعباء في ظل نقص مصادر التمويل[1].

– **التعريف الثاني:** وهو الحالة التي تعكس عدم قدرة الإيرادات العامة على تمويل النفقات العامة للدولة، نتيجة تعاظم نفقات الجهاز الإداري للدولة والقوى النشطة فيه[2].

– **التعريف الثالث:** يواجه البلد مشكلة عجز موازنته العامة إذا تجاوزت النفقات الحكومية الإيرادات، أو بعبارة أخرى فإن مستوى المدخرات العامة سلبي[3].

– **التعريف الرابع:** يمثل عجز الموازنة العامة الرصيد السلبي بين مستوى الإيرادات والنفقات، الناتج عن زيادة نفقات الحكومة عن الموارد المتاحة[4].

– **التعريف الخامس:** هو مجموعة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها، ونتيجة لذلك يتراكم العجز الموازني عبر السنوات، مما يؤدي إلى ضعف المالية العامة واستنزاف الموارد الاقتصادية[5].

ومن هنا يمكن صياغة تعريف شامل لعجز الموازنة العامة للدولة بوصفه أحد المشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم نتيجة لعدم كفاية الإيرادات العامة على تغطية وسد مختلف النفقات العامة، وهو ما يجعل رصيد الموازنة العامة للدولة ذو اشارة سالبة، كما يؤدي تراكم العجز الموازني إلى ضعف المالية العامة.

ثانيا– تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر الاقتصادي: يعد عجز الموازنة العامة للدولة أحد أبرز اهتمامات رواد الفكر الاقتصادي عبر مختلف الأزمنة، بداية من الفكر الكلاسيكي ومرورا بالفكر الكينزي وصولا إلى الفكر النقدوي المعاصر.

---

[1]- Mohammed Seghir MEBARKI, **ENTRE INDICATEUR DE GESTION ET ARTIFICE COMPTABLE**, Revue de gestion, Vol 25, No 02, Algerie, Décembre 2018, P : 39.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، **الدين العام لتمويل عجز الموازنة العامة وسياسة التقشف**، الطبعة الأولى، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بن عكنون–الجزائر، 2017، ص: 17.

[3]-Nur Hayati Abd Rahman,**The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's Perspective: An ARDL Approach,** International Conference on Economics, Business Innovation, 2012, P: 55.

[4]- Fatma Fettouche, **The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020) - analytical measurement study**, International journal of economic performance, Vol 06, No 01, Algeria, June 2023, P : 23.

[5]- Fatma Fettouche, **op cit**, p : 23.

1. عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر الكلاسيكي: باعتبار أن رواد الفكر الكلاسيكي يؤمنون بمبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، أي التساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فهم يعارضون مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، لأن معالجة هذا العجز يتطلب فرض ضرائب مرتفعة على حساب مدخرات الأفراد وهو ما يعيق الاستثمار الخاص والذي يعدونه الممول الأساسي للنشاط الاقتصادي، ووجود فائض في الموازنة العامة حسبهم يعني أن الدولة تمادت في فرض الضرائب، وهذا الفائض يدفع الحكومة إلى تبذير وإسراف الموارد في أوجه انفاق أقل كفاءة، وبما أن الدولة لا تتدخل فهذا يعني الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي[1]، ومن أهم الحجج المقدمة لمبدأ توازن الموازنة العامة للدولة حسب راود هذا الفكر ما يلي:[2]

- اقتراض الحكومة لا يضيف أي طاقة انتاجية للاقتصاد، وما هو إلا سحب من مدخرات القطاع الخاص لإنفاقها على الاستهلاك العام؛
- اقتراض الحكومة يترتب عنه عدم القدرة على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة مستقبلا حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض إلى السنوات المقبلة؛
- يساهم العجز الموازني للدولة في نمو الانفاق الحكومي وذلك من شأنه أن يضغط على الحكومة لزيادة معدلات الضرائب؛
- وجود عجز موازني يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وزيادة مستويات الأسعار.

وما يلاحظ أن الكلاسيكيون يرفضون فكرة عجز الموازنة العامة للدولة لأن تمويل هذا الأخير يعتمد على القروض الحكومية ولأنها ذات آثار سلبية خاصة في المستقبل، فهم يعتمدون بكثرة على الضرائب لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، وهذا ظل صالح إلى حد وقوع أزمة الكساد الكبير.

2. عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر الكينزي: بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) أقر راود الفكر الكينزي بفكرة عجز الموازنة العامة للدولة، ووفقا لذلك يؤدي خفض مستوى النفقات العامة إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، من خلال التأثير المضاعف الناتج عن الانخفاض المصاحب في الاستهلاك والاستثمار، والعكس في حال زيادة مستوى النفقات العامة، ولأن القيمة الحالية للضرائب التي تتوقعها الأسر تنخفض، وبالتالي فإن التأثير على النشاط الاقتصادي يكون صفراً، وبالتالي ينبغي خفض العجز الموازني في حالة زيادة الطلب الكلي[3]، كما يرون أن عجز الموازنة العامة للدولة قد يكون مقصودا من أجل رفع مستوى التشغيل والناتج، وفي هذا السياق ظهرت ثلاث اتجاهات رئيسية مفسرة للتمويل بالعجز:[4]

---

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص: 52-53.

[2]- علي توبين، **عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 13، الجزائر، جوان 2015، ص: 173.

[3]- Alexandra POPESCU, Patrick VILLIEU, **Déficit budgétaire dette publique et croissance dans les pays d'Europe centrale et orientale**, CAIRN.INFO MATIES A REFLEXION, Vol 42, No 167, France, Mars 2014, P : 56.

[4]- علي توبين، **مرجع سابق**، ص: 173.

- **الإتجاه الأول:** المؤيدون لنظرية التمويل بالعجز، فحسبهم هو محفز رئيسي للإستثمار ويساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل وقادر على خلق طاقة إنتاجية جديدة تمتص الكتلة النقدية المتداولة.

- **الإتجاه الثاني:** المعارضون للتمويل بالعجز، وحجتهم أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي باعتبار أن جل الدول التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الانتاجي غير مرن والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفع جدا.

- **الإتجاه الثالث:** المعتدلون في نظريتهم إلى آلية التمويل بالعجز، حيث يرون أن هذا النوع من التمويل يجب أن يكون في حدود معينة، وأن يوجه نحو مشاريع إنتاجية ذات مردودية سريعة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل نمو الناتج المحلي.

بالنسبة للفكر الكينزي عجز الموازنة العامة للدولة هو وضع عادي يمكن أن يحدث في أي وقت باعتبار أن الاقتصاد ليس متوازن في جميع الحالات والظروف، كما يرون أنه يمكن علاجه عن طريق آلية التمويل بالعجز، أي معالجة العجز بالعجز.

3. عجز الموازنة العامة للدولة في الفكر النقدوي المعاصر: لقد اعتبر رواد هذا الفكر أن سبب تفاقم مشكل عجز الموازنة العامة للدولة هو تزايد الإجراءات التدخلية للدولة في تسيير النشاط الاقتصادي عبر أدوات السياسة المالية، ويرون أن استخدام الضرائب والنفقات لا يحقق الاستقرار الاقتصادي ولا يعالج عجز الموازنة للدولة إذ لم يرافق بسياسة نقدية ملائمة، وبالتالي فإن مقدار العجز المتزايد والممول عن طريق الاصدار النقدي لا بد أن يؤدي إلى زيادة الناتج، ومن هنا ركز راود هذا الفكر على علاقة العجز الموازني بالتضخم، حيث أن تمويل هذا العجز عن طريق طبع المزيد من النقود سوف يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، أما إذا تم تمويل هذا العجز عن طريق الدين العام الداخلي فسوف يحدث تضخم ضئيل، وتنعكس أثاره على أسعار الفائدة في المستقبل مما يقلل من الانفاق الخاص في الأجل الطويل، وهذا ما يسمى بالأثر الانكماشي لعجز الموازنة العامة للدولة، وعموما أجاز هذا الفكر حدوث عجز الموازنة العامة للدولة طالما أن ذلك يخدم الاستقرار والتوازن الاقتصاديين، ولكن في نفس الوقت يجب أن لا يتعدى هذا العجز الحدود الأمنة[1].

ما يمكن استنتاجه بالنسبة لعجز الموازنة العامة في الفكر النقدوي المعاصر أن رواده يرون أن السبب الرئيسي لهذا العجز هو الطلب الكلي الفعال الذي يقوم عليه الفكر الكينزي، حيث نادوا بضرورة تقليصه واللجوء على الاصدار النقدي لتمويل هذا العجز، ولا يوجد إي مشكل في ذلك ما لم يؤثر سلبا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خاصة منها التضخم.

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة وأسبابه

أصبح عجز الموازنة العامة للدولة في الوقت الراهن الحالة الأكثر شيوعا في جل اقتصادات دول العالم، وهذا العجز تتعدد أنواعه وتختلف أسبابه.

[1]- حسين شناوه مجيد، كامل علاوي كاظم الفتلاوي، **عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980-2015**، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت-لبنان، 2023، ص ص: 51- 52.

أولا– أنواع عجز الموازنة العامة للدولة: تفرق الأدبيات النظرية التي أهتمت بدراسة موضوع عجز الموازنة العامة للدولة بين عدة أنواع، ومنها:

الجدول رقم (2–3): أنواع عجز الموازنة العامة

الأنواع	شرحها
العجز التقليدي	هو العجز الذي يتمثل في الفرق بين مجموع النفقات العامة والإيرادات العامة والذي ينحصر في الحكومة المركزية، ووفقا لهذا المفهوم فإن العجز الموازني يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية والإيرادات العادية وغير العادية مع استبعاد حصيلة القروض العامة، كما أن المشكلة في هذا النوع من العجز أنه لا يكون معرفا بدقة وغير قابل للمقارنة المباشرة، كما أنه قد يظهر هذا العجز في مؤسسات القطاع العام والحكومات المحلية ومؤسسات الضمان الإجتماعي مما يحول دون تحقيق أهداف الحكومة المركزية.
العجز الشامل	وهو العجز الإجمالي الصادر عن الحكومة المركزية ومؤسسات القطاع العام والمجموعات المحلية، ويمكن تمويله عن طريق القروض العامة، وقد تزايد الأخذ بمفهوم هذا العجز لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول النامية، التي تأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة في ظل نمو النفقات العامة لأسباب وأغراض مختلفة.
العجز الأساسي	هو العجز الذي يستبعد مدفوعات الدين العام الخارجي من النفقات الحكومية نظرا لأن الفوائد التي تسدد عن هذا الدين ما هي إلا نتيجة عجز سابق وليست نتيجة مصروفات جارية، وبالتالي هذا العجز يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن رصيد الموازنة العامة للدولة لا بد أن يكون موجبا لكي يغطي ولو جزءا من خدمة الدين.
العجز الجاري	هو عبارة عن العجز الناتج عن عدم كفاية الإيرادات العامة الجارية لتغطية النفقات العامة الجارية، عادة ما يتم تمويل هذا العجز بواسطة الاقتراض، ويقاس بالفرق بين مجموع أنواع الإيرادات والنفقات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منها المبالغ المخصصة لسداد الديون المتراكمة في سنوات سابقة.
العجز التشغيلي	وهو يعني قياس العجز في ظل ظروف التضخم، ويتمثل هذا العجز في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها الجزء الذي دفع من الفوائد الناتجة عن التضخم، وذلك من خلال معامل تصحيح نقدي حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة ارتفاع الأسعار، وهذا العجز يظهر بشكل أكبر في الدول التي تتحرك فيها أسعار الفائدة تبعا لمعدلات التضخم.
العجز الهيكلي	يعبر عن العجز الشامل المصحح بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة، هو زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي عدم القدرة على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يترجم بوجه عام الاختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث لا تكون هذه النفقات منتجة وإنما استهلاكية.
العجز الدوري	يتحدد بعوامل تتعلق بالنشاط الاقتصادي، أي مدى ارتفاع أو انخفاض الدخل الوطني نتيجة الدورة الاقتصادية من ركود أو كساد. وتعاني من هذا النوع من العجز الدول التي تعتمد على مصادر ريعية في تمويله، ومثال ذلك الإيرادات النفطية، وعموما يعبر عن تقلبات الظروف الاقتصادية أثناء فترة تنفيذ

	الموازنة العامة للدولة.
العجز المفروض	وهو الناتج عن تزايد النفقات العامة المستمرة من سنة إلى أخرى، ولمواجهة هذه الزيادة في النفقات يجب على الحكومات زيادة مماثلة في جانب الايرادات العامة، ومما تجدر الإشارة إليه أن ظاهرة تزايد النفقات العامة حالة طبيعية إلا أن الحكومات تعجز عن تمويلها خاصة في ظل الأزمات والكوارث الطبيعية، وهو ما يجعل عجز الموازنة العامة للدولة عجزا مفروضا.
العجز المقصود	أو ما يسمى أيضا بالعجز المقدر أو المخطط وهو يعني احداث عجز مالي مقصود في بعض الحالات والأزمات التي تمر بها الدولة، حيث أنه وبعد الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي لم تعد توجهات الدول إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة وإنما احداث عجز مقصود لتجاوز مختلف الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تسبب الشلل الاقتصادي، ويشترط استخدامه لفترة محددة لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- علاء إبراهيم عبد المعطي، **أذون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، المنهل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص ص: 62-65.

- samiya Khelifi, **The impact of the unconventional financing policy in addressing Algeria's public budget deficit during the period (2010-2018)**, Governance, Social Responsibility and Sustainable Development Revie, Vol 03, No 01, Algeria, March 2021, P P : 259-260.

وعموما تختلف أنواع عجز الموازنة العامة للدولة *حسب طبيعة الموازنة العامة وطبيعة الاقتصاد، ولقد تم في هذا الجزء التطرق إلى أهمها وأكثرها شيوعا.

ثانيا- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة: باعتبار أن عجز الموازنة العامة للدولة هو الرصيد السلبي بين مستوى الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإن حدوثه ناتج عن سببين أساسيين، هما زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة.

1. أسباب زيادة النفقات العامة: تختلف أسباب زيادة النفقات العامة وفقا لمجموعة من العوامل والمؤشرات، ويمكن عرض أسباب هذه الزيادة من خلال التالي:

1.1. الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: تعكس الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي زيادة في حجم السلع والخدمات الحقيقية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تكون ناتجة عن الأسباب التالية:[1]

*للمزيد من المعلومات حول **أنواع عجز الموازنة العامة للدولة** يمكن الاطلاع على المرجعين التاليين:

- علاء إبراهيم عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص ص: 65-67.

- نسرين كزيز، **دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، 2018-2019، ص ص: 47-48.

[1]- نسرين كزيز، مختار حميدة، **آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل انهيار أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 01، العدد 35، الجزائر، جويلية 2018، ص ص: 228-231.

1.1.1. الأسباب السياسية: تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- **انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** مع تطور الفكر السياسي وانهيار فكرة عدم إمكانية مقاضاة الدولة عن تصرفاتها من طرف مواطنيها بسبب اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها، هذا الوضع أدى إلى زيادة النفقات العامة لتزويد المجتمع بالخدمات العامة الأساسية التي تحتاج إليها مختلف طبقات المجتمع خاصة منها الفقيرة، ولتمكين وحدات الإدارة المحلية من الاضطلاع بمسؤوليتها وفقا لمبدأ المشاركة الديمقراطية في إدارة وتسيير المجتمع، وقد نتج عن ذلك نموذج الديمقراطية الجديد آلا وهو الديمقراطية الرفاهية، وهذه الأخيرة تتطلب زيادة الإنفاق العام في سبيل إرضاء أفراد المجتمع.

- **تزايد الانفاق العسكري:** يعتبر الإنفاق العسكري أحد البنود الخاصة في الموازنة العامة للدولة الذي يتميز بالسرية التامة، وهو يشكل جزء أساسي من النفقات العامة للحفاظ على أمن الدولة من أي خطر خارجي وضمان الترسانة العسكرية اللازمة لتحقيق أهدافها التوسعية، ولا يقتصر الانفاق العسكري على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية الضرورية للقوات المسلحة فقط بل يشمل مخصصات استراد السلاح وتكاليف الصيانة التي تكون بالعملة المحلية أو الأجنبية.

- **تزايد نفقات التمثيل الخارجي:** إن زيادة مشاركة الدول في المحافل والمؤتمرات الدولية في الوقت المعاصر تحت منظور الدبلوماسية العالمية يعني زيادة حجم النفقات العامة، يضاف إلى ذلك المساعدات والمنح والهبات والقروض الدولية المقدمة كأسلوب لدعم العلاقات السياسية بين الدول سواء من أجل الإصلاح الاقتصادي أو في حالة حدوث الكوارث الطبيعية، وعلى العموم هذه النفقات هدفها مساندة أو مقاومة تيار سياسي معين.

2.1.1. الأسباب الإجتماعية: تتمثل في الآتي:

- **التزايد المستمر في عدد السكان:** هناك علاقة طردية بين نمو النفقات العامة وزيادة عدد السكان، حيث يرافق التزايد المستمر في عدد السكان زيادة الانفاق العام في مجال الخدمات والمرافق العمومية، وإعداد وتخصيص اعتمادات تتماشى مع الزيادة السكانية[1]، وهناك من يعتبر أن التزايد المستمر في عدد السكان أحد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة ما لم يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

- **سياسة الدعم الحكومي:** إن عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم دول العالم الثالث جعلها تستورد احجاما كبيرة من السلع الغذائية، مع التزامها بتوفير هذه السلع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، أي أن تلك الدول تتحمل عبء تمويل الفرق، ومع ارتفاع أسعارها تضخم حجم الدعم الحكومي في الموازنة العامة لتلك

[1]- حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضعي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان-الأردن، 2013، ص ص: 150.

الدول، ومما تجدر الإشارة اليه أن الدعم الحكومي لا يقتصر فقط في أسعار السلع المدعمة وإنما يشمل التحويلات والمنح الإجتماعية، الإعانات العينية والنقدية، مجانية التعليم والصحة[1]...الخ.

- **سياسة التوظيف والأجور في القطاع الحكومي**: يتميز التوظيف في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموه وتزايد نسبته إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين إلى زيادة الأجور والمرتبات، مما يعني زيادة النفقات العامة.

3.1.1. الأسباب الاقتصادية: يمكن توضيحها من خلال التالي:

- **تطور الدور الاقتصادي للدولة**: باعتبار أن النظام الرأسمالي مولد بطبيعته للأزمات، فقد تم التخلي عن فكرة حيادية الدولة، أي لا بد من تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن في حالة الأزمات والصدمات، وهذا يعني زيادة التزامات الدولة ونمو نفقاتها العامة.

- **زيادة الدخل الوطني**: تساعد زيادة معدلات الدخل الوطني الحكومة على انتهاج سياسة مالية توسعية، وذلك من خلال زيادة النفقات العامة، وباعتبار أن الدخل الوطني يشمل مجموعة الدخول المتأتية من مصادر مختلفة بما فيها الضرائب والرسوم...الخ، فإن ذلك يمكن الحكومة من تغطية مختلف النفقات الحالية والنفقات المبرمجة في المستقبل والقيام بمختلف المشاريع التنموية، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الدخل الوطني والنفقات العامة.

- **الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية**: تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة الإنفاق العام في سبيل معالجتها والتخفيف من أثارها السلبية، ففي حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي زيادة الدخل الوطني، ويكون فعالا في الدول المتقدمة لمرونة جهازها الإنتاجي، وكذلك الحال عند حدوث الكوارث الطبيعية (الزلازل، البراكين، الفيضانات...الخ) كلها تؤدي إلى زيادة نمو النفقات العامة.

4.1.1. الأسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية فيما يلي:

- **تزايد أعباء الدين العام الداخلي والخارجي**: تشمل أعباء خدمة الدين العام المحلي والخارجي سداد أقساط الديون وفوائدها، حيث تظهر أقساط الديون في جانب التحويلات الرأسمالية، أما الفوائد المستحقة (خدمة الدين) فتظهر في جانب المصروفات الجارية، وفي هذا المجال تعاني معظم الدول النامية من مشكلة عدم القدرة على سداد أعباء ديونها، نتيجة لعدم استثمار هذه الديون وتوجيهها نحو تمويل قطاعات استهلاكية غير منتجة، وهو ما يجعلها بين خيارين أحدهما أصعب من الآخر، إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تلتزم بخدمة ديونها. وعموما فتزايد هذه الأعباء يؤدي إلى زيادة الانفاق العام وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

[1]- Amina ZERBOUT & at, **The effect of government spending on the unemployment rate in Algeria in the light of fluctuations in oil prices, using a model ARDL,** Al-Bashaer Economic Journal, Vol 09, No 02, Algeria, Out 2023, P : 697.

- **غياب سياسة ترشيد النفقات العامة:** إن عدم كفاءة استخدام وتوجيه الموارد المتاحة نحو أوجه الاستخدام المثلى، وعدم دراسة البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف الحكومية المخطط لها، بالإضافة إلى تضخيم الفواتير الخاصة بلعتاد الحكومي...الخ، كل ذلك يعكس ارتفاع مؤشر التبذير والاسراف وعدم ترشيد النفقات العامة، وهو ما يؤدي الى تضخم جانب النفقات العامة التي تؤدي بدورها إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة[1].

2. الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: يقصد بها الزيادة الرقمية في حجم النفقات العامة دون أن يرافقها زيادة حقيقية في المنفعة العامة المحققة لأفراد المجتمع أي عدم الحصول على سلع وخدمات حقيقية[2]، وأهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة ما يلي:

1.2. تدهور قيمة النقود (التضخم): يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية مما يعني أن كمية النقود نفسها تمكن الشخص من شراء مقدار أقل من السلع والخدمات مقارنة بالماضي عندما كانت قيمتها مرتفعة، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات التضخم أي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا الارتفاع مرتبط بشكل مباشر بالإنفاق العام، ففي ظل ارتفاع الأسعار تصبح الدولة مجبرة على رفع الأجور والرواتب وزيادة اعتمادات الدعم الحكومي، كما أنه يؤدي إلى زيادة تكلفة انتاج السلع والخدمات، ونتيجة لذلك يخصص جزءا من الانفاق العام (بمقدار يتناسب مع معدل التضخم) للتكيف مع هذه الزيادة والتي تعتبر زيادة ظاهرية وليست حقيقية، كما أن لأسعار الصرف علاقة مباشرة بالإنفاق العام[3]، حيث أن انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية يعني انخفاض الصادرات المحلية وزيادة الواردات، وبالتالي زيادة النفقات العامة وتراجع الاحتياطات الأجنبية، وهذا يشكل خطرا كبيرا على الدول التي تعتمد على حصيلة الصادرات في تمويل عجز موازنتها العامة[4].

2.2. تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الموازنة العامة للدولة (اختلاف الطرق المحاسبية): ينتج عن استخدام بعض القواعد الفنية المعتمدة عند إعداد الموازنة العامة للدولة إلى تغيرات ظاهرية في حجم النفقات العامة، حيث أن التغير في الطرق المحاسبية يؤدي إلى زيادة شكلية وليست حقيقية في حجم النفقات العامة، ففي الماضي كان يعتمد على صافي حصيلة الايرادات العامة والنفقات العامة بعد القيام بعملية المقاصة بينهما، ولكن في الوقت الحالي أصبح يعتمد على إجمالي حصيلة الإيرادات العامة والنفقات العامة دون القيام بعملية المقاصة بينهما، وهذا يؤدي إلى تقييد نفقات غير مقيدة سابقا، وبالتالي يظهر حجم النفقات العامة بصورة مضخمة ظاهرية وليست حقيقية.

---

[1]- نسرين كزيز، **مرجع سابق**، ص: 50.

[2]- Amina ZERBOUT, **THE REFLECTION OF GOVERNMENT EXPENDITURE ON THE INTERNAL BALANCE OF THE ALGERIAN ECONOMY,** Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Vol 18, No 02, Algeria, Décember 2021, P P : 37-38.

[3]- محمد محمود الدمرداش، **اقتصادات المالية العامة: مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية**، دار الاجادة للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، 2016، ص: 85.

[4]- Sefiane Hanane, NOUI Noureddine, **Mechanisms for Financing General Budget Deficit: A Comparative Study between Algeria and Sudan**, Journal of Research in Finance and Accounting, Vol 06, No 01, Algeria, July 2021, P : 703.

3.2. التوسع الإقليمي: يعد التوسع الإقليمي أحد الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، حيث يؤدي اتساع الرقعة الجغرافية جراء احتلال دولة لدولة أخرى أو استرداد جزء من اقليمها إلى زيادة رقمية في حجم النفقات العامة لكونها لا تنتج جراء التوسع في أنواع السلع والخدمات، بل تأتي استجابة للطلب الإضافي على السلع والخدمات في المناطق الجديدة[1].

وبناء على ما سبق فزيادة النفقات العامة قد تكون زيادة حقيقية ناتجة عن أسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مالية وتعكس زيادة كمية السلع والخدمات والمنفعة المحققة، كما قد تكون زيادة ظاهرية ناتجة عن ظاهرة التضخم أو اختلاف الطرق المحاسبية في اعداد الموازنة العامة أو التوسع الاقليمي أو الجغرافي.

ثانيا– أسباب انخفاض الإيرادات العامة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض وتدهور نمو الإيرادات العامة في ظل زيادة النفقات العامة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[2]

1. ضعف الطاقة الضريبية: وهي تقاس بنسبة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 15% و20% في الدول النامية، في حين لا تقل عن 30% في الدول الصناعية الكبرى، وعليه زيادة ضعف الطاقة الضريبية يعكس عدم توفر التمويل الكافي للنفقات العامة المختلفة.

2. جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية: إن العديد من الأنظمة الضريبية للدول حديثة الاستقلال لم يتم تحديثها منذ الحقبة الاستعمارية، مع تدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الإدارات الضريبية، وكذا تفشي البيروقراطية والمحسوبية، وإضافة إلى عدم توفر الحوافز الضريبية المشجعة للإستثمار والأجهزة الحديثة لتحصيل الضرائب وتوجيهيها نحو أوجه الاستخدام التي تدعم عنصر التنمية.

3. التهرب الضريبي: يحدث التهرب الضريبي نتيجة لعدم تقديم المكلفين التصريحات الضريبية اللازمة، أو تقديم تصريحات غير صحيحة، وهو ما يؤدي إلى خسارة جزء من الموارد المالية الهامة التي تسمح بسد جانب نفقات الموازنة العامة للدولة، وبالتالي لن تتمكن الدولة من القيام بواجباتها الأساسية تجاه مواطنيها، لذلك يعتبر التهرب الضريبي عائقا أمام تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الضريبية خاصة تغطية كافة النفقات وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بأبعادها المختلفة، كما يزداد التهرب الضريبي مع توسع ونمو الاقتصاد الموازي (غير الرسمي/الخفي)[3].

4. ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة: تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة إلى تدهور الموارد المالية للدولة، وذلك بسبب التأخر في تحصيل الضرائب في مواعدها المحددة قانونيا، ويرجع ذلك إلى تماطل المكلفين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل هذه الضرائب، اضافة إلى ضعف الامكانيات، وكثرة التعقيدات في التشريعات الضريبية، كل هذا ينتج عنه تفاقم تأخر الحصول على الموارد المالية المستحقة والتي تؤثر سلبا على عجز الموازنة العامة للدولة.

---

[1]- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة، مرجع سابق**، ص ص: 74-75.

[2]- حمدي بن محمد بن صالح، **مرجع سابق**، ص ص: 155-156.

[3] - Mohamed Redha Touhami, **The impact of hidden economy on the general budget in Algeria**, Journal of Economics and Human Development, Vol 10, No 02, Algeria, October 2019, P : 316.

5. تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن هناك سببا آخر لتفاقم العجز الموازني في الدول النامية خاصة منها النفطية التي تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل عجز موازنتها العامة، حيث عندما يحصل رواج في حصيلة الصادرات نتيجة ازدياد الطلب العالمي على هذه المادة الأولية، يجعل الحكومة تتجه نحو التوسع في جانب الانفاق العام، وأيضا يتفاقم هذا العجز عند الانهيار غير المتوقع في أسعار النفط، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في حصيلة النقد الأجنبي عموما وحصيلة الإيرادات النفطية خصوصا، في نفس الوقت الذي يصعب فيه على الحكومات تقليص مستوى الانفاق العام[1]، وهو ما يفسر العجز الهيكلي لهذه الدول خاصة في ظل عدم وجود موارد تمويلية بديلة.

وبالتالي نمو الايرادات العامة لا يتميز بالثبات، نظرا لوجود مجموعة من الأسباب، منها ما يمكن التحكم فيها عن طريق إجراء جملة من الإصلاحات الشاملة للنظام الضريبي، ومنها ما لا يمكن التحكم فيها وهي ناتجة عن مجموعة العوامل الدولية المتحكمة في أسعار المواد الخام المصدرة من قبل الدول النفطية خصوصا.

المطلب الثالث: المصادر المالية والنقدية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

تعتبر المصادر المالية وعلى رأسها الضرائب بمختلف تقسيماتها الأداة الرئيسية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، في حين المصادر النقدية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة تتمثل في الدين العام والاصدار النقدي، وينتج عن الاعتماد على هذه المصادر التمويلية آثار متعددة.

أولا– تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب: تعد الضرائب المصدر الأساسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في مختلف الأنظمة المالية، لذلك فإن معظم الدول تعمل على تطوير نظامها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وتقسم هذه الضرائب إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب المباشرة: الضرائب المباشرة هي كل اقتطاع مباشر قائم على الأشخاص والممتلكات والذي يتم تحصيله لصالح الخزينة العمومية، وبالتالي فهي مؤشر يمس: الدخل، المهن الحرة، الملكية، ومن هنا يمكن التمييز بين:[2]

1.1. الضرائب على الدخل: وهي ضرائب مباشرة تفرض على مداخيل الأشخاص، حيث أنها تعمل على خفض مقدار الدخل الصافي للعمل الذي يقوم به الأفراد، وتتميز هذه الضرائب بالثبات النسبي في قيمة حصيلتها وذلك لأنها تفرض على أوعية ضريبية مستقرة، وقد أصبحت الضرائب على الدخل من أهم أنواع الضرائب لأنها تسمح بالتعرف على حالة الفرد من حيث قدرته التكليفية وقياس طاقته الضريبية الحقيقية، وبالتالي فهي تمثل مورد أساسي للموازنة العامة للدولة بسبب شمولها لطبقة واسعة ومختلفة من أفراد المجتمع.

---

[1]– وسيلة السبتي وأخرون، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد**، مجلة الاقتصادات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، أفريل 2019، ص ص: 182-183.

[2]– زهير أحمد قدورة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته: في المملكة الأردنية الهاشمية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان –الأردن، 2012، ص ص: 110-117.

2.1. الضرائب على رأس المال: وتتخذ هذه الضرائب الثروة أو رأس المال وعاء ضريبيا لها. وتشمل ما يمتلكه الفرد من أموال عقارية ثابتة أو منقولة سواء كانت أموال منتجة أو غير منتجة، كالأراضي والمحلات والنقود والأسهم والسندات.

2. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب غير المباشرة: إن الضرائب غير المباشرة هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك والإنفاق العام، وبذلك فهي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية لسهولة تحصيلها لعدم شعور المكلف عند دفعها بثقل عبئها الضريبي، ومن أهم أنواع الضرائب غير المباشرة:[1]

1.2. الضرائب على التداول والإنفاق: إن هذه الضرائب تفرض على إنفاق الدخل لشراء السلع والخدمات ولهذا فهي تمس الدخل بطريقة غير مباشرة.

2.2. الضرائب على الاستهلاك: تفرض على الدخل عند إنفاقه لاقتناء سلع استهلاكية، حيث تطبق في مراحل مختلفة من انتقال هذه السلع من المنتج إلى تاجر الجملة ومن هذا الأخير إلى تاجر التجزئة ومنه إلى المستهلك النهائي. وهذه المراحل الانتقالية المختلفة تسهل عملية تحصيلها.

3.2. الضرائب الجمركية: يقصد بها الضرائب التي تفرض على السلع عند عبورها الحدود الإقليمية للدولة أثناء القيام بعمليات التصدير والاستيراد، وتعكس الضرائب الجمركية نوعا وكما وسعرا وحصيلة الأوضاع الاقتصادية للدولة وكذلك نمط تباينها الاقتصادي.

إن أنواع الضرائب غير المباشرة عديدة ومتنوعة حيث تم في هذا الجزء الاقتصار على أهم هذه الأنواع، وتعد الضرائب غير المباشرة أكثر تحصيلا من الضرائب المباشرة، لأنها تتميز بخاصية نقل العبء الضريبي من شخص لآخر، وبالتالي فهي تتميز بسهولة الجباية ووفرة التحصيل.

3. آثار تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب: إن اعتماد الدولة على الزيادة في معدلات الضرائب المباشرة أو غير المباشرة لتمويل عجز موازنتها العامة يترتب عنه مجموعة من الآثار، ومن أبرزها:[2]

- التأثير على القدرة الشرائية للأفراد خصوصاً عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، مما يؤدي إلى خفض إنفاق الفئات محدودة الدخل بسبب ارتفاع الأعباء الضريبية من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى؛
- تفشي الغش والتهرب الضريبيين بسبب ارتفاع معدلات الضرائب؛
- التأثير على حجم الإستثمارات في الدولة، بحيث يمكن زيادة حجمها من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية على بعض الإستثمارات من جهة، كما يمكن أن تكون حاجز أمام تطور الإستثمارات في الدولة وذلك عند القيام برفع معدلات الضرائب على الأنشطة الإستثمارية، مما يترتب عنه إنخفاض حجم الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى.

---

[1] - زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت –لبنان، 1994، ص ص: 157-163.

[2] - لحسن دردوري، "**سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس**"، **مرجع سابق**، ص ص: 131-132.

عموما يمكن القول أن تأثير رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة لا يمكن اعتباره دائما ذو تأثير سلبي، لأن ذلك يتوقف على معدلات الضرائب من ناحية، ومدى تنوع هذه الضرائب من ناحية أخرى، وأيضا يتوقف على الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

ثانيا– تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الدين العام: يعتبر الدين العام أحد مصادر الإيرادات العامة غير العادية التي تعتمد عليها معظم الدول حاليا في تمويل عجز موازنتها العامة وفقا لمجموعة من المبررات.

1. تعريف الدين العام: لقد اختلفت وتعددت تعاريف الدين العام، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

– **التعريف الأول:** يعكس المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة للغير والمقرضة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة[1]، مع التعهد بعد مدة بسداد أصل الدين مع فوائده المستحقة حسب شروط إنشاء الدين.

– **التعريف الثاني:** هو تلك المبالغ التي تكون على ذمة الحكومة والمرتبطة بتعاملاتها مع قطاعات الاقتصاد الوطني أو الخارجي، أي القروض الحكومية التي تتولد نتيجة اصدار الأوراق المالية والأذون في الأسواق المالية المحلية أو الخارجية[2].

– **التعريف الثالث:** يمثل الدين العام حجم ديون الدولة تجاه المقرضين داخل أو خارج حدود الدولة، لذلك ينظر إليه كرصيد متراكم وليس تدفقا حاليا خلال سنة معينة، وهذا الرصيد يعكس التزامات الحكومة في مدة زمنية سابقة والتي تلتزم بسدادها وفق جدول زمني محدد[3].

– **التعريف الرابع:** هو كل ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من مصادر داخلية أو خارجية لتمويل أنشطتها المختلفة، وذلك عند عجز مصادر التمويل الأخرى خاصة منها الضرائب لسد نفقات هذه الأنشطة، وهو ظاهرة عالمية مقبولة إلى حد معين وفق ضوابط معينة، ولكن إذا زاد هذا الدين عن الحدود المقبولة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير انتاجي، فبدل أن يكون حلا تمويليا يصبح مشكلة ذات أبعاد مختلفة، بل وقد تتفاقم لتصبح ذات أثار جد سلبية ومخاطر كبيرة على المال العام وعلى الاقتصاد الوطني ككل وقد تصل إلى فقدان السيادة الوطنية والحرية السياسية[4].

وبالتالي، فالدين العام هو ناتج تراكم مجموعة الأموال التي تقترضها الدولة أو السلطات العمومية من مختلف الجهات المحلية والأجنبية، والتي تلتزم بردها مع فوائدها المستحقة في تواريخها المحددة حسب الشروط المتفق عليها في عقد انشاء الدين.

2. مؤشرات قياس الدين العام: تعكس هذه المؤشرات مدى تأثر الدين العام بمجموعة من المتغيرات المالية والمتغيرات الكلية، ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

---

[1]- André Paysant, **Finances Publiques ; Armand Colin**, 4eme Edition, Paris, 1997, p : 295.

[2]- محمود حامد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2017، ص: 31.

[3]– عباس ناصر، زيد كريم ساجت، **مرجع سابق**، ص: 08.

[4]- علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، **العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام المحلي في مصر**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 02، مصر، جوان 2021، ص: 101.

الجدول رقم (2–4):مؤشرات قياس الدين العام

أهم مؤشرات الدين العام	شرحها
مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالي (PIB)	يعبر عن مدى خطورة الدين العام من خلال ربطه بالمتغير الأهم في الاقتصاد (PIB)، وهو يعني قدرة المداخيل التي يحققها الاقتصاد على سداد ديونه العامة، كما أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على أن معدلات نمو الدين أكبر من معدلات نمو (PIB).
مؤشر نسبة خدمة الدين العام للناتج المحلى الإجمالي (PIB)	يستخدم في تقييم الملاءة المالية للدولة، حيث يعبر عن قدرة اقتصادها على الإيفاء بالتزاماته في الحدود الدنيا، وفي الواقع تعكس ارتفاع قيمة هذا المؤشر الحاجة إلى استنفاذ الكثير من موارده ومداخيله لمواجهة خدمة دينه.
مؤشر نسبة الدين العام للإيرادات العامة	يعبر عن مدى قدرة الحكومة على سداد قيمة هذا الدين بالاعتماد على ايرادات موازنتها العامة، ويمكن الوصول من خلاله إلى عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين العام.
مؤشر نسبة خدمة الدين العام للإيرادات الحكومية	ويقيس قدرة الحكومة على خدمة ديونها من خلال إيرادات موازنتها العامة دون الاعتماد في ذلك على مصادر التمويل الخارجية مثل القروض الخارجية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: العارم عيساني، حليمة بوسيكي، **اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل –دراسة قياسية–**، Revue Algérienne d'Economie et gestion، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، فيفري 2020، ص ص: 595-596.

إن مؤشرات قياس الدين العام كثيرة ومتنوعة، وعلى العموم تم التطرق إلى أهم المؤشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3. مبررات الدين العام: تعكس هذه المبررات الدوافع التي تجعل الدول تلجأ إلى الدين العام كمصدر للتمويل، ولعل من أهمها ما يلي:[1]

1.3. المبررات السياسية: إن اقتراض الحكومة من الجهات المحلية أو الأجنبية يعزز استقرارها السياسي ويوطد علاقاتها الدبلوماسية، وهو تعبير علني وصريح عن ثقة الجهات المقرضة بالدولة المقترضة.

2.3. المبررات الاجتماعية: تستخدم القروض المتأتية من الدين العام في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر توزيع الأعباء المالية بين طبقات الجيل الحاضر، والعمل على تحويل الأعباء من جيل لآخر، لكي لا يتحمل الجيل الحاضر وحده الأعباء الناجمة عن هذه القروض.

3.3. المبررات الاقتصادية: عندما تستخدم الدولة الأموال التي قامت باقتراضها في تنفيذ مشاريع استثمارية منتجة، لن تكون هناك أي مشكلة أو عقبات مالية في خدمة الديون، لأن كل مستفيد من هذه المشاريع يستطيع تحمل عبئها، وعندما تستخدم الدولة هذه القروض كوسيلة لامتصاص القدرة الشرائية الفائضة في سبيل مكافحة التضخم النقدي يشترط أن يتم الاكتتاب بها في شكل مال جاهز، فتنخفض القوة الشرائية الجاهزة للمكتتبين،

[1]– مي محرزي، **طبيعة القرض العام ومبرراته وآثاره الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 02، الجزائر، أفريل 2016، ص ص: 75-76.

بشرط أن لا يستعمل هذا المال في تمويل نفقات استهلاكية وإنما يعاد ضخه في سبيل دعم الدورة الاقتصادية وضمان استمراريتها.

4.3. المبررات المالية: عادة ما تلجأ الدولة إلى الدين العام كمصدر للتمويل عندما تصل الضرائب إلى حدها الاقصى، وذلك يعني أن الطاقة التكليفية الضريبية قد استنفذت تماما بحيث لم يعد الدخل الوطني قادر على تحمل ضغط ضريبي إضافي، وإلا أدى ذلك إلى تدهور النشاط الاقتصادي وتدهور المستوى المعيشي، وعندما تكون لهذه الضرائب الإضافية ردود فعل من طرف المكلفين، فهذا يعني أن العوامل النفسية تضع قيدا على الدولة في الاستعانة بها نتيجة لما سيسلكه المكلفين من غش وتهرب ضريبي خاصة في الاقتصادات التي تسيطر على بنيتها الجبائية. وهذا بالنسبة للدين الداخلي في حين أن الدين الخارجي يصنف ضمن مصادر تمويل التنمية، ويتم اللجوء إليه عند حدوث فجوة في الموارد المحلية، أو فجوة في الموارد الخارجية[1].

4. أشكال الدين العام: يشمل الدين العام على كلاً من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي.

1.4. الدين العام الداخلي (الاقتراض الداخلي): يعد الدين العام الداخلي أحد المصادر المهمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، هو مجموعة الأموال المقترضة من مختلف الجهات المحلية، وينتج الاعتماد عليه كمصدر للتمويل آثار مختلفة، كما أن درجة فعالية هذا المصدر التمويلي تستلزم توفر مجموعة المتطلبات.

1.1.4. مصادر الدين العام الداخلي: هناك ثلاثة مصادر أساسية للاقتراض الداخلي، تتمثل في:

- **الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، ومصدراً هاما من مصادر الائتمان المحلية، تلجأ إليه الدولة لتغطية عجز موازنتها العامة، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض للدولة للتمويل مختلف نفقاتها العامة، وذلك عن طريق شرائه لحوالات الخزينة العمومية والسندات الحكومية، والسحب على المكشوف[2]، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المصدر التمويلي ليس له أثر انكماشي مباشر على حجم الطلب الكلي لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للأخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة.

- **الاقتراض من البنوك التجارية:** تمول الخزينة عجزها عن طريق بيع سنداتها للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، ولن يؤثر ذلك سلبا على الطلب الكلي إذا كان لدى هذه البنوك احتياطيات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول بهذه القروض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تمتلك هذه الاحتياطات، فإن تمويل العجز الموازني عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث يتم إزالة الأثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي، ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص، لا سيما مع وضع الأسواق المالية في الدول النامية.

---

[1]- Agus Maulana Hidayat & at, **Determinants of Government Budget Deficits and Their Impact on Indonesian Foreign Debt**, International Conference on Rural Development and Enterpreneurship 2019: Enhancing Small Busniness and Rural Development Toward Industrial Revolution 4.0, Vol 05, No 01, Indonesia, 2019, P : 03.

[2]- لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الإقتصاد الوضعي، مرجع سابق**، ص ص: 111-112.

- **الاقتراض من الجمهور:** ويكون ذلك عن طريق قيام الدولة بطرح سندات الخزينة في السوق المالي عن طريق البنك المركزي وبيعها للجمهور ومختلف المؤسسات المالية غير المصرفية من صناديق التأمينات والمعاشات...الخ، ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان اقراض القطاع غير البنكي للحكومة يأتي من موارد مخصصة للاستهلاك فإن هذا الاقتراض سوف يكون له تأثير انكماشي على طلب القطاع الخاص، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للادخار في البنوك التجارية فإن التأثير الانكماشي المحتمل يكون غير مباشر من خلال النظام البنكي، في حين إذا كان اقتراض القطاع غير البنكي يأتي من موارد معطلة أي مكتنزة فإن هذا الاقتراض لن يكون له تأثير انكماشي على طلب القطاع الخاص، ولكنه يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والانفاق الكلي مما يعني زيادة مستوى العرض، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

2.1.4. آثار الدين العام الداخلي: يسمح الدين العام الداخلي للحكومات بتمويل عجز موازنتها العامة وتوزيع التكاليف عبر الأجيال بمرور الوقت، خاصة بالنسبة للاستثمارات الضخمة في البنية التحتية أو الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التحديات الجيوسياسية. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي مستويات الديون المرتفعة إلى دفع الأعباء المالية إلى الأجيال القادمة أي هو عبارة عن مصدر تمويل آني مؤجل التكلفة[2]. كما يمكن أن يكون التأثير السلبي طويل المدى للدين العام الداخلي على النمو بسبب آليا ت المزاحمة: إذا أدى العجز المالي المتزايد إلى ارتفاع أسعار الفائدة، فقد يؤدي ذلك إلى مزاحمة الاستثمار في القطاع الخاص، علاوة على ذلك، قد ينخفض صافي صادرات الميزان التجاري بسبب ارتفاع سعر الصرف، إذا ارتبط المزيد من الديون الحكومية بارتفاع التضخم، كما أن التأثير السلبي لارتفاع مستوى الدين العام الداخلي على النمو والناتج المحلى الإجمالي يمكن أن يكون كبيرًا جدا إذا أدى ارتفاع الدين إلى تعزيز حالة عدم اليقين والتوقعات بارتفاع التضخم والعجز المالي[3]، وعموما فارتفاع حجم الدين العام الداخلي قد يؤدي إلى تقليص فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

3.1.4. متطلبات الدين العام الداخلي: حتى يكون الدين العام الداخلي مصدرا فعالا لتمويل عجز الموازنة العامة لا بد من توفر الشروط الآتية:[4]

- توفر أسواق مالية ذات كفاءة وفعالية عالية يتم من خلالها تداول مختلف أدوات الدين العام؛
- استقرار قيمة العملة المحلية من خلال استقرار سعر صرفها؛
- مصداقية الحكومة تجاه المقرضين فيما يتعلق بسداد أصل الدين وفوائده والالتزام بمواعيد الاستحقاق؛
- الأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم عند حساب معدلات الفائدة؛
- الاستعداد التام لدى جهات الإقراض لشراء أدوات الدين العام الداخلي.

---

[1]- وسيلة السبتي وأخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 184-185.

[2]- Congressional Research Service, **Federal Debt and the Debt Limit in 2022**, U.S.A, November 2022, P : 01.

[3]- PHILIPP HEIMBERGER, **Do Higher Public Debt Levels Reduce Economic Growth**?, Working Paper, Wiiw, November 2021, p : 11.

[4]- محمد حسين محمد تنيرة، **استدامة عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية: عرض تجربة ماليزيا**، رسالة ماجستير في اقتصادات التنمية، غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2019، ص: 51.

2.4. الدين العام الخارجي (الاقتراض الخارجي): تلجأ مختلف الدول للقروض الخارجية كآلية لسد نفقاتها العامة، خاصة نفقاتها بالعملة الأجنبية، لذلك تتعدد مصادر الاقتراض الخارجي وأيضا يترتب عنه آثار متنوعة.

1.2.4. مصادر الدين العام الخارجي: تعد القروض الخارجية أحد مصادر تمويل النفقات العامة للدولة، وعليه فإن الاقتراض الخارجي بمثابة عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضا المؤسسات الإقليمية بحيث تكون بالعملة الأجنبية، ويمكن التوضيح أكثر من خلال:[1]

- **القروض المقدمة من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية:** تمنح القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة، ويمكن الحصول عليها بسرعة مقارنة بالمصادر الأخرى.

- **القروض الحكومية الرسمية:** تعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول المقرضة والمقترضة، وشروطها مرنة من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض السابقة. وتختلف هذه الشروط من دولة لأخرى.

- **القروض المقدمة من المنظمات الدولية:** ويطلق عليها أيضا بالقروض المسيرة، وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومن بين مميزاتها أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق، وفي أغلب الأحيان يتم توجهها لأغراض معينة، ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية في الدول النامية بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها هذه المنظمات على هذه الدول.

2.2.4. آثار الدين العام الخارجي: يشكل الدين العام الخارجي عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصادات الدول المدينة التي تقوم بتوجيه هذه الديون نحو الاستهلاك والسلع المستوردة والمشاريع ذات الإيرادات المنخفضة[2]، وهو ما يعني عدم القدرة على تحمل عبء الديون الخارجية خاصة في حالة الاقتصادات الضعيفة للدول النامية[3]، وبناء على ذلك يجب توخي الحذر لعدم الوقوع في فخ المديونية العمومية الخارجية التي قد تصل إلى فقدان السيادة الوطنية في حالة عدم الوفاء بشروط عقد انشاء الدين، ولتفادي ذلك يجب التوسع في القروض الخارجية في حدود الطاقة الإنتاجية للدولة المدينة، فضلا عن أن خدمة الدين وتسديده تتطلب توجيه هذه الديون نحو قطاعات استثمارية منتجة ترفع من مستوى الدخل والناتج في المستقبل، مع العمل على إنتاج السلع والخدمات التي يزيد عليها الاقبال في الخارج أو تلك التي تشبع السوق المحلية، وهو ما يعني توفر العملات الأجنبية التي تسمح بسداد هذه الديون[4].

---

[1]- لحسن دردوري، "**سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس**"، **مرجع سابق**، ص: 150.

[2]- Mahdi Bashir Mahmoud Al-Obaidi, Abdulrahman Najm Almashhadani, **ASSESSMENT OF THE FINANCIAL SUSTAINABILITY OF EXTERNAL DEBT IN IRAQ: AN ECONOMETRIC ANALYSIS**, Journal of Profess. Bus. Review,Vol 07, No 05, Iraq, Décember 2022, P : 02.

[3]- Brahim BOUYACOUB, Imène BELABBAS, **Empirical analysis of the relationship between public debts, financial system stability and economic growth: the case of Algeria during the period 2000 – 2021**, Economy and Environment Review, Vol 05, No 02, , Algeria, October 2022, P : 566.

[4]- مي محرزي، **مرجع سابق**، ص ص: 80-81.

وعموما فالدين العام الخارجي يعد مصدرا اضطراريا لتمويل العجز الموازني، حيث أن معظم الدول تفضل اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية للحفاظ على سيادتها الوطنية.

ثالثا– تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد: إن الاصدار النقدي الجديد أو التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز كلها مصطلحات تؤدي إلى ذات المقصود، وهو قيام الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود عبر اصدار سندات الخزانة وطرحها للتداول، وبالتالي فالدولة هنا تتعهد لبنكها المركزي بإصدار نقود ورقية وإعطائها قوة إبراء الديون من أجل تمويل عجز موازنتها العامة.

1. مبررات اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد: ويمكن تلخيص أهم المبررات الدافعة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الآتي:[1]

1.1. يعتبر محفز أساسي للإستثمار: وذلك لأن الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، وبالتالي ارتفاع الأثمان، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتوسع في الإستثمار.

2.1. مصدر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: حيث تلجأ إليه الدولة لتمويل الزيادة في الإنفاق العام دون أن تقابلها زيادة في الإيرادات العادية.

3.1. مصدر أساسي لدفع عجلة النمو الإقتصادي: باعتباره وسيلة ضرورية تسمح بالحصول على الوسائل اللازمة لتحقيق برامج التنمية، ففعاليته تكمن فيما يسمح به من تحويل للموارد لتحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فالإصدار النقدي يؤدي إلى تكوين ادخار إجباري لتمويل المشروعات الإنتاجية والتي تساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي.

2. آثار الإصدار النقدي الجديد: يمكن توضيحها من خلال الفرضيات التالية:[2]

1.2. الفرضية الأولى: هي أن حجم الإصدار النقدي الجديد سوف يجد مقابلاً مماثلا له في حجم الإنتاج الحقيقي، وفي هذه الحالة لن تحدث أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب، وهذه الفرضية واقعية في الدول المتطورة جدا، كالو.م.أ واليابان اللتان اعتمدتا على هذا المصدر التمويلي للخروج من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وإعادة تمويل الاقتصاد في ظل مرونة واستجابة الجهاز الإنتاجي.

2.2. الفرضية الثانية: الكتلة النقدية الإضافية سوف يتم اكتنازها أو ادخارها، وفي هذه الحالة لا تحدث أية آثار تضخمية لأن الطلب لا يستجيب، إلا أن هذا يبقى مؤقتا، وهناك احتمال ضخ هذه المبالغ في الاقتصاد في أي لحظة، مما يؤدي إلى استجابة سريعة ممثلة في زيادة الطلب، وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية حادة ليس من السهل تقدير آثارها على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

3.2. الفرضية الثالثة: هي أن كمية النقود المطبوعة سوف توزع على المداخيل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وينتج عن ذلك تسارع في وتيرة ارتفاع الأسعار، وهو ما يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية

[1]– سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص ص: 272-273.

[2]– عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص: 228-229.

بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات (بالتالي تعمق عجز الميزان التجاري). وإذا كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا فإنها تعمل على تثبيط العمل الإنتاجي وانتشار المضاربة بشكل واسع وارتفاع قياسي في معدلات البطالة.

4.2. الفرضية الرابعة: إن زيادة طبع النقود يشجع البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، مما يؤدي إلى مضاعفة الكتلة النقدية بزيادة الودائع الائتمانية، وهو ما يشير إلى وجود مخاطر الضغوط التضخمية، إلا أن هذه المخاطر ترتبط في الواقع بحجم العجز الموازني للدولة، فإذا كان هذا العجز ضعيفا (مثلا أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي ضمن اتفاقية ماستريخت والتي يقوم عليها الاتحاد النقدي الأوروبي –سيتم التطرق لها فيما بعد عند دراسة الحدود المثلى للعجز الموازني–) فإن تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار، كما أن الإصدار النقدي الجديد المستخدم في تمويل نفقات الواردات لا يحدث أية آثار تضخمية محلية، باستثناء تلك الناتجة عن السلع والخدمات المستوردة.

وكحوصلة يمكن القول أن الاصدار النقدي الجديد يعتبر أحد المصادر المهمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الحدود المعقولة والقدرات الاستيعابية لاقتصاد الدولة المصدرة وطاقته الإنتاجية، حتى لا يترتب عنه آثار سلبية تهدد استقرار الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يعد عجز الموازنة العامة للدولة أحد أصعب المشاكل التي تعاني منها جميع اقتصادات دول العالم كافة، ولا يمكن معالجة هذا العجز بالاعتماد على السياسة المالية أو السياسة النقدية بشكل منفرد، بل يتطلب ذلك درجة عالية من التنسيق بينهما، حتى لا يترتب عن ذلك أثار سلبية وخيمة على جل مؤشرات الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بتعاظم حجم الدين العام الداخلي وارتفاع التضخم، ومن أجل توضيح العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية سوف يتم التطرق إلى المطالب التالية.

المطلب الأول: الآثار المتبادلة للتفاعل بين السياستين المالية والنقدية على عجز الموازنة العامة للدولة

هناك تداخلا قوياً بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ويظهر هذا التداخل خاصة في إطار السعي لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الآثار المتبادلة بين هاتين السياستين.

أولا– تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية في ظل مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة: تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر مباشرة على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار، ويمكن إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة العامة، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة للدولة لا بد وأن يؤدي بالضرورة إلى التغير في حجم سندات الخزينة، فعلى سبيل المثال، إذا كان تحقيق المزيد من الانضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد، وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في

العجز الموازني يمكن تمويله من خلال سندات الخزينة العمومية المصدرة، وبالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على طبع النقود لتمويل جزء كبير من النفقات العامة، أو تلك التي لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى أسواق الائتمان، فإن الحد من العجز الموازني سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من طبع النقود، ليمتد هذا الأثر إلى المستوى العام للأسعار، لذلك فإن الحد من عجز الموازنة العامة في الدول النامية على وجه الخصوص يعد خطوة أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم[1].

وتؤكد النظرية المالية للمستوى العام للأسعار(FTPL)* والتي قدمها الاقتصادي (Woodford 1995) على أن اختيار الحكومة لأسلوب تمويل عجز موازنتها العامة يلعب دوراً حاسما في تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم، وبذلك تعد السياسة المالية من بين المحددات الرئيسية للتضخم[2]، وتظهر الآثار التضخمية لعجز الموازنة العامة للدولة في حالة عدم تطور الأسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية، حيث تؤدي تلك العوامل –علاوة على عدم توفر آلية ذات كفاءة لتحصيل الضرائب– إلى الاعتماد على خلق أو طبع النقود كمصدر وحيد لتمويل العجز الموازني، وعلى نقيض ذلك يؤدي تطور الأسواق المالية وتمتع البنك المركزي باستقلالية تامة إلى توفر مصادر تمويل غير تضخمية لعجز الموازنة العامة للدولة[3].

ثانيا– تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية في ظل مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة: يمكن للسياسة النقدية من خلال تعديلات سعر الفائدة التأثير في الطلب الكلي، عن طريق تغيير تكلفة الاقتراض وتعديل تكلفة الاستهلاك المستقبلي بالنسبة للاستهلاك الحالي[4]، وفي ظل حدوث الفجوات التضخمية تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام أدواتها النقدية، وبالأخص أحد أدواتها المباشرة والمتمثلة في "سعر الفائدة" حيث تقوم برفع سعر الفائدة لكي تكبح زيادة التضخم، ولتدعم عملتها المحلية في ظل إنخفاض معدل نمو الودائع مع توجه أصحاب الفوائض المالية للإستثمار في الذهب والعملات الأجنبية، فارتفاع سعر الفائدة يحفز أصحاب الفوائض المالية من القطاع العائلي على الإيداع بالبنوك التجارية حتى لا تتعرض هذه البنوك إلى أزمة سيولة حينها تصبح غير قادرة على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة العائد على سندات الخزينة، مما يعني ارتفاع تكلفة الدين العام الداخلي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة مقدار العجز الموازني[5]، كما أن ارتفاع الدين

---

[1]- إيمان محمد خيري طايل، **دور السياسات المالية والنقدية في إدارة الدين العام في مصر**، مجلة روح القوانين، المجلد غير موجود، العدد 101، الجزائر، جانفي 2023، ص ص: 1123-1124.

*__النظرية المالية للمستوى العام للأسعار(FTPL)__: هي من أبرز النظريات التي تم تطويرها على مدى العقدين الماضيين للاستدلال على التفاعل بين السياستين المالية والنقدية، وهي تحاول دراسة العلاقة بين أدوات هاتين السياستين، والتي تشير إلى أن السياسة المالية يمكن أن تكون من بين المحددات الرئيسية للمستوى العام للأسعار (التضخم) أو المحدد الوحيد له.

[2]- Charles T. Carlstrom ,Timothy S. Fuerst, **The Fiscal Theory of the Price Level**, Federal Reserve bank of Cleveland, Economic revew,vol 36, n°1, U.S.A, 2000, p:22.

[3]- أحمد إبراهيم دهشان، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر**، مجلة روح القانون، مصر، 2016، ص: 21-22.

[4]- Roben Kloosterman & at, **The effects of monetary policy across fiscal regimes**, IMF Working Paper ,No 775, Décember 2022, p : 02.

[5]- أحمد إبراهيم دهشان، **مرجع سابق**، ص: 23

العام الداخلي يؤثر سلباً على مصداقية السياسة النقدية وهو ما يترتب عنه اكتساب العجز صفة النقدية، وهو ما يدل على ضعف السياسة المالية، وكلما زادت وتفاقمت مشكلة الدين العام الداخلي فإنه يستوجب القيام بإصلاحات مالية وهيكلية عميقة، بحيث يتم تمويل العجز الموازني من خلال الاسواق المالية بدلاً من الاقتراض المباشر من البنك المركزي وما ينتج عنه من آثار تضخمية[1].

وعموما، يرتبط التفاعل الوظيفي بين السياستين المالية والنقدية بتبادل تأثير كل منهما على الأخرى، فالسياسة المالية تتأثر بالسياسة النقدية في مسألة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، لأن تكلفة خدمة الدين نتيجة اللجوء إلى الاستدانة الداخلية تتغير تبعاً لضيق أو اتساع مصادر التمويل المتاحة، كما أن اعتماد الحكومة على البنك المركزي واستراتيجياتها التمويلية في هذا المجال يمثل قيداً على العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، وبما أن السياسة المالية تتأثر بالسياسة النقدية، فإن السياسة النقدية تتأثر بالسياسة المالية، فالنظام الضريبي المتبع قد يؤدي إلى تدمير توجهات السياسة النقدية التقييدية في كبح التضخم[2].

وكخلاصة يمكن القول أن السياستين المالية والنقدية يؤثران ويتأثران ببعضها البعض في إطار السعي نحو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم حاد يصعب التحكم فيه وأيضا ارتفاع حجم الدين العام الداخلي مما يعني عدم إستقلالية البنك المركزي وهذا سيؤدي في النهاية إلى تعاظم العجز الموازني، وهذه الآثار المتبادلة تستدعي التنسيق الجيد والفعال بين السياستين المالية والنقدية من أجل الوصول إلى التمويل الأمثل لعجز الموازنة العامة للدولة دون حدوث آثار سلبية.

المطلب الثاني: مبررات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة

تعكس مبررات اللجوء إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة تلك الدوافع التي تساهم في توجيه عمل هاتين السياستين نحو معالجة العجز الموازني، حيث يمكن التمييز بين عنصرين أساسيين هما حدود السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة وما يعرف بأثر الهيمنة أو الإستقلالية.

أولا– حدود السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة: ويقصد بذلك متى تصل السياسة المالية أو السياسة النقدية إلى حدها الأقصى في الأثر المرغوب –مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة– أي يجب تفعيل سياسة أخرى إلى جانب السياسة السابقة.

[1]- إيمان محمد خيري طايل، **مرجع سابق**، 1125-1126.

[2]- هيثم عيسى عليوه زهران، **دور السياسة المالية والنقدية في علاج عجز الموازنة العامة المصرية: دراسة تطبيقية–مقارنة**، رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص: الاقتصاد والمالية العامة، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص: 45.

1. حدود السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة: إن حدود السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة مرتبطة بمدى القدرة على التحكم في نمو الانفاق العام والقدرة على تحصيل الإيرادات[1]:

1.1. التحكم في نمو الإنفاق العام: يعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تسمح للدولة بالتدخل المباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يعد ضرورة لضمان توازن أداء الاقتصاد وتجنب الأزمات، ومع تطور النشاط الاقتصادي ظهرت أنواع جديدة من الإنفاق العام لم تكن موجودة من قبل مثل: نفقات الحد من البطالة، مما ساهم في تنوع جانب الانفاق العام، وأصبح التحكم في نموه ضرورة حتمية لضمان فعالية مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، في ظل الضوابط الآتية:[2]

- **ضابط المنفعة العامة:** أي تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للإنفاق العام مشروعيته وقبوله.

- **ضابط العقلانية والرشادة الاقتصادية:** من خلال ضرورة حسن وتسيير واسراف الأموال العمومية والعمل على استخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

- **ضابط المرونة:** أي ضرورة استجابة الإنفاق العام لجميع التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، سواء كانت تغيرات داخلية أو خارجية خاصة بالنسبة للدول النفطية.

وبالتالي عندما تعجز الحكومة عن ضبط نفقاتها تصبح قيدا يعكس حدود السياسة المالية في مواجهة عجز موازنتها العامة من جانب الإنفاق العام.

2.1. القدرة على تحصيل الإيرادات: تتولى الوزارات والهيئات والمصالح والأجهزة الحكومية المختلفة تحصيل الإيرادات العامة، حيث لا تستند عملية التحصيل على قانون الموازنة العامة فحسب، وإنما إلى التشريعات والقوانين المالية الصادرة وإلى القوانين الخاصة بفرض الضرائب والرسوم، كما تختلف جهات تحصيل جباية الإيرادات العامة بإختلاف نوع الإيراد، فهناك إيرادات تتولى تحصيلها وزارة المالية والأجهزة التابعة لها، بينما أنواع أخرى تتولى تحصيلها أجهزة ومصالح وهيئات أخرى تحت رقابة وازرة المالية[3]. وما يلاحظ أن نمو الإيرادات العامة لم يواكب النمو الحاصل في النفقات العامة خاصة في الدول النامية عموما والنفطية نظرا للأسباب المذكورة سابقا عندما تم التطرق إلى أسباب عجز الموازنة العامة للدولة (من جانب تراجع الإيرادات العامة)، وبالتالي عجز الإيرادات العامة–الضرائب والرسوم– على تغطية النفقات العامة يحد من قدرة السياسة المالية على مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

---

[1]- Huixin Bi & at , **Fiscal Limits, External Debt, and Fiscal Policy in Developing Countries**, IMF Working Paper, WP/14/49 , March 2014, p : 14.

[2]- عبد الكريم تقار، **برامج الإنفاق العام في الجزائر واثره على النمو الاقتصادي 2001–2014**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2013، ص: 228–229.

[3]- صلاح الدين الهيتي، نعمة الخفاجي، **تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر، عمان– الأردن، 2018، ص: 223.

وعموما، حدود السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدول النفطية هي شديدة الارتباط بمدى استقرار أو تزعزع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومثال ذلك الصدمة النفطية لسنة 2014 التي أثبتت محدودية السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة للجزائر أين تراجعت إيراداتها النفطية في ظل تزايد نفقاتها العامة.

2. حدود السياسة النقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة: وهي مرتبطة بضوابط إقراض البنك المركزي للحكومة لتمويل العجز الموازني، وكذا المتغيرات النقدية (التضخم):

1.2. ضوابط إقراض البنك المركزي لتمويل العجز الموازني: يعد الاقتراض من البنك المركزي هو المصدر الأساسي والرئيسي للتمويل الائتماني المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة، وقد يؤدي تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر أو غير المباشر من البنك المركزي عبر قيامه بشراء سندات الخزينة من السوق الأولي أو الثانوي بهدف توفير التمويل اللازم لعجز الموازنة العامة إلى ارتفاع تكلفة الدين العام الداخلي والمساس باستقلالية البنك المركزي وغيرها من الآثار السلبية[1]، لذلك اتجهت معظم الدول إلى وضع الحد الأقصى للاقتراض الحكومي[2] من البنك المركزي المسموح به، وذلك عبر تسقيف التسهيلات النقدية الممنوحة من البنك المركزي للخزينة العمومية إما في شكل نسبة من مطلوبات البنك المركزي، أو نسبة من حجم الانفاق العام، أو نسبة من الإيرادات العامة[3]، وهذا يعد قيدا يحد من إمكانية تدخل البنك المركزي في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

2.2. المتغيرات النقدية (التضخم): لقد أقر رواد النظرية النقدية المعاصرة وعلى رأسهم فريدمان بأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، تحدث نتيجة لقيام البنوك المركزية بالتوسع النقدي بمعدلات تفوق الطلب عند مستوى الأسعار الحالية والذي يخلق طلبا إضافياً لدى المستهلكين في سوق السلع والخدمات فترتفع بذلك الأسعار، حيث أن السلطة النقدية التي تنتهج طريقة تمويل العجز الموازني عن طريق زيادة عرض النقود، فهذا العجز الممول نقديا يعد عجزا تضخميا، أما العجز الممول بإصدار الأوراق الحكومية (سندات الخزينة) فهو ليس بالضرورة كذلك بل يعتمد على توجهات السلطة النقدية. فإذا استهدفت إبقاء معدلات الفائدة منخفضة فالتمويل باستخدام سندات الخزينة يكون تضخميا، إذن فعملية تسييل العجز تأخذ مضامينها القيود التي تواجه موازنات السلطتين المالية والنقدية. وفي هذا السياق جادل (Sargent and wallace 1981) بأنه وتحت ظروف محددة، لا يمكن الاستمرار في إدارة السياسة النقدية دون مراعاة مسار النفقات العامة وهيكل الضرائب، فالحكومة مقيدة بطلب الجمهور على سنداتها المصدرة نسبة إلى ظروف اقتصادها، وحسب معدل الفائدة لهذه السندات، فإذا كانت السلطة المالية المحددة لحجم الإيرادات العامة التي يجب تحصيلها من خلال مبيعات السندات من خلق أو طبع النقود، فالسلطة النقدية تعمل على خلقها لتمويل الفرق بين تلك الإيرادات المطلوبة لتمويل العجز الموازني وقيمة السندات الممكن بيعها للجمهور، وفي النهاية سيؤدي اعتماد الحكومة تسييل عجزها الموازني إلى ارتفاع معدلات

---

[1]- أمينة مغلاوي، **مرجع سابق**، ص: 56، 57.

[2]- Philipp Heimberger, Bernhard Schütz, **Evaluation of the connection of Production potential and budget semi-elasticity within the framework of the German debt brak**, Research report 22, November 2022, p : 11.

[3]- عبد الجليل شليق، **مرجع سابق**، ص: 92.

التضخم، الذي يرتبط عموماً مع التوسع النقدي وبارتفاعه سيؤدي إلى زيادة النفقات العامة ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، مما ينجم عنه تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة[1]، وفي ظل استهدف التضخم فإن البنك المركزي مسؤول عن استقرار المستوى العام للأسعار كسياسة ذات هدف واحد بدلاً من أهداف متعددة، وبالتالي هنا قد يصبح التركيز على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عائقا أمام بلوغ التضخم المستهدف[2].

ويمكن تجاوز مشكلة حدود السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال عملية التنسيق بين هاتين السياستين، حيث تعملان جنباً إلى جنب في إطار التوليفة المثلى بينهما والتي تسمح بمواجهة هذا العجز دون إحداث أية آثار سلبية على المتغيرات المالية والنقدية.

ثانيا– أثر الهيمنة أو الإستقلالية: تنبع مبررات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة من أن الفصل بين السياستين المالية والنقدية يترتب عنه حدوث ما يعرف بظاهرة الهيمنة المالية أو الهيمنة النقدية أو استقلال كل من السلطتين عن بعضهما البعض، وهذا سوف يؤثر على مقدار عجز الموازنة العامة للدولة وطرق تمويله.

1. الهيمنة المالية: تعني تدخل الحكومة في رسم أهداف السياسة النقدية وتطلعاتها بما يخدم مصالحها الخاصة، كما تعكس هيمنة وزارة المالية في تحديد حجم عجز الموازنة العامة بعيداً عن التنسيق مع السلطات النقدية، وهي بذلك تضع موازنتها العامة ولا تهتم بمقدار عجزها، حيث يوفر البنك المركزي أغلب التمويل لهذا العجز سواء من مصادر حقيقية أو بطبع المزيد من النقود الجديدة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم مديونية الحكومة تجاه النبك المركزي[3]، ومما يجدر الإشارة إليه أن نوع ودرجة الهيمنة المالية التي تقوم بها الحكومة على البنك المركزي والتي تعكس تفوق الهدف المالي على الهدف النقدي بين الدول المتقدمة والنامية، حيث أن الدول المتقدمة تمارس الشكل غير المباشر للهيمنة المالية في حين الدول النامية تمارس الشكل المباشر للهيمنة المالية بسبب قلة كفاءة تحصيل الضرائب وعدم الاستقرار السياسي ومحدودية الاعتماد على الاقتراض الخارجي[4]، وفي هذا المجال تفرض الدول الريعية هيمنة تختلف عن الدول التي تحصل إيراداتها بالطرق التقليدية حيث تشهد ما يعرف بالهيمنة المالية النفطية، وعموما تعبر الهيمنة المالية عن تلك الوضعية التي تكون فيها توجهات السياسة النقدية تحت ضغط وسيطرة وازرة المالية.

2. الهيمنة النقدية: وفيها يهيمن البنك المركزي على السياسة النقدية، فهو يحدد نمو القاعدة النقدية مستقلاً عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانية تمويلها من أسواق المال المحلية أو الأجنبية، وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى

---

[1]- قسميوري كفية وآخرون، **واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000–2016)**، مجلة الاقتصادات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص: 161.

[2]- Haryo Kuncoro & at, **op cit**, p : 48.

[3]- عبد الرحمن عبيد جمعة، حالوب كاظم معلة، **الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها وآثارها**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 09، العراق، ديسمبر 2012، ص: 21.

[4]- Pourmohammad Gelsefid Seyed Hamid & at, **Fiscal versus Monetary Dominance: Evidence from Iran,** Journal of Money and Economy, Vol 13, No 3, Iran, Summer 2017, p : 377.

تخفيض عجز موازنتها العامة إلى مستوى التمويل المتاح في أسواق المال المحلية والخارجية، مع إمكانية عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في هذه الأسواق ثقتهم في سندات الخزينة والسندات الحكومية[1]، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تسويق إي ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه[2]، كما تشير الهيمنة النقدية إلى تلك الوضعية التي تركز فيها السلطات النقدية (البنك المركزي) على المتغيرات والأهداف النقدية (التضخم)[3] دون الأخذ بعين الإعتبار توجهات السياسة المالية في مواجهة العجز الموازني.

3. استقلال كل من السلطتين عن بعضهما البعض: وهنا يعملان السلطتين المالية والنقدية بطريقة مستقلة، وينتج عن ذلك قرارات متضاربة مع أهدافهما فيما يخص تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والأساس النقدي، حيث تمول السياسة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الموازنة العامة للدولة في أسواق السندات المحلية والأجنبية، فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم التمويل اللازم، أما إذا تم تطويره وكانت أهداف السياستين المالية والنقدية متضاربة فيما بينهما، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها[4]، وبالتالي التأثير سلبا على حجم عجز الموازنة العامة للدولة.

بناء على ما تم عرضه يمكن استنتاج أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعد البديل الأمثل لتوفير التمويل اللازم لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة بأقل تكلفة وفي ظل تحقيق أهداف كل من السياستين دون حدوث إي تعارض أو تضارب بينهما.

المطلب الثالث: الحدود المثلى لعجز الموازنة العامة للدولة وحدود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة هذا العجز.

يختلف حجم العجز الموازني من دولة إلى أخرى وبين اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، ويبقى أحد الظواهر التي تتعايش معها هاته الدول في الوقت الحالي، وحدث في هذا الإطار نقاش حول الحدود المثلى لعجز الموازنة العامة للدولة أي الحدود المقبولة من هذا العجز التي في ظلها يبقى الاقتصاد مستمرا في أداء وظائفه دون حدوث أثار سلبية تمس مؤشراته الاقتصادية المختلفة، وفي ذلك تم طرح فكرة حدود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة هذا العجز.

أولا– الحدود المثلى لعجز الموازنة العامة للدولة: في واقع الأمر ظلت هذه القضية محل اهتمام علماء الاقتصاد والمالية، وتعددت حولها الاجتهادات ووجهات النظر، فبما أن عجز الموازنة العامة للدولة من بين أسبابه

---

[1]- شريف عمروش، **طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 15، الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 189.

[2]- نجاة قفايفية، **مرجع سابق**، ص: 59.

[3]- Jeanne Olivier, Wang Hou, **Fiscal Challenges to Monetary Dominance**, WORKINPROGRESS:DONOTCIRCULATE n° 16, August 2012, p : 04.

[4]- نجاة قفايفية، فضيل رايس، **التنسيق بين البنك والحكومة: استقلالية أم هيمنة مالية؟**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، مارس 2022، ص: 541.

الرئيسية تزايد النفقات العامة هدفت عدة محاولات لوضع حد أقصى لهذه النفقات، وفي نطاق هذه المحاولات أوضح "دالتون" وهو بصدد تحديد حجم النفقات العامة أن الزيادة فيها يمكن أن تستمر إلى المستوى الذي تكون عنده المكاسب التي تعود على المجتمع من كل زيادة في الإنفاق العام مساوية للعبء المقابل لأي زيادة في الضرائب أو أية إيرادات أخرى مهما كان مصدرها[1]، فمنهم من يرى أن نسبة 25% من الدخل القومي في الدول الصناعية تمثل الحد الحرج للضرائب، ويؤدي تجاوز هذه النسبة عاجلاً أو أجلاً وفي حدود ثلاث سنوات إلى تخفيض قيمة العملة وتجاوز التضخم الحدود التي يمكن تحملها، وهناك من يرى أنه توجد نسبة ما معقولة من عجز الموازنة العامة للدولة يجب أن تكشفها السياسة الاقتصادية، ويمكن أن يطلق عليها ب"النسبة الذهبية"، وهي نسبة يجب تحقيقها حسب طبيعة وحالة كل اقتصاد وفي ضوء المشكلة التي يمر بها، وحسب درجه نموه وتطوره، بمعنى لا توجد نسبة مثلى عامة تصلح لجميع الدول فعجز نسبته 5% أو 6% في بلد ما قد يكون جيد بالنسبة له ولكنه أقل أو أكثر من اللازم في بلد آخر، ومما يجدر الإشارة إليه أن الحد الأمثل لعجز الموازنة العامة للدولة مساير لأوضاع الاقتصاد والدورة الاقتصادية، وهو ليس ثابت بشكل مطلق، حيث يتم تعديل هذا الحد حسب الحالة الاقتصادية العامة (كساد أو ركود)[2].

إذن، فمسألة الحدود المثلى أو المقبولة لعجز الموازنة العامة للدولة تتوقف على ظروف كل بلد بعينه، وفي ظل "معاهدة ماستريخت" الخاصة بالاتحاد الأوروبي ولضمان استدامة الوضع المالي بالنسبة للدول الأعضاء، تم وضع الشروط التالية:[3]

– أن تكون نسبة عجز الموازنة العامة للدولة من حجم الناتج المحلي الإجمالي (PIB) أقل من 3%، لأن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع كل من: معدلات التضخم، حجم المديونية العمومية، أسعار الفائدة؛

– أن يكون الدين العمومي من حجم الناتج المحلي الإجمالي أقل من 60%، أي يجب تقليصه إلى أقل الحدود الممكنة حتى لا يؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة للدول الأعضاء؛

– تحقيق درجة عالية من استقرار المستوى العام للأسعار، أي لا يتعدى متوسط معدل التضخم نسبة 1.5% مقارنة بنسبة التضخم الأقل السائدة في ثلاث دول عضوة في الاتحاد الأوروبي، لمدة سنة قبل اختبار التأهل لأي دولة طالبة للعضوية؛

– يجب أن لا يزيد سعر الفائدة طويل الأجل عن 2% أعلى من متوسط سعر الفائدة في أفضل ثلاث دول من حيث استقرار الأسعار والأداء الأفضل في الاتحاد الأوروبي؛

– استقرار أسعار الصرف في الحدود الطبيعية لنظام الصرف المتبع في الاتحاد الأوروبي، حيث تم وضع هامش لتقلب عملة الدول الأعضاء قدر ب2.25% صعودا ونزولا.

---

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، 2008، ص: 409.

[2]- Paolo Manasse, **Deficit Limits and Fiscal Rules for Dummies**, IMF Staff Papers, Vol 54, No 03, U.S.A, 2007, p : 462.

[3]- الشريف ريحان، سليمان بن بخمة، **عدوى الأزمة المالية الأوروبية ومستقبل الاتحاد الأوروبي–دراسة تحليلية–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، أوت 2016، ص: 175.

وما يلاحظ في الشروط السابقة أنها شروط قاسية ومجحفة إذ تتسم بدرجة عالية من الصرامة، حيث يصعب تحقيقها في آنٍ واحد مهما بلغت درجة النمو والتطور الاقتصادي، وهي بذلك شروط اقصائية للكثير من الدول طالبة العضوية.

ثانيا– حدود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة : تعتمد الدرجة المثلى للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مجال علاج عجز الموازنة العامة للدولة على المفاضلة بين الاحتياجات المحددة لتوجهات الحكومة الوطنية المالية والنقدية والقيود المفروضة على الاقتصاد كالصدمات الاقتصادية الكلية الداخلية أو الخارجية[1]، ويمكن توضيح هذه الحدود من خلال ما يلي:

1. الحدود المالية والنقدية: وهي مشتقة من حدود السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، أي القدرة على التحكم في نمو النفقات العامة وتحصيل الإيرادات من ناحية بالنسبة للسياسة المالية، والحد الاقصى لإقراض البنك المركزي للحكومة والتضخم بالنسبة للسياسة النقدية(سبق شرحها)، وبالتالي الحدود المالية والنقدية للتنسيق مرتبطة بهذه العناصر في ظل التوليفة المثلى لسد عجز الموازنة العامة للدولة.

2. الحدود الاقتصادية: يمكن تقسيمها إلى عنصرين أساسين:[2]

1.2. مجموعة العوامل أو الصدمات الخارجية: وتشمل تقلبات أسعار الصادرات والواردات في الأسواق العالمية، تقلبات معدلات الفائدة الدولية وكذا أسعار الصرف...الخ.

2.2. مجموعة العوامل أو الصدمات الداخلية: وتشمل حالات الكساد أو الركود التضخمي، تقلبات معدلات الفائدة المحلية، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي...الخ.

3. الحدود السياسية: سواء كانت حدود مرتبطة بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية[3]، وتعنى الاستقرار السياسي لأي دولة وأثره على درجة تنسيق السياستين المالية والنقدية كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

وإجمالا يمكن القول أن حدود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة لا يوجد لها حد رقمي أو نظرية مطلقة، وإنما هذه الحدود مرتبطة بمجموعة من المتغيرات، أي أن هذا التنسيق يضمن السير الحسن لمختلف مؤشرات الاقتصادية وليس فقط العجز الموازني.

---

[1] -Cinzia Alcidi, Daniel Gros, **Economic Policy coordination in Centre the Euro Area under the European Semester**, (CEPS), No 123, Spain, December 2015, P : 12.

[2]- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية–مصر، 2006، ص: 98-99.

[3]- إسلام أحمد سليم العياصرة، **محددات السياسة الخارجية**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد غير موجود، العدد 09، الأردن، جويلية 2019، ص: 04.

خلاصة الفصل

بعد التطرق إلى الجوانب النظرية لكل من الموازنة العامة للدولة وعجزها، وكذا علاقة هذا العجز بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، يتضح أن الموازنة العامة للدولة هي الأداة التي تعتمد عليها الحكومات في تحقيق أهداف السياسة المالية المسطرة على وجه خاص وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية على وجه عام، وهو ما يجعلها ذات أهمية بالغة على الصعيد المالي والاقتصادي والإجتماعي والسياسي، وتعرف هذه الموازنة عجزاً ماليا في كل الحالات التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهنا يختلف حجم ومقدار هذا العجز وأسبابه من دولة لأخرى، ليتعاظم في الدول التي تعاني من تراجع وعدم تنوع إيراداتها العامة في ظل زيادة نفقاتها العامة بشكل كبير خاصة النفقات الجارية غير الإستثمارية، وهنا تكون الدولة مضطرة للبحث عن مصادر لتمويل هذا العجز ومحاولة كبح آثاره السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وذلك باللجوء إلى مصادر التمويل المالية والنقدية، ونجاح هذه المصادر في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة مرتبط بدرجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حتى لا تكون هناك هيمنة مالية أو نقدية أو استقلالية بين السياستين، وأيضا لكي لا ينتج عن التفاعل المتبادل بين السياستين المالية والنقدية زيادة التضخم أو ارتفاع حجم الدين العام، وعلى العموم يمكن القول أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يلعب دورا فعالا في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال توفير التمويل اللازم في ظل التوليفة المثلى والحدود المعقولة. ومما تجدر الإشارة إليه أن استخدام التنسيق بين هاتين السياستين كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة له طابع خاص في الدول النفطية أو التي ترتكز في تكوين ناتجها الإجمالي على إيرادات قطاع المحروقات، وباعتبار الجزائر أحد هذه الدول فإنها تحمل ذات الطابع.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

واقع السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينها في الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة

تمهيد

لقد عرفت السياستين المالية والنقدية في الجزائر العديد من التطورات من خلال جملة الاصلاحات المالية والنقدية الظرفية التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية منذ بداية التسعينات في ظل التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي والتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد مخلفات الصدمة النفطية لسنة 1986، وفي هذا السياق تستخدم الجزائر كغيرها من الدول أدوات هاتين السياستين لإدارة نشاطها الاقتصادي وتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية الكلية، بما فيها مواجهة عجز موازنتها العامة، وفي إطار ذلك سعت الحكومة الجزائرية جاهدة للبحث عن التوليفة المناسبة التي تضمن أداء هاتين السياستين في ظل نموذج التنسيق –شروطه وترتيباته– الذي يتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري والمرحلة التي يمر بها، لأن عدم التنسيق بالشكل المطلوب ينتج عنه أما هيمنة مالية أي تحقيق أهداف السياسة المالية على حساب أهداف السياسة النقدية، أو هيمنة نقدية وتعني تحقيق أهداف السياسة النقدية على حساب أهداف السياسة المالية، أو الاستقلال التام بين السياستين، وهو ما يؤثر سلبا على جل المؤشرات الاقتصادية بما فيها عجز الموازنة العامة للدولة. ومن أجل التعمق أكثر في ذلك تم تقسيم مباحث هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر؛**
- **المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.**

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

يختلف واقع السياسة المالية من دولة إلى أخرى حسب السياسة الاقتصادية الكلية المتبعة وكذا طبيعة الاقتصاد وتوجهاته السياسية، وفي هذا السياق تحتل السياسة المالية في الجزائر مكانة هامة ضمن سياستها الاقتصادية الكلية، حيث تستخدم الحكومة الجزائرية أدواتها المالية في سبيل الوصول إلى الأهداف المسطرة، مع الاعتماد عليها بشكل أساسي في مواجهة عجز موازنتها العامة، وهي بذلك تهتم بدراسة المسائل المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر وكذا تطور إيراداتها العامة المعتمد عليها في تمويل نفقات موازنتها العامة، وهو ما يسمح بالتعرف على واقع هذه السياسة في الجزائر بشكل عام.

المطلب الأول: الموازنة العامة في الجزائر

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغيرات مع صدور قانون 17/84 والمعدل سنة 1988 وحتى صدور القانون العضوي 15/18، والذي أعطى وجه جديد للموازنة العامة واستطاع أن يضبط كافة جوانبها المختلفة.

أولا– مفهوم الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري: كان مفهوم الموازنة العامة في الجزائر يستند إلى التشريع المالي الفرنسي، هو الأساس الذي تستند عليه هذه الموازنة في تقسيم نفقاتها وإيراداتها منذ الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية، والذي حدد مفهوم الموازنة العامة بالجزائر المستقلة.

1. تعريف الموازنة العامة للدولة في التشريع الجزائري: لقد تطرقت قوانين المالية وقوانين المحاسبة العمومية الجزائرية إلى تعريف الموازنة العامة من خلال ما يلي:

– **التعريف الأول:** لقد عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة وفق المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية كما يلي: "تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

– **التعريف الثاني:** عرفت المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية الموازنة العامة كما يلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدينة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال"[2].

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد الثامن والعشرون، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984، ص: 1040.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، ص: 54.

- **التعريف الثالث**: عرفت المادة 03 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية الموازنة العامة على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات بالرأسمال وترخص بها"[1].

- **التعريف الرابع**: عرفت المادة 05 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية الموازنة العامة على النحو التالي: يتم إعداد الموازنة العامة للدولة كل سنة من طرف الحكومة بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية في بداية إجراء قوانين المالية، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة للدولة[2].

انطلاقا من التعريفات السابقة، فالموازنة العامة في الجزائر هي بيان قانوني يتضمن تقدير سنوي مفصل لإجمالي الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، والنفقات العامة المتوقع صرفها، حيث تعدها السلطة التنفيذية وتصادق عليها السلطة التشريعية بموجب القوانين والأحكام المعمول بها.

2. قوانين المالية في التشريع الجزائري: يمكن حصر قوانين المالية التي تحكم الموازنة العامة للدولة في الجزائر من خلال الآتي:

1.2. قانون المالية السنوي: يقر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتسيير وكذا النفقات الموجهة للتجهيز، ويتم إلحاق هذا القانون بالجداول الرئيسية التالية:[3]

- **الجدول "أ"**[4]: يبين مختلف الإيرادات النهائية للدولة وفق التقسيم المعمول به؛
- **الجدول "ب"**[5]: يبين الأعباء أو الاعتمادات الخاصة بميزانيات التسيير؛
- **الجدول "ج"**[6]: يبين الأعباء المخصصة للتجهيزات ذات الطابع النهائي إضافة إلى نفقات الإستثمار التي تتكفل بها مؤسسات القطاع العمومي، وذلك حسب القطاعات.
- **الجدول "د"**: ويبين التوازنات الميزانياتية والمالية والاقتصادية.
- **الجدول "هـ"**: يبين قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة والجماعات الإقليمية.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 03 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية**، الجريدة الرسمية، العدد الخامس والثلاثين، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، ص: 1132.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 05 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد الثالث والخمسون، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018، ص: 09.

[3] - T.Bouara, **La loi de finance en Algerie**, Thèse pour le doctorat d'état en droit, Non Publié, Université d'Alger, Algerie, 2005-2006, P :03.

[4]- أنظر **الملحق رقم (01)**.

[5]- أنظر **الملحق رقم (02)**.

[6]- أنظر **الملحق رقم (03)**.

- **الجدول "و"**: يتعلق بالرسوم شبه الجبائية.
- **الجدول "ز"**: يتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الإجتماعي.
- **الجدول "ح"**: ويبين تقديرات النفقات الجبائية[1].

2.2. قانون المالية التكميلي: يصدر هذا القانون لأجل تغيير أو تعديل معطيات جاء بها قانون المالية السنوي حيث يمكن لهذا القانون دون سواه اتمام أو تعديل احكام قانون المالية للسنة أو السنة الجارية.

3.2. قانون ضبط (تسوية) الموازنة العامة: ويكون في شكل وثيقة يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية عند اقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية[2].

وبالتالي تنقسم قوانين المالية التي تحكم الموازنة العامة في الجزائر إلى ثلاثة قوانين: قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي، قانون ضبط أو تسوية الموازنة العامة وذلك من أجل جعل وثيقة الموازنة العامة في الجزائر ذات مصداقية وأكثر فعالية من حيث الإعداد والتنفيذ.

ثانيا– قواعد الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري: ترتكز الموازنة العامة في الجزائر عند إعدادها إلى القواعد التالية:

1. قاعدة وحدة الموازنة العامة للجزائر: وتعني هذا القاعدة أن يتم تخصيص موازنة واحدة تكون ملمة بجميع الإيرادات والنفقات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة نهائية، لمعرفة المركز المالي للدولة، وتسهيل مهمة الرقابة على الموازنة، وقد أدخلت الجزائر بعض التعديلات على قاعدة وحدة الموازنة، مما أدى إلى ظهور بعض الاستثناءات على هذه القاعدة، تجلت في إدراج الموازنات المستقلة والملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة، وهذه الاستثناءات سبق وأن تم توضيحها عندما تم التطرق إلى الأنواع الاستثنائية للموازنة العامة في الفصل الأول، بالإضافة إلى:[3]

- **الاعتمادات التكميلية أو الإضافية**: في بعض الحالات والظروف يتم تصحيح اعتمادات موازنة الدولة أثناء التنفيذ مما يؤدي إلى المساس بطبيعة سير قاعدة وحدة الموازنة العامة، لذلك تعتبر الاعتمادات التكميلية أو الإضافية من أهم الاستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الموازنة العامة في الجزائر، باعتبار أن هذه الأخيرة تلجأ إلى قانون المالية التكميلي في العديد من السنوات.

- **تعدد وثائق الموازنة العامة**: إن تعدد وثائق الموازنة العامة في الجزائر من بين النقاط التي تخل بقاعدة وحدة الموازنة العامة، لذلك يعتبر تعدد وثائق الموازنة العامة للدولة من استثناءات قاعدة وحدة الموازنة العامة في الجزائر،

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 73 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق**، ص: 17.

[2]– فاطمة مفتاح، **الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية**، مجلة القانون وعلوم السياسة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، جوان 2016، ص: 322.

[3]– جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة–مصر، 2004، ص: 114.

ومنه من الضروري إحلال بدل المفهوم الشكلي لقاعدة وحدة الموازنة بمعنى جديد وهو الحصيلة، أو بتعبير آخر مالية الدولة تستدعي وثيقة واحدة وقد استبدلت في العصر الحالي بنظرة تأليفية فرضت تعدد الوثائق.

2. قاعدة شمولية الموازنة العامة للجزائر: وهي مكملة لقاعدة وحدة الموازنة العامة، وتقوم على قاعدتين رئيسيتين، وهما:

1.2. قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: ففي الجزائر يتم تطبيق هذه القاعد بصرامة حيث لا يسمح إطلاقا بتخصيص أي إيراد عام لتغطية أي نفقة معينة، إذ تستخدم موارد الدولة كلها لتغطية النفقات المدرجة في قانون الموازنة دون تمييز، وهذا ما تنص عليه المادة 08 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية: "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز"[1]، غير أن هناك مجموعة من الاستثناءات تخص بعض العمليات التي فيها يتم تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات ومن بين هذه الاستثناءات:[2]

- الموازنات الملحقة؛
- الحسابات الخاصة بالخزينة؛
- الإجراءات الحسابية ضمن الموازنة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

2.2. قاعدة المنتوج الخام: وتعني هذه القاعدة أن النفقات والإيرادات تسجل بمبالغها الخام أي الإجمالية، دون إجراء أي مقاصة بينهما، بحيث لا يمكن استخدام بعض الإيرادات لتغطية بعض النفقات[3]، وذلك لكي لا يتم الخروج عن مبدأ الشمولية.

3. قاعدة سنوية الموازنة العامة للجزائر: تتضح هذه القاعدة من خلال تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر، حيث يلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الموازنة يتوافق مع سنة مالية واحدة، فالنفقات المرخص بها في قانون المالية لا تكون صالحة إلا لسنة واحدة، فالسنة المالية في الجزائر تبدأ في 01/01 وتنتهي في 12/31 من كل سنة، بحيث أن الموازنة سنوية في إعدادها شاملة في محتواها ومضمونها لأنها تترجم الجزء السنوي من البرنامج التنموي الحكومي، وفيما يتعلق بالإيرادات العامة فقاعدة السنوية تطبق تطبيقا دقيقا، حيث يكون الترخيص بتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة سنويا، أما فيما يخص النفقات العامة يجب أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها ولا يمكن تحويل الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة إلى سنة مالية موالية، وهو ما يعني أنه لا يتم التجديد الآلي لاعتمادات التسيير، وبالتالي فإن تغطية النفقات الأكثر استقرارا لا ينبغي أن تؤجل إلى الموازنة العامة للسنة المقبلة، وهناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ، وهي:[4]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 08 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق**، ص: 1040.

[2]- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة في الجزائر**، مرجع سابق، ص: 123.

[3]- razika Mokhtari, mohamed Haddad, **The Impact of Oil Prices Fluctuations on the General Budget in Algeria during 1990-2019,** Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, Vol 05, No 01, Algeria, Décember 2021, P : 316.

[4]- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **مرجع سابق**، ص ص: 643-644.

- **رخص البرامج**: وهي متعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل المخصصات المالية لمدة تفوق السنة لأنها مرتبطة بمشاريع استثمارية طويلة الأجل والتي تفوق مدتها السنة.

- **ترحيل الاعتمادات**: وفي هذه الحالة يتم ترحيل الاعتمادات والمخصصات المالية التي لم تصرف خلال السنة المالية الحالية وتأجيلها إلى سنوات القادمة.

- **الميزانية الاثني عشر**: ويتم اللجوء إليها عند مواجهة الحكومة لظروف معينة تحول دون مصادقة السلطة التشريعية على الموازنة في وقتها المحدد، وهو ما يستدعي من الحكومة تقديم طلب إلى البرلمان من أجل إجازة الاعتمادات الشهرية، بحيث يتم العمل ببنود قانون المالية السابق فيما يخص تنفيذ نفقات وإيرادات الموازنة العامة للدولة، أي تفوض استثنائي بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الموازنة العامة المقبلة، إلى حين المصادقة وذلك بعد أن يتم الاعتماد على الموازنة العامة السابقة كأساس مرجعي في تحديد المبالغ.

4. قاعدة توازن الموازنة العامة للجزائر: تعني أن لا تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة والعكس، ففي الجزائر تأخذ هذه القاعدة طابعا خاصا، فبعد الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر، ومن بينها المخطط الثلاثي الذي طبقته خلال الفترة (1967-1969) شهدت الخزينة العمومية مشاكل في التمويل، وبالتالي ظهور مشكلة عدم توازن الميزانية العامة، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن موارد تمويلية للتقليل من هذا العجز وإعادة التوازن لموازنتها، فلجأت إلى ما يعرف بالموارد المؤقتة (التسبيقات والقروض)، والتي نجحت في استغلالها لحل هذه المشكلة. ولكن بعد سنة 1971 شرعت الجزائر في إجراء العديد من الإصلاحات المالية والنقدية، كان الغرض منها تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات، الأمر الذي جعل فاتورة الإنفاق العام ترتفع من جديد، فالجزائر منذ فترة أصبحت تستند إلى ما يعرف بالعجز المقصود أو المنظم من أجل زيادة الطلب الكلي والتوسع في الإنفاق الاستثماري وتخفيض معدلات البطالة عبر توفير مناصب عمل والوصول إلى الاستقرار الإقتصادي، ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي تتمكن من الوصول لتحقيق أهدافها الإقتصادية، بل أدركت بأن العجز أمر محمود في بعض الحالات، ولكن دون تجاوز الحدود الأمنة[1].

وعليه حسب المشرع الجزائري ضمن قوانينه المالية فإن قواعد موازنته العامة تشمل أربعة قواعد أساسية: قاعدة الوحدة؛ قاعدة الشمولية، قاعدة السنوية؛ وقاعدة التوازن.

ثالثا– مراحل إعداد الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري: يمكن توضيح هذه المراحل من خلال ما يلي:

1. مرحلة تحضير الموازنة العامة في الجزائر: إن تحضير مشروع قانون المالية يقع تحت مسؤولية وزارة المالية، حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة في هذا الشأن، ففي مرحلة سابقة وطبقاً للمرسوم رقم 341/84 المؤرخ في 17 نوفمبر 1984، كانت لوزارة المالية سلطات واسعة في تحضير الموازنة وهو ما يوضحه نص المادة 03 من ذلك المرسوم، وفي مرحلة لاحقة وبموجب المرسوم التنفيذي 54/95 المؤرخ في 15 فيفري 1995

[1]- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **مرجع سابق**، ص: 647.

المتضمن صلاحيات وزير المالية، أصبح يتم التحضير تحت سلطة رئيس الحكومة، بعد أن أصبح الجهاز التنفيذي يتسم في قمته الهرمية بالازدواجية (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة)، حيث أصبح لرئيس الحكومة الحق في تحضير مشروع الموازنة من أجل تجسيد برنامج الحكومة[1]، وعلى العموم يعتمد في تحضير وإعداد هذا المشروع من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات والتوجيهات والمتمثلة في:[2]

- **توجيهات المخطط السنوي:** الذي يستند على الأهداف العامة المراد تحقيقها في مختلف المجالات الإقتصادية والاجتماعية كما هي واردة في كل مخطط سنوي.

- **توقعات مختلف القطاعات:** تقوم مختلف الوزارات والقطاعات باقتراح توقعاتها بشأن نمو أو تراجع النفقات والإيرادات العامة، والمبنية على الممارسات خلال ميزانية السنة ما قبل الأخيرة، وبالتفسير المخالف فإن المادة 120 من الدستور، تنص على أن الحكومة ملزمة بإيداع مشروع الموازنة العامة للدولة لدى البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر من السنة السابقة لتنفيذه.

2. مرحلة اعتماد الموازنة العامة في الجزائر: بعد الانتهاء من مرحلة إعداد الموازنة العامة وتحضيرها، يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني تبعا لما جاء في نص المادة 71 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية "يودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 07 أكتوبر كأقصى حد، من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، ويضم موادا تتناول، في صيغة صريحة، الأحكام القانونية الجديدة أو المعدلة"[3]، كما أكدت المادة 145 من الدستور على ضرورة أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من المجلس الشعبي ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه، وذلك في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه وتمثل هذه المدة قيدا زمنيا وضع من طرف البرلمان للمصادقة على قانون المالية، وإلا انتقل الاختصاص للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية دون عرضه على البرلمان[4].

3. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر: يتم تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر من خلال الإجراءات الموالية:

---

[1] -Yahia Denideni , **La Pratique du Système Budgetaire du L'etat en Algerie** ,Quatrième édition, O.P.U, Ben Aknoun-Algerie, 2002, PP : 301-303.

[2]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة: النفقات العامة– الإيرادات العامة –الميزانية العمومية**، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، بن عكنون-الجزائر، ص: 101.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 71 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق**، ص: 17.

[4]- عمر زغودي، **حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2021، ص: 1134.

1.3. إجراءات تحصيل الإيرادات العامة في الجزائر: تتبع الجزائر الإجراءات التالية لتحصيل إيراداتها العامة:[1]

- **الإثبات:** وهي عملية إدارية من اختصاص الآمر بالصرف*، وهو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

- **الإحالة على التحصيل:** وتعرف بالتصفية وتسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والآمر بتحصيلها.

- **التحصيل:** وهي عملية من اختصاص المحاسب العمومي*، بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

2.3. إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر: يشارك كل من المحاسب العمومي والآمر بالصرف في عملية تنفيذ الصفقات العمومية، فلكل واحد مهاماً محددة، حيث يقوم الآمر بالصرف بإصدار سند بأمر لصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة، أي يصدر إشعارا قانونيا بالاعتمادات المالية المعتمدة، بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي أي التسديد الفعلي للنفقات العامة والتحصيل الفعلي للإيرادات العامة فور إثباتها[2].

4. مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر: وهي المرحلة الأخيرة في دورة حياة الموازنة العامة في الجزائر، وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة، والهدف منها هو حماية المال العام من الغش والتلاعب، وفي هذا الإطار يخضع تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر لأنواع متعددة من الرقابة، ومن أهمها:

1.4. الرقابة الإدارية: هي تلك الرقابة التي تمارس من قبل إدارات الهيئات العمومية نفسها، أو من قبل إدارات أخرى لاسيما تلك التابعة لوزارة المالية وبواسطة موظفين متخصصين (المراقبون الماليون)، أو موظفين آخرين (المحاسبون العموميون)، وتكون من صلاحياتهم ممارسة أعمال الرقابة على عملية تنفيذ مختلف العمليات المالية[3].

2.4. الرقابة التشريعية: من حق السلطة التشريعية اعتماد وإقرار الموازنة العامة للدولة، وقد حاول الدستور الجزائري توسيع نطاق الرقابة الحكومية من قبل البرلمان، وتشمل هذه الرقابة كل من:[4]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 16، 17، 18 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق**، ص: 1133.

***الآمر بالصرف:** هو كل موظف يتصرف باسم ولفائدة الدولة، بوصفه المسؤول عن تسيير المرافق العامة، حيث يضطلع بمهام مالية مكملة لنشاطه الإداري، وبالتالي يقوم بتحرير أوامر صرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة.

***المحاسب العمومي:** هو كل موظف أو عون له صفة القانونية لممارسة باسم الدولة أو الجماعات المحلية والهيئات العمومية عمليات تحصيل الإيرادات والنفقات وحيازة وتداول الأموال والقيم العمومية.

[2]- جمال لعمارة، **منهجية الموازنة العامة في الجزائر، مرجع سابق**، ص: 211.

[3]- عثمان مداحي، **دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام**، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 03، الجزائر، نوفمبر 2020، ص: 108.

[4]- مارية عمراوي، حجاج مليكة، **الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في القانون الجزائري (المبررات والمعوقات)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص: 536-540.

- **الرقابة التشريعية القبلية على الموازنة العامة:** طالما أن السلطة التشريعية هي التي تصادق على مشروع الموازنة العامة للدولة فمن حقها أن تبدي ملاحظاتها بشأن هذا المشروع وأن تطلب إجراء التعديلات التي تراها ضرورية على تقديرات الموازنة سواء بالزيادة أو النقصان.

- **الرقابة التشريعية أثناء تنفيذ الموازنة العامة:** تتولى السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها الإدارية مسؤولية تنفيذ الموازنة العامة للدولة كما اعتمدتها السلطة التشريعية، وتكون هذه العملية مصحوبة برقابة تشريعية من خلال أدوات سخرها الدستور الجزائري، وهي: الاستجواب؛ الأسئلة البرلمانية؛ لجان التحقيق.

- **الرقابة التشريعية اللاحقة لتنفيذ الموازنة العامة:** وتقوم بها المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، والتصويت على قانون تسوية الموازنة العامة في الجزائر، ويهدف هذا الأخير إلى تحقيق مبادئ الشفافية المالية وتحسين أداء المالية العامة وجعلها أكثر كفاءة[1].

المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر

تشكل النفقات العامة في الجزائر أحد جوانب موازنتها العامة، في ظل توجهات الجزائر الجديدة مع انتهاء أزمة العشرية السوداء، وتزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية عرفت نفقاتها العامة نموا توسعيا تمثل في البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة (2001-2019).

أولا- تقسيم النفقات العامة في الجزائر: تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين، هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ويمكن التوضيح أكثر من خلال التالي:

1. نفقات التسيير: ويطلق عليها أيضا بالنفقات الجارية أو الاستهلاكية، وهي تلك المصروفات اللازمة لعمل المؤسسات الإدارية للدولة[2]، وهي بدورها تقسم إلى:[3]

1.1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات العامة: وتشمل مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذلك الأعباء المحسومة من الإيرادات العامة، ويشمل هذا العنصر كل من: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الحكومة)، الدين الداخلي والديون العائمة (فوائد، سندات الخزينة)، الديون الخارجية، الضمانات (القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)، والنفقات المحسومة من الإيرادات...الخ.

2.1. مخصصات السلطات العمومية: تتمثل في الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية أو الحكومية مثل: المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ.

---

[1]- Ryma CHEHAT, Kamel REZIG, **La loi de règlement budgétaire**, Cercle des études et recherches juridiques et politiques, Vol 05, No 02, Algerie, Juin 2021, P : 556.

[2]- Merim MECHERI, Djebar BOUKETIR**, Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according toWanger's Law of Increasing Public Expenditure,** Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Vol 06, No 02, Algeria, September 2019, P : 233.

[3]- نسرين كزيز، **مرجع سابق**، ص ص: 246-247.

3.1. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: تشمل كل الاعتمادات المالية التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، وتضم: رواتب العمال، المنح والمعاشات، التحويلات الإجتماعية، الصيانة، إعانات التسيير، ونفقات مختلفة...الخ.

4.1. التدخلات العمومية: وتتعلق بنفقات التحويل العمومية، وتتكون من: إعانات الجماعات المحلية، الأنشطة الدولية مثل: المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية؛ النشاط التربوي والثقافي، النشاط الإقتصادي والتشجيعات كالإعانات الإقتصادية والمكافآت، إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية، الإعانات الإجتماعية كالمساعدات والتضامن، والنشاط الإجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والتأمين الصحي).

2. نفقات التجهيز: هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والتي تساهم في ازدياد الإنتاج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، وبذلك تعبر نفقات التجهيز عن النفقات المنتجة، وتشمل هذه النفقات ما يلي:[1]

1.2. الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة: وتتمثل في النفقات العامة التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية.

2.2. إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة: تتمثل في النفقات العامة الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل: حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

3.2. النفقات الأخرى برأس المال: وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات، وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

ثانيا– برامج الإنفاق العام في الجزائر والاعتمادات المخصصة لها خلال الفترة (2001–2019): يعتبر الانفاق العام من أهم الأدوات التي استخدمتها الحكومة الجزائرية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء على ذلك قامت الحكومة الجزائرية بوضع مجموعة من البرامج التنموية في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه البرامج فيما يلي:[2]

---

[1]– فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999–2014**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، مارس 2015، ص ص: 10-11.

[2]- أنظر إلى المراجع التالية:

- Abdelkader Belarbi & at, **The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation**, American Journal of Economics, Vol 07, No 01, U.S.A, 2017, P P : 155-156.

- العارم عيساني، **العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000–2015)**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، الجزائر، جوان 2018، ص ص: 17-19.

– هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، مصر، جانفي 2020، ص ص: 51، 54.

1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004): تبنت الجزائر خطة لتعزيز النمو منذ عام 2001 من خلال اطلاق برنامج انفاقي بحت أطلق عليه برنامج الانعاش الاقتصادي والممتد بين 2001 و2004، وقد تم تخصيص مبلغ مالي قدره 525 مليار د.ج لهذا البرنامج، بحيث كان التوزيع القطاعي له على النحو التالي: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية 40.1%، التنمية المحلية والبشرية 38.8%، دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري 12.4%، بالإضافة لذلك استفاد القطاع الفلاحي من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحي (PNDA)، ودعم الإصلاحات بنسبة 8.6%، بحيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الإنفاق الاستثماري لتدارك التأخر الحاصل بسبب مخلفات الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، ورفع القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة سكان الريف، كما هدف لدعم وتعزيز تنافسية المؤسسات العامة والخاصة، وقد ساهم هذا البرنامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بحيث يلاحظ أن معدلات النمو ارتفعت من 2.4% سنة 2000 إلى 6% سنة 2004، كما انخفضت معدلات البطالة من 30% سنة 2000 إلى 17% سنة 2004.

2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005–2009): جاء هذا البرنامج مكملاً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وهو مشروع اقتصادي يبحث في خلق ديناميكية محددة للاقتصاد وتعزيز آليات النمو، وكان الدعم المالي الرئيسي لهذا البرنامج هو الارتفاع المتواصل لأسعار النفط منذ بداية الألفية، وقد غطى هذا البرنامج الفترة (2005-2009)، بحيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب4202.7 مليار د.ج، لتمويل خمس برامج تنموية فرعية موزعة كالتالي: برنامج تحسين الظروف المعيشية (السكن، التعليم...الخ) بنسبة 45.5%، برنامج تطوير الهياكل القاعدية 40.5%، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، برنامج تحسين الخدمة العمومية بنسبة 4.8%، وبرنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1.2%. إن أهم ما هدف إليه هذا البرنامج رفع معدلات النمو الاقتصادي لإتمام ما جاء به البرنامج الأول، وذلك بتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع سواء من الناحية الصحية والأمنية والتعليمية أو من ناحية توسيع وتحديث الخدمات العامة والمواصلات، بالإضافة إلي تشييد وتطوير البني التحتية وترقية المستوي التعليمي والمعرفي، والاستثمار التكنولوجي، وبالتالي تطوير الموارد البشرية.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014): خصص لإنجاز هذا البرنامج ما يقارب 21214 مليار دج، بحيث يتضمن 9700 مليار د.ج لاستكمال المشاريع السابقة و11534 مليار د.ج لإطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات بالنحو التالي: 45.50% لتحسين الظروف المعيشية للسكان، 38.55% تطوير الهياكل القاعدية، و16.05% لدعم التنمية الاقتصادية. وقد هدف هذا البرنامج إلى ما يلي: تعزيز التنمية البشرية من خلال بناء منشآت التعليم والصحة والسكن وعصرنه الإدارة العمومية، تطوير الهياكل القاعدية والتنمية الصناعية مثل الموانئ والمطارات وغيرها، توسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية بالإضافة إلى انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، تحديث المؤسسات العمومية وإنشاء مناطق صناعية، ودعم التنمية الفلاحية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وذلك لخلق مناصب عمل.

4. برنامج النمو الجديد (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، وقد غطى الفترة الممتدة بين 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج النمو الجديد ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302. وقد خصص له مبلغ قدر ب4079.6 مليار د.ج سنة 2015 مقابل 1894.2 مليار د.ج سنة 2016، ومن أهدافه ما يلي: منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن والصحة والتعليم...الخ، ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة، تحقيق نسبة نمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ترقية الموارد البشرية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، الإهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، تشجيع الإستثمار المنتج للثروة، والإهتمام بالتنمية الريفية والفلاحية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي. ومن المتعارف عليه أنه قد جرى تنفيذ هذا البرنامج في ظل ظروف صعبة مرت بها البلاد نتيجة مخلفات الصدمة النفطية لسنة 2014، وهو ما تطلب تجميد المشاريع المسطرة وليست بالأهمية القصوى، كما قامت الحكومة بغلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الإستثمارات العمومية.

مما سبق يمكن القول أن الجزائر انتهجت سياسة اقتصادية ذات طابع اجتماعي ترتكز على التوسع في الإنفاق العام من خلال مجموعة البرامج التنموية الممتدة خلال الفترة (2001-2019)، والتي حملت الجزائر مبالغ مالية ضخمة، حيث وصفها الكثير بأنها برامج تعكس الإسراف الهائل في المال العام تحت منظور الوصفة الكينزية من أجل تفعيل الطلب الكلي الفعال.

المطلب الثالث: الإيرادات العامة في الجزائر

حدد القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية في سياق المادة 11 مصادر الإيرادات العامة في الجزائر، وقام بتقسيمها وحوصلتها في جدول بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة*، وعموما تقسم إلى إيرادات خارج المحروقات وإيرادات المحروقات.

* أنظر **الملحق رقم (01)**.

أولا– إيرادات خارج المحروقات: وتسمى أيضا بالجباية العادية، وهي تعكس مختلف الإيرادات التي يمكن التحكم فيها من طرف الحكومة الجزائرية:[1]

1. إيرادات إجبارية: وتشمل مختلف الاقتطاعات التي تحصلها الدولة بصفة إجبارية، وتقسم بدورها إلى ما يلي:

1.1. الضرائب المباشرة: وهي تلك الضرائب التي يدفعها المكلف مباشرة لإدارة الضرائب، وتشمل كل من:

1.1.1. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): وهي ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وهي تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.

2.1.1. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين.

2.1. الضرائب غير المباشرة: وهي ضرائب يدفعها شخص آخر غير الشخص الذي يتحمل التكلفة، وتشمل ما يلي:

1.2.1. الرسم على القيمة المضافة (TVA): هي ضريبة غير مباشرة تمس مجالات واسعة من الصفقات والرسوم المدفوعة في المشتريات ويتم استرجاعه في المبيعات.

2.2.1. الرسم على النشاط المهني (TAP): ويؤسس على المبلغ الإجمالي للإيرادات المهنية الخام أو رقم الأعمال المحقق خلال السنة خارج الرسم، ولقد جاء لتعويض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري.

3.1. حقوق التسجيل والطابع: وهي المبالغ المفروضة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، ورخص السياقة...الخ.

4.1. الحقوق الجمركية: وهي الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الصادرات أو الواردات، والهدف منها ليس جبائيا فقط، وانما حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.

2. إيرادات اختيارية: يتكون هذا النوع من الموارد المدفوعة للدولة بصفة إرادية، وهي تضم:

---

[1]– أنظر إلى المراجع التالية:

– علي عزوز، علي سايح جبور، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، نوفمبر 2018، ص: 255

– عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1999–2017**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2018، ص ص: 54–55.

– أسماء مسعي وآخرون، **إصلاحات النظام الجبائي الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يوم 12 نوفمبر 2022، ص ص: 13، 14، 15، 16.

– Amira Benachour, Mohammed Touahri, **Déficit budgétaire : Analyse théorique et pratique de l'Algérie et de la Tunisie**, Elmishkat in economics, development and law, Vol 06, No 02, Algerie, Décembre 2021, P P : 76-77.

1.2. إيرادات أملاك الدولة (الدومين): وتشمل حصيلة استغلال أو تأخير أو بيع أملاك الدولة، كالإتاوات المحصلة من الشركات، والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التابعة ملكيتها للدولة...الخ.

2.2. إيرادات الميزانية المختلفة: كإيرادات بيع المحلات، وبعض الرسوم التي تتحصل عليها الدولة من المتاحف والمناطق الأثرية.

3.2. إيرادات استثنائية: تتمثل في حقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج.

4.2. إيرادات أخرى: وهي التي تحصلها الدولة بصورة غير عادية وغير منتظمة، كالغرامات والتي تمثل عقوبات مالية صادرة عن هيئات قضائية للمخالفين للقانون.

ثانيا– إيرادات المحروقات (الجباية البترولية): تعتبر الجزائر أحد اهم الدول المصدرة للنفط على وجه الخصوص، وبذلك تحتل صادرات النفط مكانة مهمة في هيكل صادرات الجزائر، وينتج عن جباية هذا المورد ما يعرف بالجباية البترولية، ومن خلال الموالي سيتم التطرق لذلك:[1]

1. تعريف الجباية البترولية: وهي الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة والتي تخص قطاع المحروقات، وهي تطبق على الأنشطة التالية: التنقيب، البحث، واستغلال المحروقات؛ نقل المحروقات عبر القنوات؛ تمييع الغاز الطبيعي ومعالجته، واستخراج غاز البترول المميع؛

2. سعر النفط كمحدد أساسي لحصيلة الجباية البترولية: إن سعر النفط قد يكون سعر معلن أو سعر محقق أو سعر فوري، وعموما ارتفاع أو انخفاض حصيلة الجباية البترولية مرتبط بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذه الأخيرة تحكمها مجموعة من المحددات، منها:

1.2. قانون العرض والطلب: حيث تتأثر أسعار النفط بقوى العرض والطلب العالمي والتي تتأثر بمجموعة من العوامل منها: المضاربة، متوسط دخل الأفراد، هيكل الناتج القومي...الخ.

2.2. العوامل الجيوسياسية: ويقصد بها مدى تأثير الاضطرابات السياسية والأمنية للدول على تدفق الإمدادات النفطية.

3.2. إنخفاض/ارتفاع أسعار الدولار: حيث أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب العالمي على النفط.

---

[1]– أنظر إلى المراجع التالية:

– علي عزوز، علي سايح جبور، **مرجع سابق**، ص: 256.

– نسرين كزيز، **مرجع سابق**، ص: 219.

–razika Mokhtari, mohamed Haddad, **op cit**, p : 310-311.

– الناصر بوطيب، عمر غزازي، **أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1999/2018 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 56.

– مصطفى حيمور، سفيان الشارف بن عطية، **قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية العامة في الجزائر**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، جوان 2018، ص ص: 187–188.

4.2. الصدمات النفطية: وقد تكون صدمة إيجابية (تعكس ارتفاع أسعار النفط وتستفيد منها الدول المصدرة عكس الدول المستوردة) كما قد تكون سلبية (تعكس إنخفاض أسعار النفط وتستفيد منها الدول المستوردة عكس الدول المصدرة)، ويمكن عرض أهم الصدمات النفطية منذ بداية الألفية من خلال ما يلي:

1.4.2. الصدمة النفطية لعام 2004: شهد عام 2004 ارتفاع متواصل لأسعار النفط، ووصولها لمستويات قياسية لم تشهدها من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك (OPEC) إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بداية العمل بنظام السلة عام 1987.

2.4.2. الصدمة النفطية لعام 2008: مع الإرتفاع الكبير لأسعار النفط في نهاية عام 2007 محققة 100 دولار للبرميل الواحد، ومع انفجار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، سرعان ما اتجهت للانخفاض، بسبب مخلفات هذه الأزمة على اقتصادات الدول المتقدمة خاصة والدول النامية عامة.

3.4.2. الصدمة النفطية لعام 2014: عرفت أسعار النفط في الأسواق الدولية تزعزعا كبيرا في النصف الثاني من سنة 2014، حيث وصلت إلى مستويات منخفضة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لعديد من الأسباب منها: تراجع حصة منظمة الأوبك وتضاءل سلطتها على تحديد أسعار النفط، ظهور منتجات جديدة بديلة للنفط (الغاز الصخري).. .وغيرها من الأسباب.

3. الجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة في الجزائر: تشكل الجباية البترولية جزءا رئيسيا من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر، حيث يشكل هذا الجزء المصدر الأساسي للإيرادات العامة والتي تعتمد عليه الحكومة الجزائرية في تغطية نفقاتها العامة، وبذلك يشكل قطاع المحروقات في الجزائر حوالي 46% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وحوالي 97% من صادراتها، ونحو ثلثي إيرادات موازنتها العامة.

وبالتالي يمكن استنتاج أن الإطار القانوني والتنظيمي للموازنة العامة في الجزائر المستقلة حدد بموجب القانون 17/84 المعدل والمتمم بقانون 05/88 والمتعلق بقوانين المالية وكذا القانون العضوي 15/18 والمتعلق بقوانين المالية، وهي لا تختلف عن المفهوم العام للموازنة العامة، إلا أنها تختلف من حيث خصوصية مضمون قواعدها ومراحل إعدادها، وكذا تقسيمها للنفقات العامة والإيرادات العامة، وفقاً لهذا التقسيم تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر خاصة منها ايرادات المحروقات وبالتحديد الجباية البترولية المورد الأساسي الموجه لتغطية نفقاتها العامة.

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر

إن الظروف التي ميزت الاقتصاد الجزائري أواخر الثمانينات كارتفاع المديونية الخارجية، التضخم، عجز ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة، ارتفاع البطالة، التحول إلى إقتصاد السوق، عقد اتفاقيات الاستعداد الائتماني...الخ، كلها كانت دوافع قوية من أجل إجراء اصلاحات هيكلية في القطاع المالي والنقدي وتصحيح مسار السياسة النقدية الجزائرية وتحسين أدائها الفعلي بداية التسعينات من خلال صدور قانون النقد والقرض 10/90، مع إجراء جملة من التعديلات المتتالية على هذا القانون بداية من سنة 2001، خاصة مع تزايد فائض السيولة المصرفية أين تم استحداث أدوات نقدية جديدة من أجل امتصاص هذا الفائض في سبيل الحفاظ على

الاستقرار النقدي والتوازن المالي، غير أن الصدمة النفطية لسنة 2014، تسببت في حدوث تناقص كبير في السيولة المصرفية وتعاظم مشكلة تغطية عجز الموازنة العامة بالجزائر، أين تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90

لقد صدر قانون النقد والقرض 10/90 في ظل مجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية التي عاشها الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وموجة التحول العالمي من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وبالتالي جاء هذا القانون من أجل مقاربة أداء النظام المصرفي الجزائري مع الأنظمة المصرفية للدول الرأسمالية.

أولا– مضمون قانون النقد والقرض 10/90: لقد تضمن قانون النقد والقرض 10/90 مجموعة من النصوص القانونية الصادرة في شكل وثيقة تشريعية، ومجموعة من المبادئ المتعلقة بالجانب النقدي والمصرفي.

1. تعريف قانون النقد والقرض 10/90: صدر قانون 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض[1]، حيث يعد نصا تشريعيا واعترافاً حقيقيا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري، ويعتبر مكملا ومعدلا للإصلاح النقدي لعام 1986 وقانون 1988 والمتعلق بالبنوك والقروض، واللذان يشكلان القاعدة التمهيدية والأساسية لظهور قانون 10/90[2]، وقد جاء هذا القانون في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرعت فيها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وهو بذلك يمثل بداية جديدة في تسيير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي الجزائري تحت مسمى بنك الجزائر بموجب هذا القانون بطريقة تخالف تماما المرحلة السابقة في مجال النقد والقرض وسعر الصرف، من أجل ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي[3]، وقد جاء هذا القانون من أجل:[4]

– سد الفراغ القانوني، إذ يعتبر أول قانون عضوي متماسك صادر في وثيقة واحدة منذ تبني نظام اقتصاد السوق؛

– تجسيد استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية حيث تصبح تعمل وفق معايير اقتصاد السوق المتمثلة في الربحية والمردودية المالية الملائمة؛

– جعل البنك المركزي في مكانته الحقيقية للقيام بوظائفه بالشكل المطلوب؛

– تقنين وضبط العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

وبالتالي صدور قانون النقد والقرض 10/90 يشكل إصلاحا شاملاً للمنظومة المصرفية الجزائرية.

---

[1]- Meriem TOUIL, **Quels enjeux pour le développement du système bancaire et financier algérien**, Revue finance et marches, Vol 02, No 02, Algerie, Septembre 2015, P : 40.

[2]– عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمات المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية –مصر، 2008، ص: 176.

[3]- Fatma zohra Khelili, Mohamde Saoudi, **Effect of Monetary policy on output and inflation in Algeria through the main transmission channels in the period (1990-2018)**, Al-riyada for Business Economics Journal, Vol 07, No 01, Algeria, January 2021, P : 236.

[4]– عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص ص: 176-177.

2. مبادئ قانون النقد والقرض 10/90: يهدف قانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض إلى تنظيم القطاع المصرفي وإعادة الدور الأساسي للبنك المركزي (بنك الجزائر) خصوصا والبنوك التجارية عموما، وذلك خلال مجموعة من المبادئ التي يرتكز عليها، والممثلة في:[1]

1.2. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة: قبل صدور قانون 10/90، كانت القرارات النقدية تتخذ من قبل هيئة التخطيط على أساس كمي حقيقي، مما يعني عدم وجود أهداف نقدية بحتة في ظل ربط توجهات السياسة النقدية بالمتغيرات الحقيقية، مع التركيز على تعبئة الموارد لتمويل البرامج المخططة، فجاء هذا المبدأ ليفصل السياسة النقدية عن الاقتصاد الحقيقي، وقد سمح الفصل بين هاتين الدائرتين بتحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- تحريك السوق النقدي وتنشيطه؛
- جعل النقود عنصرا نشطاً في الاقتصاد؛
- احتلال السياسة النقدية لمكانتها الفعلية كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

2.2. الفصل بين الدائرة النقدية وبين دائرة ميزانية الدولة: وبموجبه لم تعد الخزينة العمومية حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وهذا من شأنه تحقيق ما يلي:

- تقليص ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي، مع القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- تقليص التزامات الخزينة العمومية تجاه الاقتصاد؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات والمؤشرات النقدية.

3.2. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة الائتمان: كانت الخزينة العمومية ولغاية نهاية الثمانينات تلعب الدور الأساسي في تمويل الاقتصاد، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل انتقال الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وبموجب هذا القانون توقفت الخزينة العمومية عن منح القروض، ليقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من قبل الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض، مرتكزا في ذلك على مفاهيم الجدوى الاقتصادية الفعالة للمشاريع المطبقة.

4.2. إنشاء سلطة نقدية وحيدة: قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية مشتتة بين العديد من المستويات، فالخزينة تتصرف وكأنها سلطة نقدية، حيث تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وأيضا كما هو الحال بالنسبة لوزارة المالية، واحتكار البنك المركزي لوظيفة اصدار النقود فحسب، ومن أجل إلغاء هذا التشتت جاء هذا المبدأ، ومنه تم: إنشاء سلطة نقدية وحيدة (مجلس النقد والقرض) تنظيمها في إطار الدائرة النقدية وبالضبط في البنك المركزي، مع منح الاستقلالية اللازمة للبنك المركزي (بنك الجزائر) في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية، وتنظيم التداول النقدي في الاقتصاد.

[1]- مبروك رايس، **إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص ص: 275-278.

5.2. وضع نظام بنكي على مستويين: حيث ميز قانون 10/90 بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع مختلف عملياتها، كما أصبح يعتبر آخر ملجأ للإقراض وهذا للتأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي[1].

إن المبادئ السابقة حاولت رد الإعتبار للنظام المصرفي الجزائري بعيدا عن تدخلات وزارة المالية، من أجل ضمان فعالية الأداء لمختلف مكوناته دون الخلط بين الصلاحيات والوظائف.

ثانيا– أهم تعديلات قانون النقد والقرض 10/90: مع مرور الوقت وظهور الثغرات في قانون 10/90 كان لا بد من إجراء مجموعة من التعديلات، ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:

1. تعديل 2001: بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 10/90 معلما هاما في الإصلاح المصرفي والمالي وفي دعم السوق النقدية بالجزائر، إلا أنه على مدى عشر سنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، فصدر مرسوم رئاسي وهو الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90، حيث تم بموجبه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض، حيث تتألف أعضائه بالإضافة إلى الأعضاء القدامى من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم على أساس كفاءتهم في المجال الاقتصادي والنقدي، معينين بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة[2]، ومنه يلاحظ أن هذا التعديل مس الجوانب الإدارية لتسيير وإدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

2. تعديل 2003: بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والتي أكدت على عدم وجود أدوات للرقابة والإشراف على البنوك صدر الأمر 03/11 بتاريخ 26 أوت 2003 يعدل ويتمم قانون 10/90، والذي أكد على ضرورة تدخل الحكومة في المنظومة البنكية، حيث تم إضافة اثنين من الأعضاء في مجلس النقد والقرض، معينين من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية[3]، ويهدف هذا التعديل إلى تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، توفير حماية أفضل للمودعين، وبالتالي مضمون هذا التعديل ينص على تدعيم الرقابة والإشراف على البنوك وتوسيع دور الحكومة في ذلك.

3. تعديل 2004: ولقد تضمن العديد من الأوامر، منها:

– الأمر 01/04 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية (حيث كان رأس مال البنوك يقدر ب500 مليون د.ج في حين المؤسسات المالية رأس مالها يقدر ب100 مليون

[1]– خالد أحمد علي محمود، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2019، ص: 170.

[2]- fatma zohra Khelili, Mohamed Saoudi, **The Impact of Unconventional Financing on Bank of Algeria Independence**, Economic and Management Research Journal, Vol 15, No 01, Algeria, June 2021, P P : 116.

[3]- Amar KHALFAOUI & at, **EVALUATION OF THE EFFICIENCY OF ALGERIAN BANKS USING DATA ENVELOPEMENT ANALYSIS APPROACH (DEA),** Economic and Management Research Journal, Vol 16, No 02, Algeria, March 2022, P : 29.

د.ج وهذا حسب قانون النقد والقرض 10/90، وبموجب تعديل 01/04 أصبح رأس مال البنوك يقدر ب2.5 مليار د.ج و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية)*[1]؛

- الأمر 02/04 الصادر بنفس التاريخ، والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي والذي يتراوح بين 0% و15% كحد أقصى؛

- الأمر 03/04 الصادرة بنفس التاريخ، والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الذي تقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى شركة ضمان الودائع، وتهدف إلى تعويض المودعين في حال عدم حصولهم على ودائعهم من البنوك التي تم فيها ايداع أموالهم، ويكون ذلك بالعملة الوطنية[2]، ويودع الضمان لدى بنك الجزائر، وتساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي 1% (حسب منظمة التجارة العالمية) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة[3]. وبالتالي جاء هذا التعديل ضمن الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر بعد أزمة البنوك الخاصة من خلال تعديل 2003، حيث يهدف إلى إعادة تنظيم البنوك وتدعيم رأس مالها، وكذا تحديث أنظمة الدفع، ومتابعة العمليات البنكية وجعلها تتماشى ومستجدات القطاع المصرفي في دول العالم.

4. تعديل 2009: بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وخوفا من تأثر السوق النقدي في الجزائر لقد أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02/09 المؤرخ في 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدي، ويحدد هذا النظام بشكل خاص ما يلي:[4]

- الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية في الجزائر، وعقوبات هؤلاء الأطراف في حالة عدم احترامها؛

- الأوراق المؤهلة التي يقدمها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛

- عمليات بنك الجزائر في السوق النقدية، سواء تعلق الأمر بعمليات سياسة السوق المفتوحة، أو إعادة تمويل البنوك؛

- التسهيلات الدائمة التي تشهد تعزيزا في إرسالها التنظيمي بصفتها عمليات تتم بمبادرة البنوك، كأطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر؛

- تدخلات بنك الجزائر لإجراء المناقصات سواء العادية أو السريعة أو عن طريق العمليات الثابتة؛

---

* **سنة 2008**: أصبح الحد الأدنى لرأس مال البنوك يقدر ب10 مليار د.ج و500 مليون د.ج بالنسبة للمؤسسات المالية.

[1]- فضيلة زواوي وآخرون، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة الجزائرية خلال الفترة 1999-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، مارس 2021، ص: 82.

[2]- رايس مبروك، **مرجع سابق**، ص ص: 290-291.

[3]- فضيلة زواوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 83.

[4]- Rapports Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, 2013, PP : 111-112

– إجراءات عمليات السياسة النقدية الخاصة بحركة الأموال التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة.

5. تعديل 2010: نظرا لبروز اختلالات في السياسة النقدية المتبعة، صدر تعديل 04/10 بتاريخ 26 أوت 2010 والمعدل والتمم لقانون 10/90، متضمنا أحكام تتعلق بنسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في المؤسسات الوطنية العاملة في الجزائر، حيث أن مساهمة هذه الأخيرة تمثل 51% من رأس المال الإجمالي، إضافة إلى امتلاك الدولة سهم خاص في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يعطيها حق المشاركة في الهيئات الإجتماعية، دون أن يعطيها حق التصويت[1]. وقد جاء أيضا لتعزيز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوية الترسانة القانونية للاستقرار المالي كوظيفة أساسية لبنك الجزائر خاصة من حيث مراقبة المخاطر وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وأصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع في البنوك والمؤسسات المالية ومنه الكشف المبكر على نقاط الضعف، وفي هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية، بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي في إطار تحديث الخدمات المصرفية للبنوك لتتكيف مع مستجدات البيئة المصرفية الدولية[2]، وبالتالي جاء هذا التعديل لوضع قاعدة الإستثمار (49/51) الجديدة في مجال نشاط البنوك، وكذا تعزيز الرقابة المصرفية على البنوك الجزائرية وجعلها أكثر صلابة وقدرة على مواجهة مختلف المخاطر والأزمات.

6. تعديل 2014: صدر نظام رقم 14-01 بتاريخ 16 فيفري 2014، ويتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وقد نصت المادة 02 من هذا النظام على أن البنوك والمؤسسات المالية تحترم وبصفة رسمية مستمرة الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال بنسبة 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى. وفي مضمون نص المادة 03 من هذا النظام: يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القروض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل، كما جاء في نص المادة 04 من هذا النظام أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية تشكيل وسادة أمان بنسبة 2.5% من أموالها الخاصة القاعدية المرجحة بمخاطرها[3]. وبالتالي جاء هذا التعديل في إطار الالتزام بمقررات بازل الدولية.

7. تعديل 2017: صدر الأمر 10/17 بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم لقانون 10/90، جاء هذا التعديل بعد الضغوطات الكبيرة التي تعرضت لها الخزينة العمومية في الجزائر جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، والتي تسببت في تراجع حصيلة الجباية البترولية والتي تعد النصيب الأكبر إلى اجمالي الإيرادات العامة في ظل تزايد

[1]- فضيلة زواوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 84.

[2]– زهرة بودبوزة، راضية مصداع، **توجهات السياسة النقدية في الجزائر في اطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90: دراسة تحليلية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، مارس 2022، ص: 501.

[3]- Le Règlement N° 14-01 Du 16 **février 2014 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers.**

النفقات العامة ليتم التفكير في بدائل تمويلية جديدة ذات طبيعة تشريعية من أجل تخفيف الأعباء على صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، وذلك من خلال اللجوء إلى آلية طبع النقود لتمويل عجز الخزينة العمومية تحت مسمى التمويل غير التقليدي[1]، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثالث من هذا المبحث.

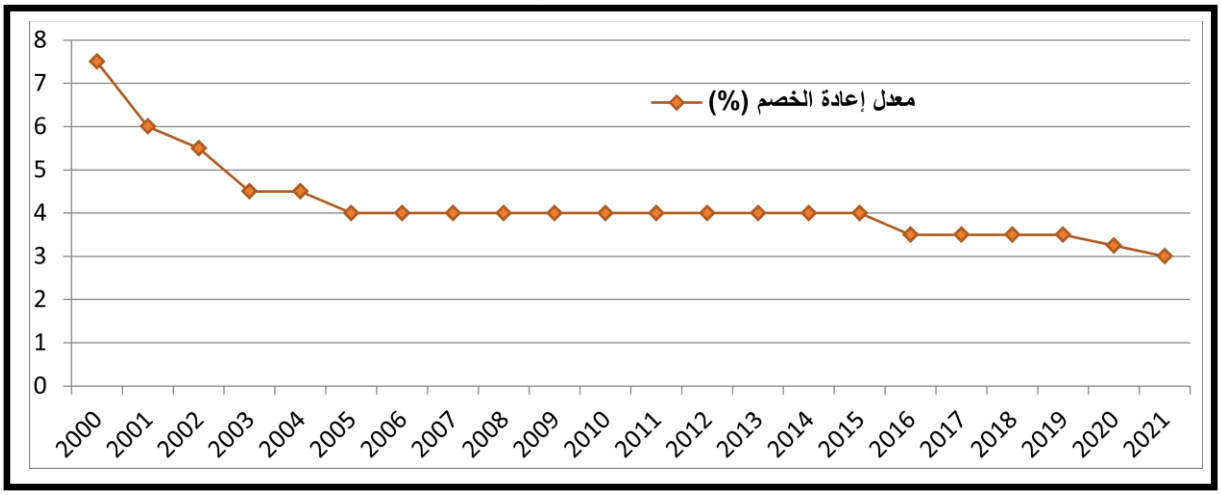
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد استخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية (التقليدية غير المباشرة والمستحدثة) للتحكم في السيولة المصرفية وتوجيهها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.

أولا– الأدوات التقليدية غير المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر: بعد صدور قانون 10/90، تم تفعيل العمل الحقيقي بالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، على الرغم من وجود هذه الأدوات في التشريع الجزائري قبل صدور هذا القانون، وقد استخدمت في إطار الرقابة الكمية على الائتمان، وهذه الأدوات هي:

1. معدل إعادة الخصم: قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان بنك الجزائر يتعامل على أساس المفاضلة في منح وتوزيع القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم لكل قطاع، بعد ذلك أصبح يتعامل بنظام التحديد الموحد لكل القطاعات معدل إعادة الخصم وكان ذلك مع بداية 1992، ويقوم مجلس النقد والقرض بتحديد كيفية وشروط ذلك، ولقد تم استخدامه كأداة لإعادة تمويل البنوك على نطاق واسع من قبل بنك الجزائر خلال فترة التسعينات[2]، وقد عرف معدل إعادة الخصم تطورات هامة، حيث شهد في التسعينات ارتفاع مستمر أين وصل إلى حدود 15% سنة 1993 بسبب انتهاج الجزائر لسياسة نقدية انكماشية صارمة بهدف الحد من الائتمان والتحكم في التضخم، ليعرف منذ بداية الألفية انخفاضات متتالية[3]، وهو يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–1): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (05)**.

[1]– زهرة بودبوزة، راضية مصداع، **مرجع سابق**، ص ص: 501–502.

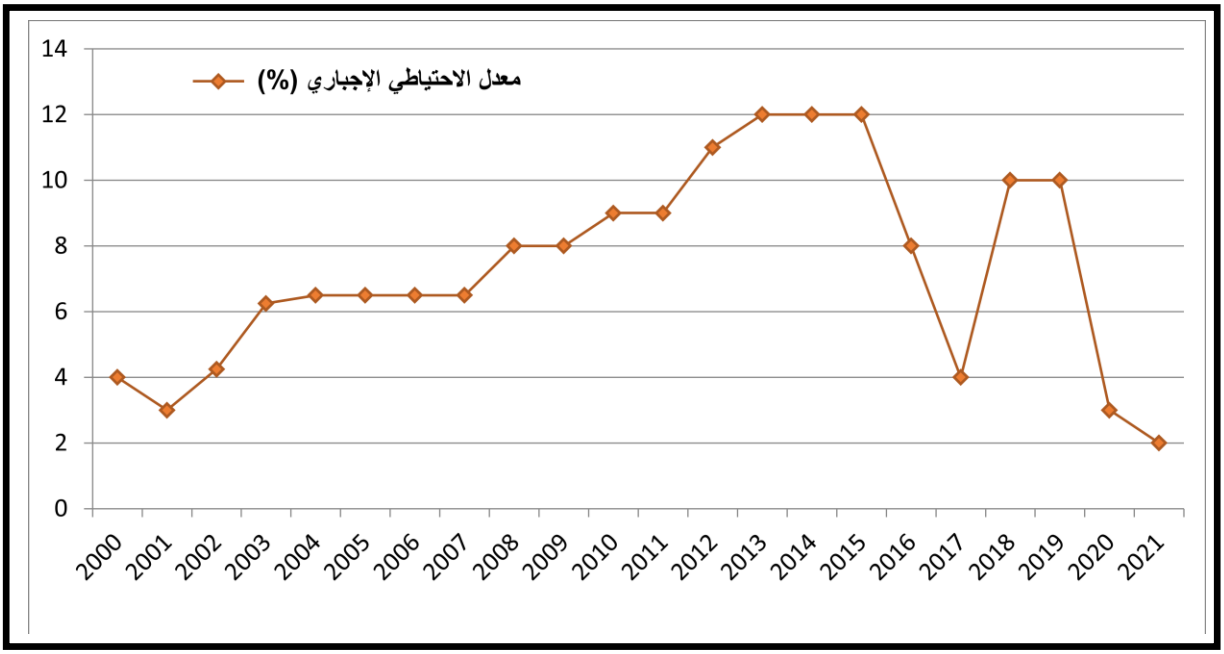
[2]- Amani Ismail, Naima Haddadji, **Evolution de la conduite de la politique monétaire en Algérie (1962-2017)**, Colloque National : Réformes du système bancaire algérien, opportunités, difficultés et défis, Université Abou Bakr Belkaid Tlemcen, le 12 mars 2020, P : 07.

[3]– زهرة بودبوزة، راضية مصداع، **مرجع سابق**، ص: 505.

يلاحظ من خلال الشكل السابق، أن معدل إعادة الخصم في إنخفاض مستمر، وهو يدل على الإتجاه التوسعي للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، حيث انتقل من 7.5 % سنة 2000 إلى 4% سنة 2005، ثم استمر بنفس المعدل خلال الفترة (2005-2015) وذلك بسبب تحسن الوضعية المالية للبنوك في فترة فائض السيولة، ليشهد بعد هذا الثبات إنخفاض بنسبة 0.5% أي وصوله إلى 3.5% بداية من سنة 2016، لينخفض بنسبة 0.25% و0.5% خلال سنتي 2020 و2021 على التوالي مقارنة بسنة 2016، وذلك كإجراء لحماية البنوك الجزائرية من تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي تسببت في تراجع السيولة المصرفية الجزائرية، وكذا تداعيات أزمة كورونا العالمية، وهنا استخدم معدل إعادة الخصم كأداة لأجل إعادة تمويل البنوك.

2. معدل الاحتياطي الإجباري: ويعكس نسبة الودائع في شكل رصيد دائم لدى البنوك التجارية والمجبرة على الاحتفاظ بها من قبل البنك المركزي (بنك الجزائر)، وقد حدد قانون النقد والقرض 10/90 في المادة 93 منه، أنه لا يجب أن يتعدى معدل الاحتياطي الإلزامي 28%، وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة 19-94 والتي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة 2.5% من إجمالي الودائع في شكل احتياطات لدى البنك المركزي[1]، والشكل التالي يبين تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر:

الشكل رقم (3-2): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (05)**.

[1] – فتيحة بن علية، صالح تومي، **تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية**، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، مارس 2020، ص: 56.

انطلاقا من الشكل السابق، يلاحظ أن معدل الاحتياطي الإجباري في ارتفاع وتزايد مستمر حيث انتقل من 04% إلى 12% خلال الفترة (2001-2015)، ويعكس رفع معدل الاحتياطي الإجباري التشدد من جانب بنك الجزائر للتحكم في السيولة البنكية وامتصاص الفائض منها، لينخفض بنسبة 08 % بين 2015 و2017، وذلك من أجل تشجيع البنوك على منح القروض والرفع من القدرات الإستثمارية بعد الركود المالي الذي سببته الصدمة النفطية لسنة 2014، ثم عاد للارتفاع من جديد خلال سنتي 2018 و2019 ليصل إلى 10%، لتقوم السلطات النقدية بتخفيضه إلى 03% و02% خلال سنتي 2020 و2021 على التوالي، كإجراء للخروج من حالة الركود الاقتصادي التي سببتها أزمة كورونا العالمية.

3. سياسة السوق المفتوحة: نص قانون النقد والقرض 10/90 على إمكانية تدخل بنك الجزائر في السوق النقدي لبيع وشراء السندات الحكومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض وذلك حسب حالة الاقتصاد، وطبقت عمليات السوق المفتوحة لأول مرة في الجزائر عام 1996 عندما قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية التي تتجاوز مدتها ستة أشهر، كما أن القانون لم يسمح بالتدخل في سوق أذونات الخزينة العمومية، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قوياً جدا وذو أهمية كبيرة في تمويل الاقتصاد الوطني[1].

وعموما، يتحكم بنك الجزائر في الأدوات السابقة لمحاربة التضخم خاصة والذي أصبح كهدف نهائي للسياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90.

ثانيا– الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر: من أهم أدوات السياسة النقدية المستحدثة في الجزائر ما يلي:[2]

1. آلية استرجاع السيولة بالمناقصة: تعد آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى أدوات السياسة النقدية المستحدثة من قبل بنك الجزائر لسحب فائض السيولة الذي عرفته الجزائر منذ بداية الألفية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبية، وقد دخلت هذه الأداة حيز التنفيذ منذ سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي الجزائري، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 02 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

2. تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: طبقت منذ سنة 2005، وتعبر عن توظيف فائض سيولة البنوك التجارية، وذلك في شكل قرض تمنحه هذه البنوك لبنك الجزائر، مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها بمعدل

[1]- فتيحة بن علية، صالح تومي، **مرجع سابق**، ص: 56.

[2]- فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000–2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، العدد 61-62، الجزائر، أفريل 2013، ص ص: 190-191.

فائدة ثابت يحدده هذا الأخير، وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالتالي تضمن هذه التسهيلة السيولة المصرفية عن طريق منح الائتمان للبنوك على أساس الضمانات، بالإضافة إلى أنها تمثل سقفاً لأسعار الفائدة قصيرة الأجل جدا للبنوك التجارية فهي تسهل أيضا الإيداع الدائم لودائع هذه البنوك لدى بنك الجزائر[1].

إن الأدوات المستحدثة هي التي استخدمها بنك الجزائر بكثرة خلال مرحلة فائض السيولة ليتراجع هذا الاستخدام تدريجيا خاصة مع الصدمة النفطية لسنة 2014، وتعتبر أدوات تعقيم نقدي* بحتة، على عكس الأدوات التقليدية التي لم يتوقف بنك الجزائر عن استخدامها خلال فترة الدراسة.

ثالثا– الأدوات المستخدمة في امتصاص السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014):

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر مع طفرة الإرتفاع الهائل في أسعار النفط فائضا كبيرا في السيولة المصرفية، وهو ما جعلها تستخدم أدواتها التقليدية والمستحدثة لامتصاص ذلك الفائض، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–1): نسب امتصاص السيولة المصرفية باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في الجزائر خلال الفترة (2002–2014)

السنوات	آلية استرجاع السيولة بالمناقصة (%)	تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة (%)	الاحتياطي الإجباري (%)
2002	54.22	-	45.78
2003	66.30	-	33.70
2004	71.70	-	28.30
2005	67.00	07.40	25.60
2006	41.10	41.80	17.10
2007	51.50	31.00	17.50
2008	37.90	48.30	13.80
2009	43.70	40.60	15.70
2010	42.10	38.90	19.00
2011	37.50	42.90	19.60

[1]- AMANI Ismail, Belkheir MAAMAR , **Réalisation des Objectifs, Conduite et Efficacité de la Politique Monétaire en Algérie (1990 – 2013)**, Revue d'économie et de finance, Vol 01, No 02, Algerie, Juin 2015, P : 31.

*__التعقيم النقدي__: هو تقنية تستخدمها السلطات النقدية (البنك المركزي) لحماية القاعدة النقدية من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تحمي السيولة المحلية من السيولة الأجنبية، وقد يكون هذا التعقيم داخلي أو خارجي، والهدف الأساسي من هذه التقنية هو الحد من الآثار التضخمية لرؤوس الأموال الأجنبية على الأساس النقدي.

2012	45.90	28.30	25.80
2013	49.60	17.60	32.80
2014	47.40	16.40	36.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Rapports Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, (2004. 2008. 2012. 2015).

ما يلاحظ من الجدول السابق أنه يمكن تقسيم نسب امتصاص السيولة المصرفية في الجزائر عبر الأدوات الموجودة في الجدول إلى مرحلتين أساسيتين، وهما:

- **امتصاص السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2002-2004)**: ما يلاحظ خلال هذه الفترة أن بنك الجزائر كان يعتمد بدرجة كبيرة على آلية استرجاع السيولة بالمناقصة، وبالتالي كانت هي الأداة الأكثر فعالية في امتصاص فائض السيولة المصرفية خلال هذه الفترة، حيث تجاوزت نسبتها 50% من إجمالي السيولة المسترجعة مقارنة مع أداة الاحتياطي الإجباري.

- **امتصاص السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)**: أمام الإرتفاع المتواصل للسيولة المصرفية طبق بنك الجزائر أداة نقدية مستحدثة جديدة منذ سنة 2005 والمتمثلة في تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، وقد بلغت نسبة السيولة المسترجعة بواسطتها 07.40 %، وخلال هذه السنة تم امتصاص نسبة 67.00% من إجمالي السيولة المصرفية بواسطة آلية استرجاع السيولة بالمناقصة وهي أعلى نسبة لها خلال الفترة (2002-2014)، ليبدأ الانخفاض التدريجي لاستخدمها خلال السنوات المتبقية لتصل إلى 47.40% سنة 2014، وكذلك الحال بالنسبة لتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة لتصل إلى 42.90% كأعلى نسبة لها سنة 2011 ثم 16.40% سنة 2014، عكس أداة الاحتياطي الإجباري والتي زاد الاعتماد عليها منتقلة من 25.60% خلال سنة 2005 إلى 32.80% و36.20% خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي، وعليه يمكن ترتيب الأدوات السابقة حسب دورها الكبير في امتصاص السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) على نحو الترتيب التالي: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة ثم تسيهلة الوديعة المغلة للفائدة ثم الاحتياطي الإجباري (الإلزامي).

وكخلاصة يمكن القول أن الفترة (2000-2014) تعكس الإتجاه الانكماشي للسياسة النقدية، وقد عمد فيها بنك الجزائر على امتصاص فائض السيولة المصرفية باستخدام الأدوات المستحدثة خاصة إلى جانب الأدوات التقليدية، في حين أن الفترة (2015-2021) قد حدث تغيير جذري في إدارة أدوات السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر والاتجاه نحو التوسع النقدي بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية خاصة عبر تعديل معدلي إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري، مع تبني آليات جديدة لضخ السيولة في الاقتصاد عن طريق سياسة السوق المفتوحة ولكن بأسلوب غير تقليدي.

المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي

بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي تسببت في احداث نقص كبير في الموارد المالية الكافية لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر وتغطية نفقاتها العامة المتزايدة، تم الاعتماد على آلية تمويل جديدة ذات طابع محلي تسمح بتوفير هذه الموارد المالية دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية تحت مسمى التمويل غير التقليدي.

أولا– مفهوم التمويل غير التقليدي: يندرج التمويل غير التقليدي في الجزائر ضمن أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، وتستعمل هذه الأخيرة لعلاج الأزمات والمشكلات المالية بما في ذلك مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة.

1. **تعريف التمويل غير التقليدي:** تنص المادة 45 مكرر من القانون 10/17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: بناء على اتفاق بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، وبغض النظر عن أي حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر وابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، وعلى أساس استثنائي ولمدة خمس (05) سنوات، بالشراء المباشر من الخزينة، الأوراق أو السندات المالية الصادرة عن هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:[1]

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛
- تمويل الدين العام الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

وتتوج هذه الآلية المستحدثة بإصلاحات هيكلية كبرى، لا سيما الاقتصادية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، وقادرة في نهاية التفعيل على تحقيق:[2]

- توازن خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

وبالتالي يتضح أن التمويل غير التقليدي هو أحد الآليات التمويلية المستحدثة من طرف الحكومة الجزائرية، تقوم على الشراء المباشر من قبل بنك الجزائر للسندات المصدرة من طرف الخزينة لتمويل نفقاتها العامة، وتمويل الدين العام الداخلي خاصة من أجل تسديد دين مؤسستي سونلغاز وسوناطراك*، وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار المكلف بتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص. وهذا من أجل تحقيق توازن كل من خزينة الدولة وميزان المدفوعات في نهاية فترة التنفيذ المحددة بخمس سنوات، والمراد بذلك التوازن هو التوازن الاقتصادي وليس المحاسبي وذلك بعد التأثير السلبي لصدمة النفط لسنة 2014 عليهما.

[1]- Abdelaziz METIDJI, **Le Trésor public et le soutien de la Banque Centrale**, Ouvrage collectif : Déficit budgétaire et problème de pérennisation des ressources financières du budget général de l'État en Algérie, Première édition, Laboratoire des politiques de développement et de prospective, Université de Bouira, 2020, P : 08.

[2]- fatma zohra Khelili, Mohamed Saoudi, **op cit**, p : 118.

*الخزينة العمومية هي التي تتحمل ديون مؤسستي سونلغاز وسوناطراك.

2. **خصائص التمويل غير التقليدي:** للتمويل غير التقليدي مجموعة من الخصائص منها:[1]

- **الطابع النقدي:** أي يكون في شكل نقدي يدخل إلى الحساب الجاري للخزينة العمومية مقابل سندات الخزينة المشتراة من قبل بنك الجزائر.

- **حديث النشأة:** حيث استخدم بكثرة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في الدول الكبرى وعلى رأسهم الو.م.أ.

- **عقد بين طرفين:** وهما المقرض (بنك الجزائر) والمقترض (الخزينة العمومية)، حيث تتعهد هذه الأخيرة برد المبلغ المقترض مع فوائده المستحقة.

- **مصدر تمويلي استثنائي:** حيث يعد مورد غير عادي تم الاعتماد عليه كآلية للتمويل من طرف الحكومة الجزائرية بصفة استثنائية ولأول مرة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90.

- **عملية مقننة محددة المدة:** بمعنى تم صياغته وإقراره من قبل الجهاز التنفيذي وطبق على بنك الجزائر، وهو ساري المفعول لمدة خمس سنوات.

- **الهدف:** يهدف التمويل غير التقليدي إلى تحقيق التوازن الداخلي أي توازن الموازنة العامة للدولة وتحقيق التوازن الخارجي من خلال توازن ميزان المدفوعات.

ثانيا– أسباب لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي: يمكن حوصلة الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي في أسباب اقتصادية وأخرى خاصة ببنك الجزائر.

1. **الأسباب الإقتصادية:** تتمثل في الآتي:

1.1. تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري: لقد أدى تهاوي أسعار النفط مع النصف الثاني لسنة 2014 إلى زعزعة أداء الإقتصاد الجزائري، حيث أثر سلباً على جميع مؤشراته، إذ تسبب في: تراجع الناتج المحلي الإجمالي، زيادة عجز رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة، تراجع كبير في السيولة البنكية واحتياطات الصرف الأجنبية (أين فقدت الجزائر ما يقارب 100 مليار دولار من احتياطات صرفها الأجنبية بين ماي 2014 وجويلية 2017)، وبالتالي جاء التمويل غير التقليدي لإعادة الاستقرار لهذه المؤشرات، وضمان استمرارية تمويل برامج التنمية الاقتصادية التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001، خاصة برنامج النمو الجديد (2015-2019) الذي تزامن تنفيذه مع الصدمة النفطية لسنة 2014[2].

---

[1]– صالح بضياف، **واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 10، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 24.

[2]– نور الدين بهلول، أسماء زغادنية، **اثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة (2017–2019)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2020، ص: 192-193.

2.1. تعاظم الدين العام الداخلي واستبعاد الدين العام الخارجي: مع ارتفاع نسبة الدين العام الداخلي إلى 20% أتبعت الجزائر آلية التمويل غير التقليدي لتمويل الدين العام الداخلي (سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي المصدرة سنة 2016، وسندات الخزينة المصدرة مقابل شراء ديون مؤسسة سونلغاز، وأوراق الخزينة الصادرة لصالح مؤسسة سوناطراك كتعويض عن فرق أسعار الوقود المستورد)[1]، ومن أجل استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ولكي لا يعاد سيناريو أزمة المديونية الخارجية لسنة 1986، والتي بقت الجزائر تسدد في فاتورتها حتى مطلع الألفية، ومنه تم تأييد اللجوء إلى استخدام السياسة النقدية غير التقليدية عبر التمويل غير التقليدي كونه الخيار الاستراتيجي في تلك الظروف لتجنب الاستدانة الخارجية [2]، ومما تجدر الإشارة إليه أن ارتفاع الدين العام الداخلي ليس سلبياً –أبرز مثال الو.م.أ– إلا إذا كان يعطل سيرورة العملية التنموية.

3.1. عدم فعالية الإجراءات المتخذة قبل تطبيق التمويل غير التقليدي في تجاوز آثار الصدمة النفطية لسنة 2014: قبل لجوء الجزائر إلى آلية التمويل غير التقليدي قامت بمجموعة من الإجراءات، منها:[3]

- تخفيض معدلي إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري؛

- **تخفيض قيمة الدينار الجزائري:** مما تجدر الإشارة إليه أن بنك الجزائر طبق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار لتحقيق أهداف مختلفة حسب ظروف كل فترة، فخلال الفترة الممتدة بين 2000 و2002 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري ب5% من أجل تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، وبالتالي تقليل نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، وبعد ارتفاعها خلال الفترة (2003–2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتعرف الفترة (2009–2010) انخفاضا من أجل كبح الواردات من المنتجات الأولية والغذائية، وذلك لحماية الاقتصاد الجزائري من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تسببت في تراجع أسعار النفط، وبعد ارتفاعها بشكل مؤقت سنة 2011 لتعرف خلال الفترة (2012–2016) منحى متناقص، إين ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بشكل ملفت في ظل إتباع الدولة لهذه السياسة من جديد كأحد الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة النفطية التي حدثت في منتصف 2014[4]؛

- محاولة رفع معدلات الضرائب (رفع معدل TVA من 17% إلى 19%) والرسوم على التحويلات العقارية؛

---

[1]- Hadjer OULD HENNI, **Deficit Budgetaire Et Financement Non Conventionnel En Algerie Budget Deficit And Unconventional Financing In Algeria,** Management & Economics Research Journal, Vol 01, No 02, Algerie**,** Juin 2019, P P : 17-18.

[2]– ناصر بوجلال، كمال ديب، **التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، جوان 2019، ص ص: 253–254.

[3]– فاطمة لعرابي، أحمد التجاني هيشر، **دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص: 80–81.

[4]- ليلى زغواني، **تمويل عجز الميزانية في الجزائر بعد الصدمة النفطية لسنة 2014: البدائل والسيناريوهات المطروحة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2022–2023، ص: 140.

- رفع رسوم استراد السيارات ورسوم الأجهزة الكهرومنزلية؛
- حظر الاستيراد وتشجيع المنتوج المحلي من أجل كبح الواردات.
- سندات القرض الوطني من أجل النمو أو القرض السندي، هو أحد أدوات الدين العام الداخلي بمدة اكتتاب تقدر بستة أشهر بمعدل فائدة محددة طبقاً لفترة السداد (مدة السداد ثلاث سنوات بمعدل فائدة 05%، ومدة السداد خمس سنوات بمعدل فائدة 05.75%)، تم إصداره يوم 17 أفريل 2016، وانقضت أجاله في 16 أكتوبر من نفس السنة، وبتحصيل 568 مليار د.ج؛
- الاقتراض الخارجي من بنك التنمية الافريقي مبلغ 900 مليون يورو، بمعدل فائدة 2% مستحقة الاسترداد في مدة 20 سنة مع تأجيل لمدة 5 سنوات.
- رفع أسعار الوقود.

ونتيجة لفشل هذه الإجراءات في خلق الموارد المالية الكافية في ظل ظروف الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 على وجه العموم، وفي ظل تعاظم العجز الموازني ووصول موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى الحد الأدنى (سيتم التطرق لهما بالتفصيل لاحقاً) على وجه الخصوص أصبح التمويل غير التقليدي ضرورة حتمية وليس خيرا اقتصاديا لاستعادة التوازنات الداخلية والخارجية للجزائر.

2. الأسباب الخاصة ببنك الجزائر: تتمثل فيما يلي:[1]

- الأدوات التقليدية للسياسة النقدية لم تصل إلى حدودها القصوى، ففي هذه المرحلة تقوم البنوك بإعادة خصم الأوراق المالية لدى بنك الجزائر، وهو ما يسمح لهم بالحصول على سيولة كبيرة؛
- معدل الفائدة للبنك المركزي بعيداً عن الصفر، مع توفر بنك الجزائر على هامش كبير فيما يخص الاحتياطات القانونية، ويخضع هذا الهامش لعدد من الشروط، حيث يجب التأكد من أن السيولة المصرفية التي ستصدر نتيجة إنخفاض هذا المعدل توجه بشكل فعال لتمويل الاقتصاد، لهذا يشترط وجود استجابة من طرف المستثمرين، وبما أن الجزائر تعتمد على الانفاق الاستثماري العام وليس الخاص فمن الصعب جدا أن تحدث هذه الاستجابة؛
- لا يمكن للبنك المركزي أن يلجأ مباشرة إلى السوق الأولية لإصدار سندات الخزينة، عبر عمليات التيسير الكمي، أي أنه هو عبارة عن نقود مصدرة دون مقابل، وبعبارة أخرى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم ومنه انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وبالتالي الأسباب الخاصة ببنك الجزائر لتطبيق آلية التمويل غير التقليدي متناقضة فيما بينها، خاصة مبرر عدم وصول السياسة النقدية التقليدية إلى حدودها القصوى بمعنى أنها لا تزال فعالة، مع توقعه لنتائج سلبية عند تطبيق هذه الآلية، وهذا يدل على شيء وحيد وهو أن بنك الجزائر أجبر على تطبيق التمويل غير التقليدي بقوة

[1] - Banque d'Algérie, **Point de situation sur le financement non conventionnel,** sur le site : **https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ financement_non_conventionnel.pdf,** avril 2019, Consulté le :05/01/2023.

القانون، ولكن يبقى السبب الرئيسي لاستحداث التمويل غير التقليدي هو نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2017 (سيتم توضيح ذلك فيما بعد).

3. شروط نجاح تطبيق آلية التمويل غير التقليدي: حتى تنجح عملية التمويل غير التقليدي التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية كخيار استراتيجي لتمويل عجز موازنتها العامة عبر طبع النقود، لا بد من توفر شرطين أساسيين:[1]

- **الشرط الأول:** ضرورة وجود تناسب بين كمية النقود المطبوعة والتقديرات التي تقدم من طرف المسؤولين عن التنمية بالجزائر، فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتج عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالزيادة في الدخول التي تصاحب عملية التنمية.
- **الشرط الثاني:** التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، بمعنى أخر توجيه كمية النقود المطبوعة لتمويل نفقات التجهيز بدلا من نفقات التسيير، مع التركيز على القطاع الخاص بدلا من القطاع العام، لأن التوجيه الكامل لهذه الموارد للقطاع العام يؤدي حتماً إلى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضع الإقتصادي الذي تعيشه البلاد.

ونتيجة لعدم توفر هذه الشروط في الاقتصاد الجزائري يعتبر تطبيق آلية التمويل غير التقليدي بمثابة مجازفة حقيقية بهذا الاقتصاد، والتي سيتم تسديد فاتورتها في المستقبل المتوسط والطويل، وعليه فالإصدار النقدي دون مقابل يعتبر أحيانا ضروريا كمصدر أساسي لاستمرار عملية التنمية، ولكن يشترط لنجاحه توجيه هذا الإصدار لقطاعات منتجة تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني فيما بعد، وقد طبقت هذه السياسة في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد السواء ومن بينها الجزائر.

المبحث الثالث: واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعني إيجاد التوليفة المثلى التي تسمح بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بفعالية تامة، ومن أجل الوصول لذلك لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات والترتيبات المؤسسية، حيث يختلف مستوى التنسيق بين هاتين السياستين من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد والظروف التي يمر بها، كما أن درجة التنسيق ونوعية الدمج تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، أي أن توليفة المزج بين السياستين المالية والنقدية لا تتميز بالثبات، وبالنسبة للجزائر كان هذا التنسيق محدد بموجب قانون النقد والقرض من ناحية وتقلبات أسعار النفط من ناحية أخرى.

المطلب الأول: الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

لقد تولى قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته المختلفة وضع وضبط الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

---

[1]- بسمة حسان اسماعيل، محمد إميد، **الأدوات غير التقليدية للبنك المركزي: الجزائر أنموذجا**، Journal of Humanities and Social Sciences Studies، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، مارس 2023، ص: 92.

أولا– درجة إستقلالية بنك الجزائر: لقد شهدت درجة استقلالية بنك الجزائر العديد من التطورات تبعا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وكذا اختلاف طبيعة العلاقة بين هذا البنك والخزينة العمومية.

1. أهم مؤشرات استقلالية البنك المركزي: من الشروط الأساسية للدلالة على وجود التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو استقلالية البنك المركزي، وفقا لدراسة (Cukierman1992)، قسم مؤشرات هذه الاستقلالية إلى أربعة مجموعات أساسية:[1]

– **المجموعة الأولى:** تتعلق بمدة وكيفية تعيين الرئيس التنفيذي للبنك المركزي (المحافظ) وكذا إقالته، ويرمز له بالرمز (CEO) وحدد له وزن نسبي قدر ب0.20.

– **المجموعة الثانية:** متغيرات تتعلق بمدى قدرة البنك المركزي في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، ويرمز لها بالرمز (Pf)، ووزنها 0.15.

– **المجموعة الثالثة:** وتضم الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي يسعى البنك المركزي للوصول إليها، ومما تجد الإشارة إليه أنه كلما تعددت أهداف البنك المركزي فقد جزء من استقلاليته وهدفه نحو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، ويرمز لها بالرمز (Obj)، وهي ذات وزن يقدر ب0.15.

– **المجموعة الرابعة:** تتعلق بالقيود المفروضة على قدرة الحكومة للاقتراض من البنك المركزي، حيث تأخذ هذه القيود أشكال مختلفة، مثلاً قيود على الحجم، آجال استحقاق القروض، أسعار الفائدة، تسقيف القروض...الخ، ويرمز لها بالرمز (Lm)، وتشمل كل من:

- حدود الإقراض غير المورق (Lal): 0.15.
- حدود الاقراض المورق (Lls): 0.10.
- الجهة المكلفة بمراقبة آجال القرض (Idec): 0.10.
- المقترضون الذين يمكنهم الاقتراض من البنك المركزي (Iwidth): 0.05.

انطلاقا من هذه المؤشرات يمكن حساب درجة استقلالية البنك المركزي حسب الأوزان السابقة، بالإضافة إلى المؤشرات السابقة هناك من يعتبر الإستقلالية المالية أحد مؤشرات استقلالية البنك المركزي وكذا المساءلة والشفافية من خلال نشر التوقعات واصدار المعلومات الخاصة بالسياسة النقدية والتي ظهرت مع تطور استقلالية البنوك المركزية[2]، حيث أن الإشكالية التي تثيرها استقلالية البنك المركزي هي مدى قدرة الرأي العام على مراقبة السياسة النقدية بصورة كافية، ومدى قدرة اخضاع مسؤولي هذا البنك للمساءلة، لهذا سعت بعض الدول إلى إعداد نظام مراقبة ومساءلة[3].

---

[1]– ليلى معمري، سمير يحياوي، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، جوان 2017، ص ص: 62-63.

[2]- Crowe C. Ellen E. Meade, **Central Bank Independence and Transparency: Evolution and Effectiveness**, IMF Working Paper, WP/08/119, May 2008, PP : 04, 12.

[3]– عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص:97.

2. تطبيق مؤشرات الإستقلالية على بنك الجزائر: يمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

1.2. تعيين وإقالة محافظ بنك الجزائر ونوابه المساعدين: نصت المواد 13 و14 على الترتيب من الأمر 11/03 على ما يلي: "يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، ويعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية"، "تتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية وكل وظيفية حكومية وكل وظيفة عمومية وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة نائب المحافظ"[1]، كما نصت المادة 22 من القانون 10/90 على ما يلي "يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، تتم اقالة المحافظ ونواب المحافظ في حالة العجز الصحي المثبت قانونيا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية "[2]، وبنك الجزائر له هيئات رقابية بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض: تتمثل هذه الهيئات في:[3]

- **اللجنة المصرفية:** مهمتها مراقبة البنوك والمؤسسات المالية من خلال توقيع الجزاءات الإدارية في حال مخالفة قوانين النشاط المصرفي، كما تقوم بأعمالها بناء على الوثائق المستندية أو الزيارة الميدانية، وهو ما يسمح لها بإعطاء حكم حول السياسة المتبعة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ولا يمكن أمامها التحجج بالسر المهني.

- **مركزية المخاطر:** تتولى جمع أسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة هذه الأخيرة والسقوف المعتمدة، المبالغ المسحوبة، الضمانات الممنوحة من قبل المصارف والمؤسسات المالية، وتستشار عن منح القروض عندما يطلب من الشخص قرضا، لأن هدفها عدم تركيز القروض في يد جهة واحد.

- **مركزية عوارض الدفع:** عند حدوث مشاكل متعلقة بالقروض المسترجعة، تقوم هذه المركزية بتنظيم هذه الحوادث، فتنشر قائمة تشمل العملاء الممنوعين من التعامل معهم وتبلغها للوسطاء الماليين.

- **مركزية الموازنات:** تتبع الأوضاع الاقتصادية عن طريق الإحصائيات في مجال النقد والقرض وميزان المدفوعات والاستدانة الخارجية وتبلغ الوازرة المالية بذلك لاتخاذ القرارات المناسبة.

- **جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون رصيد:** ودوره ضبط وسائل الدفع، من خلال فرض قيود على استخدام هذه الوسيلة، وتبليغ ذلك للوسطاء الماليين في حال الإخلال بشروطها القانونية.

2.2. تدخل الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها: نصت المادة 36 من الأمر 11/03 على ما يلي: "تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانوني ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية النقدية، ويمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد، ويحق له أن يطلب

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادتين 13، 14 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني والخمسين، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، ص: 04.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 22 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد السادس عشر، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، ص: 523.

[3]- مريم مهني، **علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية (السياسة النقدية والسياسة المالية)**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص: 92-93.

من البنوك والمؤسسات المالية وكذا الإدارية المالية أن تزوده بكل الإحصائيات والمعلومات التي يرى فائدة منها لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية والنقد والقرض وميزان المدفوعات والاستدانة الخارجية ويحدد كيفيات عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها، إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها"، كما نصت المادة 63 من الأمر 11/03 على ما يلي: "يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة (10) أيام لطلب تعديلها قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها"[1]، وما يلاحظ أن هناك درجة كبيرة من الاستشارة بين بنك الجزائر والحكومة، حيث أن محافظ بنك الجزائر يطلع وزير المالية بكل الأنظمة المتعلقة بالجانب النقدي.

3.2. الأهداف النهائية لبنك الجزائر: نصت المادة 55 من قانون 10/90 على ما يلي "تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي للنقد"[2]، والمادة 35 من الأمر 11/03 "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للبلاد"[3]، والمادة 02 (35) من الأمر 04/10 "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"[4]، وما يلاحظ مما سبق أن بنك الجزائر اتبع نظام الأولويات في بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث كان يهدف قبل صدور الأمر 04/10 إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع ثم الاستقرار الداخلي والخارجي، ولكن منذ صدور الأمر 04/10 أصبح الهدف الأولي لبنك الجزائر هو استقرار المستوى العام للأسعار، ثم يأتي النمو والاستقرار النقدي والمالي فيما بعد، وهذا يدل على جهود بنك الجزائر من أجل ضمان عدم التعارض بين الأهداف النهائية لسياسة النقدية في الجزائر.

4.2. الإستقلالية المالية والمساءلة: نصت المادة 09 من الأمر 03/11[5] والمادة 02 (09)[6] من الأمر 04/10 على أن "بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة"، كما نصت المادتين 30 و31 من الأمر 03/11 على التوالي على ما يلي "ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا حول التطور الاقتصادي والنقدي للبلاد،

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادتين 36، 63 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص ص: 07، 11.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 55 من القانون 10/90المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص: 527.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 35 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص: 07

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 02 (35) من القانون 04/10 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد الخمسين، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص: 11.

[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 09 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص: 04.

[6]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 02 (09) من القانون 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص: 11.

ويتضمن على الخصوص العناصر المطلوبة للفهم الجيد للسياسة النقدية، ويقضي هذا التقرير إلى تقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني ويكون متبوعا بنقاش"، وهو ما يسمح للرأي العام التعرف على واقع السياسة النقدية في الجزائر كل سنة، "يرسل بنك الجزائر إلى الوزير المكلف بالمالية وضعية حساباته المقفلة في نهاية كل شهر، وتنشر هذه الوضعية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"[1]، وبالتالي يمكن القول إلى حد ما أن بنك الجزائر يتمتع بالاستقلالية المالية والمساءلة، دون اظهار كل توجهات السياسة النقدية لكي لا تفقد فعاليتها.

3. سياسة استهداف التضخم كتعزيز لاستقلالية بنك الجزائر: تعكس سياسة استهداف التضخم الإعلان الرسمي الكمي أو الرقمي للجمهور على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو معدل التضخم المنخفض والمستقر، أي يضمن استقرار الاقتصاد الكلي[2]، وباعتبار أنه كلما تعددت أهداف البنك المركزي فقد سيطرته على التحكم في ظاهرة التضخم وفقد استقلاليته، فقد اتجهت الجزائر إلى تبني سياسة استهداف التضخم خلال السنوات الأخيرة، وبالتحديد مع الإعلان الرسمي أن الهدف الأول لبنك الجزائر هو استقرار المستوى العام للأسعار بموجب تعديل قانون النقد والقرض 04/10 من خلال نص المادة 02 (35) قصد التقليل من شدة الضغوط التضخمية عن طريق التحكم في معدلات التضخم وضبطها، ومن أجل التخلص من الآثار السلبية للتضخم على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل المبررات الأساسية لاتباع الجزائر هذه السياسة فيما يلي:[3]

- عدم قدرة بنك الجزائر على تحقيق استقلاليته في ظل تعدد الأهداف؛
- عدم مصداقية السياسة النقدية وغياب عنصر الشفافية تماما؛
- معاناة الجزائر من التضخم المستورد باعتبارها دولة تعتمد في تحقيق أمنها الغذائي على الخارج؛
- نمو كبير في الكتلة النقدية في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- أن كبح معدلات التضخم في الدعم الحكومي للسلع والخدمات أمر جد حساس، لذلك يفضل عدم استهداف التضخم بالرقم القياسي للأسعار CPI كونه يشمل سلعا مدعمة كالطاقة والسلع الغذائية الضرورية.

إن سياسة استهداف التضخم في الجزائر لم تكن بالفعالية المطلوبة منذ تبني آلية التمويل غير التقليدي، حيث تم توجه اهتمام السياسة النقدية لتمويل عجز موازنتها العامة على حساب ضمان استقرار المستوى العام للأسعار (وسيتم توضيح ذلك احصائيا في الفصل التطبيقي الموالي).

ثانيا– العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية وفق قانون النقد والقرض 03/11 و10/17: إن العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية في الحقيقة تعكس درجة الهيمنة المالية أو الهيمنة النقدية في تمويل الاقتصاد وتحقيق الأهداف من جهة، ومدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة من جهة أخرى.

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادتين 30 و31 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص: 07.

[2]- Hamza FEKIR, **Inflation targeting and credibility of central banks: what for the bank of Algeria?**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 05, No 01, Algeria, March 2022, P : 55.

[3]– الطاهر جليط، الهام لحام، **تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص: 44.

1. العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية وفق قانون النقد والقرض 11/03: يمكن توضيح علاقة الخزينة العمومية ببنك الجزائر وفق قانون 10/03 والمتعلق بالنقد والقرض من خلال نصوص مواده الآتية:[1]

- نصت المادة 38 من قانون 11/03 على: المقابلات التي يقوم في ظل وجودها البنك المركزي بإصدار نقدي جديد، والممثلة في: الذهب النقدي والعملات الأجنبية، سندات الخزينة والتي يقوم البنك المركزي بشرائها من خلال سوق ما بين البنوك، والسندات المقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

- نصت المادة 45 من قانون 11/03 على: أنه يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد أو يشتري أو يبيع على وجه الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات، أي أن التقييد الوحيد لهذا التدخل يتمثل في الشروط التي يضعها مجلس النقد والقرض، كما يرخص لبنك الجزائر.

- كما نصت الفقرة الأولى من المادة 46 من قانون 03/11: على أنه: يمكن لبنك الجزائر أن يقرض الخزينة العمومية على أساس تعاقدي بأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، أي أن الخزينة العمومية يمكن أن تلجأ للبنك المركزي للحصول على تسبيقات بقيمة 10% من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية على أن يكون أجل استحقاق هذه الأموال خلال 240 يوم متتالية أو غير متتالية، وتفضي المكشوفات المرخص بها إلى تقاضي عمولة إدارة تحدد نسبتها وكيفياتها بالاتفاق مع الوزير المكلف بالمالية، ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية، وقد تم التساهل نسبياً في هذه القاعدة الصارمة بموجب الفقرة الثانية من نفس المادة، حيث نصت على ما يلي: يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا للتسيير النشط للدين العمومي الخارجي.

مما سبق يتضح أن نصوص مواد القانون 11/03 المعدل والمتمم لقانون 10/90 حاولت ضبط العلاقة بين البنك المركزي (بنك الجزائر) والخزينة العمومية، بحيث لا يمكن لهذه الأخيرة الحصول على تسبيقات إلا في حدود السقف المحدد من ناحية وفي ظل وجود مقابلات للنقود المصدرة من ناحية أخرى، وهذا يعكس إلى حد ما استقلالية بنك الجزائر عن الخزينة العمومية قبل صدور قانون 10/17، على اعتبار أن هذه الإستقلالية ليست مطلقة وانما استقلالية نسبية.

2. العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية وفق قانون النقد والقرض 10/17: مع الضغوطات التي تعرضت لها الخزينة العمومية في ظل الضائقة المالية بسبب تراجع حصيلة الجباية البترولية نتيجة الصدمة النفطية

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المواد 38، 45، 46 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص ص: 07-08.

لسنة 2014، صدر قانون 10/17 والذي يعدل ويتمم خاصة مضمون المادتين 45 و46 من الأمر 03/11، وأصبحت بناء عليه علاقة بنك الجزائر بالخزينة العمومية كما يلي: [1]

– تم إلغاء سقف التسبيقات المعتمد، على خلاف الفترة التي تسبق هذا التعديل، حيث أصبح بإمكان الخزينة العمومية الاقتراض عبر طرحها لسندات الخزانة لشرائها من قبل بنك الجزائر دون مرورها على الدائرة المصرفية، أي يقوم بشرائها مباشرة من السوق المالي الأولي، وبذلك يقوم بالتمويل المباشر للخزينة العمومية.

– قبل صدور قانون النقد والقرض 10/17 كان بنك الجزائر يكتتب فقط في الأوراق المالية عالية الجودة، باعتباره متعاملاً اقتصاديا مستقلا يدير السوق النقدي وفق قواعد الإستثمار المعمول بها، وعلى أساس حسابات اقتصادية دقيقة، إلا أنه بعد صدور قانون 10/17 تخلص بنك الجزائر من هذه الشروط وأصبح يشتري هذه الأوراق بغض النظر عن جودتها أو معدل المخاطر المرتبطة بها ودون مراعاة الحسابات الاقتصادية، والسعي فقط نحو توفير السيولة المناسبة لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر.

– في إشارة واضحة لسياسة الإصدار النقدي دون مقابل (التمويل غير التقليدي)، والتي تقضي بتوجيه هاته الكتلة النقدية المطبوعة في ظل هذا التعديل على وجه الخصوص إلى تمويل الموازنة العامة السنوية لسنة 2018 ولمدة خمس سنوات متتالية، على أن تبقى كيفية تطبيق هذه السياسة للبنك المركزي (بنك الجزائر) بالتنسيق مع الخزينة العمومية للتنظيم، وكيفية طرح هاته الكتلة في الإقتصاد الوطني متروكة للظروف المحيطة بتطبيق هاته السياسة، حتى لا يكون الاقتصاد الوطني أمام إشكالية قدراته الاستيعابية لهاته الكتلة النقدية التضخمية التي تم ضخها في الاقتصاد، والتي سوف توجه بالدرجة الأولى إلى القطاع غير الإنتاجي، وهو ما يطرح إشكالية الإرتفاع الحاد لمعدلات التضخم على المدى المتوسط والطويل[2].

ومنه يمكن استنتاج أن تعديل 10/17 هو تعديل ظرفي وهدم للمبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض 10/90 خاصة "مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وبين دائرة ميزانية الدولة"، حيث أصبحت بموجبه علاقة التمويل بين بنك الجزائر والخزينة العمومية علاقة مباشرة ولا يحكمها أي قيد، وهو ما يعني المساس باستقلالية بنك الجزائر من ناحية وتزايد التزاماته تجاه الاقتصاد من ناحية أخرى.

ثالثا– لجنة التنسيق في الجزائر: تتشكل هذه اللجنة من مسؤولي بنك الجزائر والخزينة العمومية، تعمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر وفق الظروف التي يمر بها اقتصادها، مع اختلاف خصائصها من مرحلة إلى أخرى، لتحديد مستوى معين ومناسب من التنسيق والتكامل بين السياستين والذي يضمن تحقيق

[1]- Mustapha BOUAKEL, Naima LABIAD, **L'Efficacité de la Gestion de la Masse Monétaire dans le Cadre du Financement non Conventionnel Etude Analytique de la Période 2011-2022**, Journal of Financial, Accounting and Managerial studies, Vol 05, No 09, Algerie, Juin 2018, P : 113.

[2]– محمد هاني، ياسين مراح، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون قانون 17–10**، مجلة المدار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، مارس 2018، ص: 136.

التوازنات الاقتصادية الكلية[1]، في ظل منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر والتعاون والتشاور بين هاتين السياستين، لوضع ميثاق يكون بمثابة جزء مهم من آلية التنسيق، وركيزة أساسية لخطوط إرشادية وواضحة للتفاعل الديناميكي بين السياستين المالية والنقدية، ويعتبر بنك الجزائر العون المالي للدولة بالنسبة لجميع عمليات الصندوق والعمليات المصرفية ويتولى مسك الحساب الجاري للخزينة العمومية، ويقوم بكافة العمليات المتعلقة بهذا الحساب مجانا، حيث ينتج الرصيد الدائن للحساب الجاري فوائد بنسبة 1% مقارنة بنسبة الرصيد المدين، ويحدد هذه النسبة مجلس النقد والقرض، كما يتولى توظيف القروض المصدرة والمضمونة من قبل الدولة لدى الجمهور، ويقوم بدفع قسائم السندات التي تصدرها الدولة بالتعاون مع الصناديق العمومية، بالإضافة إلى توليه الخدمة المالية بالنسبة للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وتوظيف قروضها ودفع قسائم السندات المالية التي تصدرها[2]، وفي ظل تعاظم هذا الدور يصعب فصل بنك الجزائر عن الحكومة، وعلى العموم فلقد عملت هذه اللجنة على تحقيق درجة معتبرة من التنسيق بين هاتين السياستين في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، إلا أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 حدث تضارب وصراع كبير بين توجهات وأهداف السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

رابعا– مجلس العملة في الجزائر: قامت الجزائر بإنشاء مجلس النقد والقرض بموجب قانون 10/90 كما سبق وتم الإشارة إلى ذلك، وهو المكلف بالإشراف على العملة الوطنية، ويعتبر السلطة النقدية الوحيدة في بنك الجزائر، وبموجب المادة 62 من الأمر 03/11 هو المسؤول عن:[3]

- إصدار النقد مع تحديد كيفية استخدامه، وفي هذا الإطار يحدد هذا المجلس الأهداف النقدية لا سيما فيما يتعلق بالمجمعات النقدية (الكتلة النقدية)؛
- وضع قواعد الوقاية في سوق النقد، ويتأكد من نشر المعلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال؛
- تحديد شروط اعتماد وفتح البنوك والمؤسسات المالية المحلية ومكاتب التمثيل الأجنبية، وشروط ممارسة المهنة المصرفية، المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام، مع السهر على حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن؛
- تحديد المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على المستوى الدولي؛
- تنظيم وضبط سوق الصرف، من خلال تحديد أهداف سياسة سعر الصرف، وتسيير احتياطات الصرف؛

---

[1]– أسماء صوان، **أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020، ص: 224.

[2]– شريف عمروش، **طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 15، الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 202.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 62 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق**، ص ص: 10-11.

ويستمع هذا المجلس إلى الوزير المكلف بالمالية بناء على طلب من هذا الأخير، كما تستشرف الحكومة المجلس كلما تداولت مسائل تتعلق بالنقد والقرض أي المسائل التي يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي للبلاد.

خامسا– مدى تطور وعمق السوق المالي (بورصة الجزائر): إن تطور السوق المالي يلعب دورا كبيرا في تحقيق درجة التنسيق المطلوبة بين السياستين المالية والنقدية.

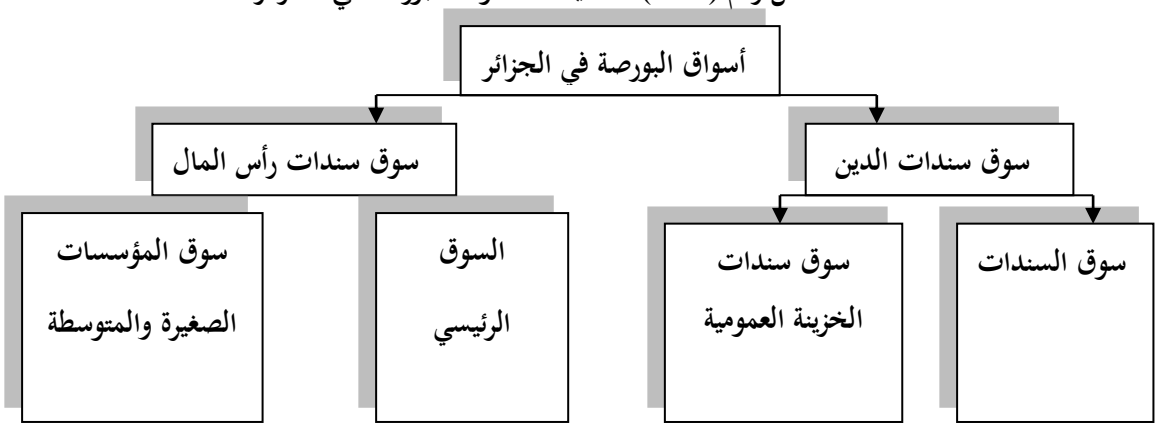
1. تعريف بورصة الجزائر: بدأ تنظيم بورصة القيم المنقولة في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 10/93 الصادر بتاريخ 23 ماي 1993، والذي يوضح مهام وأعضاء ودور مختلف الهيئات العاملة في هذه البورصة، وتشمل كل من إدارة شركة القيم المنقولة (SGBV)، ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)[1]، وأما عن المتدخلون في بورصة الجزائر فيمكن توضيحهم من خلال التالي:[2]

– **وسيط عمليات البورصة**: وهو شخص طبيعي أو معنوي متخصص في مجال شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة، وقد منحت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة الاعتماد لعدد من الشركات من أجل ممارسة أنشطة الوسطاء في عمليات بورصة الجزائر.

– **المتعاملون**: يسمح التشريع الجزائري للأشخاص الطبيعيين بالتدخل في بورصة الجزائر لاستثمار أموالهم وتسييرها مباشرة من قبلهم، عن طريق لجوئهم إلى الوسطاء في عمليات البورصة من خلال الوكالة، أو المساهمة (أي الإستثمار) في هيئات التوظيف الاجتماعي للقيم المتداولة وتسيير ما تم استثماره بشكل غير مباشر.

2. أسواق البورصة في الجزائر: يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–3): تقسيمات أسواق البورصة في الجزائر



Source : fatima zohra Saidi, **Financing companies through listing on the stock exchange. a case study of the Algeria Stock Exchang**, Economics Financial Banking & Management Journal, Vol 11, No 02, Algeria, Décember 2022, P : 488.

يتضح من الشكل السابق أن أسواق بورصة الجزائر تقسم إلى سوقين أساسيين: الأول سوق سندات الدين والذي يشمل: سوق السندات التي تصدرها الشركات ذات الأسهم، وسوق سندات الخزينة العمومية الذي تم

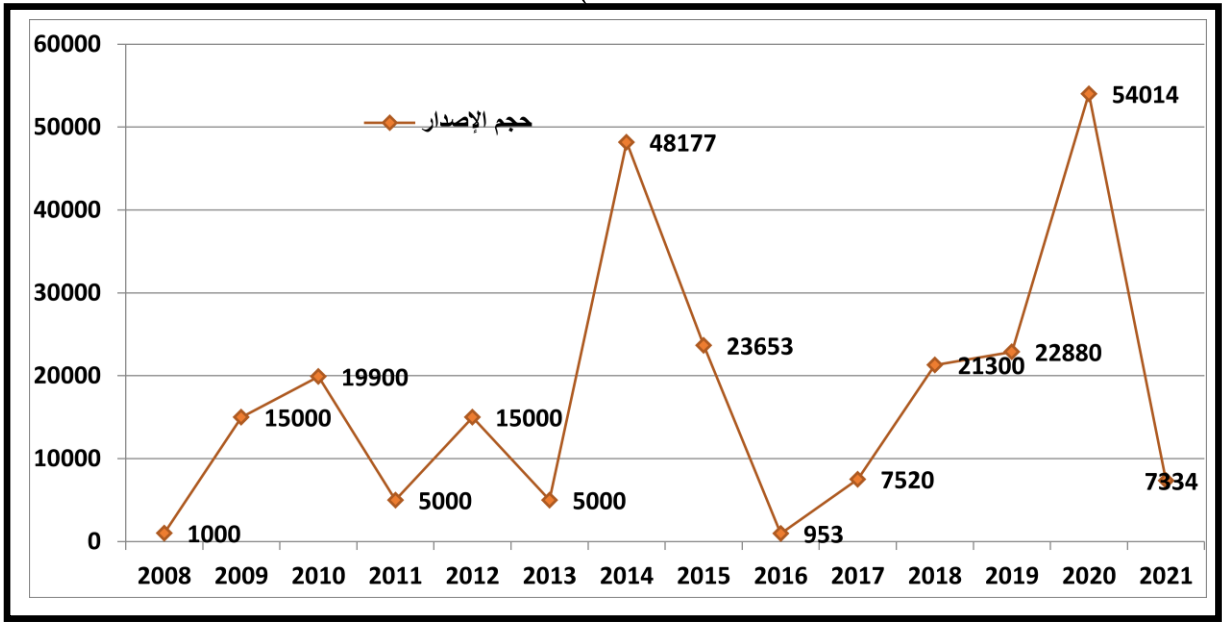
[1]- Mohamed Amine Dendan**, Towards reviving the Algiers Stock Exchange under the development of the Islamic financial industry**, Beam Journal of Economic Studies, Vol 06, No 01, Algeria, March 2022, P : 611.

[2]– فريدة بن شنهو، **واقع السوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص: 59–60.

إنشاؤه سنة 2008، أما الثاني سوق سندات رأس المال فيقسم إلى: السوق الرئيسية والموجهة للمؤسسات الكبرى على رأسها (مؤسستي سونلغاز وسوناطراك، مجمع صيدال...الخ)، وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي انشئ عام 2012.

3. تطور حجم اصدار سندات الخزينة العمومية المدرجة في بورصة الجزائر: باعتبار أنه تم انشاء سوق سندات الخزينة العمومية في الجزائر سنة 2008، فإنه يمكن توضيح حجم إصدار سندات الخزينة العمومية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2021) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور حجم اصدار سندات الخزينة العمومية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2021)



Source : Site de la **Bourse d'Algérie**, sur le site **:** https://www.sgbv.dz/ar/?page=oat, Consulté le : 27/08/2023.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم اصدار سندات الخزينة العمومية المدرجة في بورصة الجزائر سجل أقل حجم خلال سنة 2008 بحكم أنه تم أنشاء سوق سندات الخزينة العمومية خلال هذه السنة، وأيضا في سنة 2016 وهذا بعد انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014، كما سجل أعلى ارتفاع خلال سنتي 2014 و2020 على التوالي ليعاود الانخفاض خلال سنة 2021، وما يلاحظ أن حجم اصدار سندات الخزينة العمومية المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة (2016-2020) في تزايد مستمر، وهذا ما يدل على محاولة الجزائر الاعتماد على البورصة في توفير التمويل الضروري للخزينة العمومية.

4. التحديات التي تعرقل أداء بورصة الجزائر: تواجه بورصة الجزائر مجموعة من التحديات، والتي تنعكس مباشرة على نشاطها ودرجة تطورها، ومن بين هذه التحديات ما يلي:[1]

[1] – رزيقة مخوخ، **تحديات تطور بورصة الجزائر والحلول المدرجة للخروج بتفعيلها**، مجلة اقتصادات المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص: 268، 269، 273، 274.

- **معدل التضخم:** إن الأفراد يفضلون اقتناء الأصول الحقيقية بدلا من الأصول المالية، نظراً لوجود علاقة عكسية بين الإستثمار المالي والتضخم، أي كلما زاد التضخم كلما قلت العوائد المتأتية من هذا الإستثمار.

- **عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وتدعيم المؤسسات الريعية:** باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز فإن معظم الشركات التي تتمحور على قيمة سوقية كبيرة هي شركات تابعة لقطاع المحروقات.

- **قوة السوق الموازية:** أي أن جزء كبير من السيولة لا يتم تداوله في السوق الرسمية وإنما يتم تداوله في السوق الموازية.

- **عدم تنوع الأوراق المالية:** وهو ناتج قلة الشركات المدرجة من ناحية وعدم تنوع أنشطتها من ناحية أخرى.

- **عدم ملائمة التشريعات القانونية:** حيث لا تزال التشريعات القانونية المتعلقة بعزل واستخلاف المديرين والمسيرين في الهيئات المكونة للبورصة تمنح للوزير المكلف بالمالية.

- **غياب الشفافية وضعف النظام المعلوماتي:** حيث لا يمكن أن يتطور نشاط البورصة في الجزائر في ظل عدم شفافية المعلومات وعدم وضوحها.

- **هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص:** إن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه الطابع العمومي حتى وإن كان يصنف ضمن اقتصاد السوق، حيث تأخرت الجزائر في تطبيق عمليات الخوصصة للمؤسسات مما زاد من عرقلة نشاط البورصة وعدم تطورها.

- **غياب ثقافة البورصة وسط المجتمع الجزائري:** إن المجتمع الجزائري يفتقر إلى ثقافة التعامل تماما في البورصة، وهو ما يعزى إلى ضعف الثقة والمصداقية في هذا السوق، دون نسيان العامل الديني حيث إن معظم الجزائريين لا يقبلون التعامل في مثل هذه الأسواق خوفاً من الربا[1].

إن كل هذه التحديات جعلت من بورصة الجزائر ضعيفة من حيث الأداء والكفاءة مما حال دون مساهمتها الفعالة في تعزيز عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

المطلب الثاني: أنواع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

إن نوع الدمج أو التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر يرتبط بجملة الإصلاحات المالية والنقدية التي شهدها الاقتصاد الوطني وكذا ظروفه وتطوراته، حيث يندرج أساسا هذا الدمج أو التنسيق ضمن قانون النقد والقرض 10/90، الصادر مع الإصلاحات الهيكلية الكبرى المؤطرة من قبل المؤسسات المالية الدولية من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وبموجب ذلك تم تطبيق سياستين مالية ونقدية صارمتين وذلك من خلال تصحيح المالية العامة من ناحية والسياسة النقدية من ناحية أخرى، ولقد لعب صندوق النقد الدولي دور المنسق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة التسعينات، ويمكن عرض تطور أنواع الدمج أو التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) عبر ثلاث مراحل أساسية:

[1]- فريدة بن شنهو، **مرجع سابق**، ص ص: 61-62.

أولا– نوع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2012): مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية، حدث انفصال في تنفيذ السياستين المالية والنقدية مع تعدد الأهداف في ظل عدم تعارض كبير بينها، وذلك بسبب تدفق المزيد من احتياطات الصرف الأجنبية وارتفاع فائض حصيلة الجباية البترولية، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، مع الحرص الشديد على عدم اقحام بنك الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة، ليبقى المصدر الأساسي لتمويلها هو الجباية البترولية أولا والجباية العادية ثانيا، إلا أنه ومع مرور الوقت بدأت تظهر الفجوة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، أين أجبرت الحكومة على إجراء تعديلات جوهرية على قانون النقد والقرض 10/90 بداية من تعديل سنة 2001 ثم 2003، وبموجبهما تم ضرب استقلالية بنك الجزائر أي الهيمنة النقدية مقابل رفع مستوى التدخل الحكومي في النشاط النقدي أو ما يعرف بالهيمنة المالية، كما كانت السياستين المالية والنقدية في الجزائر تهدفان إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حتى سنة 2009، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة لامتصاص فائض السيولة، وكذا على الانفاق الحكومي المحفز الرئيسي للاقتصاد الوطني حسب المقاربة الكينزية، حيث تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة لتمويل برامج النمو المعتمدة خلال الفترة (2001-2012)، إلا أنه في سنة 2010 أصبح استقرار الأسعار هو الشغل الشاغل لبنك الجزائر حسب تصريحاته مع المسار الجيد للسياسة المالية في ظل عدم تزعزع أسعار النفط، وعلى العموم تميزت الفترة الممتدة بين 2000 و2012 بوضوح أهداف وتوجهات كل من السياستين المالية والنقدية، وقد ساهم الوضع المالي الملائم في السير الحسن لعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية دون حدوث تعارض بينها[1]، وفي إطار الحديث عن نوع الدمج المتبع في الجزائر خلال هذه الفترة وفقا لما تم عرضه من نماذج في الجانب النظري، فقد اتبعت الجزائر الدمج في الاتجاه المعاكس حيث طبقت سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية خلال الفترة (2000-2012)، ونجاح هذا الدمج من التنسيق بشكل فعال يحتاج إلى توفر كافة المعطيات الدقيقة حول جميع المؤشرات الاقتصادية لدى لجنة التنسيق المعتمدة، والذي يعتبر صعب التوفر والتطبيق في الجزائر.

ثانيا– نوع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2013–2015): مع التراجع المستمر والمتتالي لسعر برميل النفط خلال هذه الفترة وحدوث الصدمة النفطية لسنة 2014، قامت الجزائر بإتباع سياسة مالية انكماشية (تقشفية حسب المصطلح المستعمل من طرف السلطات المالية الجزائرية في أغلب تصريحاتها) من خلال تخفيض حجم النفقات العامة سنة 2013 مع تطبيق سياسة نقدية انكماشية لامتصاص فائض السيولة المتراكم، في ظل استمرارية تركيز بنك الجزائر على استقرار المستوى العام للأسعار.

ثالثا– نوع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2016–2021): مع تزعزع استقرار مؤشرات الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، تم اتخاذ جملة من الإجراءات تعمل في

[1]– نجاة قفايفية، فضيل رايس، **التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة: استقلالية أم هيمنة مالية؟**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، مارس 2022، ص ص: 546-548.

مجملها على حماية هذا الاقتصاد دون مراعاة تداخل الصلاحيات بين السياستين المالية والنقدية أو تضارب وتعارض أهدافهما، مع تراجع الجباية البترولية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، وفي ظل هذه الظروف كانت الحاجة الملحة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة تزداد شيئا فشيئا، أين تم اشراك بنك الجزائر وتحميله مسؤولية تمويل العجز الموازني، عن طريق تدخله في السوق النقدي لشراء سندات الخزينة العمومية من سوق الإصدار كحالة استثنائية في إطار التمويل غير التقليدي، وهو ما يعني ضرب استقلالية بنك الجزائر بدرجة أولى، ومما تجدر الإشارة إليه أن الوصول إلى التمويل غير التقليدي كان مخططا له منذ البداية، إلا أن انتهاك استقلالية بنك الجزائر جاء تدريجيا عبر مختلف تعديلات قانون النقد والقرض، فبعد أن كان بنك الجزائر يملك الصلاحية الكاملة في ضبط السياسة النقدية واستهداف التضخم، أصبح المسؤول الأول عن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وهناك من يعتبر التمويل غير التقليدي حل سياسي لمشكلة اقتصادية، في الوقت الذي كان يفترض أن يكون بنك الجزائر هو من يحدد حاجة الاقتصاد الوطني للتمويل حسب أهداف السياسة النقدية، وليس بقرار صادر عن السلطة التنفيذية، وهذا يدل على حالة واحدة وهي هيمنة مالية واضحة وصريحة من طرف الحكومة الجزائرية[1]، وعليه يمكن القول أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال هذه المرحلة مغيب تماما في ظل التعارض والهيمنة المالية الواضحة بداية من سنة 2017 بالتحديد، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم عكس اتجاه الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2016-2021) مقارنة بالفترة الأولى حيث تم إتباع سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعيه.

ويمكن تلخيص نوع الدمج أو التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2): أنواع الدمج بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الفترة الزمنية	نوع الدمج بين السياستين	الهدف الأولى لبنك الجزائر
(2000-2009)	سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية	النمو الاقتصادي
(2010-2012)	سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية	استقرار المستوى العام للأسعار
(2013-2015)	سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية	استقرار المستوى العام للأسعار
(2016-2021)	سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية	استعادة توازن الموازنة العامة للدولة عبر توفير التمويل اللازم لذلك على حساب استقرار المستوى العام للأسعار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على **المعلومات السابقة**.

[1]- نجاة قفايفية، **مرجع سابق**: 151-153.

وبالتالي يمكن القول أن الجزائر من خلال آلية الدمج بين سياستها المالية وسياستها النقدية تسعى إلى ضمان استمرارية توفير التمويل اللازم للاقتصاد، مع تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بصفة عامة دون مراعاة اتجاه ومتطلبات هذا الدمج.

المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

يمثل صندوق ضبط الإيرادات أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري عبر الحفاظ على فوائض الجباية البترولية واستغلالها استغلالا أمثلا، كما يعكس إنشاؤه مجهودات الجزائر في حفظ هاته الفوائض للأجيال القادمة.

أولا– مفهوم صندوق ضبط الإيرادات: لقد أُنشئ هذا الصندوق سنة 2000 مع الإرتفاع غير المسبوق في أسعار النفط منذ بداية هذه السنة مقارنة بالفترة السابقة، وهو أحد الحسابات التي تنتمي إلى الخزينة العمومية.

1. تعريف صندوق ضبط الإيرادات: قبل التطرق إلى تعريف صندوق ضبط الإيرادات لا بد من التطرق إلى بعض المفاهيم التي يندرج ضمنها مفهوم هذا الصندوق.

- **تعريف الحسابات الخاصة بالخزينة:** كان أول إنشاء للحسابات الخاصة بالخزينة في فرنسا، وهو صندوق الضمانات النقدية، والذي أنشأ بموجب القانون الصادر بتاريخ 28 أفريل 1816، ويودع في هذا الصندوق الضمانات التي يقدمها المحاسبون العموميون، المقاولون والموردون عند توليهم مهامهم، من أجل ضمان حسن التنفيذ، ويكون هذا الحساب خارج الموازنة. ثم انتشرت هاته الحسابات في العديد من دول العالم خاصة في المستعمرات الفرنسية، وحاولت دول أخرى كأستراليا تقنين هذه الحسابات في بداية القرن العشرين، وذلك بموجب قانون التدقيق لسنة 1901، وتعتبر الحسابات الخاصة كاستثناء لعدة مبادئ تقيد العمليات المالية للدولة الواردة في موازنتها العامة، وتمثل هذه الحسابات أو الصناديق وسيلة لتدخل الدولة في مجالات متعددة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها[1]، وبالتالي الحسابات الخاصة بالخزينة ليست حديثة النشأة وإنما تعود إلى القرن 19.
- **تعريف صناديق الثروة السيادية:** لقد نشأت هذه الصناديق مع تزايد الدول المصدرة للنفط حيث أن هدفها هو الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة، وتعتبر الكويت أول دولة قامت بإنشاء صندوق سيادي في شكله الحديث عام 1953[2]، ليتوالى بعد ذلك إنشاء صناديق أخرى، وتعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة أو المدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة، والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبية أو حصيلة صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أيه مداخيل أخرى، تستخدم لتحقيق الاستقرار في الموازنة العامة للدولة في حالة تراجع أسعار النفط وكذا تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية الأخرى[3]، أما صندوق

[1]– فوقة فاطمة، نبيل بوفليح، **انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، فيفري 2017، ص: 144.

[2]- Zeineb Ouni & at, **Sovereign Wealth Funds Definition: Challenges and Concerns,** Advances in Economics and Business, Vol 08, No 06, October 2020, P : 363.

[3]- Rajiv Sharma, **SOVEREIGN WEALTH FUNDS INVESTMENT IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT SECTORS**, Background studies in support of the High-Level Conference on Financing for Development and the Means of Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development, November 2017, P : 04.

النقد الدولي فقد عرفها على أنها صناديق استثمارية حكومية، تتوفر فيها الشروط الثلاثة التالية: تخضع لتسيير وإدارة الحكومة الوطنية، تعمل على تسيير أصولها المالية وفق فترة زمنية متوسطة وطويلة الأجل، سياستها الإستثمارية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كتوزيع الإنتاج المحلي الإجمالي، وخلق التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية[1]. وكحوصلة حول تعريف الصناديق السيادية هي أداة مالية مستحدثة من طرف الحكومة تتنوع مصادر إيراداتها وتنفق في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وبالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات فقد تأسس بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والتي تميزت بالارتفاع القياسي في أسعار النفط مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية كبيرة في جانب الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية، أين أستخدم هذا الصندوق في حفظ هذه الفوائض لاستخدامها في حالات معينة في ظل حالة عدم اليقين التي تتسم بها أسعار النفط، وبموجب هذا القانون تم فتح حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان: صندوق ضبط الإيرادات في حسابات الخزينة، ويسجل في هذا الحساب مصادر (إيرادات) واستخدامات (النفقات) الصندوق كما يلي:[2]

- **قسم الإيرادات:** ويضم فوائض الإيرادات العامة الخاصة بالجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عن تلك المتوقعة في قانون المالية، وكذا جميع الإيرادات الأخرى المتعلقة بعمل الصندوق.
- **قسم النفقات:** ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة بقانون المالية السنوي، والحد من المديونية العمومية.

والشخص المخول له بأمر الصرف الرئيسي لهذا الحساب هو "الوزير المكلف بالمالية".

ومنه يمكن استنتاج أن صندوق ضبط الإيرادات هو عبارة عن حساب خاص بالخزينة العمومية، يضم فوائض الإيرادات الجبائية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط عن السعر المتوقع من قبل وزارة المالية (السعر المرجعي)، والتي تستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتسديد المديونية العمومية، وبالتالي يوضح هذا الصندوق العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد الجزائري وأسعار النفط عموماً، وبين هذه الأخيرة والخزينة العمومية خوصاً.

2. الوظائف المالية والنقدية لصندوق ضبط الإيرادات: تبرز وظائف صندوق ضبط الإيرادات من كونه أداة مالية ونقدية تساعد الحكومة على تجسيد سياستها المسطرة، وفيما يلي وظائف هذا الصندوق: [3]

- امتصاص فوائض الجباية البترولية والتي تفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، وبالتالي الحفاظ على الأساس النقدي من تراكم الاحتياطات والفوائض الأجنبية، مع تقليص مسؤولية البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛

---

[1]- عبد الصمد سعودي، لخضر أوصيف، **المالية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف-الجزائر، 2022، ص: 111.

[2]- samiya Khelifi, Achour Beddar, **The implications of oil price fluctuations on the proceeds of the Algeria Revenue Control Fund (2000-2018)**, Al-riyada for Business Economics Journal, Vol 07, No 03, Algeria, June 2021, P : 362.

[3]- عبد الصمد سعودي، **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 77.

– تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية وكذا الخارجية، مع التسديد المسبق للديون الخارجية؛

– تسوية وسد عجز الموازنة العامة للدولة، والذي قد ينتج عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية؛

– يساعد على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية واحتوائها والتقليل من حدتها بهدف المحافظة على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني؛

– كما يمكن أن يقوم بالعديد من الأدوار، وذلك من خلال اهتمامه بمعالجة المشكلات المتعلقة بالإيرادات النفطية وسوء تقديرها وسد عجز الموازنة العامة للدولة، وهنا يعتبر صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق ادخار[1].

ومن هنا يتضح أن صندوق ضبط الإيرادات يلعب دورا محوريا بالنسبة للاقتصاد الجزائري بناء على ميكانيزمات عمله كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة عجز الموازنة العامة وتسديد المديونية العمومية في الجزائر.

ثانيا– التعديلات التي تضمنت صندوق ضبط الإيرادات: لقد خضع هذا الصندوق إلى جملة من التعديلات والتي تمس وظائفه بالدرجة الأولى، وهي:[2]

1. تعديل 2004: تم بموجب قانون المالية لسنة 2004 إضافة تسبيقات بنك الجزائر كمصدر من مصادر تمويل هذا الصندوق، حيث تم إضافتها في قسم الإيرادات العامة والموجهة للتسيير النشط للمديونية العمومية، وذلك راجع إلى تحسن وضعية بنك الجزائر نتيجة زيادة مقابلاته من الاحتياطات الأجنبية.

2. تعديل 2006: أصبح بموجب قانون المالية التكميلي الهدف الأساسي لصندوق ضبط الإيرادات هو تمويل الخزينة العمومية أو عجز الموازنة العامة للدولة دون أن يقل رصيد هذا الصندوق عن 740 مليار د.ج.

3. تعديل 2017: لقد ألغى قانون المالية لسنة 2017 الحد الأدنى لرصيد صندوق ضبط الإيرادات والمقدر ب740 مليار د.ج عند تمويله لعجز الخزينة العمومية، ويهدف هذا التعديل إلى مواجهة تراجع إيرادات الدولة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، أين تم الاعتماد الكلي على موارد هذا الصندوق في تمويل مختلف نفقات العامة في الجزائر.

---

[1]– حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر: دراسة الفترة (2000–2014)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، مارس 2017، ص: 268.

[2]– دليلة بن عمارة، نور الدين شريف طويل، **صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000–2017)**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2018، ص: 07.

رابعا– دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: بعد رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية، وباعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط فهي تتأثر بمختلف التغيرات التي يشهدها قطاع المحروقات وبالتحديد أسعار النفط وتقلباتها المستمرة والتي لها علاقة مباشرة بمؤشرات الاقتصاد الجزائري، والممثلة في:[1]

1. قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر: تشكل مداخيل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1996-2000) نسبة 29.68% من الناتج المحلي الإجمالي، وبداية من سنة 2000 وصلت هذه النسبة إلى حوالي 39.40% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وهذا ما يؤكد نتيجة واحدة وهي: أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

2. قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر: بالنظر إلى أن صادرات المحروقات (النفط) تشكل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الجزائرية، أي أنها المصدر الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر، فإن أي تغيير في أداء هذا القطاع سيؤثر على الميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات عامة، وبالتالي استقرار أجراء أو مكونات ميزان المدفوعات في الجزائر مرهون بمدى استقرار مستويات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

3. قطاع المحروقات والموازنة العامة في الجزائر: تعد الجباية البترولية المكون الرئيسي للإيرادات العامة في الجزائر، مما يجعل موازنتها العامة تتأثر بشكل كبير ومباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، كما أن إعداد الموازنة العامة في الجزائر يعتمد على السعر المرجعي وهو متوسط السعر بين السعرين المعلن والمحقق، وقد ظهر منذ بداية ارتفاع أسعار النفط في الستينات، وأصبحت تعتمده الكثير من الدول النفطية في حساب فوائض هذا المورد[2]. وبالتالي قدرة الجزائر على الاستمرار في تمويل برامجها التنموية الاقتصادية تعتمد على تقلبات أسعار النفط العالمية صعوداً ونزولاً.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات يمثل صمام أمان لمنع وعزل تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري بما في ذلك المؤشرات المالية والنقدية، وقد لعب دورا فعالا في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر، وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الرابع.

[1]- samiya Khelifi, **The importance of the FRR Fund as one of the sovereign funds in Algeria**, Revue Algérienne d'Economie et gestion, Vol 16, No 01, Algeria, February 2022, P P : 240-241.
[2]- samiya Khelifi, Achour Beddar, **op cit**, p : 361.

خلاصة الفصل

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى بعض الجوانب النظرية التطبيقية لواقع كل من السياستين المالية والنقدية وكذا واقع التنسيق بينها في الجزائر، ومنه يتضح أن السياسة المالية في الجزائر تشمل الموازنة العامة وجانبي الإيرادات والنفقات العامة، حيث أن الجزائر شرعت في تطبيق سياسة انفاقية توسيعية من خلال إطلاقها للبرامج التنموية ذات المخصصات المالية الضخمة في الفترة الممتدة بين (2001-2019)، وهذا التوسع المالي بأريحية تامة من طرف الحكومة الجزائرية ناتج تراكم العوائد المالية -الجباية النفطية- المحققة إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأيضا حدوث فائض في السيولة المصرفية نتيجة لتدفق المزيد من احتياطات الصرف الأجنبية وهو ما جعل الجزائر تلجأ إلى أدوات التعقيم النقدي تحت مسمى الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية لامتصاص هذا الفائض، وفي ظل التوسع المالي والانكماشي النقدي في أدوات السياسة النقدية الإرادي والتوسع في نمو الكتلة النقدية غير الإرادي خلال الفترة (2000-2012) كان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعمل بشكل عادي في ظل العلاقة المضبوطة نسبيا بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، ووجود موارد مالية معتبرة في صندوق ضبط الإيرادات كونه أداة التنسيق المعتمدة بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر حتى سنة 2016، إلا أنه وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وما سببته من تراجع في حصيلة الجباية البترولية، وكذا هدم العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر في ظل تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، كلها عوامل أثرت سلبا على فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، ولذلك يعتبر هذا الفصل تمهيدي للفصل الموالي الذي سوف يتم فيه تحليل مدى فعالية السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينها في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الفصل الرابع

الفصل الرابع

تحليل فعالية السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة

تمهيد

لقد أصبحت العديد من دول العالم خاصة في الآونة الأخيرة تتجه نحو استخدام التنسيق بين السياستين المالية والنقدية كآلية لمواجهة عجز موازنتها العامة، وفي هذا السياق تعتبر الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي عملت جاهدة على تجسيد هذا التنسيق مع الاعتماد عليه في تحقيق أهدافها المسطرة ومواجهة عجز الموازني، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز يعتمد في حصيلة صادرته على الجباية البترولية، فإن توجهات هاتين السياستين سواء في الاتجاه التوسعي أو الانكماشي مرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي ظل الاستقرار العام لهذه الأسعار خلال الفترة (2000-2012) في الاتجاه الصعودي، قامت الجزائر خلالها بتطبيق سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية، على خلاف الفترة (2016-2021) وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وانفجار الأزمة الصحية العالمية لسنة 2020 طبقت الجزائر سياسة مالية انكماشية (تقشفية) مع سياسة نقدية توسعية، محاولة من خلال هذا النوع من الدمج ضمان عدم زعزعة استقرار الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتوفير التمويل اللازم لسد نفقات موازنتها العامة في سبيل التخفيف من العجز الموازني المتراكم منذ سنة 2000، ولذلك فإن فعالية السياستين المالية والنقدية وكذا التنسيق بينها في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة شديدة الارتباط بدرجة كبيرة بأسعار النفط وتقلباتها، وهو ما سيتم توضيحه في مباحث هذا الفصل الموالية:

- **المبحث الأول: تحليل فعالية السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؛**
- **المبحث الثاني: تحليل فعالية السياسة النقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؛**
- **المبحث الثالث: تحليل فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).**

المبحث الأول: تحليل فعالية السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

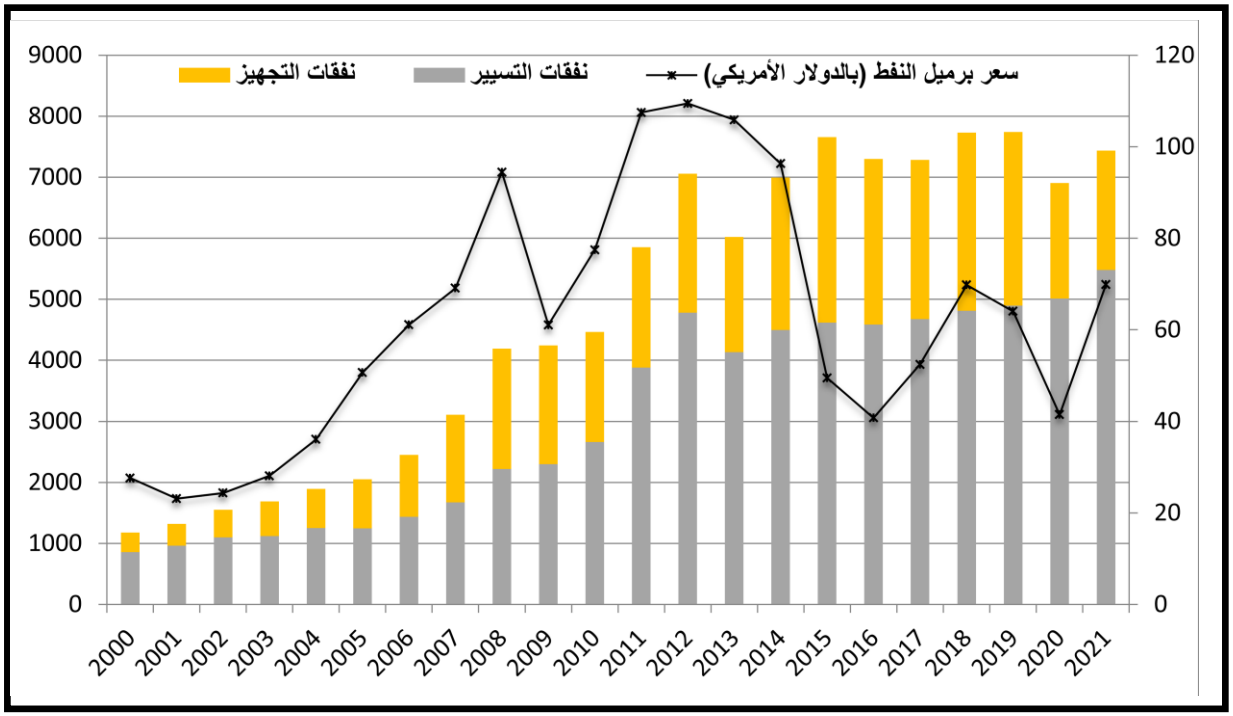
تعد السياسة المالية أحد أكثر السياسات استخداما لمعالجة العجز الموازني خاصة في اقتصادات الدول التي تعاني من ضعف الأسوق المالية وعدم القدرة على استخدام أدوات السياسة النقدية الموجهة للتحكم في معدلات التضخم لتوفير التمويل اللازم للخزينة العمومية. ومما تجدر الإشارة إليه أن فعالية السياسة المالية في هذا مواجهة هذا العجز تختلف من دولة لأخرى، حسب طبيعة الاقتصاد وتوجهه الانفاقي سواء كان استهلاكي أو استثماري على وجه العموم، وعلى مدى تنوع أو تركز مصادر إيراداته على وجه الخصوص، وفي هذا السياق خصص هذا المبحث لتحليل فعالية السياسة المالية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

المطلب الأول: تحليل تطور السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

لقد شهدت السياسة الانفاقية في الجزائر العديد من التطورات الملحوظة منذ بداية سنة 2000، خاصة مع تطبيق البرامج التنموية (2001-2019) والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، ضف إلى ذلك أثر العوامل الخارجية على اتجاه ومسار النفقات العامة في الجزائر خاصة منها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أولا- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): تعاني الجزائر بصفة عامة من ظاهرة تزايد نفقاتها العامة خاصة منها نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم 04** و**الملحق رقم 05**.

يمكن تقسيم تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) إلى فترتين أساسيتين:

1. تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014): وهي فترة التوسع المالي إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، فنتيجة لتراكم الإيرادات النفطية أطلقت الجزائر مجموعة من المخططات والبرامج التنموية -التي سبق وتم توضيحها في المبحث الأول من الفصل الثالث- من أجل تدارك التأخر المسجل في عملية النمو والتنمية الاقتصاديين على مدار عقدين من الزمن، مما جعل النفقات العامة تأخذ منحى تصاعدي في الفترة الممتدة بين 2000 و2014، وهو ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

- **تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)**: مع ارتفاع سعر برميل النفط من 27.60 دولار سنة 2000 إلى 36.05 سنة 2004 تم تسجيل فوائض مالية معتبرة، وهو ما شجع الجزائر على التسديد المسبق للديون العمومية من جهة، والشروع في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من جهة أخرى، وما شهده من مراجعة للأجور والمنح والإعانات، بالإضافة إلى فتح مناصب مالية جديدة خاصة في قطاع التربية والتعليم والصحة...الخ، وبذلك ارتفعت النفقات العامة في الجزائر من 1178.122 مليار د.ج سنة 2000 إلى 1891.769 مليار د.ج سنة 2004، مع ملاحظة ارتفاع نفقات التسيير بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز، حيث أن نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة كانت تقدر ب72.67% سنة 2000 في حين كانت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة 27.33% خلال نفس السنة، ثم انتقلت نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة إلى 66.13% و33.87% على التوالي خلال سنة 2004.

- **تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)**: مع تواصل ارتفاع سعر برميل النفط وانتقاله من 50.64 دولار سنة 2005 إلى 61.06 دولار سنة 2009، استمرت الجزائر في سياستها الانفاقية التوسعية وتكملة تنفيذ البرامج التنموية المسطرة عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهنا زادت نفقاتها العامة من 2052.037 مليار د.ج سنة 2005 إلى 4246.334 مليار د.ج سنة 2009 خصوصا منها نفقات التسيير، لعديد من الأسباب منها رفع الأجر القاعدي إلى 12000 د.ج في جانفي 2007 بعد أن كان 10000 د.ج في جانفي 2004، وكذا تطور المنح العائلة والمصالح الإدارية والمؤسسات الحكومية، وتزامنت هذه الزيادات بالزيادة في نفقات التجهيز تمثلت في استفادة ولايات الجنوب والهضاب العليا من مشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار د.ج للمنشآت القاعدية في سبيل تحسين وسائل وهياكل النقل، كمشروع الطريق السيار شرق-غرب، والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب ومياه الري، مع تأهيل المطارات والموانئ الكبرى وانجاز عدة مشاريع سكنية. ورغم ذلك بقيت حصيلة نفقات التسيير الاستهلاكية أكبر من حصيلة نفقات التجهيز الاستثمارية، هو ما يعكس الخلل الهيكلي في جانب النفقات العامة بالجزائر.

- **تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)**: استمرت أسعار النفط في الارتفاع حتى سنه 2012 أين وصلت إلى حوالي 110 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى قياسي لها خلال الفترة (2000-2021) لتبدأ في الانخفاض بداية من سنة 2013، وعلى العموم واصلت الجزائر تطبيق برامجها التنموية من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي المتزامن من حيث التنفيذ للفترة (2010-2014)، وخلالها

استمر ارتفاع النفقات العامة بالجزائر وبنسب مرتفعة جدا مقارنة بالفترتين السابقتين، حيث بلغت 7058.173 مليار د.ج سنة 2012 كأقصى قيمة وصلت إليها النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة أي تضاعفت بحوالي 6 مرات مقارنة بقيمة هذه النفقات في سنة 2000، وذلك بعد التضخم الكبير المرصود في نفقات التسيير الموجهة لدفع مختلف التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديدها خلال هذه الفترة، إلى جانب الارتفاع في نفقات التجهيز ولكن بنسبة أقل إلى اجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التسيير، لينخفض اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال سنتي 2013 و2014 وتسجل فيهما قيمة 6024.131 و6995.769 مليار د.ج على التوالي، بسبب تراجع أسعار النفط منذ سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

2. تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015–2021): تعتبر هذه المرحلة مرحلة التغيرات الجبرية اللاإرادية في مسار السياسة الانفاقية في الجزائر بسبب تهاوي أسعار النفط في الاسواق العالمية.

- **تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015–2019)**: مع تهاوي سعر برميل النفط إلى 40.76 دولار سنة 2016 بعد ما كان يقدر ب109.45 دولار سنة 2012 جعل الجزائر تغير مسار سياستها الانفاقية من سياسة انفاقية توسعية إلى سياسة انفاقية انكماشية (تقشفية)، وذلك عبر الشروع في ترشيد سياستها الانفاقية وتجميد العديد من المشاريع المسطر تنفيذها ضمن برنامج النمو الجديد المتزامن وهذه الفترة، وبذلك عرفت النفقات العامة تراجعا في مستوياتها خلال سنتي 2016 و2017 لتصل إلى 7297.494 و7282.630 مليار د.ج على التوالي بعد ما وصلت إلى 7656.331 مليار د.ج سنة 2015، وعلى العموم ومع التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، أين انتقل سعر برميل النفط من 49.49 دولار سنة 2015 إلى 64.04 دولار سنة 2019، ارتفعت النفقات العامة في الجزائر من 7656.331 إلى 7732.070 مليار د.ج بين سنتي 2015 و2019 على الترتيب، أي أن فارق الارتفاع (75.739 مليار د.ج) ضئيل جدا على مدى خمس سنوات مقارنة بالفروقات المسجلة في الفترات السابقة، وهو ما يدل على جهود الحكومة الجزائر في اطار كبح وترشيد جانب نفقات موازنتها العامة، في حين بقيت حصيلة نفقات التسيير أكبر من حصيلة نفقات التجهيز إلى اجمالي النفقات العامة ولكن بمعدل نمو أقل.

- **تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2020–2021)**: وهي مرحلة مهمة جدا سواء من الجانب الاقتصادي (تراجع سعر برميل النفط في سنة 2020 ليبلغ 41.47 دولار مقارنة بسنة 2019، وارتفاعه في سنة 2021 ليصل إلى 69.89 دولار) أو من الجانب السياسي (مخلفات المرحلة السياسية الانتقالية نتيجة الحراك الشعبي) أو من الجانب الصحي (انتشار فيروس كورونا* في دول العالم بما في ذلك الجزائر) كل هذا

*فيروس كورونا العالمي: هو أحد الفيروسات التي تسبب أمراضاً تنفسية تشبه نزلات البرد الشائعة ولكنه أشد منها من حيث العوارض، ظهر لأول مرة في مدينة وهان الصينية في ديسمبر 2019، ونتيجة للانتشار السريع لهذا الفيروس أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ في 30 جانفي 2020 لتعلنه في 11 مارس من نفس السنة جائحة عالمية، وترتب عنه ما يعرف بالحجر المنزلي في بدايته ثم الاغلاق الاقتصادي مع سرعه انتشاره في فترة وجيزة، حيث أن معظم دول العالم اتبعت سياسة مالية توسعية خلال فترة انتشار هذا الفيروس.

كان له أثر على اتجاه النفقات العامة في الجزائر، وبذلك زادت هذه النفقات من 6902.887 مليار د.ج خلال سنة 2020 إلى 7436.084 مليار د.ج في سنة 2021، أي زيادة بمقدار 533.197 مليار د.ج أو زيادة بنسبة 07.72% بين هاتين السنتين، كما أن نفقات التسيير أصبحت تشكل حوالي ثلث النفقات العامة خلال سنتي 2020 و2021، وذلك راجع إلى المخصصات المالية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لمجابهة فيروس كورونا العالمي على وجه الخصوص للقطاع الصحي (المعدات والتجهيزات الطبية، استحداث منحة الكوفيد...الخ)، عكس نفقات التجهيز التي تراجعت بمقدار 952.568 مليار د.ج بين سنتي 2019 و2020 نتيجة انتهاء تنفيذ بعض البرامج التنموية المسطرة.

بناء على التحليل السابق يتضح أن تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) هو ظاهرة استمرارية، ويمكن استنتاج الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا التزايد المستمر من خلال ما يلي:

- **الدعم الحكومي**: وهو كل مساعدة نقدية (مالية) أو عينية (مادية) للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين، دون أن تتقاضى الدولة أي تعويض عن ذلك، ويشمل الدعم الحكومي كل من الدعم الضمني والدعم الصريح، وهذا الأخير له تأثير مباشر على عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة الدعم الاجتماعي (التحويلات الاجتماعية الجارية) عبر التكفل المتزايد بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف والمحدود، والتوسع الكبير في نفقات دعم السكن والصحة وكذا دعم المجاهدين والمتقاعدين، عكس الدعم الضمني الذي يؤثر بطريقة غير مباشرة في العجز الموازني للدولة كدعم الأسعار مثلا[1]. وعلى العموم يمكن توضيح تطور اجمالي التحويلات الاجتماعية الجارية بالجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 و2021 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1): تطور التحويلات الإجتماعية الجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	التحويلات الإجتماعية الجارية	نسبة التحويلات الإجتماعية الجارية إلى إجمالي النفقات العامة (%)	السنوات	التحويلات الإجتماعية الجارية	نسبة التحويلات الإجتماعية الجارية إلى إجمالي النفقات العامة (%)
2000	344.480	29.24	2011	2065.074	35.28
2001	426.795	32.30	2012	1868.500	26.47
2002	474.563	30.60	2013	1574.361	26.13
2003	433.065	25.62	2014	1609.123	23.00
2004	437.429	23.12	2015	1830.314	23.90

[1]- عمارة البشير، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص: 61-62.

24.05	1841.570	2016	21.22	435.498	2005
22.31	1624.923	2017	23.84	584.800	2006
22.76	1760.018	2018	21.77	676.805	2007
23.52	1820.767	2019	27.77	1164.067	2008
26.04	1797.578	2020	26.09	1107.855	2009
27.88	2073.173	2021	27.75	1239.260	2010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **مذكرات عرض قوانين المالية (2000-2021)**.

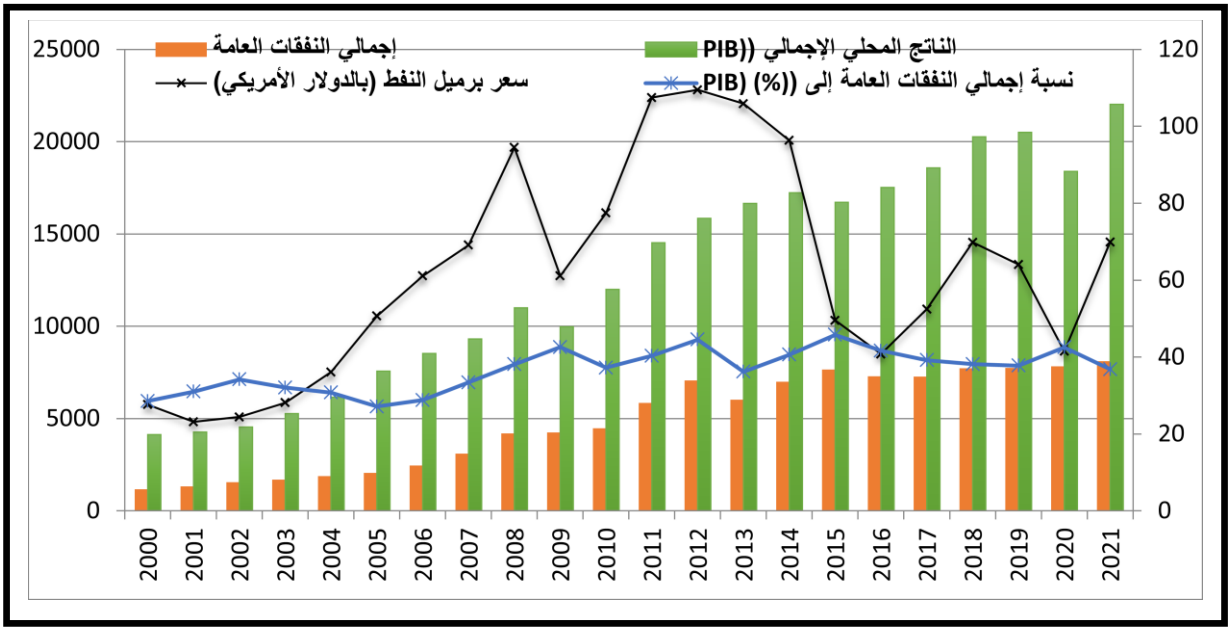
من الجدول أعلاه يتضح أن التحويلات الاجتماعية الجارية في الجزائر شهدت زيادات متتالية ومستمرة خلال الفترة (2000-2011)، ما عدا سنة 2003 أين تراجعت بمقدار 41.498 مليار د.ج مقارنة بسنة 2002، وعلى العموم تضاعفت هذه التحويلات بحوالي 6 مرات بين 2000 و2011، حيث قدرت قيمتها ب344.480 مليار د.ج وشكلت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة 29.24% في سنة 2000، في حين قدرت قيمة هذه التحويلات ب2065.074 مليار د.ج وشكلت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة ب35.28% في سنة 2011، وهذه الزيادة تابعة لسياسة التوسع الانفاقي والبرامج التنموية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية في ظل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة والهادفة إلى تحسين الحالة الإجتماعية والظروف المعيشية للمواطنين، ثم عرفت هذه التحويلات تذبذبات كبيرة منذ بداية سنة 2012، لتشهد انخفاضات معتبرة خلال سنوات 2013، 2017، 2020، نتيجة لتراجع الجزائر عن سياسة التوسع الانفاقي وتوجهها نحو ترشيد النفقات العامة والتقشف المالي خاصة بعد وقوع الصدمة النفطية لسنة 2014، ليرتفع مقدار هذه التحويلات بين سنتي 2020 و2021 من 1797.578 مليار د.ج إلى 2073.173 مليار د.ج ونسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 26.04% إلى 27.88% على التوالي مع تفشي فيروس كورونا العالمي. وعلى العموم تبقى التحويلات الاجتماعية الجارية أحد أشكال الدعم الحكومي الصريح الذي يهدف إلى شراء السلم الاجتماعي وأحد الأسباب الرئيسية المباشرة لزيادة نمو النفقات العامة في الجزائر.

- **برامج دعم النمو الاقتصادي**: والتي شرعت في تطبيقها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2001-2019) والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة دون جدوى فعالة في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، والتي سبق وتم توضيحها والتي أدت إلى تضخم في نمو النفقات العامة بالجزائر.

- **ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية:** إن طفرة ارتفاع أسعار النفط في الجزائر تحديدا منذ بداية سنة 2000 -بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 وما ترتب عنها من نتائج وخيمة تكبدها الاقتصاد الجزائري برمته- جعل الحكومة الجزائريه تتبع سياسة انفاقية توسعية راعت فيها الجانب الإجتماعي أكثر منه الجانب الاقتصادي، كما أن تراكم فوائض الجباية البترولية جعل الجزائر على العموم في وضع مالي مريح حتى سنة 2014 أين بدأت سلسلة التغيرات الجذرية في جميع المؤشرات والسياسات المالية والنقدية.

ثانيا- تحليل تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): يمكن رصد تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04) والملحق رقم (05)**.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن مسار الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر مرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يلاحظ أنه في ظل انخفاض سعر برميل النفط انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وهو ما يوضحه الشكل أعلاه بالتحديد في سنة 2009 حيث بلغ (PIB) فيها 9968.0 مليار د.ج بعدما كان يقدر ب10993.8 مليار د.ج سنة 2008 مع انخفاض سعر برميل النفط من 94.45 دولار إلى 61.06 دولار بين سنتي 2008 و2009 (بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008)، كما عرف (PIB) تراجعا بمقدار 286 مليار د.ج بين 2014 و2016 (بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014)، وفي سنة 2020 بلغ (PIB) في الجزائر 18383.8 مليار د.ج بعدما كان يقدر ب20501.1 مليار د.ج سنة 2019 (بسبب انتشار فيروس كورونا العالمي والذي أحدث ما يعرف بالركود

الاقتصادي)، وعلى العموم كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر زادت معه حصيلة نفقاتها العامة، وهذه الزيادة تفسرها على وجه الخصوص البرامج التنموية التي اطلقتها الحكومة الجزائرية لدعم مختلف القطاعات بغية تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، إلا أنه تبقى حصيلة النفقات العامة في الجزائر إلى ناتجها المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة في حدود الثلث، وعلى العموم انتقلت نسبة النفقات العامة إلى (PIB) في الجزائر من 28.57 % سنة 2000 إلى 44.55% سنة 2012 كأعلى نسبة قبل الصدمة النفطية لسنة 2014، ثم من 45.81% سنة 2015 كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة ثم إلى 36.84% سنة 2021، بسبب تذبذبات (PIB) والنمو المتواصل للنفقات العامة، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه النفقات لم يكن لها دور كبير في تكوين وزيادة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) بحكم أن نصيب نفقات التسيير الاستهلاكية أكبر من نفقات التجهيز الاستثمارية كما تم الإشارة إليه سابقا، وهو ما يدل على اخفاق السياسة الانفاقية في تحفيز النمو الاقتصادي المطلوب مقارنة بالأموال المنفقة في سبيل تحقيق ذلك خلال الفترة (2000-2021).

ثالثا– تحليل تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر: يعتمد مؤشر الإسراف في النفقات العامة لتوضيح مدى رشادة أو اسراف الدولة في جانب انفاق المال العام، يصدر هذا المؤشر في تقارير مؤسسة التنافسية العالمية، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (01 أي يوجد اسراف كبير في المال العام) و(07 أي الاستخدام الأمثل للمال العام)[1]، والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2008-2019):

الجدول رقم (4–2): تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008–2019)

السنوات	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015
القيمة	3.7	3.2	3.3	3.0	2.4	2.8	3.1
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/97	144/116	148/101	148/74
السنوات	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018	/2018 2019	/2019 2020	/2020 *2021	
القيمة	3.1	3.1	3.2	3.5	–	–	
الرتبة	140/76	136/75	140/86	141/71	–	–	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Group of The Global Competitiveness : **Wastefulness of Goverment Spending**. Reports For The Years (2008-2021).

[1]– يونس قرواط وآخرون، **الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الانفاق العام في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص: 37.

*2020 و2021 لم يصدر فيهما تقرير التنافسية العالمية السنوي.

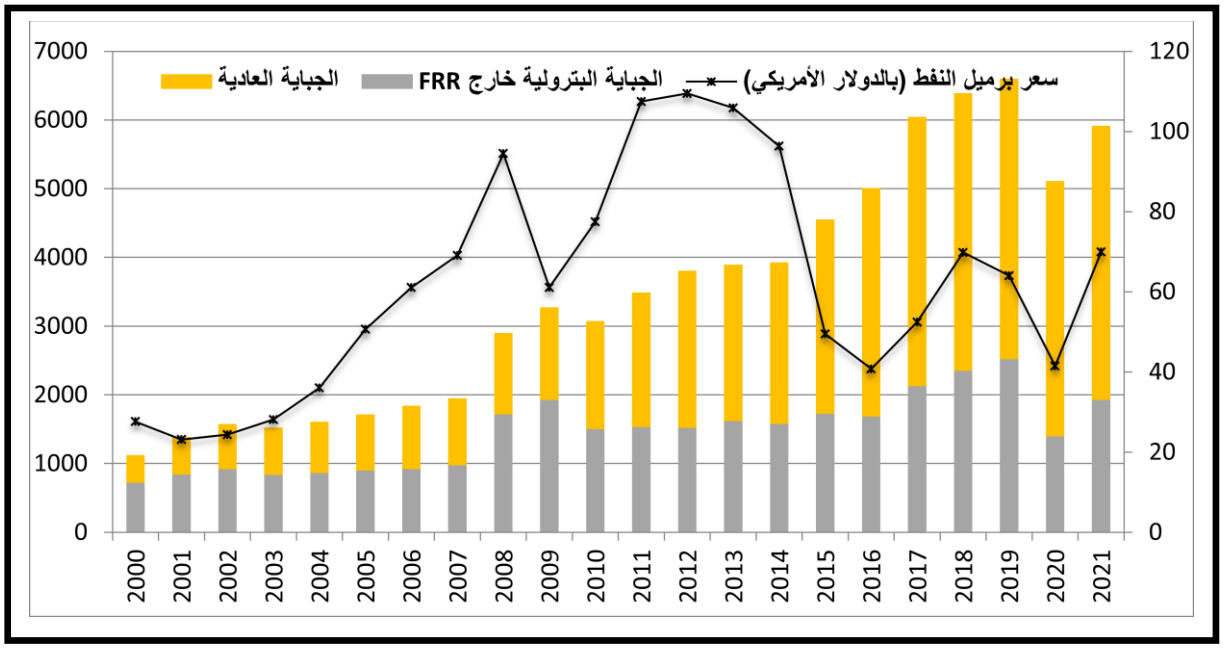
بناء على معطيات تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) الموضحة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن الجزائر تعاني من ظاهرة الإسراف والتبذير في المال العام، خاصة خلال سنتي 2012 و2013 أين قدر هذا المؤشر ب2.4 برتبه 116 من أصل 144 دولة سنة 2012، و2.8 برتبه 101 من أصل 148 دولة، بسبب المشاريع التنموية التي خصصت لها الجزائر مبالغ مالية ضخمة تفوق مردودية تلك المشاريع في ظل الفترة المحددة للتنفيذ، وما يلاحظ أيضا تحسن هذا المؤشر بداية من سنة 2015 حتى سنة 2019، وذلك نتيجة لإتباع الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق العام ومحاولة ضبط وكبح الإسراف الحكومي للمال العام.

المطلب الثاني: تحليل تطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

تولي الجزائر أهمية كبيرة لسياستها الضريبية في سبيل تحقيق استقرارها الاقتصادي وتوازنها المالي الداخلي عبر تكييفها بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة، حيث تعتمد علي حصيلة إيراداتها العامة في تمويل عجز موازنتها العامة من ناحية أولى وتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية الكلية من ناحية ثانية.

أولا- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): من أجل رصد تطور الإيرادات العامة في الجزائر عبر الفترة الممتدة بين 2000 و2021 لا بد من تتبع تطور كل من الجباية البترولية والجباية العادية في ظل تقلبات سعر برميل النفط خلال سنوات الدراسة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

يمكن تقسيم تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) إلى فترتين أساسيتين:

1. تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009): يلاحظ من الشكل أعلاه أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة الزيادة خلالها

ب111.16%، وفي هذه الفترة كانت الجباية البترولية تشكل أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات العامة، وذلك بسبب الإرتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة، أين انتقل سعر برميل النفط من 27.28 دولار سنة 2000 إلى 61.06 دولار سنة 2009، وعلى العموم انتقلت حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر من 1124.924 مليار د.ج في سنة 2000 إلى 3275.362 مليار د.ج في سنة 2009، أي تضاعفت بحوالي مرتين.

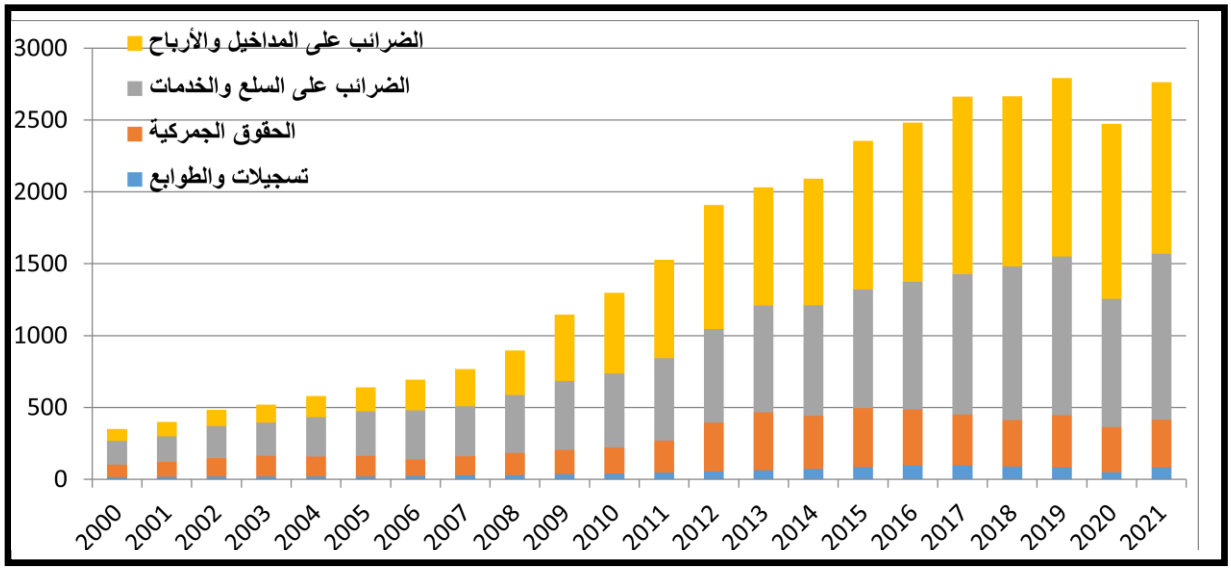
2. تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021): من الآثار البعدية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفاض سعر برميل النفط خلال سنتي 2009 و2010 إلى 61.06 و77.45 دولار للبرميل على الترتيب بعدما كان يقدر سعره ب94.45 دولار سنة 2008، وقد تسبب ذلك في تراجع الإيرادات العامة في الجزائر بقيمة 200.718 مليار د.ج بين سنتي 2009 و2010، ومنذ بداية هذه السنة الأخيرة إلى غاية سنة 2021 خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 حدث تغير جذري في هيكل الإيرادات العامة في الجزائر، حيث أصبحت نسبة الجباية العادية أكبر من نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة، ولكن تبقى نسبة الجباية البترولية معتبرة مقارنة بنسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة، كون الجباية العادية تشمل الإيرادات الجبائية وغير الجبائية والهبات والإيرادات الاستثنائية[1]. وما يلاحظ أيضا استمرارية ارتفاع الإيرادات العامة في الجزائر إلى غاية سنة 2019 أين بلغت هذه الإيرادات حدها الأقصى في الإرتفاع حيث وصلت إلى 6601.576 مليار د.ج، منها 2518.488 مليار د.ج نصيب الجباية البترولية و4083.088 مليار د.ج نصيب الجباية العادية، ومما تجدر الإشارة إليه أن استمرارية الإرتفاع في الإيرادات العامة حتى بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 حتى سنة 2019 يدل على فعالية جهود الحكومة الجزائرية لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. لتنخفض هذه الإيرادات وتصل إلى 5114.087 مليار د.ج في سنة 2020 أي تراجع بمقدار 1487.489 مليار د.ج مقارنة بسنة 2019، وذلك بسبب تراجع قيمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية مع انتشار فيروس كورونا العالمي الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات، وبالتالي انخفض سعر برميل النفط إلى 41.47 دولار سنة 2020 بعدما كان يبلغ سعره 64.04 دولار سنة 2019، ثم عادت هذه الإيرادات للارتفاع من جديد خلال سنة 2021، حيث بلغت 5915.434 مليار د.ج مع التحسن الملحوظ في سعر برميل النفط وارتفاع حصيلة الجباية العادية من 3719.377 مليار د.ج إلى 3988.383 مليار د.ج بين 2020 و2021. وعلى العموم لقد تضاعف إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) ب5.28 مرة.

[1]- أنظر **الملحق رقم (04)**.

ثانيا– تحليل تطور هيكل الإيرادات الجبائية والضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021): تلعب الإيرادات الجبائية دورا مهما في تمويل الاقتصاد وضمان أدائه الفعال في ظل مختلف الظروف، خاصة في ظل تحقيق معدل الضغط الضريبي المطلوب.

1. تحليل تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000–2021): بعد ما تم التطرق إلى تطور الإيرادات العامة في الجزائر لا بد من رصد تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال فترة الدارسة والتي تتضمن كل من: الضرائب على المداخيل والأرباح، الضريبة على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية، تسجيلات وطوابع. وهو ما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم (4–4): تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2004، 2008، 2012، 2018، 2021).

انطلاقا من الشكل السابق يتضح هيمنة الضرائب على السلع والخدمات على إجمالي الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)، حيث تشكل حصيلتها النصيب الأكبر من الإيرادات الجبائية ثم الضرائب على المداخيل والأرباح، ثم الحقوق الجمركية، وأخيرا تسجيلات وطوابع، وهو ما يعني النقص الكبير في تحصيل الضرائب التي لا تخضع للاقتطاع من المصدر وأن نسبة كبيرة من الإيرادات الجبائية تحصل عن طريق الضرائب غير المباشرة، كما يلاحظ خلال الفترة (2011–2021) أن الضرائب على المداخيل والأرباح أصبحت تشكل النصيب الأكبر من الإيرادات الجبائية ثم الضريبة على السلع والخدمات تليها الحقوق الجمركية وتسجيلات وطوابع على الترتيب، خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وذلك راجع إلى جملة التعديلات الجبائية التي قامت بها الجزائر في سبيل احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية خاصة بالنسبة للضرائب على المداخيل والأرباح وعلى السلع والخدمات، كما يلاحظ تراجع حصيلة الحقوق الجمركية خلال الفترة (2015–2018) بنسبة 21.16 % ذلك بسبب تراجع حصيلة الواردات والمبالغة في الإعفاءات الجمركية.

2. **تحليل تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)**: إن معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات هو عبارة عن نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وهو يعكس مدى مراعاة المقدرة التكليفية دون إحداث أضرار على مختلف القطاعات الاقتصادية، أو هو العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني[1].

الجدول رقم (4–3): تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)

السنوات	معدل الضغط الضريبي (%)	السنوات	معدل الضغط الضريبي (%)	السنوات	معدل الضغط الضريبي (%)	السنوات	معدل الضغط الضريبي (%)
2000	13.93	2006	15.60	2012	17.88	2018	17.05
2001	14.31	2007	14.56	2013	17.38	2019	17.22
2002	15.85	2008	15.96	2014	16.61	2020	16.60
2003	15.51	2009	16.71	2015	17.34	2021	15.97
2004	15.15	2010	16.61	2016	17.13		
2005	15.21	2011	16.33	2017	17.32		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2004، 2008، 2012، 2018، 2021).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر ارتفع من 13.93% سنة 2000 إلى 15.97% سنة 2021، وقدر هذا المعدل ب17.88% سنة 2012 كأقصى معدل خلال فترة الدراسة وهي السنة التي تم فيها تسجيل أكبر عجز موازني في الجزائر خلال فترة الدراسة ككل، إلا أنه لم يصل إلى معدل الضغط الضريبي الأمثل*، لكنه في نفس الوقت يبقى أكثر دلالة لكونه يأخذ الإيرادات الجبائية التي يتحملها الاقتصاد في ظل استبعاد الجباية البترولية باعتبارها تؤدي إلى تضخم معدل الضغط الضريبي وتضليل إمكانية الحكم عليه، وبالتالي يمكن استنتاج أن معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات يعطي قراءة أفضل لما يتحمله المكلفين بالضريبة من عبء ضريبي مقارنة بمعدل الضغط الضريبي الإجمالي.

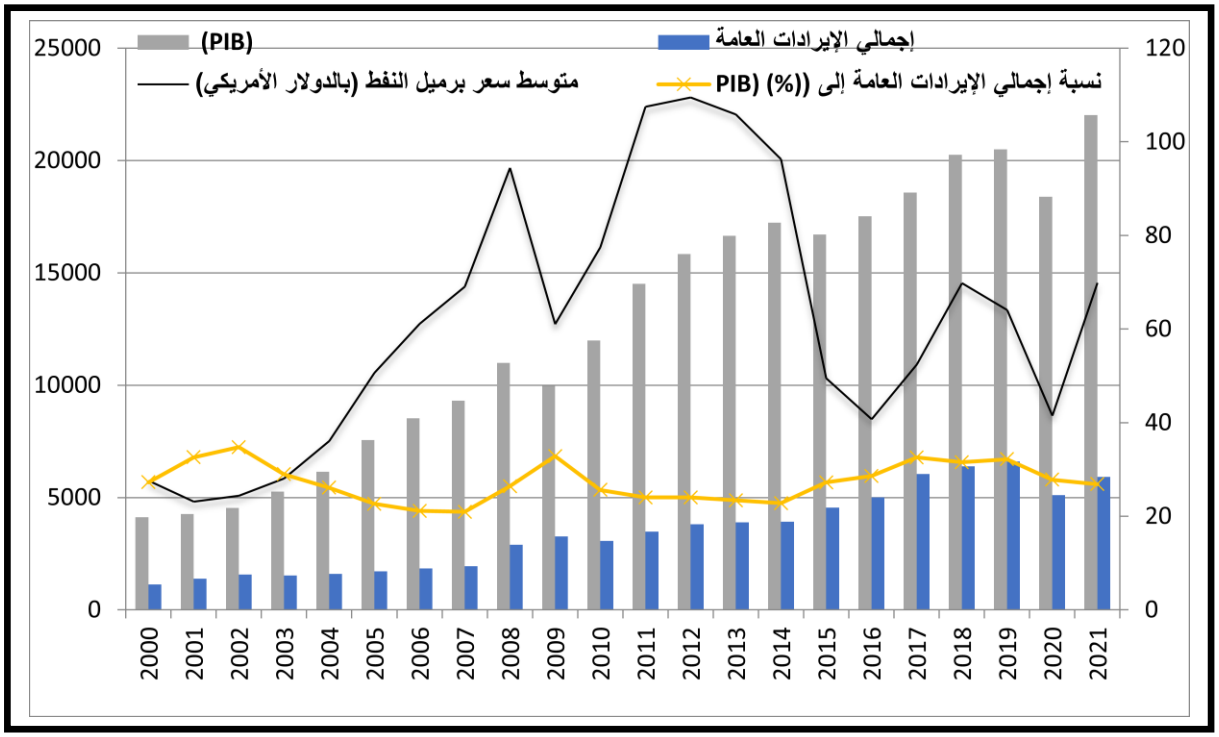
ثالثا– تحليل تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021): إن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تعكس مدى مساهمة هذه الإيرادات بمختلف

[1]– يحي بن تريدي، راشيد نادي، **قياس الضغط الضريبي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2007–2017**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 04، الجزائر، أوت 2020، ص: 642.

*__معدل الضغط الضريبي الأمثل__: حدده الاقتصادي الأسترالي كولين كلارك ب25% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الحقيقة لا يوجد معدل ضغط ضريبي ثابت يمكن تطبيقه على جميع الدول على اعتبار أن هذه الدول تختلف من حيث طبيعة الاقتصاد ومن حيث ضعف أو قوة أنظمتها الجبائية، وباعتبارها أيضا تختلف من حيث الثقافة الضريبية.

أقسامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن رصد تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-5): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **المحلق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

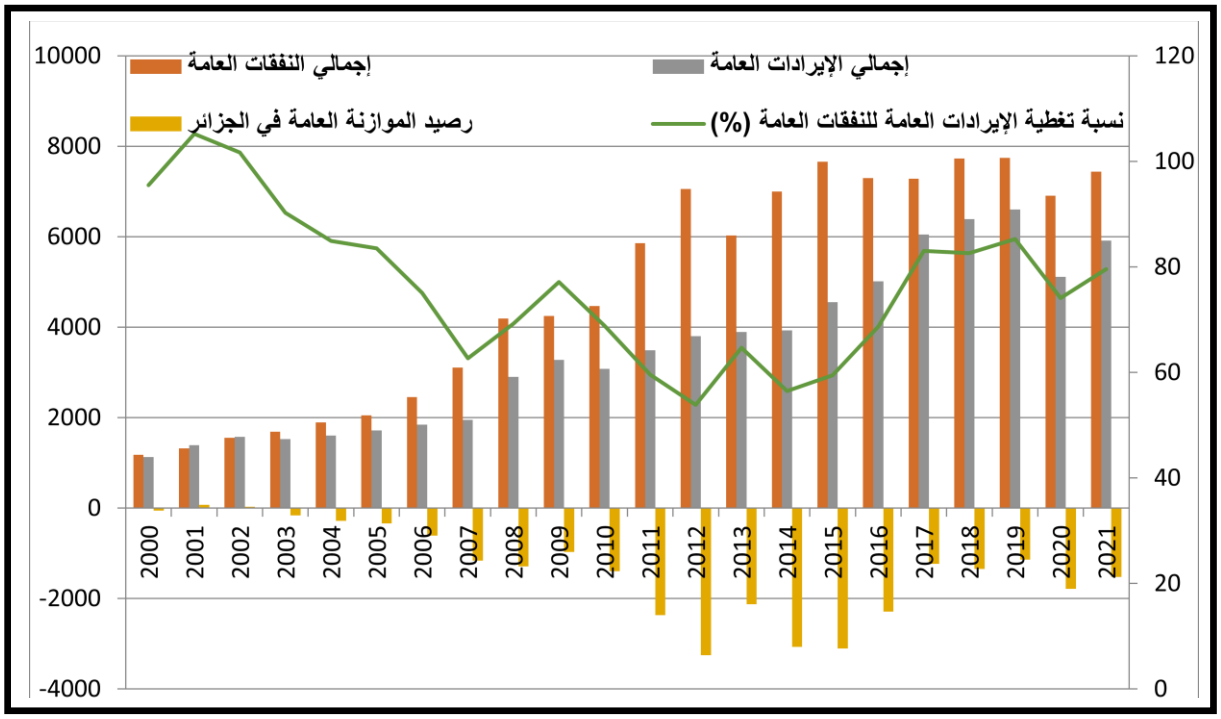
يلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الإيرادات العامة إلى (PIB) في الجزائر سجلت أعلى نسبة لها سنوات 2002 و2009 و2017، حيث قدرت هذه النسبة ب27.28% سنة 2002 وذلك راجع إلى الارتفاع القياسي في سعر برميل النفط خلال هذه السنة أين وصل إلى 34.45 دولار مما تسبب في ارتفاع كل من (PIB) والإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية، أما في سنة 2009 فقد بلغت هذه النسبة 32.86% كحد أقصى طيلة فترة الدراسة، وذلك راجع إلى انخفاض (PIB) في الجزائر خلال هذه السنة مقارنة بحجم (PIB) في سنة 2008 بسبب تراجع سعر برميل النفط من 94.45 دولار سنة 2008 إلى 61.06 دولار سنة 2009 جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في ظل زيادة الإيرادات العامة بين سنتي 2008 و2009، وآخر أعلى نسبة كانت في سنة 2017 أين وصلت إلى 32.56% بعدما كانت تقدر هذه النسبة ب 22.78% في ظل الصدمة النفطية لسنة 2014 بسبب التحسن المعتبر في أسعار النفط بداية من سنة 2017 والزيادة المتواصلة لحصيلة الإيرادات العامة وحجم (PIB) حتى سنة 2020.

المطلب الثالث: تحليل تطور السياستين الانفاقية والضريبية وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

إن تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) مرتبط بتطور السياسة الانفاقية المتبعة من جانب، والتطورات الحاصلة في الإيرادات العامة من جانب آخر.

أولا- تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): حتى يتسنى التحليل الدقيق والمعمق لتطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، سوف يتم في الشكل الموالي عرض تطور رصيدها مع تطور نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (4-6): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

من خلال الشكل السابق يمكن تقسيم عرض تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر وفق ثلاث مراحل كما يلي:

1. تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012): من الشكل أعلاه يتضح أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر سجل فائضا معتبرا خلال سنتي 2001 و2002، حيث قدر هذا الفائض ب68.709 و26.038 مليار د.ج على التوالي، وهذا راجع إلى الزيادة المحققة في الإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع سنة 2000، وبالتالي في هاتين السنتين استطاعت الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة بشكل كلي، حيث بلغت نسبة هذه التغطية 105.20% و101.68% في 2001 و2002 على الترتيب، أما في سنة 2000 وباقي السنوات حتى 2012 فقد توالت عجوزات الموازنة العامة بالجزائر في الاتجاه التصاعدي، ليبلغ هذا العجز أقصاه في سنة 2012 بمقدار

3254.143 مليار د.ج، وذلك بسبب التوسع الكبير في النفقات العامة خاصة في جانب نفقات التسيير الاستهلاكية بدل نفقات التجهيز الإستثمارية والبرامج التنموية ذات المخصصات المالية الضخمة، ومحاولة تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي عبر تخفيض معدلات الضرائب ومنح المزيد من الإعفاءات أي ضآلة الجباية العادية المتحصل عليها من القطاع الخاص والتي تسمح للحكومة بتقدير قريب من الواقع للنفقات العامة التي تكفل تحقيق فائض موازني أو على الأقل تخفض مقدار هذا العجز، ونتيجة لتزايد التباين الحاد بين نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة بالجزائر، استطاعت هذه الإيرادات تغطية ما نسبته 53.89% من النفقات العامة خلال سنة 2012 أي أن 46.11% غير مغطاة، مما انعكس سلبا على الرصيد الموازني، وعلى العموم تضاعف عجز الموازنة العامة في الجزائر ب61.17 مرة في ظل 12 سنة.

2. تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2013-2019): ما يلاحظ من الشكل فيما يتعلق بتطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر أنه قد سجل عجزا متواصلا خلال الفترة (2013-2015) وذلك بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي أدت إلى تراجع إيرادات الدولة من الجباية البترولية، حيث انتقل هذا العجز من 2128.816 مليار د.ج إلى 3103.789 مليار دينار د.ج بين 2013 و2015، وبلغت فيهما نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة 64.66% و59.46% على الترتيب، ثم بدأ هذا العجز في الانخفاض التدريجي بداية من سنة 2016 حتى سنة 2019، ما عدا سنة 2018 عرف العجز الموازني في الجزائر زيادة بمقدار 107.856 مليار دينار د.ج مقارنة بقيمة العجز المحقق في سنة 2017، وعلى العموم انخفض عجز الموازنة العامة في الجزائر بمقدار النصف بين 2016 و2019 أين كانت فيهما نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة تقدر ب68.67% و85.28% على الترتيب، وهذا الانخفاض في العجز الموازني طيلة الفترة (2016-2019) راجع إلى إتباع الجزائر لسياسة ترشيد النفقات العامة، ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وجملة التعديلات المالية والنقدية* التي قامت بها الجزائر من أجل مواجهة عجز موازنتها العامة.

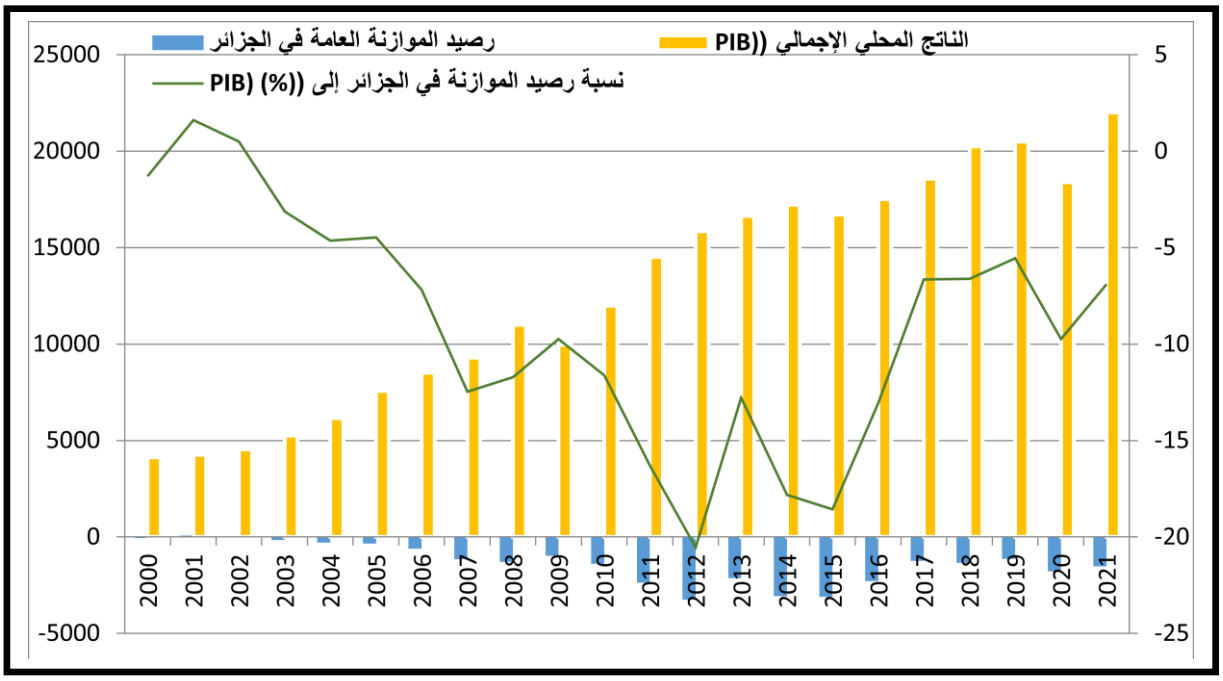
3. تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2021): إن انتشار فيروس كورونا العالمي، وما نتج عنه من سلسلة الإغلاقات المتتالية لكل دول العالم بما تحتويه من منشآت ومصانع...الخ، وشل لمختلف سلاسل الإمدادات العالمية، وهو ما تسبب في تراجع الطلب العالمي على المواد الأولية بما فيها النفط، فأثر ذلك سلبا على جل المؤشرات الاقتصادية لجميع دول العالم خاصة منها الدول الريعية النفطية بدرجات متفاوتة، وبذلك سجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر عجزا بقيمة 1788.800 مليار د.ج سنة 2020، أي زيادة بمقدار 649.031 مليار د.ج مقارنة بقيمة هذا العجز في سنة 2019 والذي كان يقدر فيها ب1139.769 مليار د.ج، بعد تراجع سعر برميل النفط من 64.04 دولار سنة 2019 إلى 41.47 دولار سنة 2020، أما عن نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر خلال سنة 2020 فقد قدرت

* أي اللجوء إلى السياسة النقدية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، سيتم التطرق لها فيما بعد بالتفصيل.

ب74.09%، ومع ارتفاع سعر برميل النفط سنة 2021 إلى 69.89 دولار وزيادة الإيرادات العامة في الجزائر انخفض عجز موازنتها العامة بقيمة 268.150 مليار د.ج في 2021 مقارنة بقيمة هذا العجز في سنة 2020، وبالتالي زيادة نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر ب5.46% بالنظر إلى نسبة هذه التغطية سنة 2020، وبالتالي وصولها إلى 79.55% سنة 2021.

ثانيا– تحليل تطور نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021): تبقى زيادة نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عائقا في أي دولة ريعية أو غير انتاجية، وهو حال الجزائر باعتبارها دولة ريعية ترتكز في إيراداتها على عوائد مادة النفط المصدرة للخارج على حالها، والشكل التالي يبين تطور هذه النسبة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021):

الشكل رقم (4–7): تطور نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

انطلاقا من الشكل أعلاه يتضح أن تطور نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021) غير مستقر تماما، حيث سجل هذا التطور نسب موجبة خلال سنتي 2001 و2002 أي سنتي تحقق الفائض الموازني في ظل زيادة أسعار النفط، وباقي السنوات سجل هذا التطور نسب سالبة، حيث كانت أعلى نسبتين مسجلتين سنتي 2012 و2015، حيث قدرت هذه النسبة ب20.54–% في سنة 2012، وذلك بسبب العجز الموازني الكبير المحقق في رصيد الموازنة العامة بالجزائر بعد التوسع المالي الضخم من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرارية ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2000–2012) دون الأخذ بعين الإعتبار التراجع الكبير غير المتوقع في أسعار النفط والذي حصل مع بداية النصف الثاني من سنة 2014، وهو السبب في وصول هذه النسبة إلى 18.57–%

خلال سنة 2015 بعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 515.9 مليار د.ج وزيادة عجز الموازنة العامة بمقدار 35.768 مليار د.ج في الجزائر سنة 2015، بعدما كانت هذه النسبة تمثل فقط 12.78%- خلال سنة 2013.

انطلاقا مما تم عرضه في هذا المبحث يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن فعالة بالشكل المطلوب في مواجهة عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2021)، وذلك راجع إلى سببين رئيسيين، الأول مرتبط بالسياسة الانفاقية عن طريق الإسراف الضخم دون القيام بدراسات الجدوى الفعالة في الانفاق العام على المشاريع التنموية ذات المردودية طويلة المدى من ناحية، وزيادة حجم النفقات التسييرية غير الإنتاجية وعلى رأسها التحويلات الحكومية الإجتماعية الجارية من ناحية أخرى، والسبب الثاني هو الخلل الهيكلي في بنية الإيرادات العامة إذا تمثل الجباية البترولية النصيب الأكبر عند النظر إلى هيكل الإيرادات العامة بالتفصيل في الجزائر، وأيضا إصلاحات الجباية العادية لإحلالها محل الجباية البترولية التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية كانت ناتج صدمة خارجية أي تعديلات ظرفية وليست نابعة من رغبة حقيقية في تصحيح الخلل الهيكلي لإيرادات الدولة ونظامها الجبائي، وما يبين صحة ذلك هو اعتماد الجزائر على السياسة النقدية في ظل عدم إمكانية الاعتماد على السياسة المالية لتمويل عجز موازنتها العامة بشكل كبير خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وهو ما سيتم التطرق له في المبحث التالي.

المبحث الثاني: تحليل فعالية السياسة النقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

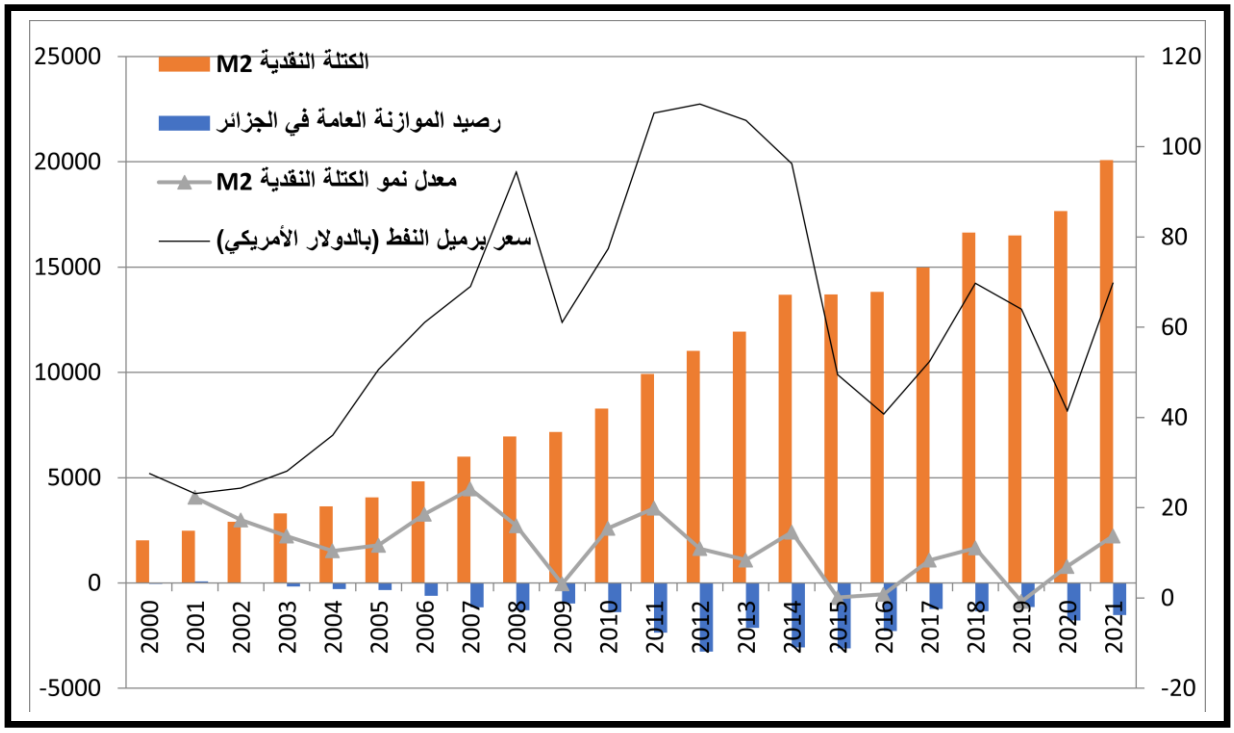
إن فعالية السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر تعكس تدخل بنك الجزائر في تمويل عجز الخزينة العمومية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأيضا درجة اعتماد هذه الأخيرة على التمويل البنكي وغير البنكي، وكذا درجة الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد في تغطية عجزها، وعلى العموم تختلف فعالية هذه السياسة في تمويل هذا العجز من فترة إلى أخرى بإختلاف حجم وأسباب وطبيعة العجز الموازني وهيكل وظروف الاقتصاد في حد ذاته عموما، وعلى طبيعة العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي خصوصا.

المطلب الأول: تحليل الوضعية النقدية في ظل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

لقد شهدت الوضعية النقدية في الجزائر العديد من التطورات سواء فيما يخص مكونات الكتلة النقدية أو مقابلاتها، وهذه الأخيرة شرط أساسي للإصدار النقدي في ظل قانون ميزانية البنوك المركزية، وكلتاهما يرتبطان بالتغيرات التي تطرأ على الأجزاء المكونة لهما تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية وكذا مجموعة العوامل الخارجية.

أولا- تحليل تطور الكتلة النقدية في ظل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): يمكن تتبع تطور كل من الكتلة النقدية والعجز الموازني في الجزائر عبر الفترة الممتدة بين 2000 و2021 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-8): تطور الكتلة النقدية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



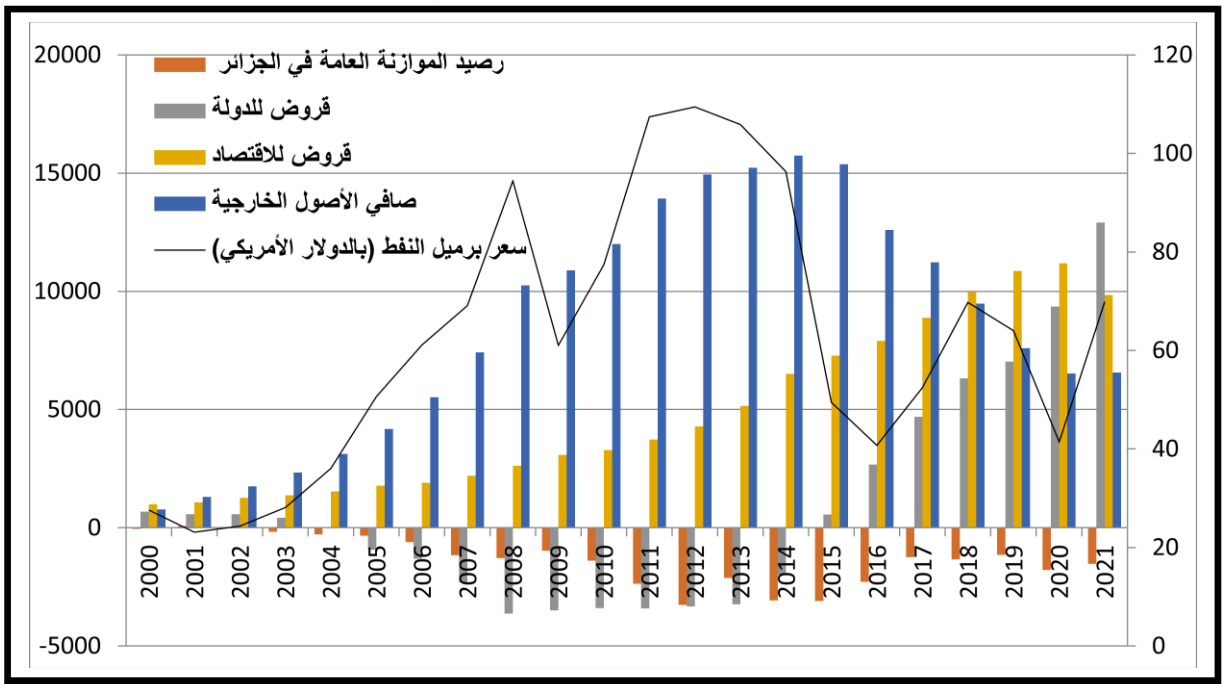
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (05)**.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الكتلة النقدية M2 في الجزائر ذات منحى تصاعدي طيلة الفترة (2000-2021) باستثناء سنوات معينة، كما قد بلغت أعلى معدلات نمو لها خلال الفترة (2001-2007)، وذلك بسبب ظاهرة فائض السيولة المصرفية التي شهدتها الجزائر بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أعطى بنك الجزائر أريحية للتوسع النقدي في سبيل دعم البرامج التنموية المسطرة خلال هذه الفترة، حيث انتقل معدل نموها من 22.30% سنة 2001 إلى 24.17% سنة 2007، وهذا الأخير هو أعلى معدل محقق في نمو الكتلة النقدية M2 بالجزائر خلال الفترة الدراسة ككل، وتحقيق هذا المعدل المرتفع خلال هذه السنة بالتحديد ناتج عن ارتفاع معدلات نمو الودائع تحت الطلب وودائع المحروقات لدى البنوك خاصة بعد سداد الديون الخارجية، ورغم ذلك تضاعف عجز الموازنة العامة في الجزائر بحوالي 22 مرة بعد ما انتقل من 53.198 مليار د.ج إلى 1159.519 مليار د.ج بين سنتي 2000 و2007، أما عن التراجع الطفيف الذي عرفه معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال سنة 2009، فهو يرجع إلى سببين رئيسيين: الأول متعلق بتخوف السلطات النقدية من ارتفاع التضخم نتيجة لتراكم فائض السيولة المتواصل واستخدامها لأدوات السياسة النقدية المستحدثة، والثاني متعلق بتراجع أسعار النفط بسب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما حققت

الكتلة النقدية M2 بالجزائر أقل معدل نمو موجب سنة 2015 وأقل معدل نمو سالب سنة 2019، حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر سنة 2015 ب0.13%، أي وجود نمو ضعيف في الكتلة النقدية M2 وليس تراجع في قيمتها، ومعدل نمو سالب 0.78% خلال سنة 2019، إثر إنخفاض حجم الكتلة النقدية M2 من 16636.7 مليار د.ج إلى 16506.6 مليار د.ج بين 2018 و2019، وذلك بعد تراجع فائض السيولة المصرفية نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014 التي أثرت بدرجة كبيرة على مقابلات الكتلة النقدية، وهو ما سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي، وبالتالي لم تعد هذه المقابلات هي أساس التوسع النقدي خلال هذه الفترة، وإنما تم اتخاذ سياسة نقدية توسعية بدءا من سنة 2017 عبر آلية الإصدار النقدي دون مقابل لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر. وعلى العموم تضاعفت الكتلة النقدية M2 في الجزائر بحوالي 10 مرات وتضاعف عجز الموازنة العامة في الجزائر بحوالي 28 مرة خلال الفترة (2000-2021).

ثانيا- العلاقة بين تطور مقابلات الكتلة النقدية وتطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): إن التغيرات في مقابلات الكتلة النقدية بالجزائر مرتبط ارتباطا وثيقة بحالة الاقتصاد في حد ذاته خاصة بالنسبة لصافي الأصول المحلية، والتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية بالنسبة لصافي الأصول الخارجية أو الأجنبية، والشكل التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021):

الشكل رقم (4-9): تطور مقابلات الكتلة النقدية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

يمكن عرض تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) من خلال الآتي:

1. تحليل تطور صافي الأصول الخارجية والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): يظهر من الشكل أعلاه أن قيمة صافي الأصول الخارجية عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة الممتدة بين 2000 و2014، وذلك بسبب زيادة تراكم احتياطات الصرف الأجنبية المتأتية من قطاع المحروقات بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع سنة 2000 خاصة مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، إذ انتقلت قيمة صافي الأصول الخارجية من 779.5 مليار د.ج سنة 2000 إلى 15734.5 مليار د.ج سنة 2014، أي تضاعفت ب20 مرة خلال هذه الفترة، والتي تضاعف فيها عجز الموازنة العامة في الجزائر ب58 مرة، وخلال هذه الفترة أي (2000-2014) كانت الأصول الخارجية هي الغطاء الأساسي للتوسع والإصدار النقدي في الجزائر. أما الفترة الممتدة بين 2015 و2020، فقد شهدت فيها قيمة صافي الأصول الخارجية تراجعا مستمرا بعد تهاوي أسعار النفط بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 والأزمة الصحية العالمية (فيروس كورونا العالمي) مع مطلع سنة 2020، وهو ما تسبب في تراجع وتآكل احتياطات الصرف الأجنبية، وبذلك انتقلت قيمة صافي الأصول الخارجية من 15375.4 مليار د.ج سنة 2015 إلى 6518.2 مليار د.ج سنة 2020، أي تراجع بمقدار 8857.3 مليار د.ج. كما انخفض عجز الموازنة العامة في الجزائر من 3103.789 مليار د.ج سنة 2015 إلى 1788.800 مليار د.ج سنة 2020، وهذا الانخفاض ناتج أساسا عن زيادة قروض للدولة وقروض للاقتصاد خلال هذه الفترة، أي هنا اعتمدت الجزائر على مصادر تمويل داخلية بدلاً من مصادر التمويل الخارجية. أما في سنة 2021 فقد شهد كل من صافي الأصول الخارجية وعجز الموازنة العامة بالجزائر تحسنا في وضعهما مقارنة بسنة 2020 مع الإرتفاع الملحوظ في سعر برميل النفط ووصوله إلى 69.89 دولار في سنة 2021 بعدما كان يقدر ب41.47 دولار للبرميل في سنة 2020، وبذلك زادت قيمة صافي الأصول الخارجية من 6518.2 مليار د.ج إلى 6559.0 مليار د.ج وانخفض مقدار عجز الموازنة العامة في الجزائر من 1788.800 مليار د.ج إلى 1520.650 مليار د.ج بين سنتي 2020 و2021 على الترتيب.

2. تحليل تطور قروض للدولة والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): لقد سجلت قروض للدولة قيما موجبة خلال الفترة (2000-2003)، وقيما سالبة خلال الفترة (2004-2014)، والإشارة السالبة تدل على أن الحكومة الجزائرية لم تعتمد على هذه القروض لتمويل عجز موازنتها العامة، بل تدل على قيام الخزينة العمومية بتسديد ديونها تجاه البنك المركزي (بنك الجزائر)، وكذلك عدم الاعتماد الكبير عليها كمقابل للكتلة النقدية، ولكن بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وبداية من سنة 2015 سجلت قيما موجبة متزايدة بشكل مستمر طيلة الفترة الممتدة بين 2015 و2021، حيث انتقلت قيمتها من 567.5 مليار د.ج سنة 2015 إلى 12903.2 مليار د.ج سنة 2021 أي زيادة بنسبة 2173.69% في غضون 7 سنوات، ويعد هذا الإجراء أحد الأسباب التي ساهمت في تناقص العجز الموازني بالجزائر إلى 1520.650 مليار د.ج سنة 2021 بعدما ما كانت قيمته 3103.789 مليار د.ج سنة 2015، وذلك من أجل ضمان استمرارية عملية التمويل للعجز الموازني بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وانتشار الأزمة الصحية العالمية لسنة 2020 في

الجزائر، وعلى العموم تدل الزيادة الضخمة في القروض للدولة بالجزائر خلال الفترة (2015-2021) على زيادة حجم مديونية الخزينة العمومية بالجزائر تجاه البنك المركزي (بنك الجزائر) والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة وتعاظم حجم الدين العام الداخلي.

3. تحليل تطور قروض للاقتصاد والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): بالنسبة لهذا المقابل النقدي الذي يعكس إعادة تمويل البنوك، فقد عرف تزايدا مستمرا طيلة الفترة الممتدة بين 2000 و2020، حيث انتقلت قيمته من 993.7 مليار د.ج سنة 2000 إلى 11182.3 مليار د.ج سنة 2020، وبالتالي قدرت نسبة زيادة هذا المقابل في هذه الفترة ب1025.32%، ومما تجدر الإشارة إليه أن قروض للاقتصاد هو المقابل الوحيد الذي استمر الاعتماد عليه من طرف بنك الجزائر كأساس للإصدار النقدي وكمصدر لإعادة تمويل الاقتصاد قبل وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وفي ظل العجز الموازني المتواصل، إلا أن هذا المقابل عرف تراجعا في قيمته بين سنتي 2020 و2021 بمقدار 1343.1 مليار د.ج في ظل تفشي فيروس كورونا العالمي، وهذا بسبب تحويل القروض المجمعة طويلة الأجل على مستوى البنوك العمومية إلى سندات خزينة ذات آجال استحقاق تتراوح بين 10 و15 سنة.

وإجمالا يمكن القول إن صافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد هما المصدران الأساسيان للإصدار النقدي بشكل مباشر وتمويل العجز الموازني بشكل غير مباشر في الجزائر طيلة الفترة (2000-2014)، في حين كانت قروض للدولة هي السبب الجوهري في زيادة ديون الخزينة العمومية المستحقة الدفع لصالح بنك الجزائر، إلا أن الصدمة النفطية لسنة 2014 وما نتج عنها من زعزعة استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية أحدثت تطورات كبيرة في مقابلات الكتلة النقدية، من خلال تسببها في تراجع صافي الأصول الخارجية، وهنا أصبحت الدولة تعتمد بشكل كبير على القروض المقدمة للدولة كغطاء للإصدار النقدي من ناحية ولتمويل عجز خزينتها العمومية في إطار العمليات بينها وبين بنك الجزائر من خلال البرنامج الخاص بإعادة التمويل من ناحية أخرى، إلى جانب استمرارية اعتمادها على القروض المقدمة للاقتصاد من أجل تمويل البنوك في سبيل دعم الإستثمارات قبل وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014 والأزمة الصحية العالمية لسنة 2020.

المطلب الثاني: تحليل فعالية التمويل البنكي وغير البنكي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

تعتمد اقتصادات الاستدانة بدرجة كبيرة على التمويل البنكي واقتصاديات رؤوس الأموال بدرجة كبيرة على التمويل غير البنكي في مواجهة عجز موازنتها العامة، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى فعالية التمويل البنكي وغير البنكي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

أولا- تحليل فعالية التمويل البنكي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): يمكن توضيح تطور التمويل البنكي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) عبر الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-4): تطور التمويل البنكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

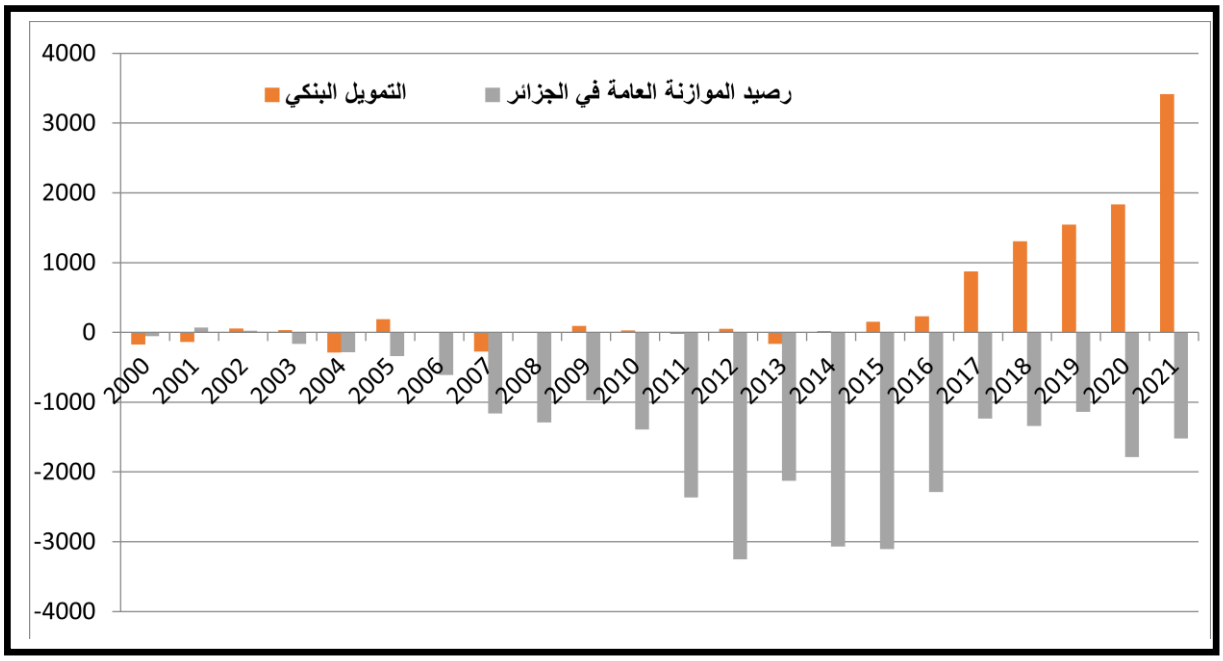
السنوات	التمويل البنكي	السنوات	التمويل البنكي	السنوات	التمويل البنكي	السنوات	التمويل البنكي
2000	-175.344	2006	-76.202	2012	51.546	2018	1304.086
2001	-136.962	2007	-275.389	2013	-165.461	2019	1547.061
2002	58.129	2008	-346.373	2014	18.676	2020	1836.100
2003	31.231	2009	93.460	2015	152.546	2021	3414.300
2004	-287.500	2010	30.146	2016	232.630		
2005	118.745	2011	19.829	2017	872.871		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **موقع وزارة المالية**، تاريخ الاطلاع : 2024/01/16، متاح على الرابط:

https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

والشكل الموالي يوضح تطور معطيات الجدول أعلاه مع تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2021):

الشكل رقم (4-10): تطور التمويل البنكي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الجدول أعلاه والملحق رقم (04)**.

يظهر من الجدول والشكل أعلاه أن السلطات المالية في الجزائر لم تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل البنكي لسد عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2007)، وهي الفترة التي اعتمدت فيها الجزائر على الجباية البترولية كمصدر أساسي لتمويل عجز موازنتها العامة، لذلك حقق التمويل البنكي في أغلب سنوات هذه الفترة قيما سالبة، إلا أنه بعد تراجع اسعار النفط إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والصدمة النفطية لسنة 2014،

بدأت الجزائر تعتمد على التمويل البنكي كمصدر لدعم الإستثمارات وتمويل عجز موازنتها العامة منذ سنة 2009 حتى سنة 2021 في ظل تباين درجات الاعتماد، ماعدا سنة 2013، وهو ما جعل من التمويل البنكي يزداد باستمرار خلال الفترة (2014-2021)، خاصة مع انتشار فيروس كورونا العالمي في الجزائر وذلك من أجل تشجيع ودعم الاستثمار وكذا تفادي التعرض إلى الركود الاقتصادي، حيث زاد حجم التمويل البنكي لعجز الموازنة العامة في الجزائر من 18.676 سنة 2014 مليار د.ج إلى 3414.300 مليار د.ج خلال سنة 2021 أي تضاعف بحوالي 183 مرة خلال هذه الفترة، وهنا انخفض العجز الموازني من 3068.021 مليار د.ج سنة 2014 إلى 1520.650 مليار د.ج سنة 2021، أي انخفاض بنسبة 50.43%، وبالتالي يمكن القول أن التمويل البنكي أحد آليات التمويل التي ساهمت بشكل نسبي وغير مباشر في تخفيض عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)*.

ثانيا- تحليل فعالية التمويل غير البنكي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021): يمكن توضيح تطور التمويل غير البنكي، وهذا الأخير مع تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2021 في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-5): تطور التمويل غير البنكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	التمويل غير البنكي	السنوات	التمويل غير البنكي	السنوات	التمويل غير البنكي	السنوات	التمويل غير البنكي
2000	105.650	2006	172.573	2012	913.836	2018	467.093
2001	85.335	2007	213.650	2013	241.112	2019	566.022
2002	32.827	2008	508.146	2014	204.084	2020	364.210
2003	-860.430	2009	655.258	2015	136.614	2021	-1818.040
2004	57.726	2010	674.339	2016	64.584		
2005	221.650	2011	272.998	2017	82.872		

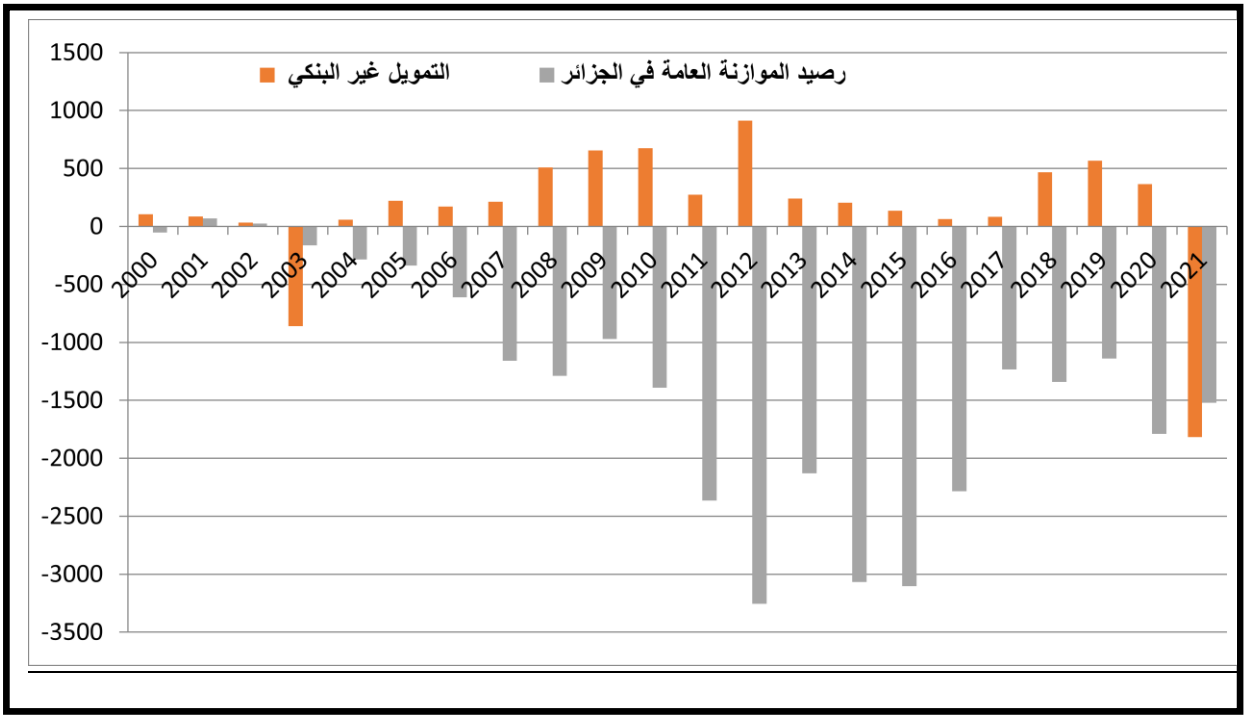
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد **موقع وزارة المالية**، تاريخ الاطلاع : 2024/01/16، متاح على الرابط:

https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

يمكن توضيح احصائيات الجدول أعلاه مع تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) في الشكل الآتي:

*فيما يخص الأرقام الواردة في التحليل يمكن العودة إليها بالتفصيل في **الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

الشكل رقم (4-11): تطور التمويل غير البنكي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: : من إعداد الباحثة بالاعتماد على **الجدول أعلاه** و**الملحق رقم (04)**.

انطلاقا من الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن التمويل غير البنكي حقق قيمتين سالبتين خلال سنتي 2003 و2021، قدرتا ب860.430 مليار د.ج و1818.040 مليار د.ج على التوالي، أي أن التمويل غير البنكي لم يكون له أي دور في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال هاتين السنتين، إلا أنه في السنوات الأخرى حقق قيما موجبة، وبلغ أعلى قيمة له خلال سنة 2012 أين قدر ب913.836 مليار د.ج، وهي السنة التي تقابل أعلى عجز حققته الموازنة العامة الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)، حيث قدرت نسبة تغطية العجز الموازني عن طريق التمويل غير البنكي خلال هذه السنة ب28.16%، كما حقق التمويل غير البنكي أقل قيمتين له خلال سنتي 2001 و2002 بمقدار 85.335 و32.827 مليار د.ج على التوالي، بسبب الفائض المحقق في رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال هاتين السنتين، وأيضا على اعتبار أنها كانت تعتمد كليا على الموارد العادية خاصة الجباية البترولية في تمويل عجز موازنتها العامة بدل الاعتماد على الموارد غير العادية.

المطلب الثالث: تحليل فعالية التمويل غير التقليدي في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

يعكس التمويل غير التقليدي آلية طبع النقود دون مقابل حقيقي، ويعد أحد الأساليب الحديثة التي لجأت إليها الجزائر لتمويل عجز موازنتها العامة في ظل فشل السياسة المالية ومحدوديتها في مواجهة هذا العجز خاصة

بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وما ترتب عنها من تراجع للجباية البترولية ونفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات* وتآكل احتياطات الصرف الأجنبية، ليتأزم الوضع أكثر مع انتشار أزمة كورونا العالمية.

أولا– المبالغ المطبوعة في إطار سياسة التمويل غير التقليدي حسب وثيقة بنك الجزائر الصادرة سنة 2019: توضح هذه الوثيقة المبالغ التي تم طبعها في إطار سياسة التمويل غير التقليدي بالجزائر لسد عجز الخزينة العمومية منذ منتصف سنة 2017 إلى غاية جانفي 2019، حيث تم طبع ما قيمته 6556.2 مليار د.ج، وقد وجه هذا المبلغ كما يلي:[1]

- تخصيص مبلغ 2470 مليار د.ج لتمويل عجز الموازنة سنوات 2017، 2018، وجزئيا لسنة 2019؛
- تخصيص مبلغ 1813 مليار د.ج لسداد الدين العمومي للمؤسستي سونلغاز وسوناطراك، وأيضا دفع سندات القرض الوطني للنمو؛
- تخصيص مبلغ 500 مليار د.ج وجه إلى الصندوق الوطني للتقاعد لإعادة تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي؛
- تخصيص مبلغ 1773.2 مليار د.ج وجه إلى الصندوق الوطني للإستثمار لتمويل البرنامج الخاص بسكنات عدل.

ومن حيث استخدام المبلغ الإجمالي والمقدر ب6556.2 مليار د.ج، فقد كان كما يلي:

- ابقاء مبلغ 944.1 مليار د.ج بحساب الخزينة لدى بنك الجزائر أي لم يضخ في الإقتصاد؛
- إيداع مبلغ 656.7 مليار د.ج بحساب الصندوق الوطني للإستثمار لدى الخزينة في انتظار استعماله وفق الاحتياجات المؤكدة؛
- مبلغ 1830 مليار د.ج هي محل تعقيم من خلال أدوات بنك الجزائر المختلفة.

وبالتالي فإجمالي المبلغ الذي تم طبعه هو 6556.2 مليار د.ج، وقد تم ضخ مبلغ 3114.4 مليار د.ج فقط في الإقتصاد خلال هذه الفترة. أي أن باقي المبلغ لم يتم ضخه في الاقتصاد. ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة الجزائرية صرحت بتجميد العمل بآلية التمويل غير التقليدي بقرار منها في شهر ماي 2019، وكتوضيح أكثر هذا القرار يعني عدم القيام بطبع المزيد من الكتلة النقدية والاقتصار فقط على المبلغ الإجمالي الذي تم طبعة واستخدامه حتى نهاية فترة التطبيق المحددة، وبذلك تم استخدام المبلغ الذي لم يتم ضخه في الاقتصاد لتمويل العجز الموازني بالجزائر خاصة في سنة 2020، وذلك بعد الآثار السلبية لجائحة كورونا العالمية على رصيدها الموازني.

ثانيا– تطور حجم التمويل غير التقليدي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2021): بعد إلغاء سقف الاقراض 10% الذي كان يضبط علاقة التمويل بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر

*سيتم توضيح ذلك عند التطرق لفعالية صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر.

[1] - Banque d'Algérie, **Point de situation sur le financement non conventionnel**, **op.cit.**

بموجب آلية التمويل غير التقليدي، أصبحت الخزينة العمومية تقترض مباشرة من بنك الجزائر لتمويل عجز موازنتها العامة ومختلف احتياجاتها دون وجود سقف محدد لهذا الاقتراض.

الجدول رقم (4-6): تطور حجم التمويل غير التقليدي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
التمويل غير التقليدي	1967.4	1890.4	924.6	1697.9	75.9
رصيد الموازنة العامة في الجزائر	-1234.745	-1342.601	-1139.769	-1788.800	-1520.650

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حمزة شودار، **برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر: تحليل الدوافع وتقييم النتائج**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، جوان 2023، ص: 28. و**الملحق رقم (04)**.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة العامة في الجزائر شهد تراجعا مستمرا خلال الفترة (2017-2019)، حيث بلغ 1967.4 مليار د.ج سنة 2017 و924.9 مليار د.ج سنة 2019، أي تراجع بنسبة 53%، بالتوازي مع تراجع عجز الموازنة العامة في الجزائر من 1234.745 مليار د.ج سنة 2017 إلى 1139.769 مليار د.ج سنة 2019 أي تراجع بنسبة 8%، وسبب هذا التراجع في العجز الموازني هو تحسن وضعية مالية الدولة بعد التحسن الملحوظ في أسعار النفط بداية من سنة 2017 في ظل الاعتماد التمويل التقليدي وغير التقليدي لتغطية هذا العجز، ليزداد حجم التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة العامة في الجزائر بشكل كبير خلال سنة 2020 أين وصل إلى 1697.6 مليار د.ج، أي أنه زاد بمقدار 773.3 مليار د.ج بين 2019 و2020، ولقد زاد الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي بعد تزايد العجز الموازني من 1139.769 مليار د.ج سنة 2019 إلى 1788.800 مليار د.ج سنة 2020 أي زيادة بمقدار 649.031 مليار د.ج بين سنتي 2019 و2020، وما يلاحظ أن الزيادة في التمويل غير التقليدي أكبر من الزيادة في عجز الموازنة العامة في الجزائر، وهو ما يوضح الاعتماد الكبير على آلية التمويل غير التقليدي بعد تراجع أسعار النفط سنة 2020 جراء أزمة كورونا العالمية، ومن هنا يمكن استنتاج أن التمويل غير التقليدي لعب دورا مهما في تغطية عجز الموازنة العامة بالجزائر في سنة 2020، حيث خلال هذه السنة بلغت نسبة تغطيته للعجز الموازني 94.92%، لينخفض حجم التمويل غير التقليدي مع انخفاض العجز الموازني في الجزائر إلى 1520.650 مليار د.ج خلال سنة 2021 ويصل إلى حدود 75.9 مليار د.ج بسبب نفاذ وتراجع المبلغ الذي تم ضخه في إطار هذا الإجراء التمويلي الجديد. وعلى العموم يمكن القول أن التمويل غير التقليدي لعب دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، في ظل تراجع موارد التمويل العادية ورفض اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وبالتالي فهو يعتبر تمويل مؤقت لعجز الموازنة العامة في الجزائر ومحاولة

ضمان استمرارية تنفيذ البرامج المسطرة، حيث تم رفع التجميد عن 2000 مشروع، مع سد مستحقات مؤسستي سوناطراك وسونلغاز، ودعم موارد الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للإستثمار.

ثالثا– التحديات المصاحبة للاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر: إن تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر واعتمادها عليه كأحد مصادر التمويل الرئيسية لمواجهة عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2017-2021) يواجه العديد من التحديات والصعوبات منها:[1]

– في ظل الضغوطات المالية التي تعرضت لها الخزينة العمومية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 قدم صندوق النقد الدولي للجزائر مجموعة من الاقتراحات، منها: ترشيد النفقات، إصلاح النظام الضريبي بفرض معدلات ضريبية مرتفعة وجديدة، مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، وقد حذر صندوق النقد الدولي الجزائر من نتائج تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في ظل غياب الشروط الضرورية التي تضمن نجاحها، وذلك بسبب توقعات خبرائه في أنها ستؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الواقعي إلى أكثر من 10%، مع فقدان البنك المركزي (بنك الجزائر) لاستقلاليته تماما، بالإضافة إلى التأثير السلبي على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تعكس هذه التوقعات نظرته التشاؤمية في ظل المقاربة السيادية التي تتبنها الجزائر حيث تعتبر الاستقلال المالي أهم بكثير من الاستقلال التنفيذي.

– ويعتقد فريق من الخبراء الجزائريين أن هذا النمط من التمويل ليس جيدا للمواطن الذي يكافح في ظل هشاشة اجتماعية وتنمية غير مستدامة لأن القوة الشرائية لأغلب الجزائريين سوف تتآكل بشكل كبير وستدفع إلى ظهور طبقة حادة من الفقر، ولأن الدول الكبرى التي تبنت التمويل غير التقليدي تحت مسمى التيسير الكمي كاليابان وبريطانيا وأمريكا يمكنها حماية نفسها من مخاطر التطبيق المحتملة بفضل عملاتها القوية[2] وأجهزتها الإنتاجية المرنة القادرة على استيعاب الكتلة النقدية المصدرة، ويضيف هؤلاء الخبراء أيضا أن العمل بهذه الآلية سينتج عنه كمية كبيرة من النقود دون تزايد العرض، مما سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار البضائع وانهيار قيمة الدينار الجزائري، بحيث تصبح قيمته غير كافية لاقتناء السلع الأساسية وسد الاحتياجات الضرورية للمستهلكين، ثم تنتقل الأزمة أيضا إلى مختلف المؤسسات التي ستعجز عن تحمل أعباء العاملين فتلجأ إلى تسريح العمال مما يعني ارتفاع معدلات البطالة. كما يؤكد الكثير من المحللون والخبراء الاقتصاديون أن سيناريو التمويل غير التقليدي في الجزائر ينطوي على مخاطر كبيرة وهو شبيه بسيناريو فنزويلا التي اعتمدت هذه الآلية في ظل ظروف مشابهة لظروف الاقتصاد الجزائري، والتي أصبحت تعاني من تضخم جامح ومؤسسات مفلسة واقتصاد منهار تماما. وعلى العموم بدأت تظهر آثار التمويل غير التقليدي بعد مدة معتبرة من التطبيق أي خلال سنتي 2020 و2021، وما أزم الوضع أكثر هو تداعيات انتشار فيروس كورونا العالمي.

---

[1]– انفال نسيب، **التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر**، مجلة الاقتصادات والمالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، أفريل 2019، ص ص: 23-24.

[2]- Safia ZOURDANI, **La Stratégie de Financement non Conventionnel et son Impact Socio-économique en Algérie**, Revue Stratégie et développement, Vol 09, No 16, Algerie, Janvier 2019, P : 255.

رابعا–آثار تطبيق التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2021): يمكن توضيح هذه الآثار من خلال ما يلي:

1. أثر التمويل غير التقليدي على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2017–2021): لقد كانت الصدمة النفطية لسنة 2014 بمثابة نقطة انعطاف في الاقتصاد الجزائري منذ بداية الألفية الثالثة، وبسببها لم تستطيع السياسة المالية وحتى السياسة النقدية التقليدية مواجهة عجز الموازنة العامة للجزائر في ظل التنسيق المعتمد بين السياستين المالية والنقدية قبل هذه الصدمة عبر التوسع المالي والانكماش النقدي في آنٍ واحد، فخلال الفترة (2000-2016)كانت الجزائر تعاني من هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية في تمويل عجز موازنتها العامة ومحدودية اشراك البنك المركزي (بنك الجزائر) في تمويل العجز الموازني بالجزائر بسبب نسبة الاقتراض المعتمدة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، وعلى العموم خلال هذه الفترة كان بنك الجزائر يمتع بدرجة مقبولة من الاستقلالية مع وجود تنسيق نسبي بين السياستين المالية والنقدية، وبعد فشل إجراءات ترشيد الانفاق العام واصلاحات الجباية العادية، وكذا اللجوء إلى القرض السندي للنمو والاقتراض الخارجي من بنك التنمية الافريقي في سبيل مواجهة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال سنتي 2015 و2016، جاء قرار التمويل غير التقليدي سنة 2017 فألغى قاعدة التمويل المعتمدة –الاقتراض في حدود 10%– بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، وأصبح بإمكان الخزينة العمومية الاقتراض مباشرة من بنك الجزائر دون سقف محدد، وأصبحت الجزائر هنا تعاني من هيمنة السياسة النقدية على السياسة المالية في تمويل عجز موازنتها العامة وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية أي هيمنة مالية واضحة ومباشرة خلال الفترة (2017-2021)، وأصبح بنك الجزائر وسيلة لتحقيق التوازن المالي الداخلي بدل من توجيه أهدافه واهتماماته لاستهداف التضخم، وذلك مؤشر يعكس عدم استقلالية بنك الجزائر بشكل صريح، وهو ما أثر سلباً وبدرجة كبيرة على فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

2. أثر التمويل غير التقليدي على السيولة البنكية في الجزائر: تعكس السيولة البنكية حجم الأموال التي تدور داخل النظام المصرفي وبالتحديد في البنوك التجارية، والتي يستطيع البنك المركزي التحكم فيها باستخدام أدواته المختلفة، ويمكن توضيح أثر التمويل غير التقليدي على السيولة البنكية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4–7): تطور السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2014–2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السيولة البنكية	2730.9	1832.6	820.9	1380.6	1557.6	1100.9	632.33	1331.95
معدل التغير في السيولة	-	-32.89	-55.20	68.18	12.82	-29.32	-42.56	110.64

البنكية (%)								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2016، 2018، 2020، 2021).

لقد بلغت السيولة البنكية في الجزائر 2730.90 مليار د.ج سنة 2014، ثم انخفضت بنسبة 32.89% في سنة 2015 أين بلغ فيها حجم هذه السيولة 1832.6 مليار د.ج، ثم انخفضت بنسبة 55.20% خلال سنة 2016 أين قدر فيها مبلغ هذه السيولة ب820.9 مليار د.ج، وذلك بسب الآثار البعدية للصدمة النفطية لسنة 2014 على النشاط البنكي، وما يلاحظ من الجدول أعلاه أنه منذ وضع التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ أدى إلى زيادة حجم السيولة البنكية في الجزائر، وقد قدرت نسبة هذه الزيادة سنتي 2017 و2018 ب68.18% و12.82% حيث قدر فيهما مبلغ هذه السيولة ب1380.6 و1557.6 مليار د.ج على التوالي، بسبب قيام بنك الجزائر بتثبيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين البنوك في السوق على سعر الفائدة الرئيسي 5%، ثم عرفت هذه السيولة انخفاضا حادا بنسبة 42.56% سنة 2020، وفي هذه السنة بلغت السيولة البنكية 632.33 مليار د.ج بعد ما كانت تقدر ب1100.9 مليار د.ج في سنة 2019، وهذا الانخفاض الحاد في حجم السيولة البنكية سببه العجز المسجل في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات* والأثر الاقتصادي الناجم عن بداية انتشار فيروس كورونا العالمي في الجزائر. ومع التدابير الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر لدعم النشاط الاقتصادي، لا سيما تخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي، إضافة إلى العودة إلى استخدام آلية التمويل غير التقليدي، أثر بشكل مباشر على السيولة البنكية وأدى ذلك إلى زيادتها خلال سنة 2021 بنسبة 110.64%، حيث بلغت قيمتها خلال هذه السنة 1331.95 مليار د.ج مقابل 632.33 مليار د.ج في سنة 2020.

3. أثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري: إن استقرار قيمة العملة الوطنية من بين الأهداف الأساسية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، وهناك مجموعة من المتغيرات أو المحددات التي تؤثر على قيمة هذه العملة، ومن بينها حجم الكتلة النقدية المصدرة أو المتداولة، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا العنصر.

الجدول رقم (4–8): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	سعر صرف الدينار مقابل الأورو
2014	87.90	107.05
2015	107.13	117.06
2016	110.53	116.37
2017	114.93	137.49
2018	118.29	135.38
2019	119.16	133.63

*زاد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر من 8.494 دولار سنة 2019 إلى 18.684 مليار د.ج سنة 2020.

2020	132.13	162.40
2021	134.58	160.03

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد: على تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2016، 2018، 2020، 2021).

بناء على معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري في انخفاض مستمر بالنسبة لدولار الأمريكي، بالنظر للارتفاع المستمر لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث انتقل هذا السعر من 87.90 د.ج في سنة 2014 إلى 134.58 د.ج في سنة 2021، أي تراجع في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 53.10%، أما بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل الأورو فقد عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2017، حيث انتقل من 107.05 د.ج في سنة 2014 إلى 137.49 د.ج في سنة 2017، ثم انخفض هذا السعر خلال سنتي: 2018 حيث بلغ 135.38 د.ج، و2019 أين بلغ 133.63 د.ج، ثم ارتفع في سنة 2020 ووصل إلى 162.40 د.ج لينخفض إلى 160.03 د.ج في سنة 2021، وبصفة عامة هذا الانخفاض الحاد في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات المستخدمة في عمليات التصدير (الدولار) والاستيراد (الأورو) كان متوقع من طرف العديد من الخبراء الاقتصاديين، لأن سياسة طبع النقود التي شرعت فيها الجزائر منذ أكتوبر 2017 في ظل تآكل احتياطات الصرف بنسبة 311.26% بين 2014 و2021، حتما سيؤدي إلى إنخفاض في قيمة الدينار الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية المتحكمة في تغيرات أسعار الصرف، وعلى العموم يمكن القول أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري الناتج عن التأثيرات الخارجية وسياسة التمويل غير التقليدي ساهم في تقليص عجز الميزان التجاري على المديين القصير والمتوسط، لأنه على المدى الطويل وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالجزائر ستؤدي هذه السياسة حتما إلى انهيار حاد في قيمة العملة الوطنية مع عجز مزمن في الميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات عامة.

4. أثر التمويل غير التقليدي على المستوى العام للأسعار: باعتبار أن التمويل غير التقليدي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وفي ظل شلل الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، فإن ذلك سوف يؤثر مباشرة على المستوى العام للأسعار، ويؤدي إلى ارتفاعها، ويمكن توضيح تطور المستوى العام للأسعار بالجزائر في الفترة الممتدة بين 2014 و2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4–9): تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2014–2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المستوى العام للأسعار	96.20	97.90	99.4	193.97	202.25	206.2	211.18	226.44
معدل التغير في المستوى العام للأسعار (%)	-	1.78	1.22	95.14	4.27	1.95	2.41	7.23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2018، 2021).

من خلال الجدول السابق يتضح أن المستوى العام للأسعار بالجزائر في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2021) ولكن منذ تطبيق آلية التمويل غير التقليدي زاد معدل التغير في المستوى العام للأسعار بالجزائر بنسبة 95.14% خلال سنة 2017 والتي وصل فيها هذا المستوى العام للأسعار إلى 193.97 بعد ما كان يقدر ب99.4 خلال سنة 2016، ثم عرف معدل التغير في المستوى العام للأسعار بالجزائر أعلى قيمة له خلال الفترة (2018-2021) سنة 2021 والتي وفيها قدر معدل هذا التغير ب7.23%، والمستوى العام للأسعار ب226.44، وعلى العموم الإرتفاع المسجل في المستوى العام للأسعار خلال سنتي 2020 و2021 ليس ناتج سياسة التمويل غير التقليدي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فقط، وإنما ناتج أيضا عن موجة الارتفاع الملحوظ في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية خاصة: القمح، الحليب، الثوم...الخ بعد تفشي جائحة كورونا العالمية والتي تسببت في انتشار ظاهرة المضاربة على هذه المنتجات.

بناء على ما تم عرضه في هذا المبحث يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر لعبت دورا محوريا في مواجهة عجز موازنتها العامة خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وذلك عبر آلية التمويل غير التقليدي والذي يعتبر بمثابة مصدر تمويل استثنائي، إلا أن هذا المصدر التمويلي كانت تكلفته باهظة على المستوى المعيشي بسبب ارتفاع الأسعار في ظل انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين، وعلى مستوى السياسة الاقتصادية الكلية من خلال ضرب جهود صناع السياستين المالية والنقدية لضمان فعالية التنسيق النسبية القائمة بين السياستين في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

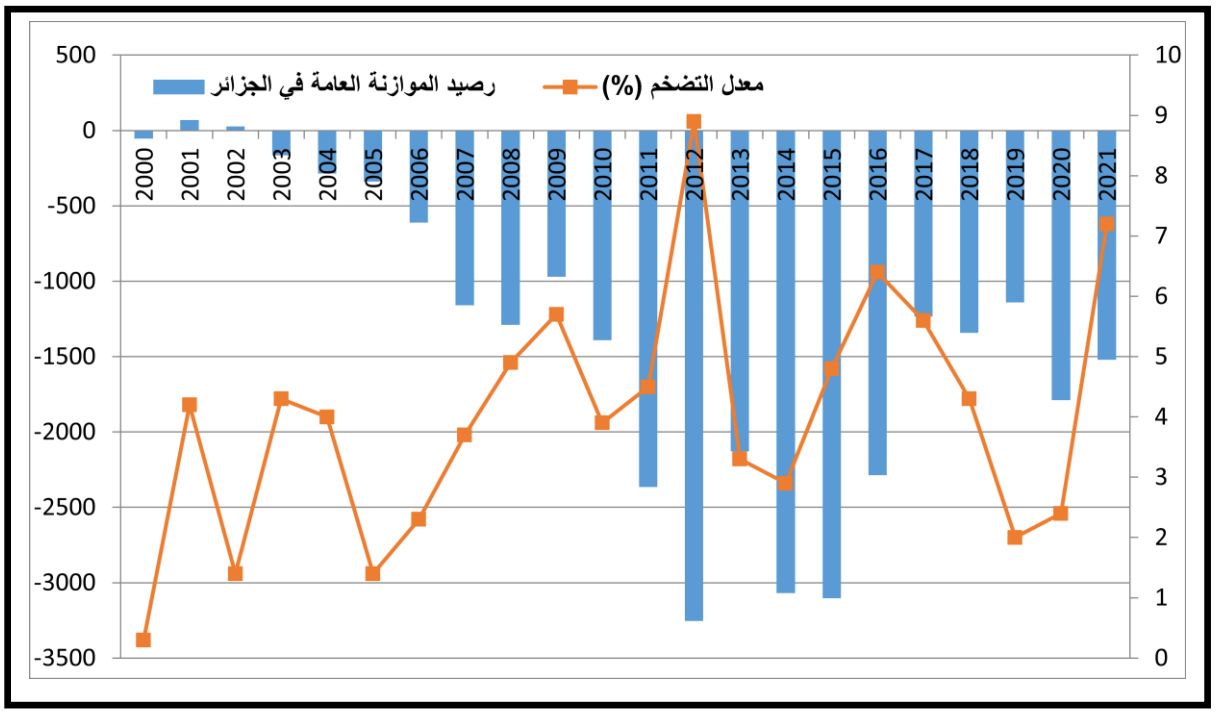
المبحث الثالث: تحليل فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

يعتمد في تحليل فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة على مجموعة من المؤشرات والأدوات، ومن أبرزها: التضخم، أدوات التنسيق، الدين العام...الخ وعلاقتها بالعجز بالموازني، ومن أجل ذلك سوف يتم التطرق إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وكذا التطرق إلى تحليل فعالية صندوق ضبط الإيرادات في مواجهة عجز الموازنة العامة باعتباره أداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ثم التطرق إلى تحليل تطور الدين العام وعجز الموازنة العامة وذلك في الجزائر خلال الممتدة بين 2000 و2021، ومن ثم محاولة تقييم فعالية هذا التنسيق في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

إن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم متبادلة من حيث الأثر، أي أن عجز الموازنة العامة للدولة يؤثر على التضخم، وفي نفس الوقت يؤثر التضخم على عجز الموازنة العامة للدولة، ويمكن توضيح تطور كليهما في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-12): تطور رصيد الموازنة العامة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

أولا- تحليل تطور رصيد الموازنة العامة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012): من الشكل أعلاه يلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر عرف نوعا من التذبذبات خلال الفترة (2000-2005) والتي تتزامن على العموم مع زيادة العجز الموازني في الجزائر ولكن بمعدلات متباطئة، حيث سجل معدل التضخم أدنى نسبة له 0.6% في سنة 2000 بعد تمكن الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار في ظل تقلص العجز الموازني، ليرتفع إلى حدود 4% خلال سنوات 2001 و2003 و2004، نتيجة لنمو حجم الكتلة النقدية وارتفاع الأجور، لينخفض إلى 1.4% خلال سنتي 2002 و2005، إلا أنه ومع بداية سنة 2006 إلى غاية سنة 2012 عرف معدل التضخم ارتفاعا متواصلا لينتقل من 2.3% سنة 2006 إلى 8.9% سنة 2012، ماعدا سنتي 2010 و2011 حيث بلغ فيهما معدل التضخم 3.9 % و4.5% على التوالي بعد ما وصل إلى 5.7% خلال سنة 2009، وسبب هذا الانخفاض هو تراجع مستوى الطلب المحلي نتيجة إلغاء سياسة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار في الجزائر، كما يعد معدل التضخم المسجل سنة 2012 هو المعدل الأكثر ارتفاعا خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الزيادة المتواصلة للكتلة النقدية في الجزائر بعد تدفق المزيد من احتياطات الصرف الأجنبية، وكذا الزيادة الضخمة في عجز الموازنة العامة للجزائر من 611.089 مليار د.ج سنة 2006 إلى 3254.143 مليار د.ج سنة 2012، أي تضاعف هذا العجز ب5 مرات مع زيادة معدل التضخم ب6.6% خلال الفترة (2006-2012)، وذلك بعد التوسع الضخم في نفقات الموازنة التسييرية خاصة منها التحويلات الإجتماعية الجارية لتغطية الإرتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار خاصة بالنسبة للمواد

الغذائية وبالتحديد المواد الطازجة في بداية سنة 2012. وعلى العموم يمكن القول أن معدلات التضخم المسجلة خلال هذه الفترة سببها الزيادة الكبيرة في الأرصدة النقدية الخارجية رغم قيام بنك الجزائر باتباع سياسة التعقيم النقدي كمحاولة لكبح وصول معدلات التضخم إلى مستويات قياسية من ناحية، وتطبيق سياسة مالية توسعية والتي ترتبت عنها زيادة النفقات العامة خاصة منها النفقات التسييرية، وبالتالي تزايد العجز الموازني وارتفاع التضخم مع ارتفاع مستوى أسعار المواد الغذائية من ناحية أخرى.

ثانيا– تحليل تطور رصيد الموازنة العامة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013–2021): لقد انخفض معدل التضخم والعجز الموازني في الجزائر خلال سنتي 2013 و2014 مقارنة بسنة 2012، ففي سنة 2013 قدر معدل التضخم ب3.2% وعجز الموازنة العامة ب2128.021 مليار د.ج، وفي سنة 2014 قدر معدل التضخم ب2.9% وعجز الموازنة العامة ب3068.021 مليار د.ج، بعد ما كان معدل التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال سنة 2012 يبلغان 8.9% و3254.143 مليار د.ج على التوالي، والسبب الرئيسي لانخفاض معدل التضخم هو النمو الضعيف للكتلة النقدية مع الصدمة النفطية لسنة 2014، وما سببته من تراجع لصافي الأصول الأجنبية وكذا وضع الحكومة سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية، وهو ما سمح بانخفاض معدل التضخم سنة 2014. ولكن سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 حيث بلغ فيهما هذا المعدل على التوالي 4.8% و6.4%، ثم عرف معدل التضخم في الجزائر انخفاضا متتاليا سنوات 2017 و2018 و2019، وخلالهم قدر هذا المعدل ب5.6%، 4.3%، 2% على التوالي، أي تراجع بنسبة 3.6% مع تراجع العجز الموازني بمقدار 94.976 مليار د.ج بين 2017 و2019، وذلك بسبب تراجع وتيرة التضخم الخاص بالسلع وأيضا دور الإدارة الحذرة للسياسة النقدية للتحكم في معدل التضخم وتقليص الاختلالات على مستوى سوق السلع والخدمات في ظل إتباع الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي في سنة 2017 على المدى المتوسط، والتي تم تصنيفها من قبل الكثير من الاقتصاديين الماليين بأنها أحد طرق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي استطاعت هذه الآلية تعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط. ثم ارتفع معدل التضخم من 2.4% سنة 2020 إلى 7.2% سنة 2021، وذلك بعد مرور مدة معتبرة من تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أي قرابة خمس سنوات بعد بداية العمل بهذه الآلية، وكذا انتشار فيروس كورونا العالمي وما سببه من ارتفاع رهيب في مستوى الأسعار العالمية، وهو ما جعل الجزائر تقع في فخ التضخم المستورد، باعتبارها من الدول التي تستورد معظم احتياجاتها من العالم الخارجي، وما زاد الأمر سوء هو سياسة المضاربة المطبقة من طرف التجار الجزائريين في السوق المحلية خاصة على السلع والمنتجات الضرورية.

واجمالا يمكن القول أن عجز الموازنة العامة المتزايد سببا قويا في حدوث التضخم عندما يتم المبالغة في جانب النفقات العامة خاصة منها نفقات التسيير، أو تمويل هذا العجز بالأساليب التضخمية، حيث أن الاعتماد

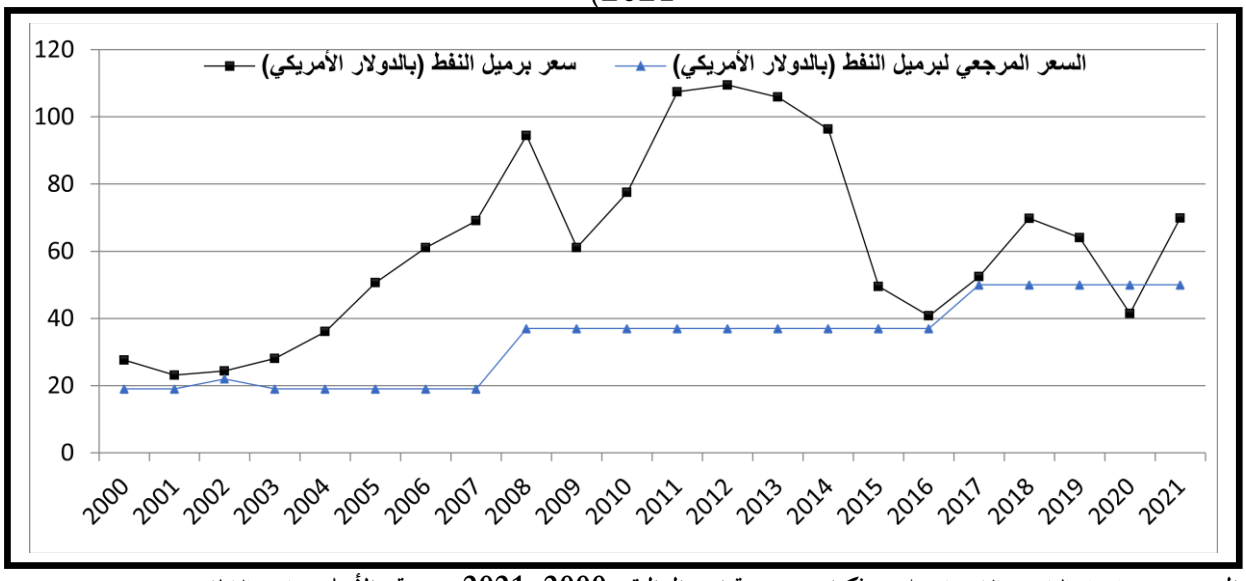
على الإصدار النقدي دون مقابل في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى نمو الكتلة النقدية بمعدل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ينتج عنه ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية. ومما يجدر الإشارة إليه أن الاستجابة في معدلات التضخم تكون متأخرة بمدة زمنية معتبرة عن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي دون مقابل، أي بعد ضخ كميات من النقود خلال فترة معتبرة من الزمن سيظهر الأثر، وفي نفس الوقت يتسبب التضخم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك أن التضخم يعني الإرتفاع المستمر للأسعار أي انخفاض القوة الشرائية، وكمحاولة من طرف الحكومة لدعم القوة الشرائية لمواطنيها تقوم بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة العجز الموازني، وهو ما يوضحه الشكل والتحليل السابقان.

المطلب الثاني: تحليل فعالية صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

باعتبار أن صندوق ضبط الإيرادات هو أداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر فهو يحاول التحكم في مختلف المتغيرات التي تؤثر مباشرة على درجة هذا التنسيق ومن بينها عجز الموازنة العامة للدولة.

أولا- العلاقة بين السعر المرجعي والموازنة العامة وصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر: إن المورد الأساسي لصندوق ضبط الإيرادات هو عبارة عن فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز السعر السوقي للسعر المرجعي لبرميل النفط، وهذا الأخير أي السعر المرجعي بناء عليه يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر، والشكل التالي يوضح تطور هذين السعرين:

الشكل رقم (4-13): تطور سعر برميل النفط والسعر المرجعي لبرميل النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **مذكرات عرض قوانين المالية (2000-2021)**، و**موقع الأوبك**، تاريخ الاطلاع: 2024/01/25، متاح على الرابط: https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

تعتمد وزارة المالية بالجزائر عند إعدادها للموازنة العامة على سعر مرجعي لبرميل النفط بناء على توقعات تقلبات السعر السوقي لبرميل النفط، ويتم توضيح هذا السعر المرجعي في مذكرة عرض مشروع قانون المالية لمختلف السنوات، وقد تم الاعتماد على سعر مرجعي لبرميل النفط قدره 19 دولار خلال سنتي 2000 و2001، وفيهما بلغ سعر برميل النفط في السوق العالمي 27.60 و23.12 دولار على التوالي، حيث أن الفارق بين السعرين ينتج عنه فائض قيمة الجباية البترولية يوضع في جانب موارد صندوق ضبط الإيرادات. ثم تم رفع هذا السعر المرجعي ب3 دولار في سنة 2002 مقارنة بقيمته في السنتين السابقتين. ليعود إلى الثبات عند قيمة 19 دولار للبرميل الواحد بداية من سنة 2003 حتى سنة 2007. ومع استمرارية ارتفاع سعر برميل النفط في السوق العالمي ووصوله إلى 94.45 دولار سنة 2008، هنا تم رفع السعر المرجعي لبرميل النفط في الجزائر إلى 37 دولار واستمر العمل بهذا السعر في ظل الإرتفاع القياسي لسعر السوقي لبرميل النفط خلال الفترة (2011-2013) أين تجاوز 100 دولار للبرميل، لتنهار هذه الأسعار بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث وصل سعر برميل النفط السوقي إلى 40.76 دولار، وباعتبار الشائع أن أي متغير تنخفض قيمته حاليا سوف ترتفع قيمته مستقبلا كالدورة الاقتصادية، فقد تم بناء الإطار الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية لسنة 2017 بعد تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات (سيتم توضيح ذلك في العنصر الموالي) حتى 2021 على أساس التطورات المستقبلية للسياق الوطني والدولي من حيث النمو العالمي لا سيما فيما يتعلق بالطلب العالمي على المحروقات، حيث تم اعتماد سعر مرجعي بقيمة 50 دولار للبرميل، واستمر العمل به حتى في ظل انتشار جائحة كورونا العالمية والتي كادت أن تتسبب في حدوث صدمة نفطية عالمية سنة 2020 حيث قدر السعر السوقي آنذاك ب41.47 دولار للبرميل لو لا التحسن الملحوظ في السعر السوقي لبرميل النفط ووصوله إلى 69.89 دولار في سنة 2021. وعموما كل ما كان السعر السوقي لبرميل النفط أكبر بكثير من السعر المرجعي لبرميل النفط كلما زاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات والعكس صحيح.

ثانيا– تحليل وضعية صندوق ضبط الإيرادات: لقد زاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من 453.237 مليار د.ج قبل الاقتطاع و232.137 مليار د.ج بعد الاقتطاع سنة 2000 إلى 7917.011 مليار د.ج سنة قبل الاقتطاع و5633.751 مليار د.ج بعد الاقتطاع سنة 2012، وسبب هذه الزيادة هو الوفرة المالية المحققة أثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. إلا أنه ومنذ 2013 حتى 2021 عرف رصيد هذا الصندوق قبل وبعد الاقتطاع العديد من التذبذبات تبعا لمجموعة من المستجدات المحلية وكذا الخارجية. ويمكن توضيح استخدامات موارد هذا الصندوق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-10): استخدامات موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	رصيد FRR قبل الاقتطاع	المديونية العمومية	تسبيقات بنك الجزائر	رصيد الموازنة العامة	تمويل عجز الموازنة العامة	رصيد FRR بعد الاقتطاع
2000	453.237	221.100	0	-53.198	0	232.137
2001	356.001	184.467	0	+68.709	0	171.534
2002	198.038	170.060	0	+26.038	0	27.978
2003	476.892	156.000	0	-164.624	0	320.892
2004	944.391	222.703	0	-285.372	0	721.688
2005	2090.524	247.838	0	-338.045	0	1842.686
2006	3640.686	618.111	0	-611.089	91.530	2931.045
2007	4669.893	314.455	607.956	-1156.519	531.952	3215.530
2008	5503.690	465.437	0	-1288.603	578.180	4280.073
2009	4680.747	0	0	-970.972	364.282	4316.465
2010	5634.775	0	0	-1392.296	791.938	4842.837
2011	7143.157	0	0	-2364.539	1761.455	5381.702
2012	7917.011	0	0	-3254.143	2283.620	5633.511
2013	7695.982	0	0	-2128.816	2132.471	5563.511
2014	7373.831	0	0	-3068.021	2965.672	4408.159
2015	4960.351	0	0	-3103.789	2886.506	2073.846
2016	2172.396	0	0	-2285.913	1387.938	784.458
2017	784.458	0	0	-1234.745	784.458	0
2018	437.412	0	0	-1342.601	131.912	305.500
2019	305.500	0	0	-1139.769	0	305.500
2020	832.354	0	0	-1788.800	832.354	0
2021	682.104	0	0	-1520.650	0	682.104

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الملحق رقم (04)** و**موقع وزارة المالية**، تاريخ الاطلاع : 2024/02/10، متاح على الرابط:
https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن استخدامات موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2021) تتمثل في:

1. سداد المديونية العمومية: رغم تسجيل قيم سالبة في رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2005) ما عدا سنتي 2001 و2002 فقد اقتصر استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال هذه الفترة على سداد المديونية العمومية دون الاعتماد عليه كمصدر تمويلي للعجز الموازني، بسبب ارتفاع أسعار النفط وتجاوزها السعر المرجعي المحدد من طرف وزارة المالية خلال هذه الفترة، وقد بلغ المبلغ المسدد للمديونية العمومية 211.10 مليار د.ج سنة 2000 و247.838 مليار د.ج سنة 2005 من إجمالي موارد صندوق ضبط الإيرادات. كما قد استمرت الحكومة في استخدام جزء من موارد هذا الصندوق في سداد المديونية العمومية حتى سنة 2008 أين بلغ المبلغ المقتطع من الصندوق 465.437 مليار د.ج، ومن هنا يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم عبر تسديده المديونية العمومية خاصة الدين العام الداخلي في تخفيف التزامات الخزينة العمومية تجاه بنك الجزائر.

2. سداد تسبيقات بنك الجزائر: ما يلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات قام بتسديد تسبيقات لبنك الجزائر خلال سنة 2007 فقط طيلة فترة الدراسة الممتدة بين 2000 و2021 بقيمة 607.956 مليار د.ج والموجهة لتسيير المديونية العمومية.

3. تمويل عجز الموازنة العامة: بناء على معطيات الجدول يتضح أن الدولة خلال الفترة (2000-2005) لم تلجأ إلى الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز موازنتها العامة، وهذا يفسر رغبة الدولة في استعمال موارد هذا الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار النفط ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار، حيث أنه خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة على الإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية بدلاً من الاعتماد على موارد هذا الصندوق، والتي خصصت خلال هذه الفترة في سداد المديونية العمومية والتي سبق وتم الإشارة إليها. إلا أنه ابتداء من سنة 2006 والتي بلغ فيها العجز الموازني 611.089 مليار د.ج بعد ما كان يبلغ 338.045 مليار د.ج سنة 2005 بدأت الحكومة بالاقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجز موازنتها العامة، حيث اقتطعت مبلغ 91.35 مليار د.ج من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز موازنتها العامة وهذا بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 دون أن يقل رصيده عن 740 مليار د.ج، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على إثر الإرتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل من مخاوفها بشأن حدوث انهيار في هذه الأسعار على المدى المتوسط، وهو الأمر الذي شجعها على استعمال موارد هذا الصندوق لتمويل جزء من عجزها الموازني الناتج أساساً عن الإنفاق الحكومي الضخم، مع المحافظة على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل هذا العجز باستخدام موارد الصندوق، بقيت نسبة المبالغ المقتطعة من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر في تزايد مستمر حتى سنة 2014، باستثناء سنة 2009 أين تقلص المبلغ المقتطع لتمويل هذا العجز بمقدار 213.898 مليار د.ج مقارنة بسنة 2008، بسبب تراجع حصيلة هذا الصندوق إثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأيضا في سنة 2013 وفي ظل سعر برميل نفط 105.87 دولار تقلص المبلغ المقتطع لتمويل العجز الموزاني من رصيد

الصندوق بقيمة 151.149 مليار د.ج مقارنة بسنة 2012 أين بلغ فيها سعر برميل النفط 109.45 دولار، كما وقد وصل المبلغ المقتطع إلى 2965.672 مليار د.ج من موارد هذا الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر سنة 2014، وعلى العموم تضاعف المبلغ المقتطع من موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر ب32 مرة في الفترة الممتدة بين 2000 و2014، وذلك بسبب الزيادات الضخمة والمتراكمة في عجز الموازنة العامة بالجزائر الناتجة عن التوسع الكبير في جانب النفقات العامة مع البرامج التنموية المطبقة خلالها. وما يلاحظ أيضا أنه في الفترة الممتدة بين 2015 و2021 انخفضت موارد الصندوق بشكل كبير منتقلة من 4960.351 مليار د.ج سنة 2015 إلى 682.104 مليار د.ج خلال سنة 2021 أي تراجع بنسبة 86.25%، وذلك بسبب تراجع فوائض الجباية البترولية نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط ليصل إلى حوالي 40 دولار مع مطلع سنة 2016، وكذا وصوله أيضا إلى حوالي 40 دولار سنة 2020 بعد الانعكاسات السلبية على قطاع المحروقات إثر انتشار فيروس كورونا العالمي، بعد ما كان يبلغ حوالي 110 دولار للبرميل في 2012، ونتيجة لصدور قانون المالية لسنة 2017 الذي ألغى الحد الأدنى الإجباري لرصيد الصندوق 740 مليار د.ج والاعتماد الكبير عليه في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال سنوات 2014 و2015 و2016 في ظل الضائقة المالية وعدم وجود بدائل تمويلية، أدى ذلك إلى نضوب موارد هذا الصندوق سنتي 2017 و2020 إين بلغ رصيده صفرا بعد الاقتطاع، وفي ظل الاعتماد الكبير على هذا المصدر التمويلي أصبح رصيد هذا الصندوق قبل الاقتطاع يساوي المبلغ المقتطع من موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر، فعندما تم تسجيل عجز موازني في الجزائر بقيمة 1234.745 مليار د.ج سنة 2017 قام صندوق ضبط الإيرادات بتحويل كافة رصيده المتبقي والذي قدر ب784.458 مليار د.ج لتمويل هذا العجز، وعندما بلغ العجز الموازني في الجزائر 1788.800 مليار د.ج سنة 2020 قام صندوق ضبط الإيرادات بتحويل رصيده الجديد والذي قدر ب832.345 مليار د.ج لتمويل هذا العجز، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الصندوق لم يتدخل في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال سنة 2019 أين بلغ هذا العجز 1139.769 مليار د.ج، وخلال سنة 2021 أيضا أين بلغ هذا العجز 1520.650 مليار د.ج، بالرغم من تسجيل رصيد قدره 305.500 مليار د.ج و682.104 مليار د.ج على التوالي، وذلك بسبب عدم القيام بأي اقتطاعات مالية من رصيد هذا الصندوق.

ومن هنا يتضح أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا بارزا في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بطريقة غير مباشرة خلال الفترة (2000-2005) عن طريق تسديد المديونية العمومية بما فيها الدين العام الداخلي، وبطريقة مباشرة خلال الفترة (2006-2021) عبر اقتطاع مبالغ مالية معتبرة من موارده لتمويل العجز الموازني بالجزائر، ومع ذلك فإن الكثير من الاقتصاديين الماليين في الجزائر يرون أن الاعتماد على موارد هذا الصندوق في تمويل العجز الموازني لا يحقق أي قيمة مضافة حقيقية عكس ما إذا تم استثمار موارد هذا الصندوق وجعله أداة مالية مستديمة من خلال العائدات المتأتية من هذا الاستثمار.

المطلب الثالث: تحليل تطور الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

تعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد على الدين العام كمصدر لتمويل عجز موازنتها العامة خاصة في ظل تراجع عائدات قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار تعتمد بشكل أكبر على الاستدانة الداخلية كمصدر للتمويل.

أولا- تحليل تطور الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021):

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): تطور الدين العام الداخلي ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الدين العام الداخلي	رصيد الموازنة العامة في الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	نسبة الدين العام الداخلي إلى (PIB) (%)
2000	1022.900	-53.198	4123.5	24.81
2001	1001.500	+68.709	4260.8	23.50
2002	982.500	+26.038	4537.7	21.65
2003	987.800	-164.624	5264.2	18.76
2004	1000.000	-285.372	6150.4	16.25
2005	1038.900	-338.045	7563.6	13.73
2006	1847.300	-611.089	8520.6	21.68
2007	1103.900	-1156.519	9306.2	11.86
2008	734.000	-1288.603	10993.8	06.68
2009	816.300	-970.972	9968.0	08.19
2010	1107.400	-1392.296	11991.6	09.23
2011	1214.800	-2364.539	14519.8	08.37
2012	1312.100	-3254.143	15843.0	08.28
2013	1176.600	-2128.816	16650.2	07.07
2014	1238.000	-3068.021	17228.6	07.18
2015	2444.000	-3103.789	16712.7	14.62
2016	3991.800	-2285.913	17514.6	22.79
2017	5199.700	-1234.745	18575.8	27.99
2018	7436.200	-1342.601	20259.1	36.70
2019	8751.100	-1139.769	20501.1	42.69

2020	9423.400	-1788.800	18383.8	51.25
2021	13702.700	-1520.650	22021.5	62.22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2003، 2006، 2012، 2017، 2021) و**الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

انطلاقا من الجدول أعلاه يلاحظ أن تطور الدين العام الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فعندما حقق رصيد الموازنة العامة في الجزائر فائضا بمقدار 68.709 و26.038 مليار د.ج خلال سنتي 2001 و2002، تناقص حجم الدين العام الداخلي من 1005.500 إلى 982.500 مليار د.ج خلال سنتي 2001 و2002 على التوالي، وهو ما تسبب في تراجع نسبة الدين العام الداخلي إلى (PIB) من 23.50% إلى 21.65 % في هاتين السنتين، وهذا بفعل الفوائض المالية المحققة في جانب الإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية وبالتالي وجود مصدر تمويلي يمكن الاعتماد عليه أفضل من اللجوء إلى الاستدانة الداخلية. ومع زيادة العجز الموازني في الجزائر من 285.372 مليار د.ج سنة 2004 إلى 611.089 مليار د.ج سنة 2006، انتقل الدين العام الداخلي في سنة 2004 من 1000.000 مليار د.ج وكانت نسبته إلى (PIB) تعادل 16.25% إلى 1847.300 مليار د.ج في سنة 2006 أين وصلت نسبته إلى (PIB) إلى 21.68%، وسبب الزيادة في الدين العام الداخلي هنا هو القيام بعمليات التطهير المالي لمختلف المؤسسات العمومية وبالتالي تحويل عبء هذه المؤسسات لصالح الخزينة العمومية. ومع انخفاض العجز الموازني في الجزائر من 1156.519 مليار د.ج سنة 2007 إلى 970.972 مليار د.ج سنة 2009، انخفض حجم الدين العام الداخلي من 1103.900 مليار د.ج إلى 816.300 مليار د.ج وكنسبة إلى (PIB) فقد انتقل من 11.86% إلى 08.19% في نفس الفترة، وذلك ناتج عن القيام بالتسديدات المسبقة لسندات إعادة شراء الديون غير الناجعة على المؤسسات العمومية التي قامت بها خزينة الدولة في ظل التراجع المحسوس في حجم الجباية البترولية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تسببت في تراجع طفيف في أسعار النفط سنتي 2009 و2010، ومع وصول عجز الموازنة العامة إلى مستواه القياسي 3254.143 مليار د.ج سنة 2012 أين وصل فيها إجمالي الدين العام الداخلي إلى مستواه القياسي بمقدار 1312.100 مليار د.ج خلال الفترة (2000-2012)، وذلك بسبب حاجة الخزينة العمومية إلى مصادر إضافية لتمويل نفقاتها الضخمة المسطرة في موازنتها العامة سنة 2012، ليعودان إلى الانخفاض خلال سنة 2013 بفارق 1125.327 مليار د.ج فيما يخص العجز الموازني و135.500 مليار د.ج فيما يخص الدين العام الداخلي. إلا أنه ومع الصدمة النفطية لسنة 2014، عرف رصيد الموازنة العامة في الجزائر العديد من التذبذبات خلال الفترة (2014-2021) بين الإرتفاع والانخفاض، بينما عرف الدين العام الداخلي في الجزائر تزايد مستمر وبمعدلات نمو كبيرة، حيث انتقل إجمالي الدين العام الداخلي من 1238.000 مليار د.ج سنة 2014 إلى 13702.7 مليار د.ج سنة 2021، وهو ما أدى إلى تضاعفه ب11.07 مرة في غضون

السنوات الثماني الأخيرة. وبذلك انتقلت نسبة الدين العام الداخلي إلى (PIB) من 07.18% في سنة 2014 إلى 62.22% في سنة 2021، وذلك سبب عدم استقرار أسعار النفط واعتماد سياسة التمويل غير التقليدي خاصة بعد انفجار الأزمة الصحية العالمية، وبالتالي صنفت الاستدانة الداخلية أفضل مورد يمكن الاعتماد عليه في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة تزعزع أسعار النفط أي تراجع مستوى الإيرادات العامة من الجباية البترولية في ظل ارتفاع حجم النفقات العامة.

وبوصول نسبة الدين العام الداخلي إلى (PIB) إلى 62.22% سنة 2021 في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري في المستقبل، إذ يؤدي إلى نقل أعباء الأجيال الحالية إلى الأجيال اللاحقة، وهو مؤشرا يدل على عدم استقلالية بنك الجزائر أو ما يعرف بالهيمنة المالية.

ثانيا- تحليل تطور الدين العام الخارجي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021):

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-12): تطور الدين العام الخارجي وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الدين العام الخارجي	رصيد الموازنة العامة في الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	نسبة الدين العام الخارجي إلى (PIB) (%)
2000	25.538	-53.198	4123.5	0.62
2001	22.791	+68.709	4260.8	0.53
2002	22.997	+26.038	4537.7	0.51
2003	23.689	-164.624	5264.2	0.45
2004	22.348	-285.372	6150.4	0.36
2005	17.348	-338.045	7563.6	0.23
2006	6.027	-611.089	8520.6	0.071
2007	5.915	-1156.519	9306.2	0.063
2008	6.045	-1288.603	10993.8	0.055
2009	5.792	-970.972	9968.0	0.058
2010	5.803	-1392.296	11991.6	0.048
2011	4.443	-2364.539	14519.8	0.030
2012	3.742	-3254.143	15843.0	0.024
2013	3.458	-2128.816	16650.2	0.021
2014	3.796	-3068.021	17228.6	0.022

2015	3.003	-3103.789	16712.7	0.018
2016	3.818	-2285.913	17514.6	0.022
2017	3.954	-1234.745	18575.8	0.021
2018	3.993	-1342.601	20259.1	0.020
2019	3.830	-1139.769	20501.1	0.019
2020	3.449	-1788.800	18383.8	0.019
2021	3.070	-1520.650	22021.5	0.014

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2003، 2006، 2012، 2017، 2021) و**الملحق رقم (04)** و**الملحق رقم (05)**.

انطلاقا من الجدول أعلاه يلاحظ أن الدين العام الخارجي للجزائر في تراجع مستمر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2013 حيث انتقل من 25.538 مليار د.ج إلى 3.458 مليار د.ج، مع تراجع نسبة الدين العام الخارجي إلى (PIB) من 0.62% إلى 0.021%، ما عدا سنة 2003 أين عرف هذا الدين تزايد بمقدار 0.692 مليار د.ج، وعلى العموم سبب هذا التراجع في الدين العام الخارجي هو قيام الجزائر بإعادة جدولة الديون الخارجية منذ بداية الألفية الثالثة وتحسن الوضعية المالية جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه ومنذ بداية سنة 2014 إلى غاية سنة 2021 عرف إجمالي الدين العام الخارجي العديد من التذبذبات بين الإرتفاع والانخفاض إلا أنه بقي في حدود 3 مليار د.ج، مع وصول نسبته إلى (PIB) إلى 0.014% سنة 2021، وبالتالي ورغم العجوزات الكبيرة المسجلة في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021) إلا أنه لم يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على المديونية الخارجية كمصدر تمويلي للعجز الموازني وذلك بسبب تخوف السلطات المالية الجزائرية من تكرار سيناريو التسعينات عندما دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لسنة 1986 والتي صنفت الجزائر بلد متعثر غير قادر على سداد ديونه الخارجية، أين قدمت هذه المؤسسات قروضا للجزائر مشروطة ببرامج إصلاح قاسية على الجانب الإجتماعي خاصة، وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تلجأ إلى الاستدانة الداخلية وتستبعد خيار اللجوء إلى الاستدانة الخارجية في تمويل عجز موازنتها العامة خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014.

المطلب الرابع: تقييم فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

انطلاقا مما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن استنتاج أن فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر هي فعالية نسبية وليست مطلقة خلال الفترة (2000-2016)، وهذه الفعالية النسبية ناتج تراكم عوائد قطاع المحروقات وليس ناتج جهود الحكومة الجزائرية، وتبقى هذه الفعالية النسبية مقبولة خاصة في ظل وضع حد أقصى لتمويل البنك المركزي (بنك الجزائر) للخزينة العمومية أي تسقيف

الاقراض، ومراعاة لطبيعة الاقتصاد الجزائري لأنه لا يزال في مرحلة التعافي والبناء بعد ما شهده في فترة التسعينات. أما خلال الفترة (2017-2021) فالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لم يكن فعالا في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر مع تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي ونفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال سنتي 2017 و2020 باعتباره أداة التنسيق التي تضمن تحقيق الأهداف المالية والنقدية في آنٍ واحد. وعلى العموم يمكن وضع حلول مقترحة لضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر من خلال جملة إصلاحات السياستين المالية والنقدية والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التالية:

أولا- إصلاحات السياسة المالية: وهذه الإصلاحات تمس جانب الإيرادات العامة من أجل زيادة حصيلتها وجانب النفقات العامة من أجل التقليل من نموها خاصة بالنسبة لنفقات التسيير.

1. جانب الإيرادات العامة: من أجل زيادة حصيلة الإيرادات العامة لا بد من إتباع جملة من الإجراءات، منها:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات بالاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل: قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع السياحة...الخ؛
- إصلاح النظام الجبائي الجزائري خاصة من حيث نظم الاقتطاع أو من حيث المعدلات؛
- رقمنة النظام الجبائي الجزائري واستخدام التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الذكاء الاصطناعي من أجل رفع كفاءة التحصيل؛
- تبسيط القوانين الضريبية واللوائح التي تحدد صلاحيات الهيئات الضريبية من ناحية وحقوق وواجبات المكلفين من ناحية أخرى؛
- توسيع عملية الرقابة وتشديد العقوبات في سبيل مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين؛
- العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛
- مكافحة الفساد المالي وتعزيز الشفافية للحد من اسراف المال العام؛
- السعي نحو تحقيق المالية العامة المستديمة أو الاستدامة المالية من أجل ضمان فعالية الإيرادات العامة في مواجهة عجز الموازنة العامة بالجزائر مستقبلا.

2. جانب النفقات العامة: إن السياسة الانقاقية المطبقة في الجزائر طيلة الفترة الممتدة بين (2000-2021) تفتقر إلى الكفاءة والفعالية في توجيه الموارد المالية نحو أوجه الإنفاق العام المختلفة، حيث أن جل هذه الموارد تم توجيهها لسد نفقات تسييرية غير إنتاجية، وبالتالي لا بد من القيام بدراسات الجدوى الفعالة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر لضمان تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد -حتى لا تكون هذه السياسة سببا في خلق تكلفة جديدة يتحملها الاقتصاد الجزائري-، مع ضرورة التقيد بمبادئ حوكمة وترشيد الانفاق العام، إضافة إلى ذلك يعد نظام الدعم الحكومي المطبق بالجزائر أحد الأسباب الرئيسية لنمو نفقاتها، نظرا لما يشوبه من اختلالات وتشوهات كبيرة تحول دون وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين، لذلك يجب على السلطات المالية بالجزائر الإسراع في إصلاح هذا النظام واعتماد سياسات توزيع أكثر كفاءة وعدالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

ثانيا– إصلاحات السياسة النقدية: من خلال إصلاح شامل للنظام المالي والنقدي، ومنح الإستقلالية التامة لبنك الجزائر، مع ضبط العلاقة التمويلية بينه وبين الخزينة العمومية في ظل إطار قانوني واضح يمنع الاقتراض المباشر أو غير المباشر للخزينة العمومية من بنك الجزائر إلا في حالات ضرورية استثنائية وضمن الحدود الأمنة، مع ضرورة استخدام بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية وتسخيرها للتخفيف من عجز الموازنة العامة بالجزائر ولكن دون إحداث أثار سلبية على التضخم لأنه يبقى الهدف الأساسي والأولي للبنك المركزي، إضافة إلى ذلك يجب إنشاء لجنة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خارج الأجهزة التابعة لبنك الجزائر لضمان تحقيق توازن مستدام بين أهداف السياستين المالية والنقدية.

ثالثا– الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية: وهي إصلاحات تمس طبيعة وهيكل الاقتصاد في حد ذاته على المدى الطويل، ومن أهمها ما يلي:

1. التنويع الاقتصادي: يجب على الجزائر إتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي للقضاء على التبعية النفطية في سبيل زيادة تعدد وتنوع مداخيلها، وذلك من خلال: تشجيع الصادرات خارج المحروقات كالقيام بتصدير المنتجات الفلاحية خاصة التمور...الخ، إلى جانب صادرات النفط والغاز، مع تطبيق مشروع الطاقات الشمسية في الصحراء الجزائرية باعتبارها تشكل حوالي 75% من المساحة الكلية للجزائر، إضافة إلى تشجيع استهلاك السلع المحلية عبر تخفيض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة، ودعم الإستثمار المحلي والأجنبي وانتاجية القطاع الخاص والقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي والسياحي...الخ، وكل ما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي دون الاعتماد على العوائد المحصلة من قطاع واحد، وذلك لضمان استدامة تمويل العجز الموازني بالجزائر.

2. تعديل مهام صندوق ضبط الإيرادات أو تحويله إلى صندوق سيادي: يجب على الجزائر إصدار قانون مالي جديد يقضي بضرورة فصل صندوق ضبط الإيرادات في كونه حساب تخصيص خاص وجعله مستقلا تماما عن حسابات الخزينة، مع تحديد وضبط وظائف هذا الصندوق لكي يؤدي دوره كمنسق بين السياستين المالية والنقدية بفعالية تامة، دون المبالغة في الاعتماد علي موارده كمصدر لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر من ناحية، أو تحويله إلى صندوق سيادي وذلك من أجل ضمان إعادة استثمار موارده في مشاريع مربحة ومدرة للعوائد المالية تسهم في زيادة الإيرادات العامة بشكل تكون قادرة على تغطية الجزء الأكبر من النفقات العامة ذات القيمة المضافة، مما يعود بالنفع على الموازنة العامة للدولة، وبالشكل الذي يسمح بحفظ حقوق الأجيال القادمة من ناحية أخرى.

3. التنمية المستدامة: هي عملية مقصودة طويلة الأجل تتحقق من خلال سعي الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمن الغذائي، رفع المستوى المعيشي، محاربة الفقر والتخلف، وكذا تحقيق التنمية البيئية عبر استخدام الطاقة غير الملوثة للبيئة كالطاقات المتجددة...الخ، وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب خطة تكاملية تشاركية بين الحكومة والشعب ومختلف السياسات والقطاعات...الخ.

خلاصة الفصل

بعدما تم التطرق إلى تحليل فعالية السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) وكذا تحليل فعالية التنسيق بينها في مواجهة هذا العجز خلال نفس الفترة، يمكن القول أن السياستين المالية والنقدية كانتا ذات فعالية مقبولة نسبيا في مواجهة وتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر في ظل الوفرة المالية وارتفاع حصيلة الإيرادات العامة من الجباية البترولية، كما أنه خلال الفترة (2000-2016) كان يتم الاعتماد على السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة للجزائر، إلا أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 ووصول سعر برميل النفط إلى حوالي 40 دولار سنة 2016، وصلت السياسة المالية إلى حدودها القصوى أي عدم فعاليتها في تمويل العجز الموازني، ومن هنا أصبحت الحكومة الجزائرية تعتمد كليا على آلية التمويل غير التقليدي في مواجهة هذا العجز، وهو ما يعني تغليب الاعتماد على السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، وبناء على ذلك كان التنسيق بين هاتين السياستين فعالا نسبيا في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) في ظل وجود هيمنة مالية غير مباشرة، وغير فعال تماما خلال الفترة (2017-2021) بعد إلغاء سقف الإقراض المعتمد بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، وانتهاك استقلالية بنك الجزائر من خلال تطبيق آلية التمويل غير التقليدي، ونفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات جراء الاعتماد المفرط عليه في تمويل العجز الموازني والذي كان يؤدي دور المنسق بين السياستين المالية والنقدية، تم كسر جهود هذا التنسيق التي حاولت الجزائر تجسيدها منذ بداية التسعينات، وأصبحت تعاني من هيمنة مالية مباشرة وواضحة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تسعى السياسة الاقتصادية الكلية من خلال مكوناتها الرئيسية –السياستين المالية والنقدية– إلى تحقيق الاستقرار المالي خاصة في رصيد الموازنة العامة للدولة، والاستقرار النقدي من خلال التحكم في معدلات التضخم، وبذلك يتم توجيه أدوات وأهداف هاتين السياستين حسب ظروف الاقتصاد وحالته العامة –انكماش أو تضخم– في سبيل تحقيق استقراره الكلي، وباعتبار أن لكل سياسة منهما سلطة وأدوات وأهداف محددة فإن التنفيذ الفعال لهما دون حدوث تعارض بين أهدافهما على وجه الخصوص يتطلب درجة عالية من التنسيق بين مسؤولي صناع السياستين المالية والنقدية.

ومع زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وآثاره السلبية التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي أصبح من الضروري توفير الآليات الفعالة لمواجهة هذا العجز، على اعتبار أن اختيار الحكومة لأسلوب التمويل يلعب دورا بارزا في تحديد مسار مختلف المؤشرات الاقتصادية الأخرى خاصة منها الدين العام الداخلي والتضخم، ففي ظل الاعتماد الكبير على السياسة المالية كآلية للتمويل في ظل إهمال دور وتوجهات السياسة النقدية، قد ينتج عن ذلك آثار سلبية وخيمة تمس السياسة النقدية، وأيضا الاعتماد الكبير على السياسة النقدية كآلية للتمويل في ظل إهمال دور وتوجهات السياسة المالية، قد ينتج عن ذلك آثار سلبية وخيمة تمس السياسة المالية وقد تصل إلى اكتساب العجز الموازني للدولة صفة النقدية.

وبالتالي فمسألة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة هي أحد المسائل الرئيسية التي تستدعي ضرورة التنسيق الإلزامي بين السياستين المالية والنقدية، لذلك تعتمد العديد من الدول المتقدمة والنامية على آلية التنسيق الفعال بين هاتين السياستين لمواجهة عجز موازنتها العامة، عبر سعيها لتوفير جملة الشروط والترتيبات المؤسسية اللازمة لضمان نجاح هذه الفعالية.

وبالعودة إلى الجزائر، وباعتبارها دولة نفطية فإن جل مؤشراتها وتوجهات سياساتها الاقتصادية شديدة الارتباط بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فإن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ونوع الدمج المعتمد في الجزائر مرتبط أيضا بهذه التقلبات، ففي ظل ارتفاع سعر برميل النفط مع مطلع الألفية الثالثة عرفت السياسة المالية في الجزائر الإتجاه التوسعي خاصة في جانب الانفاق العام من خلال البرامج التنموية الممتدة بين (2001-2019) والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، كما عرفت السياسة النقدية نموا كبيرا في الكتلة النقدية (M2) بسبب تراكم المزيد من احتياطات الصرف الأجنبية إثر ارتفاع قيمة الدولار والمسعر لبرميل النفط، وبالتالي اتبعت الجزائر الدمج في الإتجاه المعاكس من خلال تطبيق سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية خلال الفترة (2000-2012)، ومع بداية تراجع سعر برميل النفط سنة 2013 وبعد وقوع الصدمة النفطية لسنة 2014 وحتى 2015، اتبعت الجزائر الدمج في نفس الإتجاه من خلال تطبيق سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية خلال الفترة (2013-2015)، إلا أنه وبعد الانهيار الحاد لسعر برميل النفط بداية من سنة 2016، اتبعت الجزائر الدمج في الإتجاه المعاكس من خلال تطبيق سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية

توسعية خلال الفترة (2016-2021).كما أنه وبعد تطبيق آلية التمويل غير التقليدي إثر وصول السياسة المالية إلى حدودها القصوى كآلية للتمويل، ونفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات، أصبحت الجزائر تعاني من هيمنة مالية مباشرة وواضحة في ظل ضرب إستقلالية بنك الجزائر بعد إلغاء سقف التمويل المعتمد منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 في سبيل توفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة العامة بالجزائر، أصبح التنسيق بين السياستين المالية والنقدية غير فعال تماما في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021).

أولا- اختبار فرضيات الدراسة: بناء على ما تم عرضه يمكن اختبار مدى صحة أو نفي فرضيات الدراسة من خلال ما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:** والتي تنص على "**لقد أسهم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بشكل فعال نسبيا في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)**"، وهي فرضية تم نفيها، على اعتبار أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر كان فعالا بشكل نسبي وليس بشكل مطلق في مواجهة عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2016) في ظل الاعتماد الشبه الكلي على الفوائض المالية المحققة والمتراكمة إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من سنة 2000، وفي ظل علاقة التمويل المضبوطة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والدور المحوري لصندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق ذو الأهمية المالية والنقدية، ونتيجة للآثار البعدية للصدمة النفطية لسنة 2014 أصبح التنسيق بين السياستين المالية والنقدية غير فعال تماما في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، حيث أصبحت الحكومة الجزائرية تعتمد على السياسة النقدية بعد وصول السياسة المالية إلى حدودها القصوى في تمويل عجز موازنتها العامة، من خلال اللجوء إلى التمويل غير التقليدي منذ بداية سنة 2017 بعد نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات سنتي 2017 و2020، أي أصبح بنك الجزائر المسؤول الرئيسي عن تمويل العجز الموازني بدلا من التحكم في معدلات التضخم، وهذا الوضع حال إلى وجود هيمنة مالية مباشرة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على "**يتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال التفاوض العملي بين مسؤولي السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل توفر الشروط والترتيبات اللازمة لذلك**" وهي فرضية تم تأكيدها، لأن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو تلك العملية أو الإطار الذي يتم من خلاله التعاون بين الحكومة والبنك المركزي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، دون حدوث تعارض بين أهداف هاتين السياسيين، وتجنب هذا التعارض بالأساس يتطلب مجموعة من الشروط والترتيبات، ومن هذه الشروط قوة السياستين المالية والنقدية ووضوحهما في ظل التمتع بالشفافية التامة، إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة، وكذا وضع ضوابط تحكم عملية الاستدانة الداخلية، بالإضافة إلى وجود سوق مالي على درجة عالية من الكفاءة، أما عن ترتيبات التنسيق بين هاتين السياستين فقد تكون متعلقة بالأهداف التي تسعى السياستين إلى

الوصول إليها في ظل الآثار المتبادلة بينهما، أو متعلقة بالمؤسسات والأجهزة التي تساعد على نجاح فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل توفر الشروط السابقة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** والممثلة في "**تعد الضرائب بمختلف أنواعها والإصدار النقدي الجديد من أهم مصادر التمويل المالية والنقدية لعجز الموازنة العامة للدولة**" وهي فرضية تم تأكيدها، إذ أن الضرائب بمختلف أنواعها تعد أحد أهم أنواع المصادر المالية التي تصنف ضمن الإيرادات العامة المعتمد عليها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة –خاصة منها الدول التي تتوفر على نظام جبائي متطور–، وأيضا يعد الإصدار النقدي الجديد أحد أهم مصادر الإيرادات العامة غير العادية ومصادر التمويل النقدية لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث أن الاعتماد على هذا الإصدار في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** كانت على النحو الآتي "**يمثل صندوق ضبط الإيرادات الأداة المعتمدة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)**" وهي فرضية تم تأكيدها، على اعتبار أن هذا الصندوق قد تم إنشاؤه سنة 2000 أي مع بداية تحقق الفوائض المالية بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من أجل حفظ هذه الفوائض واستخدامها في الوقت المناسب، ومنذ إنشائه يقوم هذا الصندوق بوظائف محددة عبر تعديلات قوانين المالية، ونظرا للأهمية المالية والنقدية لهذا الصندوق فهو يعتبر أداة التنسيق المعتمدة بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر رغم نفاذ موارده خلال سنتي 2017 و2020 بسبب تحويل رصيده الكلي لتمويل عجز موازنتها العامة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** والممثلة في "**لقد أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 سلبا على فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، حيث برزت الهيمنة النقدية بشكل واضح**"، وهي فرضية تم نفيها، لأن الصدمة النفطية لسنة 2014 أوصلت السياسة المالية إلى حدودها القصوى في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر، وفي ظل تراجع الإيرادات العامة العادية مع نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرار يقضي بضرورة الاعتماد على التمويل غير التقليدي في مواجهة عجز موازنتها العامة بموجب تعديل قانون النقد والقرض 10/17، الذي أتاح للخزينة العمومية الاقتراض المباشر من بنك الجزائر دون سقف محدد، وهو ما يعني عدم استقلالية بنك الجزائر، وقد استمر العمل بآلية التمويل غير التقليدي مع التراجع الحاد لسعر برميل النفط إثر انتشار فيروس كورونا العالمي سنة 2020، في ظل استمرار الاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات مما أدى إلى نفاذها خلال هذه السنة للمرة الثانية منذ إنشائه، ومن هنا أصبحت الجزائر تعاني من هيمنة مالية واضحة.

ثانيا– نتائج الدراسة: بعد اختبار فرضيات الدراسة وما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية:

- **النتائج النظرية:** يمكن عرضها من خلال النقاط الموالية:

– لكل من السياستين المالية والنقدية سلطة منفردة تخضع لها، حيث السياسة المالية تخضع لسلطة وزارة المالية في حين السياسة النقدية تخضع لسلطة البنك المركزي، وهما مستقلان تماما عن بعضهما البعض، كما أن لكل واحدة منهما أدوات وأهداف وتوجهات محددة، حيث عادة ما توجه أدوات السياسة المالية لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، في حين أدوات السياسة النقدية توجه لكبح معدلات التضخم.

– يختلف نوع الدمج المعتمد بين السياستين المالية والنقدية من دولة إلى أخرى، فقد يكون في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس حسب حالة الاقتصاد العامة والظروف التي يمر بها، كما أن فعالية هذا التنسيق في بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، يرتبط بمدى القدرة على تجاوز التعارض بين أهداف السياستين المالية والنقدية، مع الحرص على توفير الشروط والترتيبات العامة والمؤسسية اللازمة لضمان هذه الفعالية.

– إن عدم التنسيق الجيد والفعال بين السياستين المالية والنقدية يترتب عليه ظهور هيمنة مالية أي تغليب تحقيق أهداف السياسة المالية على حساب السياسة النقدية، أو هيمنة نقدية أي تغليب تحقيق أهداف السياسة النقدية على حساب أهداف السياسة المالية، أو الاستقلال التام بينهما، وهو ما يؤثرا سلبا على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

– إن الموازنة العامة للدولة أداة تعكس التحكم في مالية الدولة من جانب التحصيل (الإيرادات العامة) ومن جانب الإسراف (النفقات العامة)، وهي بهذا المصطلح تسعى إلى توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة، والتوازن المقصود هنا هو التوازن الاقتصادي وليس التوازن المحاسبي.

– يعد عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة شائعة تعاني منها أغلب دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، وهو انعكاسا لعدم قدرة الإيرادات العامة لهذه الدول على تغطية نفقاتها العامة، حيث يتفاقم هذا العجز كلما زاد معدل نمو النفقات العامة في ظل محدودية الإيرادات العامة وقلة تنوعها.

– هناك اتفاق عام على وجوب الحفاظ على بقاء عجز الموازنة للدولة في حدوده المثلى أو الآمنة، أي العجز الذي لا يعيق مسار وخطط التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، وبالتالي لا يؤثرا سلبا على النمو والتنمية الاقتصاديين ولا تكون له تكلفة اقتصادية أو اجتماعية آنية أو مستقبلية.

– تختلف الآثار المتبادلة بين السياستين المالية والنقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، حيث أن الآثار النقدية للسياسة المالية تعكس العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة، في حين أن الآثار المالية للسياسة النقدية تعكس العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، لذلك يعد التنسيق بين هاتين السياستين ضروريا لضمان فعالية مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة دون التسبب في زيادة التضخم أو زيادة الدين العام الداخلي.

- **النتائج التطبيقية:** من أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها ما يلي:

– لقد عرفت السياسة المالية في الجزائر توسعا ماليا كبيرا في جانب الانفاق العام بعد إطلاق البرامج التنموية الممتدة بين 2001 و2019، في ظل الوفرة المالية المحققة بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمر هذا التوسع حتى سنة 2014 أين تراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية هنا واجهت الجزائر مشكلة عدم كفاية إيراداتها العامة في سد مستحقاتها المالية المخصصة لإتمام سيرورة برامجها التنموية، ومن هنا قامت الحكومة الجزائرية بتجميد العديد من المشاريع المسطر تنفيذها في البرنامج التنموي الممتد بين 2015 و2019، خاصة وأن هذه البرامج استنزفت مخصصات مالية ضخمة دون تحقيق أية قيمة مضافة.

– شهدت الجزائر فائضا معتبرا في السيولة المصرفية ونموا كبيرا في الكتلة النقدية بعد تدفق المزيد من احتياطات الصرف الأجنبية خلال الفترة (2000–2013)، وهو ما جعل السلطة النقدية تلجأ إلى سياسة التعقيم النقدي من خلال استحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية إلى جانب الأدوات التقليدية وذلك من أجل امتصاص هذا الفائض وعزل أثر تدفق هذه الاحتياطات على الأساس النقدي، إلا أنه وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014 انتهجت الجزائر سياسة نقدية توسعية تقضي بضرورة إعادة تمويل الاقتصاد في ظل عدم قدرة السياسة المالية على ذلك.

– عجز الموازنة العامة في الجزائر هو عجز هيكلي، ناتج تركيبة اقتصادها في حد ذاته باعتباره اقتصاد مركز غير متنوع، حيث يعتمد في حصيلة صادراته على عوائد قطاع المحروقات خاصة عائدات صادرات النفط، كما أن بناء موازنته العامة يتم على أساس التوقعات بشأن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يعني أن وضع الموازنة العامة في الجزائر رهين تقلبات هذه الأسعار.

– إن فعالية السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000–2021) هي فعالية نسبية وليست مطلقة خلال الفترة (2000–2016)، لأن درجة هذه الفعالية ناتج استخدام الفوائض المالية المتراكمة اثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة (2000–2012) وليس ناتج أدوات وتوجهات السياستين حسب طبيعة الاقتصاد، أما الفترة (2017–2021) فقد تميزت بغياب تام للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية مع وجود هيمنة مالية مباشرة، وبالتالي عدم فعالية التنسيق بين هاتين السياستين في مواجهة العجز الموازني بالجزائر خلال الفترة (2017–2021).

– لقد عرف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر العديد من التطورات المتزامنة وتعديلات قانون النقد والقرض 10/90، خاصة تعديلي 03/11 و10/17، وقد أوضحت هذه التعديلات شروط وترتيبات التنسيق المتاحة في الجزائر، وأيضا أوضحت طبيعة العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.

– تعديلات قانون النقد والقرض هي تعديلات ظرفية فرضتها جملة من الظروف الاقتصادية وليست تعديلات تطورية، وهذا الشيء الذي يعاب عليها. كما أنها لم تأخذ بعين الإعتبار فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية الواجب الوصول إليها أو حتى المحافظة عليها.

- يعتبر التمويل غير التقليدي الصادر بموجب تعديل قانون النقد والقرض 10/17، قرارا سياسيا وموردا استثنائيا، اعتمدته الجزائر كآلية لمواجهة عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2017-2021)، وقد ساهم بشكل فعال نسبيا في مواجهة هذا العجز، حيث وجه لسد نفقات تسييرية وليست انتاجية في ظل الإرتفاع القياسي المسجل في المستوى العام للأسعار الذي يعكسه الواقع المعاش خاصة مع انتشار فيروس كورونا العالمي بالجزائر.

- اعتمدت الجزائر على صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الفترة (2000-2021)، حيث لعب دورا تعقيما وتنسيقيا فعالا، وبالتالي حل مشكلة الهيمنة المالية خاصة خلال الفترة (2000-2016)، كما لعب دورا فعالا نسبيا في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021) رغم نفاذه خلال سنتي 2017 و2020، وذلك بسبب الاعتماد الكبير عليه في تمويل هذا العجز والاستغلال غير العقلاني لموارده، مما أدى إلى استنزافها بدل استثمارها في قطاعات إنتاجية ذات مردودية حقيقية.

- هناك علاقة متبادلة من حيث الأثر بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، حيث أن التضخم سبب في زيادة عجز الموازنة العامة بالجزائر، على اعتبار أن الإرتفاع المستمر للأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين، ومن أجل تعويض هذا الانخفاض قامت السلطات المالية بزيادة حجم الدعم الحكومي وتوسيع أشكاله، وبالتالي زيادة الانفاق العام، خاصة في سنة 2012 أين توسعت الحكومة الجزائرية بشكل كبير في جانب التحويلات الإجتماعية الجارية مع وصول معدل التضخم إلى 8.89%، والعكس صحيح أي يمكن أن يتسبب زيادة العجز الموازني المستمر في ارتفاع معدل التضخم خاصة مع الاعتماد على الإصدار النقدي دون مقابل لتمويل العجز الموازني في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما حدث في الجزائر خلال الفترة (2017-2021) عند تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي.

- عرف الدين العام الداخلي في الجزائر تطورا كبيرا مع تطور وتراكم عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2021)، كما زادت نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) من 24.81% سنة 2000 إلى 62.22% سنة 2021، مما يعني تكلفة مؤجله الدفع للأجيال اللاحقة في ظل الاعتماد الكبير على الاستدانة الداخلية كمصدر لتمويل العجز الموازني، وفي نفس الوقت مؤشرا يعكس بشكل غير مباشر عدم استقلالية بنك الجزائر.

- لقد أدى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية دورا فعالا نسبيا في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، في ظل استخدام الفوائض المالية المتراكمة التي استفادت منها كلتا السياستين، في ظل علاقة التمويل المضبوطة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر وقدرة صندوق ضبط الإيرادات على أداء دوره التنسيقي بين السياستين بفعالية تامة، في حين الفترة (2017-2021) والتي تميزت بتطبيق آلية التمويل غير التقليدي بعد وصول السياسة المالية إلى حدها الأقصى كآلية لتمويل العجز الموازني إلى جانب نفاذ موارد صندوق

ضبط الإيرادات خلال سنتي 2017 و2020، أصبح التنسيق مغيبا تماما بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال هذه الفترة مع وجود هيمنة مالية مباشرة.

ثالثا– توصيات الدراسة: بناء على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

– العمل على تبني سياسة اقتصادية صلبة تقضي بتنويع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، وتحقيق ما يعرف بالاستدامة المالية؛

– وضع الإطار القانوني الذي يضبط الإستقلالية التامة لبنك الجزائر، وخاصة استقلاليته عن الخزينة العمومية الجزائرية؛

– ضرورة تفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية، خاصة منها سياسة السوق المفتوحة لأنها تربط بين أداء عمل وأهداف هاتين السياستين؛

– فك ربط الاقتصاد بلعنة الموارد من خلال العمل على تبني خطة تنموية شاملة لتحقيق المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع والإقلاع الاقتصاديين، التنمية المستدامة، الأمن المائي، الغذائي... وتطبيقها على أرض الواقع؛

– العمل على تطوير السوق المالي في الجزائر، والاعتماد عليه في تمويل عجز موازنتها العامة لتعزيز دوره في نجاح فعالية التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية في مواجهة هذا العجز؛

– إنشاء لجنة تنسيق بين السياستين المالية والنقدية تكون مستقلة تماما عن هاتين السياستين لضمان عدم التحيز لأي منهما؛

– وضع استراتيجية شاملة للحد من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص؛

– الاعتماد على التمويل الإسلامي كآلية لمواجهة عجر الموازنة العامة بالجزائر،

– سن قانون جديد يمس وظائف ومهام صندوق ضبط الإيرادات لتفعيل دوره في كونه كأداة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية؛

– بذل المزيد من الجهود في سبيل توفير الشروط والترتيبات اللازمة لضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة بالجزائر.

رابعا– آفاق الدراسة: في الأخير يتضح أن هذا الموضوع يفتح العديد من الآفاق للمهتمين بالبحث في المتغيرات المالية والنقدية ذات الصلة والتي من بينها:

– قياس أثر الهيمنة المالية على عجز الموازنة العامة في الجزائر؛

– استقلالية بنك الجزائر عن الخزينة العمومية بين الواقع ومتطلبات التفعيل؛

– تحليل أثر الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية على العجز التوأم في الجزائر؛

– سبل تفعيل التمويل الإسلامي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولا– الكتب:

1. ابدجمان مايكل (ترجمة ابراهيم منصور محمد)، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1999.

2. إبراهيم أيوب سميرة، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية–مصر، 2006.

3. ابراهيم عبد الرحيم محمد، **اقتصادات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2015.

4. إبراهيم عبد المعطي علاء، **أذون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، المنهل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2016.

5. ادريس محمد، **السياسة النقدية**، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2021.

6. إسماعيل إسماعيل خليل، عدس نائل حسن، **المحاسبة الحكومية: مدخل حديث**، الطبعة الأولى، شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني، دون بلد نشر، 2011.

7. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2002.

8. الأفندي محمد أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء–فلسطين، 2014.

9. البابلي عدلى، **المالية العامة والنظم الضريبية: تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة –مصر، 2009.

10. بانافع وحيد بن عبد الرحمن، علي عبد العزيز عبد الحميد، **السياسة المالية: بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة**، الطبعة الأولى، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2020.

11. بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، **المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، الطبعة الأولى، دار العلوم، بن عكنون– الجزائر، 2003.

12. بن إسماعيل حياة ، **تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة: دراسة نظرية**، الطبعة الأولى، مكتبة إيتراك، القاهرة –مصر، 2009.

13. بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 2017.

14. بن علي بلعزوز، محمدي الطيب أحمد، **دليلك في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

15. بن محمد بن صالح حمدي، **توازن الموازنة العامة: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضعي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان–الأردن، 2013.

16. بوخاري لحلو موسى، **سياسة الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان، 2010.

17. بوعلام سمرد نوال، **دليلك في المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2021.

18. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي: مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013.

19. جابر محمد، **شفافية الموازنة العامة للدولة: الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري**، الطبعة الأولى، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة–مصر، 2014.

20. الجراح محمد بن عبد الله، المحيميد أحمد بن عبد الكريم، **مبادئ الاقتصاد الكلي: مفاهيم وأساسيات**، الطبعة السادسة، جرير للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2017.

21. جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة–مصر، 2004،

22. الجميل سرمد كوكب، **الموازنة العامة للدولة: مدخل معاصر**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2021.

23. الحاج طارق، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1999.

24. الحاج طارق، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان –الأردن، 2009.

25. حامد محمود، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2017.

26. حسين رحيم، **النقد والسياسة النقدية: في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2006.

27. حسين عوض الله زينب، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت –لبنان، 1994.

28. حمادي حمدون المشهداني خالد، **الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2012.

29. خبابة عبد الله ، **أساسيات في إقتصاد المالية العامة**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية –مصر، 2009.

30. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمات المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية –مصر، 2008، ص: 176.

31. خصاونة محمد، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014.

32. خلف فليح حسن، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان –الأردن، 2008.

33. خليل سامي، **الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام، الكويت، 1994.

34. دردوري لحسن، الأخضر لقليطي، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2018.

35. الدعمي عباس كاظم جاسم، زهراء يوسف عباس السعدي، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الأيام للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2021.

36. الدمرداش محمد محمود، **اقتصادات المالية العامة: مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية**، دار الاجادة للنشر والتوزيع، الرياض–السعودية، 2016.

37. الدوري زكريا، السامرائي يسرا، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، الطبعة الأولى، اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013.

38. رايس مبروك، **إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2016،

39. الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، الطبعة الأولى، آمنة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013.

40. رزق عاد، **إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة–مصر، 2010.

41. رمزي محمد عبد العال أحمد، **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية: تحليل رياضي وقياسي**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة–مصر، 2014.

42. ساحل محمد، **أسس الموازنة العامة للدولة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الأردن، 2020.

43. ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2006.

44. سعودي عبد الصمد، أوصيف لخضر، **المالية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف–الجزائر، 2022.

45. سعيد علي علي، **طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي (كتاب الاقتصاد الكلي): مدخل نظري وتطبيقي على مصر**، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2021.

46. السيد عطيه عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الاقتصادية؛ التوزيع العادل للدخول؛ التنمية الاجتماعية؛ ضبط التضخم**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 1993.

47. شاويش وليد مصطفى، **السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دون بلد نشر، 2011.

48. طاقة محمد وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2008.

49. طوروس وديع، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت–لبنان، 2011.

50. عامر عادل، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، حروف منثورة للنشر الإلكتروني، القاهرة–مصر، 2016.

51. عايب وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010.

52. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية: على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة –مصر، 2002.

53. عبد العزيز عثمان سعيد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، 2008.

54. عبد اللاوي بن أحمد عقبة، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، الرمال للنشر والتوزيع، الوادي–الجزائر، 2020.

55. عبد اللاوي مفيد، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الوادي– الجزائر، 2007.

56. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية–مصر، 1992.

57. عدلى ناشد سوزي، **الوجيز في المالية العامة: النفقات العامة –الإيرادات العامة–الميزانية العامة**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية –مصر، 2000.

58. غدير هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق–سوريا، 2010.

59. الفتلاوي حيدر مجيد عبود، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2020.

60. القاضي حسن محمد، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المنهل، عمان–الأردن، 2014.

61. القاضي حسن محمد، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014.

62. قدورة زهير أحمد، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته: في المملكة الأردنية الهاشمية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان –الأردن، 2012.

63. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2003.

64. القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010.

65. القطاربي محمد، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 2011.

66. كاظم الخيكاني نزار، الموسوي حيدر يونس، **السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2015.

67. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 2005.

68. لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة–مصر، 2004.

69. مجيد حسين شناوه، الفتلاوي كامل علاوي كاظم، **عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980–2015**، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت–لبنان، 2023.

70. محمود خالد أحمد علي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2019.

71. المصري إبراهيم، **الاقتصاد النقدي: النقود–البنوك–البازل**، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2014.

72. مفتاح صالح، **النقود والسياسات النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2005.

73. مهدي عامر وحيد، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2010.

74. الموسوي ضياء مجيد، **الدين العام لتمويل عجز الموازنة العامة وسياسة التقشف**، الطبعة الأولى، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بن عكنون–الجزائر، 2017.

75. ناصر علي عباس، ساجت زيد كريم، **عجز الموازنة العامة والسياسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد-العراق، 2021.

76. الناقة أحمد أبو الفتوح علي، **نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية-مصر، 2001.

77. النسور إياد عبد الفتاح، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.

78. الهيتي صلاح الدين حسين، عباس الخفاجي نعمه، **تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2018.

79. الهيتي صلاح الدين، الخفاجي نعمة، **تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر**، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر، عمان- الأردن، 2018.

80. الوادي محمد حسن، عزام زكريا أحمد، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عماد-الأردن، 2007.

81. يونس محمود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، كلية التجارة، الإسكندرية-مصر، 2000.

ثانيا- الرسائل الجامعية:

82. أحمد حسين الأنباري مها، **تكييف الموازنة الإستثمارية مع تغيرات أسعار النفط: دراسة تطبيقية في العراق**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، العراق، 2016.

83. إكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.

84. حدادي عبد اللطيف، **دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

85. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

86. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 66-95.

87. دومة حسنية، **العلاقة بين الاشتمال المالي والتنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وقياسية للجزائر ودول مختارة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة الأعمال، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2019-2020.

88. زغواني ليلى، **تمويل عجز الميزانية في الجزائر بعد الصدمة النفطية لسنة 2014: البدائل والسيناريوهات المطروحة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2022-2023.

89. شليق عبد الجليل، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر: خلال الفترة 1990–2014 –دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017-2018.

90. صوان أسماء، **أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020.

91. العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990–2016**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019-2020.

92. عليوه زهران هيثم عيسى، **دور السياسة المالية والنقدية في علاج عجز الموازنة العامة المصرية: دراسة تطبيقية–مقارنة**، رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص: الاقتصاد والمالية العامة، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2019.

93. قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر (1980–2014)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

94. قفايفية نجاة، **العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999–2019**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2021-2022.

95. كزيز نسرين، **دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007–2016)**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018-2019.

96. محمد حسين محمد تنيرة، **استدامة عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية: عرض تجربة ماليزيا**، رسالة ماجستير في اقتصادات التنمية، غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2019.

97. مغلاوي أمينة، **الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992–2014)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.

ثالثا– المجلات والملتقيات:

98. أحمد بوجلال وآخرون، **تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميتها في المالية العامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2022.

99. برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1999–2017**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2018.

100. بسمة حسان اسماعيل، إميد محمد، **الأدوات غير التقليدية للبنك المركزي: الجزائر أنموذجا**، Journal of Humanities and Social Sciences Studies، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، مارس 2023.

101. بضياف صالح، **واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 10، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2019.

102. بلعيدي محمد، **واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2011)**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، الجزائر، جوان 2012.

103. بلقيوس عبد القادر، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2018**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، أفريل 2021.

104. بن تريدي يحي، نادي راشيد، **قياس الضغط الضريبي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2007–2017**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 04، الجزائر، أوت 2020.

105. بن شنهو فريدة، **واقع السوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، الجزائر، ديسمبر 2016.

106. بن طاهر حسين، بغنة سهيلة، **صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر: دراسة الفترة (2000–2014)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، مارس 2017.

107. بن عمارة دليلة، طويل نور الدين شريف، **صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000–2017)**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2018.

108. بن قدور علي، محمد توفيق مزيان، **أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1999–2015)**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، 2016.

109. بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، مصر، جانفي 2020.

110. بهلول نور الدين، زغادنية أسماء، **اثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة (2017–2019)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2020.

111. بوجلال ناصر وآخرون، **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد على ضوء التطورات الاقتصادية والاقليمية والدولية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 06، جامعة البويرة، الجزائر، 2019.

112. بوجلال ناصر، ديب كمال، **التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، جوان 2019.

113. بودبوزة زهرة، مصداع راضية، **توجهات السياسة النقدية في الجزائر في اطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90: دراسة تحليلية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، مارس 2022.

114. بوطيب الناصر، غزازي عمر، **أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1999/2018 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019.

115. بولعباس مختار، **هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر–دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990–2017**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019.

116. تقار عبد الكريم، **برامج الإنفاق العام في الجزائر واثره على النمو الاقتصادي 2001–2014**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2013.

117. جليط الطاهر، لحام الهام، **تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

118. حيمور مصطفى، الشارف بن عطية سفيان، **قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية العامة في الجزائر**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، جوان 2018.

119. دردوري لحسن، الأخضر لقليطي، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسة، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2017.

120. دغوم هشام، ضويفي حمزة، **تحليل السياسة المالية في الجزائر (2010–2018)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2020.

121. رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000–2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، العدد 61-62، الجزائر، أفريل 2013.

122. رحال مراد ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية (2010–2016)**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17، العدد 48، جامعة بسكرة، سبتمبر 2017.

123. ريحان الشريف، بن بخمة سليمان، **عدوى الأزمة المالية الأوروبية ومستقبل الاتحاد الأوروبي–دراسة تحليلية–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، أوت 2016.

124. ريحان الشريف، بن بخمة سليمان، **عدوى الأزمة المالية الأوروبية ومستقبل الاتحاد الأوروبي–دراسة تحليلية–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، أوت 2016.

125. زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999–2014**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، مارس 2015.

126. زغودي عمر، **حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2021.

127. زواوي فضيلة وآخرون، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة الجزائرية خلال الفترة 1999–2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، مارس 2021.

128. السبتي وسيلة وأخرون، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد**، مجلة الاقتصادات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، أفريل 2019.

129. سعودي عبد الصمد، **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000–2018)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019.

130. الشمري كمال كاظم جواد، أحمد عبد عون الشمري ابتهال، **تحليل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل الدين الحكومي: العراق 2006–2017 أنموذجا**، المجلة العرقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 38، العراق، 2018.

131. طهراوي فريد، جوادي علي، **تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2016.

132. العارم عيساني، حليمة بوسيكي، **اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل –دراسة قياسية–**، Revue Algérienne d'Economie et gestion، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، فيفري 2020.

133. عبد الرحمن عبيد جمعة، حالوب كاظم معلة، **الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها وآثارها**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 09، العراق، 2012.

134. عبد العاطي محمود علي عبد الرؤوف، **العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام المحلي في مصر**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 02، مصر، جوان 2021.

135. عبد الكريم أحمد نهاد، حسين حسين خالد، **الإطار المفاهيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية له مع الإشارة خاصة للعراق بعد عام 2004**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 16، العراق، 2016.

136. عبد سالم تقي، **العلاقة بين التهرب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 01، العدد 24، (العراق)، 2010.

137. عزوز علي، سايح جبور علي، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، نوفمبر 2018.

138. عمارة البشير، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2019.

139. عمراوي مارية، حجاج مليكة، **الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في القانون الجزائري (المبررات والمعوقات)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

140. عمروش شريف، **طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 15، الجزائر، ديسمبر 2016.

141. عمروش شريف، **طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 15، الجزائر، ديسمبر 2016.

142. العياصرة إسلام أحمد سليم، **محددات السياسة الخارجية**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد غير موجود، العدد 09، الأردن، جويلية 2019.

143. فوقة فاطمة، بوفليح نبيل، **انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، فيفري 2017.

144. قرواط يونس وآخرون، **الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الانفاق العام في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

145. قسميوري كفية وآخرون، **واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000–2016)**، مجلة الاقتصادات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

146. قفايفية نجاة، رايس فضيل، **التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة: استقلالية أم هيمنة مالية؟**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، مارس 2022.

147. قفايفية نجاة، رايس فضيل، **التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة: استقلالية أم هيمنة مالية؟**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، مارس 2022.

148. كزيز نسرين، حميدة مختار، **آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل انهيار أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 01، العدد 35، الجزائر، جويلية 2018.

149. لعرابي فاطمة، هيشر أحمد التجاني، **دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

150. محرزي مي، **طبيعة القرض العام ومبرراته وآثاره الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 02، الجزائر، أفريل 2016.

151. محمد خيري طايل إيمان، **دور السياسات المالية والنقدية في إدارة الدين العام في مصر**، مجلة روح القوانين، المجلد غير موجود، العدد 101، مصر، جانفي 2023.

152. مخوخ رزيقة، **تحديات تطور بورصة الجزائر والحلول المدرجة للخروج بتفعيلها**، مجلة اقتصادات المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

153. مداحي عثمان، **دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام**، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 03، الجزائر، نوفمبر 2020.

154. مسعودي علي، محمد العيد تجاني، **الموازنة الصفرية (النشأة ، المفهوم، المزايا والعيوب)**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019.

155. مسعي أسماء ، **الإطار المفاهيمي للموازنة العامة للدولة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول: شفافية الموازنة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، يوم 28 جوان 2022.

156. مسعي أسماء وآخرون، **إصلاحات النظام الجبائي الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول: تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يوم 12 نوفمبر 2022.

157. معمري ليلى، يحياوي سمير، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، جوان 2017.

158. مفتاح فاطمة، **الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية**، مجلة القانون وعلوم السياسة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، جوان 2016.

159. مهني مريم، **علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية (السياسة النقدية والسياسة المالية)**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

160. نسيب انفال، **التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر**، مجلة الاقتصادات والمالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، أفريل 2019.

161. هاني محمد، مراح ياسين، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون قانون 17-10**، مجلة المدار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، مارس 2018.

162. وبار لياس، **أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

رابعا- النصوص القانونية والتقارير والمواقع الرسمية:

163. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادتين 06، 84 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد الثامن والعشرون، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

164. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988.

165. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المواد 03، 16، 17، 18 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية**، الجريدة الرسمية، العدد الخامس والثلاثين، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

166. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المواد 05، 71، 73 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد الثالث والخمسون، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018.

167. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المواد 09، 13، 14،30، 31، 36، 35، 38، 45، 46، 62، 63 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني والخمسين، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003

168. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادتين 22، 55 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد السادس عشر، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

169. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادتين 02 (09)، 02 (35)، من القانون 04/10 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد الخمسين، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

170. تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، لسنوات (2003-2021).

171. **مذكرات عرض قوانين المالية** ، لسنوات (2000-2021).

172. **موقع الأوبك**، متاح على الرابط: **https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm**

173. **موقع وزارة المالية**، متاح على الرابط:

https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

II. المراجع باللغة الأجنبية:

أولا- الكتب:

1. Denideni Yahia, **La Pratique du Système Budgetaire du L'etat en Algerie** ,Quatrième édition, O.P.U, Ben Aknoun- Algerie, 2002.
2. Drumetz Françoise & at, **Politique monétaire,** 2e édition, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles-Belgique, 2015.
3. Duthil Gérard, Willim Marios, **politiques économique**, 1e édition, Ellipeses, paris-france, 2000.

4. Essama-Nssah. B, Moreno-Dodson Blanca, **Fiscal Policy for Growth and Social Welfare,** in Blanca Moreno-Dodson (ed.), Is Fiscal Policy the Answer? A Developing Perspective, World Bank, Washington, D.C, 2013.
5. J.T.Balino Tomas& at, **direct and Indirect Monetary Policy Instruments**, International Monetary Fund. Not for Redistribution, 1996.
6. Mitra .S, **Money And Banking- Theory : Analysis And Policy**, A Text Book Of Readings, Random House, U.S.A, 1970.
7. Paysant André, **Finances Publiques ; Armand Colin**, ,4eme Edition, Paris, 1997.
8. Zilberfarb Ben-Zion, young warren, **IS-LM and Modern Macroeconomics**, Springer Science & Business Media, LLC, U.S.A, 2000.

ثانيا– الرسائل الجامعية:

9. Bouara .T, **La loi de finance en Algerie**, Thèse pour le doctorat d'état en droit, Non Publié, Université d'Alger, Algerie, 2005-2006.
10. Mokhtar Omar Ali, **L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014**, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur en sciences économique, l'université Tlemcen, Algerie, 2013-2014.

ثالثا– المجلات والملتقيات:

11. Alcidi Cinzia, Daniel Gros**, Economic Policy coordination in Centre the Euro Area under the European Semester**, (CEPS), No 123, Spain, December 2015.
12. Al-Mashat Rania, Billmeier Andreas, **The Monetary Transmission Mechanism in Egypt**, IMF Working Peper, WP/07/285, Décember 2007.
13. Al-Obaidi Mahdi Bashir Mahmoud, Najm Almashhadani Abdulrahman, **ASSESSMENT OF THE FINANCIAL SUSTAINABILITY OF EXTERNAL DEBT IN IRAQ: AN ECONOMETRIC ANALYSIS**, Journal of Profess. Bus. Review**,** Vol 07, No 05, Iraq, December 2022.
14. Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, **La conduite de la politique monétaire en Algérie durant les deux dernières décennies : objectifs et limites**, Revue d'économie et de finance, Vol 01, No 02, Algerie, Juin 2015.
15. Andrew Hughes Hallett & at**, Welfare Improving Coordination of Fiscal and Monetary Policy,** UCO Czech Economic Review, Vol 05, No 01, Czech Republic, June 2014.
16. Arestis Philip, **Fiscal policy: a strong macroeconomic role**, Review of Keynesian Economics, Inaugural Issue, United Kingdom, Autumn 2012.
17. Arestis Philip, Sawyer Malcolm, **On the effectiveness of monetary policy and fiscal policy, Working Paper**, No 369, Provided in Cooperation with: Levy Economics Institute of Bard College, 2003.
18. Aziz Omar, Smith Christie**, Monetary policy objectives – price stability and macro stabilisation,** Reserve Bank of New Zealand Bulletin, Vol 82, No 02, New Zealand, April 2019.
19. Battaglini Marco, Coate Stephen, A **Political Economy Theory of Fiscal Policy and Unemployment**, Cornell University, 2014.
20. Belarbi Abdelkader & at, **The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation**, American Journal of Economics, Vol 07, No 01, U.S.A, 2017.
21. Benachour Amira, Touahri Mohammed, **Déficit budgétaire : Analyse théorique et pratique de l'Algérie et de la Tunisie**, Elmishkat in economics, development and law, Vol 06, No 02, Algerie, Decembre 2021.

22. Benalia Lakhdar, Bensliman Mohamed, **The Impact of Public Expenditure and Money Supply on the Inflation Rate in North African Countries : An econometric study using PANEL models during the period (1990-2021),** Vol 05, No 02, Algeria, June 2023.
23. Benazza Ikram, Bensaad Wassila**, The monetary policy transmission mechanism evidence from the Algerian economy An SVAR approach,** Economic and Management Research Journal, Vol 14, No 05, Algeria, June 2020.
24. Benos Nikos, **Fiscal Policy and Economic Growth: Empirical Evidence From Eu Countries**, University of Ioannina, June 2009.
25. BENSLIMANE Nadjib, Miloud BOURAHLA, **The public budgeting with observing performance: case of some transitional economies**,les Agrégats des connaissances, Vol 02, No 02, Algeria, October 2016.
26. Bi Huixin & at, **Fiscal Limits, External Debt, and Fiscal Policy in Developing Countries**, IMF Working Paper , WP/14/49 , March 2014.
27. BOUAKEL Mustapha, Naima LABIAD, **L'Efficacité de la Gestion de la Masse Monétaire dans le Cadre du Financement non Conventionnel Etude Analytique de la Période 2011-2022,** Journal of Financial, Accounting and Managerial studies, Vol 05, No 09, Algerie, Juin 2018.
28. BOUYACOUB Brahim, BELABBAS Imène, **Empirical analysis of the relationship between public debts, financial system stability and economic growth: the case of Algeria during the period 2000 – 2021**, Economy and Environment Review, Vol 05, No 02, Algeria, October 2022.
29. Capoën Fabrice, Villa Pierre, **La coordination interne et externe des politiques économiques : une analyse dynamique**, CEPII, document de travail n°96-13, France, 1998.
30. CHEHAT Ryma, REZIG Kamel, **La loi de règlement budgétaire**, Cercle des études et recherches juridiques et politiques, Vol 05, No 02, Algerie, Juin 2021.
31. DDOUN- Nacer DADDI, OUDAI Moussa, **REFORME BUDGETAIRE EN ALGERIE : VERS UNE GOUVERNANCE AXEE SUR LA PERFORMANCE**, partie2, Revue :Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC n°14, Algerie, Decembre 2013.
32. Dendan Mohamed Amine**, Towards reviving the Algiers Stock Exchange under the development of the Islamic financial industry**, Beam Journal of Economic Studies, Vol 06, No 01, Algeria, March 2022.
33. Djaballah Mustapha, **Impact du déficit budgétaire sur la croissance économique en Algérie**, Impact of Budget deficit on Economic growth in Algeria. Revue Algérienne d'Economie et gestion, Vol 15, No 01, Algerie, Avril 2021.
34. Djaballah Mustapha**,** Mokhtari Mustapha, **Analysis of asymmetry between velocity of money and inflation in Algeria**, Journal of Business Administration and Economic Studie**,** Vol 06, No 01, Algeria, June 2020.
35. E. Meade Crowe C. Ellen, **Central Bank Independence and Transparency: Evolution and Effectiveness,** IMF Working Paper, WP/08/119, May 2008.
36. Elhendawy Emad Omar, **Coordination or Dominance of Fiscal and Monetary Policy in Egypt,** International Journal of Economics and Finance, vol 11, No 12, Egypt, November 2019.
37. Enock Nyorekwa Twinoburyo, Nicholas M Odhiambo, **Monetary Policy and Economic Growth: A Review of International Literature**, Journal of Central Banking Theory and Practic, Vol 07, No 01, Motenegro, 2018.
38. FEKIR Hamza, **Inflation targeting and credibility of central banks: what for the bank of Algeria?**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 05, No 01, Algeria**,** March 2022.

39. Fettouche Fatma, **The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020) -analytical measurement study**, International journal of economic performance, Vol 06, No 01, Algeria, June 2023.
40. FONTANA GIUSEPPE, PALACIO-VERA ALFONSO, **Monetary Policy Uncovered: Theory and Practice**, International Review of Applied Economics, Vol 18, No 01, United kingdom, January 2004.
41. Ghafouri Leila, Ouadi Azeddine, **The Effectiveness of Monetary Policy Indicators in Inflation Targeting An empirical Study Using the ARDL Model for Algerian economy During 1990-2018**, Journal of Management and Economic Sciences Prospects, Vol 06, No 01, Algeria, June 2022.
42. Gholamrezapour Amiri Asemeh, Zong Gang, **The impact of monetary policy on economic growth in America's economy using a new approach tvp-favar**, Amazonia investiga, Vol 07, No 15, Peru, July 2018.
43. Gottschalk Jan, **Introduction to Monetary Policy**, Introductory Workshop to Financial Programming and Policies, IFM, 2015.
44. Halkos George, Paizanos Epameinondas, **Fiscal policy and economic performance: A review of the theoretical and empirical literature,** University of Thessaly, November 2015.
45. Hambli Zouhair, **The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries : Case study of Algeria 2000/2016,** Revue des sciences humaines, Vol 05, No 01, Algeria, june 2018.
46. Hanane Sefiane, NOUI Noureddine, **Mechanisms for Financing General Budget Deficit: A Comparative Study between Algeria and Sudan**, Journal of Research in Finance and Accounting, Vol 06, No 01, Algeria, July 2021.
47. HASSAINE ASMA, SAHED ABDELKADER, **Effect of fiscal policy tools on the productivity of the industrial sector in Algeria** – EMPIRICAL STUDY - 1970-2018, Journal of Economic Sciences Institute, Vol 32, N o 02, Algeria, Décember 2020.
48. Hayati Abd Rahman Nur,**The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's Perspective: An ARDL Approach,** International Conference on Economics, Business Innovation, 2012.
49. HEIMBERGER PHILIPP, **Do Higher Public Debt Levels Reduce Economic Growth**?, Working Paper, Wiiw, November 2021.
50. Heimberger Philipp, Schütz Bernhard, **Evaluation of the connection of Production potential and budget semi-elasticity within the framework of the German debt brak,** Research report 22, November 2022.
51. Ingves Stefan, **Monetary Policy Implementation at Different Stages of Market Development,** Prepared by Staff of the Monetary and Financial Systems Department, FMI, 2004.
52. Isaac Lambe & at, **A Systematic Review of Budgeting and Budgetary Control in Government Owned Organization**s, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 06, No 06, U.S.A, 2015.
53. Ismail Amani, Haddadji Naima, **Evolution de la conduite de la politique monétaire en Algérie (1962-2017)**, Colloque National : Réformes du système bancaire algérien, opportunités, difficultés et défis, Université Abou Bakr Belkaid Tlemcen, le 12 mars 2020.
54. Ismail AMANI, MAAMAR Belkheir, **Réalisation des Objectifs, Conduite et Efficacité de la Politique Monétaire en Algérie (1990 – 2013)**, Revue d'économie et de finance, Vol 01, No 02, Algerie, Juin 2015.
55. KHALFAOUI Amar & at, **EVALUATION OF THE EFFICIENCY OF ALGERIAN BANKS USING DATA ENVELOPEMENT ANALYSIS APPROACH (DEA),** Economic and Management Research Journal, Vol 16, No 02, Algeria, March 2022.

56. Khelifi samiya, Beddar Achour, **The implications of oil price fluctuations on the proceeds of the Algeria Revenue Control Fund (2000-2018)**, Al-riyada for Business Economics Journal, Vol 07, No 03, Algeria, June 2021.
57. Khelifi samiya, **The impact of the unconventional financing policy in addressing Algeria's public budget deficit during the period (2010-2018**), Governance, Social Responsibility and Sustainable Development Revie, Vol 03, No 01, Algeria, March 2021.
58. Khelili Fatma zohra, Saoudi Mohamde, **Effect of Monetary policy on output and inflation in Algeria through the main transmission channels in the period (1990-2018)**, Al-riyada for Business Economics Journal, Vol 07, No 01, Algeria, January 2021.
59. Khelili fatma zohra, Saoudi Mohamed, **The Impact of Unconventional Financing on Bank of Algeria Independence**, Economic and Management Research Journal, Vol 15, No 01, Algeria, June 2021.
60. Klein Daniel. B, **ideological profiles of the john hick's economics lameates**, Eco Journal Watch, Vol N°10, U.S.A, September 2013.
61. Kloosterman Roben & at, **The effects of monetary policy across fiscal regimes**, DNB Working Paper No 755, December 2022.
62. Kloosterman Roben & at, **The effects of monetary policy across fiscal regimes**, IMF Working Paper,No 775, December 2022.
63. Kuncoro Haryo & at, **The Dynamic Interaction between Monetary and Fiscal Policies in Indonesia,** Romanian Journal of Fiscal Policy, Vol 04, No 06, Romanian, June 2013.
64. Lahcene Dardouri, lakhdar Louglaithhi, **Contribution of the regular collection to finance the budget deficit in Algeria (2008-2016) An analytical study,** Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Vol 12, No 01, Algeria, June 2019.
65. LEEPER ERIC .M , **Modern Monetary Theory: The End of Policy Norms As We Know Them?**, ppi radicalky pragmatic, PROGRESSIVE POLICY INSTITUTE, 2022.
66. Liikanen Erkki, **Monetary policy in theory and practice,** Speech by Mr Erkki Liikanen Governor of the Bank of Finland, the Turku School of Economics and Business Administration, Turku, 26 April 2006.
67. Loué Jean-François, **L'influence de la politique monétaire sur les taux d'intérêt,** Revue de l'OFCE , No 59 / Octobre 1996.
68. MAHERZI Djalel, **The illusion of budget universality in the Algerian An analysis of current budgetary public financial law issues**, Revue Académique de la Recherche Juridique, Vol 12, No 02, Algeria, June 2021.
69. MAHTOUT SAMIR, OUKACI KAMAL, **Politique fiscale et croissance économique en Algérie :une évaluation économétrique**, Revue de créativité, Vol 08, No 01, Algerie, Decembre 2018.
70. Manasse Paolo, **Deficit Limits and Fiscal Rules for Dummies**, IMF Staff Papers, Vol 54, No 03, U.S.A, 2007.
71. Maulana Hidayat Agus & at, **Determinants of Government Budget Deficits and Their Impact on Indonesian Foreign Debt**, International Conference on Rural Development and Enterpreneurship 2019: Enhancing Small Busniness and Rural Development Toward Industrial Revolution 4.0, Vol 05, No 01, Indonesia, 2019.
72. MECHERI Merim, BOUKETIR Djebar**, Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according toWanger's Law of Increasing Public Expenditure,** Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Vol 06, No 02, Algeria, September 2019.
73. Meghlaoui Amina & at, **The Impact of Monetary Policy on Economic Activity in Algeria during the Period (1980-2019): An ARDL Bounds Test Approach**, Roa Iktissadia Review, Vol 11, No 02, Algeria, December 2021.

74. METIDJI Abdelaziz, **Le Trésor public et le soutien de la Banque Centrale,** Ouvrage collectif : Déficit budgétaire et problème de pérennisation des ressources financières du budget général de l'État en Algérie, Première édition, Laboratoire des politiques de développement et de prospective, Université de Bouira, 2020.
75. Mohamed Abdel-Haleim Sahar**, Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt,** International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM), Vol 02, No 04, Egypt, November 2016.
76. Mokhtari razika, Haddad mohamed, **The Impact of Oil Prices Fluctuations on the General Budget in Algeria during 1990-2019,** Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, Vol 05, No 01, Algeria, December 2021.
77. Mouley Sami, **Le role des politiques monétaires et la convergence macroeconomique sur le développement des systèmes financiers dans les pays du sud de la Méditerranée**, WP 6-Financial services and capital markates, No 12, 2012.
78. O. J. Umoh & at**, Political and Institutional Determinants of Fiscal Policy Persistence in West Africa**, University of Uyo, 2018.
79. Olivier Jeanne, Hou Wang, **Fiscal Challenges to Monetary Dominance**, WORKINPROGRESS:DONOTCIRCULATE n^{o} 16, August 2012.
80. Omrani Talal, **La politique budgétaire comme instrument de stabilité et de sortie descrises financières et économiques**, Economic Development Review, Algerie, Vol 03, No 01, Juin 2017.
81. OULD HENNI Hadjer, **Deficit Budgetaire Et Financement Non Conventionnel En Algerie Budget Deficit And Unconventional Financing In Algeria,** Management & Economics Research Journal, Vol 01, No 02, Algeria, June 2019.
82. Ouni Zeineb & at, **Sovereign Wealth Funds Definition: Challenges and Concerns,** Advances in Economics and Business, Vol 08, No 06, October 2020.
83. POPESCU Alexandra**,** VILLIEU Patrick, **Déficit budgétaire dette publique et croissance dans les pays d'Europe centrale et orientale**, CAIRN.INFO MATIES A REFLEXION, Vol 42, No 167, France, Mars 2014.
84. Prammer Doris**, Expansionary Fiscal Consolidations? An Appraisal of the Literature on Non-Keynesian Effects of Fiscal Policy and a Case Study for Austria**, Vienna University of, Economics and Business, Iissue 03, Administration, July 2004.
85. Resende André Lara, **The Theory of Monetary Policy: Reflections on a Winding and Inconclusive Road**, Working Paper 2016/03, February 2016.
86. S. Mishkin Frederic, **THE TRANSMISSION MECHANISM AND THE ROLE OF ASSET PRICES IN MONETARY POLICY**, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 8617, Décember 2001.
87. Saidi fatima zohra, **Financing companies through listing on the stock exchange. a case study of the Algeria Stock Exchang,** Economics Financial Banking & Management Journal, Vol 11, No 02, Algeria, Décember 2022.
88. Seghir MEBARKI Mohammed, **ENTRE INDICATEUR DE GESTION ET ARTIFICE COMPTABLE**, Revue de gestion, Vol 25, No 02, Algerie, Décembre 2018.
89. Seyed Hamid Pourmohammad Gelsefid & at, **Fiscal versus Monetary Dominance: Evidence from Iran,** Journal of Money and Economy, Vol 13, No 3, Iran, Summer 2017.
90. Sharma Rajiv, **SOVEREIGN WEALTH FUNDS INVESTMENT IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT SECTORS**, Background studies in support of the High-Level Conference on Financing for Development and the Means of Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development, November 2017.
91. T. Carlstrom Charles, S. Fuerst Timothy, **The Fiscal Theory of the Price Level**, Federal Reserve bank of Cleveland, Economic revew,vol 36, n°1, U.S.A, 2000.

92. Tanz Vito, **Fiscal Policy: When Theory Collides with Reality,** CEPS Working Document, No 246, June 2006.
93. Touhami Mohamed Redha, **The impact of hidden economy on the general budget in Algeria**, Journal of Economics and Human Development, Vol 10, No 02, Algeria, October 2019.
94. TOUIL Meriem, **Quels enjeux pour le développement du système bancaire et financier algérien**, Revue finance et marches, Vol 02, No 02, Algerie, Septembre 2015.
95. TOUITOU Djalal1, BENSAID Hicham, **La nouvelle gestion budgétaire en Algérie, d'une logique axée aux moyens à une logique axée aux résultats, état des lieux et perspectives**, Revue Algérienne de Finances Publiques, Vol 12, No 01, Algerie, May 2022.
96. ZERBOUT Amina & at, **The effect of government spending on the unemployment rate in Algeria in the light of fluctuations in oil prices, using a model ARDL,** Al-Bashaer Economic Journal, Vol 09, No 02, Algeria, Out 2023.
97. ZERBOUT Amina, **THE REFLECTION OF GOVERNMENT EXPENDITURE ON THE INTERNAL BALANCE OF THE ALGERIAN ECONOMY,** Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Vol 18, No 02, Algeria, December 2021.
98. ZOURDANI Safia, **La Stratégie de Financement non Conventionnel et son Impact Socio-économique en Algérie**, Revue Stratégie et développement, Vol 09, No 16, Algerie, Janvier 2019.

رابعا– النصوص القانونية والتقارير والمواقع الرسمية:

99. Group of The Global Competitiveness : **Wastefulness of Goverment Spending**. Reports For The Years (2008-2021).
100. Rapports Banque d'Algérie. **évolution économique et monétaire en Algérie.** 2004. 2008. 2012. 2015
101. Congressional Research Service**, Federal Debt and the Debt Limit in 2022**, U.S.A, November 2022.
102. Rapports Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, 2013.
103. Le Règlement N° 14-01 Du 16 **février 2014 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers.**
104. Banque d'Algérie, **Point de situation sur le financement non conventionnel**, sur le site : **https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ financement_non_conventionnel.pdf.**
105. Site de la Bourse d'Algérie, sur le site **: https://www.sgbv.dz/ar/?page=oat.**
106. Muhammad Nadeem Hanif, Muhammad Farooq Arby**, Monetary and Fiscal Policy Coordination**, 2003, p: 01, sur le site: **publication at https://mpra.ub.unimuenchen.de/10307/1/Monetary_and_Fiscal_Policy_Coordination.pdf,**
107. Vijay Kumar, **Friedman's Demand For Money Function**, Monetary economic : econ4010, p : 06, sur le site : **https://mgcub.ac.in/pdf/material/2020042711571148f03a81d8.pdf**.
108. Jane E. Ihrig, Scott A.Wolla, **The Fed's New Monetary Policy Tools**, PAGE ONE Economics Econ Primer, August 2020, P : 03, sur le site : **https://www.studocu.com/en-us/document/florida-state-university/financial-markets-banking-and-monetary-policy/the-feds-new-monetary-policy-tools-page-one-econ-primer/48437108.**

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2021

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2021

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.254.158.162
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	61.639.866
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	997.330.825
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	401.985.672
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	29.618.500
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	308.956.650
المجموع الفرعي (1)	**2.651.704.004**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	35.397.324
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	156.800.000
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**192.247.324**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	565.000.000
المجموع الفرعي (3)	**565.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.408.951.328**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	1.919.231.097
المجموع العام للإيرادات	**5.328.182.426**

الملحق رقم (02): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.180.694.000
مصالح الوزير الأول	4.498.985.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	39.843.200.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	555.565.924.000
العدل	82.385.764.000
المالية	88.844.915.000
الطاقة	62.212.609.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	268.450.000
المجاهدين وذوي الحقوق	235.317.071.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.453.234.000
التربية الوطنية	771.349.354.000
التعليم العالي والبحث العلمي	370.596.356.000
التكوين والتعليم المهنيين	51.568.735.000
الثقافة والفنون	15.241.761.000
الشباب والرياضة	38.060.439.000
الرقمنة والإحصائيات	150.000.000
البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	2.288.950.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	132.651.092.000
الصناعة	4.536.161.000
المناجم	2.097.763.000
الفلاحة والتنمية الريفية	224.454.908.000
السكن والعمران والمدينة	17.484.735.000
التجارة	16.224.651.000
الاتصال	18.179.761.000
الأشغال العمومية	16.429.247.000
النقل	7.802.104.000
الموارد المائية	13.929.430.000
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	3.244.688.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	410.672.176.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	163.123.879.000
العلاقات مع البرلمان	228.953.000
البيئة	2.426.351.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.329.987.000
الصناعة الصيدلانية	327.000.000
المجموع الفرعي	**4.620.969.327.000**
التكاليف المشتركة	693.537.202.000
المجموع العام	**5.314.506.529.000**

الملحق رقم (03): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	—	3.692.317
المناجم والطاقة.....	1.820.000	1.820.000
الفلاحة والري.....	46.563.940	214.972.239
دعم الخدمات المنتجة.....	52.332.900	54.615.196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	380.636.944	588.064.297
التربية والتكوين.....	94.349.228	122.154.192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	40.986.844	116.718.336
دعم الحصول على سكن.....	193.755.820	434.244.266
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.710.445.676**	**2.236.280.843**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	395.583.535
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	171.740.000	166.660.545
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**171.740.000**	**562.244.080**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.882.185.676**	**2.798.524.923**

الملحق رقم (04): الوضعية المختصرة للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات العامة	1 124. 924	1 389. 737	1 576. 684	1 525. 551	1 606. 397	1 713. 992	1 841 925	1 949. 050	2 902. 448	3 275. 362	3 074. 644	3 489. 810	3 804. 030	3 895. 315	3 927. 748	4 552. 542	5 011. 581	6 047. 885	6 389. 469	6 601. 576	5 114. 087	5 915. 434
الجباية البترولية	720. 000	840. 600	916. 400	836. 060	862. 200	899. 000	916. 000	973. 000	1 715. 400	1 927. 000	1 501. 700	1 529. 400	1 519. 040	1 615. 900	1 577. 730	1 722. 940	1 682. 550	2 126. 987	2 349. 694	2 518. 488	1 394. 710	1 927. 051
الجباية العادية	404. 924	549. 137	660. 284	689. 491	744. 197	814. 992	925. 925	976. 050	1 187. 048	1 348. 362	1 572. 944	1 960. 410	2 284. 990	2 279. 415	2 350. 018	2 829. 602	3 329. 031	3 920. 898	4 039. 775	4 083. 088	3 719. 377	3 988. 383
الإيرادات الجبائية	349. 502	398. 238	482. 896	524. 925	580. 408	640. 472	720. 884	766. 750	965. 289	1 146. 612	1 297. 944	1 527. 093	1 908. 576	2 031. 019	2 091. 456	2 354. 648	2 482. 208	2 630. 003	2 711. 762	2 843. 465	2 625. 168	2 762. 032
الإيرادات غير الجبائية	15 .407	43. 706	74. 639	57. 289	42. 133	35. 077	44. 430	75. 372	113. 899	67. 580	64. 390	78. 910	77. 876	83. 700	75. 984	247. 481	177. 221	270. 830	188. 514	203. 727	178. 415	208. 339
الهبات										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45	23	27	6 472
الإيرادات الاستثنائية	40. 015	107. 193	102. 749	107. 277	121. 656	139. 443	160. 611	133. 928	107. 860	134. 114	210. 527	354. 387	298. 477	164. 675	182. 456	227. 412	669. 569	1 020. 030	1 139. 454	1 035. 873	915. 767	1 011. 540
النفقات العامة	1 178. 122	1 321. 028	1 550. 646	1 690. 175	1 891. 769	2 052. 037	2 453. 014	3 108. 569	4 191. 051	4 246. 334	4 466. 940	5 853. 569	7 058. 173	6 024. 131	6 995. 769	7 656. 331	7 297. 494	7 282. 630	7 732. 070	7 741. 345	6 902. 887	7 436. 084
نفقات التسيير	856. 193	963. 633	1 097. 716	1 122. 761	1 251. 055	1 245. 132	1 437. 870	1 673. 931	2 217. 775	2 300. 023	2 659. 078	3 879. 206	4 782. 634	4 131. 536	4 494. 327	4 617. 009	4 585. 564	4 677. 182	4 813. 683	4 895. 236	5 009. 346	5 479. 700
نفقات التجهيز	321. 929	357. 395	452. 930	567. 414	640. 714	806. 905	1 015. 144	1 434. 638	1 973. 276	1 946. 311	1 807. 862	1 974. 363	2 275. 539	1 892. 595	2 501. 442	3 039. 322	2 711. 930	2 605. 448	2 918. 387	2 846. 109	1 893. 541	1 956. 384
رصيد الموازنة العامة في الجزائر	- 53.198	68.709	26.038	- 164.62 4	- 285.37 2	-338.045	- 611.08 9	- 1 159.5 19	- 1 288.6 03	970.97 2	- 1 392.2 96	- 2 363.7 59	- 3 254.1 43	- 2 128. 816	- 3 068.0 21	- 3 103.7 89	- 2 285.9 13	- 1 234.7 45	- 1 342.6 01	- 1 139.7 69	- 1 788.8 00	- 1 520.6 50

المصدر: **موقع وزارة المالية**، متاح على الرابط:

https://dgpp,mf,gov,dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

الملحق رقم (05): تطور بعض المؤشرات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	معدل إعادة الخصم (%)	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	معدل التضخم (%)	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة النقدية M2	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	سعر برميل النفط (بالدولار الأمريكي)	السعر المرجعي لبرميل النفط (بالدولار الأمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	نسبة إجمالي النفقات العامة إلى (PIB) (%)	نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى (PIB) (%)	نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة (%)	نسبة رصيد الموازنة العامة في الجزائر إلى (PIB) (%)
2000	7.5	4	0.6	2022.5	-	677.5	993.7	775.9	27.60	19	4123.5	28.57	27.28	95.48	-01.29
2001	6	3	4.3	2473.5	22.30	569.7	1078.4	1310.7	23.12	19	4260.8	31.00	32.61	105.20	01.61
2002	5.5	4.25	1.43	2901.5	17.30	578.7	1266.8	1755.7	24.36	22	4537.7	34.17	34.75	101.68	00.50
2003	4.5	6.25	4.26	3299.5	13.72	423.4	1380.2	2342.7	28.10	19	5264.2	32.07	28.98	90.26	-03.12
2004	4.5	6.5	3.97	3644.3	10.45	-20.6	1535.0	3119.2	36.05	19	6150.4	30.76	26.12	84.91	-04.63
2005	4	6.5	1.38	4070.4	11.70	-933.2	1779.8	4179.7	50.64	19	7563.6	27.13	22.66	83.53	-04.47
2006	4	6.5	2.31	4827.6	18.60	-1304.1	1905.4	5515.0	61.08	19	8520.6	28.79	21.16	75.09	-07.17
2007	4	6.5	3.68	5994.6	24.17	-2293.1	2205.2	7415.5	69.08	19	9306.2	33.40	20.94	62.70	-12.46
2008	4	8	4.86	6955.9	16.04	-3627.3	2615.5	10246.9	94.45	37	10993.8	38.12	26.40	69.25	-11.72
2009	4	8	5.74	7173.1	3.12	-3488.9	3086.5	10885.7	61.06	37	9968.0	42.60	32.86	77.14	-09.74
2010	4	9	3.91	8280.7	15.47	-3392.9	3286.1	11996.5	77.45	37	11991.6	37.25	25.64	68.83	-11.61
2011	4	9	4.52	9929.2	19.91	-3406.6	3726.5	13922.4	107.46	37	14519.8	40.31	24.03	59.60	-16.28
2012	4	11	8.89	11015.1	10.94	-3334.0	4287.6	14940.0	109.45	37	15843.0	44.55	24.01	53.89	-20.54

-12.78	64.66	23.39	36.18	16650.2	37	105.87	15225.2	5156.3	-3235.4	8.41	11941.5	3.26	12	4	**2013**
-17.81	56.46	22.78	40.60	17228.6	37	96.29	15734.5	6504.6	-1992.3	14.61	13686.7	2.92	12	4	**2014**
-18.57	59.46	27.24	45.81	16712.7	37	49.49	15375.4	7277.2	567.5	0.13	13704.5	4.87	12	4	**2015**
-13.05	68.67	28.61	41.66	17514.6	37	40.76	12596.0	7904.9	2682.2	0.82	13816.3	6.40	8	3.5	**2016**
-06.65	83.04	32.56	39.20	18575.8	50	52.43	11227.4	8880.0	4691.9	8.38	14974.6	5.69	4	3.5	**2017**
-06.62	82.63	31.53	38.16	20259.1	50	69.78	9485.6	9976.3	6325.7	11.10	16636.7	4.53	10	3.5	**2018**
-05.55	85.28	32.20	37.76	20501.1	50	64.04	7598.7	10857.8	7019.9	-0.78	16506.6	1.95	10	3.5	**2019**
-09.73	74.09	27.82	42.55	18383.8	50	41.47	6518.2	11182.3	9353.5	6.99	17659.6	2.42	3	3.25	**2020**
-06.90	79.55	26.86	36.84	22021.5	50	69.89	6559.0	9839.2	12903.2	13.75	20087.5	7.20	2	3	**2021**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، (2003، 2007، 2012، 2016، 2018، 2021)، **مذكرات عرض قوانين المالية (2000-2021)**، **الملحق رقم (04)**، **وموقع الأوبك**، متاح على الرابط: **https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm**

الملخص:

يعد التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أحد الآليات الفعالة في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة الذي يعد من بين المشاكل التي ترهق عاتق الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وتختلف درجة فعالية هذا التنسيق في مواجهة هذا العجز من دولة إلى أخرى، باختلاف أسباب وطبيعة العجز في حد ذاته وأيضا مدى توفر شروط وترتيبات التنسيق المرتبطة بهيكل وحالة الاقتصاد ودرجه نموه وتطوره، وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من جهود الجزائر في سبيل ضمان فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2021) إلا أنها لم تصل إلى مستوى الفعالية المطلقة المطلوبة، حيث كان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فعالا نسبيا في مواجهة عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) في ظل استخدام الفوائض المالية المتراكمة جراء الإرتفاع القياسي لسعر برميل النفط خاصة في النصف الأول من الألفية الثالثة مع أداء صندوق ضبط الإيرادات لدوره التنسيقي بين هاتين السياستين، في حين تميزت الفترة (2017-2021) بوجود هيمنة مالية مباشرة مع بداية تطبيق آلية التمويل غير التقليدي ونفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات، مما حال إلى عدم فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021).

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، عجز الموازنة العامة للدولة، الجزائر.

Abstract:

Coordination between fiscal and monetary policies is one of the effective mechanisms for addressing the state budget deficit, a problem that burdens both developed and developing countries alike. The effectiveness of this coordination in dealing with the deficit varies from one country to another, depending on the causes and nature of the deficit itself, as well as the availability of coordination conditions and arrangements related to the structure, state, growth, and development of the economy. In this context, this study aims to analyze the effectiveness of the coordination between fiscal and monetary policies in addressing the state budget deficit in Algeria during the period (2000-2021).

The study found that despite Algeria's efforts to ensure effective coordination between fiscal and monetary policies in addressing its budget deficit during the period (2000-2021), it did not achieve the desired absolute effectiveness. The coordination between fiscal and monetary policies was relatively effective in addressing the budget deficit in Algeria during the period (2000-2016) due to the use of accumulated financial surpluses resulting from the record increase in oil prices, especially in the first half of the third millennium, with the Revenue Regulation Fund playing its coordinating role between these two policies. However, the period (2017-2021) was characterized by direct fiscal dominance with the introduction of unconventional financing mechanisms and the depletion of the Revenue Regulation Fund's resources, which led to the ineffectiveness of coordination between fiscal and monetary policies in addressing the budget deficit in Algeria during the period (2017-2021).

Keywords: Fiscal policy, Monetary policy, Coordination between fiscal and monetary policies, State budget deficit, Algeria.